Ministère de l'Enseignement
supérieur et de la recherche scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR –ANNABA

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مدرسة الدكتوراه في علم الاجتماع المؤسسات المجتمعية والتنمية البشرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

# التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة

تخصص: انحراف و جريمة

من إعداد الطالبة: حدابري ريمة

تحت إشراف :أ .د/ محمد الصالح بوطوطن أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار-عنابة-

أمام اللجنة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة | المؤسسة |
|---|---|---|---|
| د/ صبرينة رماش | أستاذة محاضرة- أ- | رئيسا | جامعة باجي مختار-عنابة- |
| أ.د/ محمد الصالح بوطوطن | أستاذ التعليم العالي | مقررا و مشرفا | جامعة باجي مختار-عنابة- |
| أ.د/ حكيمة بوبعيو | أستاذ التعليم العالي | عضوا | جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- |
| د/ نبيل حميدشة | أستاذ محاضرة- أ- | عضوا | جامعة 20 أوت- سكيكدة- |
| د/ حسان تريكي | أستاذ محاضرة- أ- | عضوا | جامعة الشادلي بن جديد- الطارف- |

السنة الجامعية :2019-2020

# شكر و تقدير


لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله تعالى الذي أعانني
بالقدرة على قطع مسيرتي، نحمد الله ونشكره
" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرف
*بوطوطن محمد الصالح *
الذي كان نعم الموجه وخير المرشد منذ بداية مشواري الجامعي
ولم يبخل علينا بنصائحه الهادفة وإرشاداته القيمة .
فشكر خاص لك أستاذي الفاضل .
كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير
إلى كل من ساعدني من قريب كان أو بعيد حتى يرى
هذا الجهد النور
هذا و لا ننسى كل موظفي مجلس قضاء عنابة الذين لم
يدخروا جهدا في مساعدتي وتزويدي بالمعلومات وان كانت محدودة
ولكل من ساعدني ولو بالكلمة الطيبة من أساتذة قسم علم الاجتماع
و كذا زملائي في مدرسة الدكتوراه على كل المجهودات المبذولة أقول لهم
شكرا جزيلا وأدعو الله أن يجزيهم خير الجزاء .
بإذن الله
والشكر أيضا إلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الإطلاع والاستفادة منه ومن
ثم المقدرة على التحديث والتطوير والوصول إلى الأفضل.

# الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

" جلا جلالك ".

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا " محمد صلى الله عليه وسلم

" إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء من دون انتظار ....إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ....ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وغدا وإلى الأبد.

.....والدي العزيز.....

إلى ملاكي في الحياة.....إلى معنى الحب والتفاني.....إلى بسمة الحياة وسر الوجود .....إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء....إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها .....إلى أغلى الحبايب

..... ..والدتي العزيزة.....

إلى التي لم تبخل علي بدعواتها المستمرة بالنجاح و التوفيق أطال الله عمرها

.....جدتي الغالية.....

إلى من أحاطتني بالمودة والمحبة والمساعدة، إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من ومعها سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن.

.....أختي العزيزة.....

إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته .....إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي .

.....أخي العزيز.....

إلى أختي التي لم تلدها أمي....إلى من تحلت بالأخلاق وتميزت بالوفاء....إلى من معها سعدت وبرفقتها في دروب العلم سرت ....إلى من غيبها الموت عنا لكن حبها في قلبنا مازال باق .

.....قرفي حياة.....

# ملخص الدراسة


**الملخص:**

تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: هل توجد علاقة بين والعود للجريمة ؟ وذلك في محاولة للوقوف على أشكال التفكك التي تصيب الأسرة التفكك الأسري وتهدد كيانها واستقرارها كمحددات دافعة للعود للجريمة، فالهدف من هذا الموضوع هو إدراك العلاقة والتداخل الموجودين بين تفكك الأسرة وحالات العود لجريمة.

ومن أجل ذلك، عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي القائم على تشخيص الواقع وإخضاعه إلى التفسيرات السببية والمقارنات واختبار الفرضيات التي انطلق منها الباحث، مع التركيز على إيضاح مكونات وخصائص الظاهرة المدروسة بوصفها كيفيا. أما من الناحية الكمية، فقد تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الوصفية كمقاييس النزعة المركزية منها المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت كالانحراف المعياري وكذا اختبارات الدلالة الإحصائية كاختبار كاي مربع **(كا$^2$)** وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**.

حيث تم تطبيق هذه الإجراءات على عينة بحث، سعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة شملت فئة العائدين للجريمة، تم اختيارهم من مجتمع البحث بطريقة عينة كرة الثلج، وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يلجأ إليها الباحث عندما يكون الوصول إلى وحدات الدراسة فيه صعوبة. لذلك، فرضت طبيعة الموضوع توزيع 100 استمارة، تم استرجاع 60 استمارة سليمة استخدمت في المعالجة الإحصائية كما استعان الباحث بتقنية الملاحظة والمقابلة في جمع المعطيات والبيانات الميدانية.

وبعد التحليل الدقيق والعميق للمعطيات وتفسيرها، أفرزت الدراسة عن النتائج التالية:

1- توجد علاقة بين التفكك الأسري والعود للجريمة.

2- هناك علاقة بين الفقر والعود للجريمة. حيث تبين نتائج الدراسة، أن معظم أفراد العينة، الذين تبلغ نسبتهم 83.3% هم من العائدين للجريمة بسبب الفقر.

3- هناك علاقة بين الطلاق والعود للجريمة. حيث تمثل فئة المطلقين نسبة 26.67 % من إجمالي عينة الدراسة.

4- توجد علاقة بين وفاة أحد الوالدين والعود للجريمة. حيث بلغت نسبة الأسر المفككة بسبب الوفاة 8.33 % من إجمالي أفراد العينة.

5 – وأخيرا، هناك علاقة بين هجر أحد الوالدين والعود للجريمة. فما نسبته 6.67% من إجمالي المبحوثين، هم فئة الأسر المفككة نتيجة لهجر أحد الوالدين.

**الكلمات المفتاحية: التفكك – الأسرة – العود – الجريمة.**

# ملخص الدراسة

**Abstract:**

The problem of the study is limited to answering the following question: Is there a relationship between family disintegration and going back to crime?

This article attempts to find out the forms of disintegration that afflict the family and threaten its existence and stability as determinants that lead to the return to crime.

And for that, we have used the descriptive approach based on diagnosing reality and subjecting it to causal interpretations, comparisons and testing of hypotheses from which the researcher started, with a focus on clarifying the components and characteristics of the phenomenon studied as qualitative. As for the quantitative aspect, some descriptive statistical methods were used, such as measures of central tendency, including arithmetic mean, and dispersion measures such as standard deviation, as well as statistical significance tests such as the Kay square test (Ka2), through the use of the statistical analysis program SPSS.

Where, these procedures were applied to a research sample, the researcher sought to generalize the results related to the studied problem that included the category of returnees to the crime, they were chosen from the research community in a snowball sample method, which is one of the non-probability samples that the researcher uses when access to the study units is difficult.

Therefore, the nature of the subject imposed the distribution of 100 forms, 60 sound forms were retrieved and used in statistical treatment, and the researcher used the technique of observation and interview in collecting data and field data.

After careful and thorough analysis of the data and their interpretation, the study revealed the following results:

1- There is a relationship between family disintegration and recidivism.

2- There is a relationship between poverty and the return to crime. Where, the results of the study show that most of the sample individuals, who amounted to 83.3%, are recidivists because of poverty.

3- There is a relationship between divorce and recidivism. Where, the divorced group represents 26.67%, of the total study sample.

4- There is a relationship between the death of a parent and the return to crime. As the percentage of families separated due to death was 8.33% of the total sample population.
5- Finally, there is a relationship between the abandonment of a parent and recidivism. Where, a percentage of 6.67% of the total respondents represents the category of broken families due to the abandonment of one of the parents.
**Key words**: Disintegration - Family – Recidivism - Crime.

# فهرس المحتويات


| العنـوان | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر و التقدير** | |
| **الإهداء** | |
| **الملخص** | **1** |
| **فهرس المحتويات** | **5** |
| **فهرس الجداول** | **9** |
| **فهرس الأشكال** | **10** |
| **مقدمة** | **11** |
| **الفصل الأول: الإطار المفهمي و المنهجي للبحث .** | |
| **تمهيد** | **14** |
| أولا:الإشكالية | **15** |
| ثانيا:أسباب اختيار الموضوع | **26** |
| ثالثا:أهمية الدراسة | **26** |
| رابعا:أهداف الدراسة | **27** |
| خامسا:الدراسات السابقة | **28** |
| خلاصة | **48** |
| سادسا :مفاهيم الدراسة | **49** |
| سابعا:منهج الدراسة | **69** |
| ثامنا:عينة الدراسة و خصائصها | **72** |
| تاسعا:أدوات جمع البيانات | **85** |
| عاشرا:مجالات الدراسة | **91** |
| صعوبات البحث | **93** |
| خلاصة | **95** |
| **الفصل الثاني :النظريات المفسر للتفكك الأسري و العود للجريمة** | |
| تمهيد | **96** |
| **أولا :النظريات المفسرة للتفكك الأسري** | |

| | |
|---|---|
| 1-نظرية الصراع | 97 |
| 2-النظرية الدورية | 100 |
| 3-النظرية التطورية في الزواج و الأسرة : | 103 |
| 4-النظرية التقدمية | 105 |
| **ثانيا :النظريات المفسرة للعود للجريمة** | |
| **1-مجموعة النظريات البيولوجية** | 109 |
| أ -المدرسة الوضعية الايطالية | 109 |
| طرح سيزار لمبروزو | 109 |
| طرح أرنست ألبير هوتون | 112 |
| طرح بنينيو دي تليو | 114 |
| **2-مجموعة النظريات النفسية :** | 120 |
| طرح"سيجموند فرويد | 121 |
| طرح ألفريد أدلر | 129 |
| طرح ديفيد أبراهامسن | 129 |
| **3-مجموعة النظريات السوسيولوجية :** | 90 |
| أ-المدرسة الفرنسية | 131 |
| طرح ايميل دوركايم | 131 |
| طرح جبرائيل تارد | 134 |
| ب-المدرسة الأمريكية : | 137 |
| طرح ادوين سذرلاند | 137 |
| روبرت ميرتون | 143 |
| **4-نظرية التفكك الاجتماعي** | 147 |
| **5-نظرية الثقافة الفرعية** | 150 |
| أ- نظرية الثقافة الخاصة الجانحة | 150 |
| طرح ألبرت كوهين | 150 |
| ب- نظرية الفرص المتباينة | 152 |
| طرح كلاوراد وأوهلين | 152 |
| **6 - النظرية البيئية** | 154 |
| **7-نظرية الوصم الإجرامي أو خلع الأوصاف** | 156 |

| | |
|---|---|
| طرح كاي إريكسون | 156 |
| طرح ادوارد ليمرت | 157 |
| **8-النظرية الاقتصادية :** | 160 |
| **9-التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية** | 162 |
| خلاصة | 164 |
| **الفصل الثالث: التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة** | |
| تمهيد | 165 |
| **أولا :التفكك الأسري** | 166 |
| 1-بناء الأسرة | 166 |
| 2-تصنيفات الأسرة حسب الانتساب القرابي | 169 |
| 3-وظائف الأسرة | 169 |
| 4-الخصائص البنيوية للأسرة الجزائرية | 177 |
| 5-أشكال التفكك أسري | 180 |
| 1-الطـــلاق: | 181 |
| 2-الــهجـر | 186 |
| 3-وفــاة أحد الوالـدين | 187 |
| 4-صراع احد الأبوين أو كلاهما مع الأبناء. | 189 |
| 5-المأوى الفارغ أو العش الزوجي الفارغ | 191 |
| 6-تعدد الزوجــات | 192 |
| *7-الوضع الاقتصادي للأسرة و علاقته بالعود للجريمة* | 193 |
| **ثانيا: العود للجريمة** | 197 |
| 1-العوامل المؤديّة لظاهرة العود | 197 |
| أ-العوامل الفرديّة | 197 |
| ب- العوامل الاجتماعيّة | 197 |
| خلاصة | 200 |
| **الفصل الرابع :تحليل و تفسير البيانات المرتبطة بالتفكك الأسري و العود للجريمة** | |
| تمهيد | 201 |
| تحليل البيانات و تفسيرها | 202 |
| المحور الأول:البيانات الأولية | 202 |

| | |
|---|---|
| المحور الثاني :علاقة الطلاق بالعود للجريمة | **206** |
| المحور الثالث: العلاقة بين وفاة احد الوالدين و العود للجريمة | **216** |
| المحور الرابع: الهجر و علاقته بالعود للجريمة | **218** |
| المحور الخامس: الفقر و علاقته بالعود للجريمة | **220** |
| المحور السادس :بيانات حول التنشئة الاجتماعية والفعل الإجرامي للعائدين للجريمة | **224** |
| 1- بيانات حول التنشئة الاجتماعية | **225** |
| 2-بيانات حول الفعل الإجرامي | **228** |
| **خلاصة** | **232** |
| **الفصل الخامس :نتائج الدراسة الميدانية** | |
| تمهيد | **233** |
| أولا:نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات | **234** |
| ثانيا : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة | **263** |
| ثالثا:نتائج الدراسة في ضوء النظريات | **265** |
| رابعا:النتائج العامة | **275** |
| التوصيات و المقترحات | **278** |
| خاتمة | **281** |
| الملاحق | **284** |
| قائمة المراجع | **299** |

# فهرس الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب متغير السن | 43 |
| 02 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 45 |
| 03 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية | 46 |
| 04 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب ترتيبهم في العائلة | 47 |
| 05 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة | 47 |
| 06 | جدول يوضع توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي | 48 |
| 07 | *جدول يبين الأدوار و المراكز و الحقوق و الواجبات داخل الأسرة* | 150 |
| 08 | *جدول يبين توزع أفراد العينة حسب عدد الأخوة في الأسرة* | 174 |
| 09 | *جدول يبين توزع أفراد العينة حسب عوامل التوقف عن الدراسة* | 175 |
| 10 | *جدول يبين توزع أفراد العينة حسب الوضعية العائلية للوالدين* | 176 |
| 11 | *جدول يوضح عمر العائد عند طلاق والديه .* | 177 |
| 12 | *جدول يوضح الأشخاص الذين أقام عنهم العائد بعد طلاق والديه .* | 178 |
| 13-14-15-16 | *الجداول توضح علاقة العائد مع والديه و الأشخاص الذين أقام عندهم* | 179 |
| 17 | *جدول عوامل الطلاق عند العائدين للجريمة* | 180 |
| 18 | *جدول يبين الطلاق كأحد الدوافع للجريمة* | 181 |
| 19 | *جدول يوضح موقف الوالدين من العود للجريمة* | 181 |
| 20-21-22-23-24-25-26 | جداول تدرس علاقة وفاة احد الوالدين بالعود للجريمة | 182 |
| 27-28-29-30-31 | جداول تدرس علاقة الهجر بالعود للجريمة | 184 |
| 32-33-34-35-36-37-38 | بيانات تختبر الفرضية الرابعة | 186،187 |
| 39-10-41-42-445-<br>4647-48-49-50-51- | بيانات حول التنشئة الاجتماعية و الفعل الإجرامي | 189-191 |

| رقم الجدول | فهرس الأشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب متغير السن | 75 |
| 02 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 77 |
| 03 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية | 79 |
| 04 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب ترتيبهم في العائلة | 81 |
| 05 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة | 82 |
| 06 | شكل يوضع توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي | 83 |

# مقدمة

## مقدمة

يقاس تماسك الأسرة بمدى نجاحها في أداء الوظائف المنوطة بها سواء كانت تربوية أو عاطفية أو اقتصادية في حين يعبر تفككها عما تفقده أو تتخلى عنها من تلك الوظائف و الاختصاصات .وقد يتسبب في هذا التفكك عامل أو عدة عوامل متشابكة تؤثر على علاقات أفرادها مع بعضهم البعض ويختلف رد فعل الأسرة اتجاه هذه الأزمات حسب مستواها الثقافي والاجتماعي والأخلاقي فبعضها يتغلب عليها وتعود الأسرة إلى حالتها المتوازنة وبعضها الأخر ينجح نسبياً في حين هناك من يفشل في إعادة التوازن مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة وتضخمها وسواء حدث هذا أو ذالك فإن هذه الأزمات تترك أثارها على حياة الأسرة و خاصة الأبناء .

فالأسرة كوسط و نظام الاجتماعي متصل وظيفيا مع باقي أنظمة المجتمع الأخرى: التعليمية والاقتصادية،و الثقافية و السياسية تعتبر مصدرا للأخلاق والدعامة الأولى والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولا دروس الحياة الاجتماعية.

غير أن الواقع الحالي يكشف أن معظم الأسر أصبحت تعرف العديد من المشاكل نتيجة للتطور والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات، إذ يعتبر التفكك الأسري أحد أهم المشاكل التي تعاني منها جميع المجتمعات عموما و المجتمع الجزائري على وجه الخصوص .

و تتجلى خطورة التفكك الأسري اتجاه الأبناء بالدرجة الأولى فغالبا ما يشعر الأبناء الذين ينتمون إلى اسر مفككة بعدم الأمان والاستقرار داخل الأسرة خاصة عندما تعجز عن تلبية جاجاتهم النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية و عادة ما قد يلجأ الأبناء إلى تحقيق الأهداف المرجوة بطرق غير مشروعة فيقعون في الجريمة .

و خلال مرحلة جمع المادة العلمية (النظريات ،الدراسات السابقة ...الخ ) و و كذا البيانات الميدانية والمؤشرات الدالة على انهيار النسق الأسري في المجتمع الجزائر بسب الطلاق أو الهجر أو وفاة احد الوالدين أو الفقر ، تمكنت الباحثة من صياغة إشكالية تمحور موضوعها حول "التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة "انبثقت عنها أربعة (4) تساؤلات فرعية و 04 فرضيات رئيسية لاختبار مدى صدق التصورات التي انطلق منها الباحث .

و للغوص في حيثيات هذا الموضع قسمت الدراسة إلى ستة 06 فصول :

**الفصل الأول :**

تناولنا فيه الإطار المفهمي و المنهجي للبحث من خلال التطرق إلى إشكالية الدراسة و صياغة فروضها ،مع ذكر الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره ،و ما هي أهمية الدراسة و الأهداف المرجوة منها،لينتقل الباحث بعدها إلى عرض مجموعة من الدراسات التي لاحظ أنها ذات صلة من قريب أو بعيد بموضوع الدراسة من اجل الوقوف على النتائج المحققة في هذه البحوث و إمكانية تشابهها أو اختلافها مع البحث. ،ضف إلى ذلك تحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها الموضوع و كذا المنهج المستخدم في الدراسة بالإضافة إلى دراسة خصائص العينة و الأدوات المنهجية المستخدمة من ملاحظة و مقابلة و استمارة ،و أخيرا تناولنا مجالات الدراسة .

**الفصل الثاني :**

تطرقنا فيه إلى أهم النظريات المفسرة للتفكك الأسري و العود للجريمة باعتبار أنها بمثابة القواعد الإجرائية التي تحدد سياسة البحث في دراسته للموضوع ، حيث تعد النظرية بما تحويه من اتجاهات و قواعد منهجية الإطار المرجعي الذي يلجأ إليه الباحث في بحثه ليوجه مسلك الدراسة ، و من بين النظريات المعتمدة في بحثنا نظريات مفسرة للتفكك الأسري كالنظرية الدورية و نظرية الصراع ..الخ و كذا النظريات المفسرة للجريمة من خلال عرض أهم الطروحات النظرية التي تناولت السلوك الإجرامي في محاولة منا لتفسيره من عدة جوانب بيولوجية و نفسية و اجتماعية و اقتصادية ....الخ

**الفصل الثالث :**

خصص هذا الفصل إلى الغوص أكثر في مضامين المؤشرات التي بنيت عليها الدراسة من خلال الشرح المفصل لأشكال التفكك الأسري، و كذا أهم العوامل التي ساهمت في نشوء العود إلى الجريمة.

**الفصل الرابع :**

عالجنا فيه الجانب الميداني للدراسة من خلال تحليل البيانات و تفسيرها في ضوء الفرضيات التي تم صياغتها منذ بداية البحث .

**الفصل الخامس :**

في هذا الفصل ثم عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال الإجابة على السؤال المركزي للدراسة و تساؤلاته و ما حققته الفرضيات من نتائج بعد اختبارها ميدانيا.

# الفصل الأول

# الفصل الأول: الإطار المفهمي والمنهجي للبحث

## تمهيد

**أولا:** الإشكاليـة

**ثانيا:** أسباب اختيار الموضوع

**ثالثا:**أهمية الدراسة

**رابعا:** أهداف الدراسة

**خامسا:** الدراسات السابقة

**سادسا:** مفاهيم الدراسة

**سابعا:**منهج الدراسة

**ثامنا:**عينة الدراسة و خصائصها

**تاسعا** :أدوات جمع البيانات

**عاشرا:** مجالات الدراسة

صعوبات البحث

## خلاصة

**تمهيد:**

نهدف من وراء هذا الفصل إلى المعالجة المفهمية و المنهجية لموضوع التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة مع التطرق في البداية إلى إعطاء لمحة عامة عن الموضوع انطلاقا مما يحدث في العالم بصفة عامة، ثم حصره في دول العالم الثالث وأخيرا بالجزائر وعلى وجه الخصوص من خلال إشكالية ، ينبثق عنها تساؤل رئيسي تتفرع عنه جملة من التساؤلات و الفرضيات .

بالإضافة إلى تحديد أسباب اختيار الموضوع والهدف منه وما هي أهميته. مع التركيز على أهم الدراسات السابقة التي وضعها الباحث خدمة لأغراض الدراسة ، مع تحديد لأهم المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها للبحث.

و كذا تبيان المنهج المعتمد في الدراسة، وأخيرا ما هي الأدوات المتبعة في جمع البيانات والصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه المذكرة.

**أولا : الإشـكاليــة:**

تعد الجريمة ظاهرة خطيرة أرقت الأفراد و الأسر المحلية و الدولية منها على حد سواء . الأمر الذي دفع بكثير من الدول إلى محاولة دراستها و التصدي لها بشتى الطرائق و السبل العلمية منها و الضبطية فكانت محل جدل كبير في الأوساط العلمية من خلال ملتقيات وطنية و دولية ، لكن لا تزال الجريمة الشغل الشاغل بل و زادت حدتها في أيامنا المعاصرة .حيث اقتصرت طرق العلاج في البداية على وضع عقوبات كان هدفها الانتقام للجماعة من المجرم فاختلفت أساليب هذا الانتقام بين القتل و التعذيب و النفي ،و مع تطور المجتمعات بدأت تتغير النظرة للجريمة و تحولت إلى الاهتمام بالجاني و طرق المعاملة معه فظهرت أفكار جديدة لعل أهمها كان تفريد العقوبة و البحث في سبل الوقاية و وسائل التكفل الاجتماعي بالجاني و ذلك بإعادة احتوائه و منعه من ارتكاب الجريمة مرة أخرى من خلال تطبيق البرامج العلاجية و التأهيلية و الإصلاحية التي تساعد على ذلك، مع توفير وسائل الرعاية اللاحقة له بعد الإفراج عنه و عرف هذا الاتجاه بحركة الدفاع الاجتماعي،و يمكن القول أن المؤسسات العقابية لم تنجح إلى حد ما في إصلاح المجرم و تأهيله و هو ما يفسر بعودته للجريمة مرة أخرى بعد استنفاد عقوبته السالبة للحرية ومن هنا وجب القول أنه إذا كانت الجريمة في ذاتها تعتبر ظاهرة خطيرة يجب على المجتمع أن يعمل كل جهده لوضع القواعد و التدابير الكفيلة بالحد منها فان تكرار العود للجريمة من ذات الشخص يعتبر أمر شديد الخطورة ،فهو دليل على قصور القاعدة القانونية عن بلوغ الهدف المرجو منها و هو عنوان عن عجز النظام العقابي عن ردع الجاني و إصلاحه كما أن عودة المجرم إلى إجرامه بعد استنفاد عقوبته قد يفسر بفشل برامج الرعاية بصورها المختلفة الناتجة عن ازدحام السجون و احتكاك المساجين فيما بينهم مما قد يؤدي بالنزيل إلى تعلم طرق و مهارات جديدة في ميدان الإجرام ،هذا أثناء تنفيذ العقوبة أما بعد انقضاءها و خروج المجرم إلى المجتمع فسيقابل لا محالة بواقع اجتماعي يفرض عليه التكيف معه باستخدام آليات و ميكانيزمات جديدة تؤهله للاندماج مره أخرى فيه ايجابيا أو سلبيا .[1]

1 –مصطفى العوجي : **دروس في العلم الجنائي**، بيروت ، مؤسسة نوفل ،1980،ص123.

**و السؤال الذي يطرح نفسه و يثير انتباهنا هو لماذا يعود المجرم للجريمة مرة أخرى بالرغم من كل الجهود المبذولة والوسائل الردعية التي توليها الدول على اختلاف مستوياتها المتقدمة منها أو النامية و التي من بينها الجزائر ؟**

**على المستوى النظري** يجمع الكثير من الباحثين و الكتاب في موضوع للجريمة كظاهرة اجتماعية على انه بالرغم من تعدد الأطر النظرية التي تعترف بتأثير العوامل الفردية إلى حد بعيد في فئة معتادي الإجرام إلا أنه يمكن أن يكون العود نتاج لعوامل خارجية لا تتعلق بشخصية العائد إلى الجريمة بدرجة أساسية ، و إنما تتصل بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، و يكون من شأنها التأثير على سلوكه و توجيهه نحو الجريمة . حيث امتدت هذه الدراسات إلى ما يقارب قرناً من الزمن، منذ أن فتح العالم الإيطالي المعروف **(لومبروزو)** باب العلم لدراسة المجرم و ظهور المدرسة الوضعية الإيطالية التي اتجهت إلى البحث عن أسباب الجريمة في التكوين الجسماني للمجرم فركّزت اهتمامها في دراسة المجرمين من الناحيتين التشريحية والعضوية ،و انتهى لومبروزو إلى اعتبار المجرم الحقيقي هو "المجرم بالفطرة" أي ذلك الإنسان الذي يولد مجرماً بطبيعته بناء على ما ورثه عن أصله الأول من خصائص أو علامات بيولوجية معينة هي التي تدفعه عن طريق التفاعل مع شخصيته إلى ارتكاب الجريمة.

و امتدادا لها ظهرت نظريات جديدة، انتظمت في شكل مدارس ترتبط أو تتقاطع من حيث التشابه في الطروحات ، وعموما توزعت بين تصورات ثلاثة :

1-إما بيولوجيا: تقر بوجود ميل واستعداد للإجرام لدى الشخص المجرم وذلك إثر تكوين خاص للشخصية الفردية، واتسامها بصفات عضوية ووظيفية وراثية أو طبيعية أو مكتسبة من البيئة و هو ما نادت به **نظرية التكوين الإجرامي بزعامة (دي تيليو).**

2-أو نفسانيا: **حيث يرتبط معظم التراث المتعلق بتأثير العوامل السيكولوجية بأعمال سيجموند فرويد Sigmund Freud** ،الذي يعتقد أن عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية لدى الشخص مع متطلبات الحياة الاجتماعية أو عن التسامي بها و كبتها في اللاشعور، و انعدام وجود الأنا العليا و عجزها عن أداء وظيفتها في الرقابة و الردع يؤدي إلى حدوث السلوك الإجرامي.

3- و إما اجتماعيا: حيث جاء التصور الاجتماعي للظاهرة الإجرامية كرد فعل ضد التصورات البيولوجية التي استبعدت كل تأثير للأوساط الاجتماعية فيها ،وفي المرحلة التاريخية ذاتها حمل مجموعة المفكرين الأوربيين على عاتقهم مسؤولية وضع الفعل الإجرامي في سياقه وليس الاكتفاء بحصره في الحالة الفيزيولوجية للمجرم و على رأسهم نجد: **لاكساني و غابرييل تارد وايميل دوركهايم** ...الخ فقد نادى هؤلاء من خلال نظرياتهم الاجتماعية بأهمية الوسط الاجتماعي في خلق الجريمة ،كونه الوعاء المنشط والملائم للإجرام، والمجرم لا يظهر إلا في الوسط الذي يسمح له بالظهور كأنه جرثومة لا أهمية لها إلا إذا وجدت الحقل المناسب لنموها.فاحتراف الجريمة في نظر "تارد" خلاصة تمرين وتدريب وظروف تنشئة مثلها مثل غيرها من الحرف والمهن مع فارق بسيط هو أن المجرم ينشأ ويتربى في بيئة إجرامية ساعدت على انخراطه في الجريمة ، كما أنها ظاهرة طبيعية يجب قبولها على أنها تعبير له وظيفته، فهي موجودة في جميع المجتمعات و في كل الأزمنة، لكنها تصير ظاهرة مرضية غير عادية فقط حينما ترتفع أو تنخفض عن المتوسط أو المعدل على حد تعبير دوركايم .[1]

من هنا كان الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتدادا لتلك للأفكار التي نظرت إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس هناك شك في أن وجود الأسرة في حد ذاته يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية. و هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية[2]. لأن ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها إلى الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية[3].

إذ تبدأ علاقة الأسرة مع الأبناء منذ ميلادهم، حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة، والتأثير في استجابات الفرد عند النضج[4].وبهذا تكون الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تحدد وتصقل شخصية الفرد

---

1-عدلي محمود السمري :**علم الاجتماع الجنائي**، ط2 ، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع،2011،ص50-95 .

2 - محمد زكي أبو عامر: **دراسة في علم الإجرام والعقاب**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر الجامعية ،1996 ،ص210.

3 -سوني هانت وجينيفر هيلتز: **نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية**، ترجمة الدكتور قيس النوري، بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م، ص166.

4 -المرجع السابق، ص115.

طالما أنها تلعب دوراً هاماً وبارزاً في تقرير النماذج السلوكية للفرد،[1]ولعل هذا هو السبب الرئيسي في أن نسبة كبيرة من البحوث ومدارس الفكر في علم الإجرام خلال هذا القرن قد اهتمت بالعلاقة بين الحالة الأسرية والجريمة[2]. إذ أنها أحياناً لا تعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التي قد ترتبط بالسلوك الإجرامي ، سواء كان هذا الارتباط في ضوء المعايير أو في ضوء العلاقات الاجتماعية[3]. ويتبين إذن بوضوح دور الأسرة المؤثر والفعال بالجريمة في المجتمع المعاصر، إذ أن المتغيرات الجديدة **كالتحضر، والتصنيع، والحراك الاجتماعي وشبكات الاتصال المعقدة، وانساق القيم المتغيرة**، كان لها الشأن في الأثر على بناء الأسرة وأداء وظائفها فحولت بعض الأسر إلى حالة التصدع و التفكك و الانهيار .

و من بين التعميمات التي توصل إليها علماء الاجتماع أن معدلات التفكك الأسري تزداد حدة خلال مرحلة التغيير الاجتماعي السريع الذي لا يخضع للتخطيط الدقيق و ربما لهذا السبب بدأت بعض الدول المتقدمة الصناعية بمواجهة مشكلة التفكك الأسري بنشر الوعي بخطورة هذه الظاهرة ،من خلال إدخال مقررات في الجامعات تتيح للدارسين فهما أفضل لقضايا الأسرة و كيفية التعامل مع المشكلات التي تعترضها ، وذلك حرصا منها على ما يترتب عن التفكك الأسري من انحرافات و جرائم يكون ضحيتها غالبا الأبناء.

فالجريمة حصيلة ذلك التفاعل غير ايجابي بين أفراد الأسرة الواحدة و عدم قدرة كلا الطرفين أي الزوج والزوجة من جهة و الأبناء من جهة أخرى على تجاوز مشكلاتهم الأسرية( الطلاق ، الهجر،موت احد الوالدين، الفقر ...الخ)و هو ما يدفع بالكثير إلى التفكير بأن الجريمة هي الحل كمرحلة أولى ثم العود إلى الجريمة كمرحلة ثانية ناتجة عن صعوبة التكيف مع الوضع الأول .

**أما على المستوى الامبريقي(الميداني )**، توضح الدراسات السوسيولوجية أن أغلبية الأحداث الجانحين و المتورطون في جرائم عديدة ينحدرون من أسر مفككة. ففي دراسة لكل من **(شلدون جلوك)** و**(اليانور جلوك)** سنة 1939م – 1949م على (500) نزيل في إصلاحية (ماستثوسس) ظهر أن حوالي 60% من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة[4]. أما كل من(شو) و(ماكاي) في دراستهما حول الوضع الأسري لمجموعة من

---

1 –آدوين، هـ. سذرلاند: **مبادئ علم الإجرام** ،ترجمة محمد عباس، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية ،1968 ،ص227.

2 –المرجع السابق، ص227.

3 - محمد الجوهري وآخرون: **ميادين علم الاجتماع**، القاهرة ،دار المعارف، 1984، ص280.

4 -سعد جلال: **أسس علم النفس الجنائي**، الإسكندرية ، دار المطبوعات الحديثة ،.دت، ص236.

المنحرفين وجد أن 42.5% منهم جاءوا من أسر مفككة بالمقارنة مع مجموعة ضابطة حيث أن 36.1% كانوا من الأسر غير مفككة[1]. وفي ألمانيا توصل (بون هوبر) من دراسة (110) من المجرمين الخطيرين الذين حكم عليهم، أن 45% قد أحاطت بهم **ظروف أسرية سيئة.**

أما فيما يتعلق **بالتعامل بين الوالدين والأبناء**، فقد وجد **(هيلي وبرونر)** في دراستهما على (4000) حالة أن 40% منهم قد جاءوا من أسر ينعدم فيها التقويم وتسود التنشئة الخاطئة [2] .

وبالنسبة إلى **الحرمان العاطفي**، وجد **(هيرتزول وستوريا)** بفحصهما عدداً من الدراسات حول الموضوع، بأن هناك علاقة بين الجريمة والحرمان العاطفي للأبناء بسبب **فقدان أحد الوالدين.**[3]

و هناك فريق من العلماء من أشهرهم العالم الهولندي **(وليم بونجيه)** وكذا **(كولاني)** و**(توراني)** من أقر بوجود علاقة بين **سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة** وارتكاب أفرادها للجريمة.

و إذا تأملنا الإحصائيات الصادرة من هيئات مختصة سواء كانت دولية (عالمية )أو محلية فإنها تنبئ عن تنامي ظاهرة العود الجريمة فحسب التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي لسنة 2016 الذي يقيس معدل الجريمة بصورة نصف سنوية لـ117 دولة بمقياس يتراوح من 0الى 100 صنفت فنزويلا بـ 84.44 نقطة في المركز الأولى في الدول الأعلى في مستويات الجريمة.كما جاء في التقارير التي أعدتها الأمم المتحدة الخاصة بأكثر دول العالم إجراما أن عدد جرائم القتل في الولايات المتحدة وصل إلى 15696 جريمة عام 2015، و ذلك بمراعاة البيانات التي تتراوح مابين عام 2014 وحتى عام2016 ، كما تم تصنيف و روسيا م من أكثر البلاد إجراما وتشير التقارير الأممية إلى أن روسيا لديها أسوأ الجرائم في ما يتعلق بالسطو والقتل والسرقة .

و لم تسلم البلدان العربية من ظاهرة العود الجريمة وحسب الإحصائيات المتاحة من وزارة الداخلية السعودية، فإن من كل 100 سجينة في الرياض، 42 منهن عدن وارتكبن جريمة أخرى بعد انتهاء المحكومية

---

1 -سعد المغربي، السيد أحمد الليثي: **المجرمون**، القاهرة ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ،2010 ، ص193.

2 - السيد رمضان: **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، ، 1985، ص16.

3 - المرجع السابق ، ص163.

الأولى.. فقد ارتفع عدد الجرائم في السعودية ليصل إلى 90 ألف جريمة جنائية، بمعدل جريمة واحدة لكل 252 فرد في السعودية حسب إحصاءات الأمن العام السعودي لعام 2015.

ووفق بحثٍ منشور من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فإن لكل سجينين في السجون المصرية، ثمة سجين سيعود إلى زنزانته. أما في المغرب فقد سجلت الإحصائيات الارتفاع المذهل في حالات العود عموما بدليل الاكتظاظ الكبير الذي تشهده أغلب سجون المملكة إذ يشكل الاحتياطيون 45 إلى 50 في المائة من مجموع النزلاء.

أما في تونس فقد بات الاكتظاظ الناتج عن ظاهرة العود لدى الأطفال الجانحين هاجس يؤرق المجتمع التونسي، فقد بينت الدراسة الميدانية أن نسبة العود تحتل تقريبا الثلث بحوالي 29 % من الأطفال الجانحين المودعين بمراكز الإصلاح و تتوزع إلى 78.3 % من جنس الذكور و 21.7 %من جنس الإناث.وتتمركز في أغلبها لدى الشريحة العمرية 16 و 17 سنة التي تستحوذ لوحدها على نسبة 94.5% من مجموع العائدين.

و الجزائر من بين الدول التي تشهد تزايدا مستمرا في معدلات الجريمة حيث كشف "مختار فليون" المدير العام لإدارة السجون بوزارة العدل أن اكتظاظ السجون راجع لحالات العود للجريمة التي عرفت تزايدا ملحوظا خلال السنوات الأربعة الأخيرة 2012–2016 بعد ما كانت تبلغ سنوات 2007–2008 من 42% إلى 45% و هي نسبة ضعيفة مقارنة مع النسب المسجلة في الدول الغربية التي تصل إلى 70% .[1]

و في ذات السياق تكشف الأرقام الصادرة عن مصالح الدرك الوطني عن جرائم مروعة تحدث لأتفه الأسباب في المجتمع الجزائري سببها أشخاص من فئة معتادي الإجرام. حيث تمكنت وحدات الدرك الوطني خلال السداسي الأول من 2015 من توقيف 4862 شخص من بينهم 1115 امرأة بعد تورطهم في قضايا متعلقة بالجريمة و تشير الحصيلة إلى أن 57,88 % من الأشخاص هم الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 سنة و مسبوقين قضائيا.

و حسب آخر أرقام المديرية العامة للأمن الوطني فقد تم تسجيل 17724 جريمة خلال شهر أوت فقط من عام 2016 م ،أي بمعدل 555 جريمة في اليوم الواحد مع توقيف 14018 شخص تورطوا في مختلف الجرائم عبر الوطن.[2] و في دراسة أمنية أعدتها المديرية العامة للأمن الوطني تصل إلى نسبة 100% في

1 - www.ennaharonline.com 2016/01/02 بتاريخ

2– www.djazairess.com 2017 / 02 / 23 بتاريخ

معالجة القضايا المتعلقة بالقتل العمدي خلال شهر أكتوبر 2016 و باعتمادها على آخر التقنيات العلمية المتوصل إليها في مجال البحث العلمي و التحري الجنائي للبصمات الوراثية من فك لغز 26 قضية جنائية وذلك من خلال إيقاف 59 شخص أمام الجهات القضائية من بينهم 26 فاعل رئيسي و 33 شريك و ترجع الأسباب الرئيسية لارتكاب جرائم القتل العمدي التي احتلت الصدارة بنسبة تصل إلى 61.53 % إلى أن هؤلاء المجرمين ينحدرون من فئة معتادي الإجرام.[1]

و في ظل هذه الأرقام و الإحصائيات المرعبة المسجلة حول نسبة العائدين للجريمة في الجزائر كان لابد على الباحث أن يسلط الضوء على هذه الفئة دون غيرها ( العائدين للجريمة) و حصرها داخل الأسر المفككة و البحث في العوامل التي تقف وراء تناميها ، فالنظرة السوسيولوجية للباحث جعلته يقف على عدة من العوامل النظرية التي يتوقع من ميدان البحث تأكيد صحتها أو نفيها .

فمن الممكن إرجاع زيادة معدلات العائدين للجريمة لما تمر به الأسرة المعاصرة من مشاكل متنوعة سواء أكانت أسرية أو اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو في مجال العمل. فهذه الضغوطات تجعل من دورها دورا أكثر تعقيدا.بحيث تتعرض كل أسرة إلى عوامل الصراع ،فهي كنظام اجتماعي لا تميل بطبيعتها نحو حالة من الثبات و الاستقرار، بل إن المحافظة على الاتفاق و الانسجام و التماسك أمر مشكوك فيه ، فالصراع الأسرى ينمو ويتطور بمعنى أن الزوجين إذا لم يحسماه بطريقة أو بأخرى فانه يحدث ما يشبه العدوى للجوانب الأخرى للأسرة.وعندما يتبلور الخلاف الأسري ويتخذ نمطا محددا فان الأسرة نادرا ما تستمر على هذا الحال. و في كثير من الأحيان يؤدي إلى تفككها.[2] و بالتالي فوجود خلل علائقي أسري ناجم عن تفكك و تصدع العلاقات داخل الأسرة الواحدة إما بطلاق أو هجر أو وفاة أو فقر وبمجرد انقطاع العقد و الرابطة الزوجية يغيب المحصن الوحيد و الأول لحياة الفرد، فالأسرة هي التي يتلقى فيها القيم و التربية الأولية قبل أن تشاركه في هذا الدور مؤسسات أخرى كالمسجد و المدرسة و الروضة و الحي و الأصدقاء و بقية مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى ، و في ظل هذا التشتت الأسري يفقد الفرد الحميمية الأسرية و التنشئة الاجتماعية الأمر

---

1 - وكالة الأنباء الجزائرية، أكتوبر 2016

2- مصطفى الخشاب : **دراسات في الاجتماع العائلي**، بيروت، دار النهضة العربية، 1985،ص 362.

الذي يدفعه إلى العودة لأحضان السجن مرة أخرى كإقامة تريحه من ضغوطات و مشاكل العالم الخارجي ، حيث أكد **المدير العام لإدارة السجون في الجزائر** أن أسباب الهروب إلى السجن اجتماعية بحثه في مقدمتها غياب دفء العلاقات الاجتماعية .

إذن فمشكلة التفكك الأسري تُمثِّل خطرًا عظيمًا على المجتمع، لا سيما مع تَزايد هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، وهو ما يستدعي بالضرورة أن يَنتبِه أربابُ العقول وأهل الفِكْر في المجتمع لها، وأن يسعوا جاهدين إلى الحدِّ من هذه الأزمة التي تَمُر بها الأسرة الجزائرية في العصر الحاضر، والتي أصبحت تُعاني من التفكك بعد أن فقَدت كثيرًا من القيم الأخلاقية والدعائم التي كانت تقوم عليها من قبل.

و بالتالي فان الغموض الذي يكتنف ظاهرة العود للجريمة في الجزائر و تشابك العوامل المؤدية له يفرض على الباحث تناول ظاهرة العود للجريمة داخل الأسر الجزائرية عموما و الأسر المفككة على وجه الخصوص و هذا بهدف الوقوف على العوامل المتحكمة في العود للجريمة و التي يعتبر التفكك أهمها و إحداها . مستعيناً بما كتبه الباحثون قديماً وحديثاً مع الأخذ في الاعتبار بأسباب هذه الظاهرة. لاعتبارات عديدة .

و بناء عليه تم صياغة **التساؤل المركزي للدراسة على النحو التالي :**

**هل توجد علاقة بين التفكك الأسري و العود للجريمة؟**

**1-تساؤلات الدراسة :**

1- هل هناك علاقة بين الطلاق و العود للجريمة؟

2-هل توجد علاقة بين وفاة أحد الوالدين و العود للجريمة؟

3-هل هجر أحد الوالدين له علاقة بالعود للجريمة؟

4-هل هناك علاقة بين الفقر والعود للجريمة ؟

**2-فروض الدراسة**

قبل التطرق لفروض الدراسة لابد من تعريف الفرض أو الفرضية ،و سنحاول فيمايلي عرض بعض التعاريف لمجموعة من الباحثين :

1-هناك من يعتبر أن الفروض هي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة و البحث و العوامل الموضوعية التي تؤثر فيها ، و الباحث غير متأكد من صحة فروضه لذا يحاول اختبارها و تجريبها بالبحث العلمي الميداني .[1]

2-الفرضية هي التفسير الأولي ،و أصل الكلمة في اللغة الانجليزية مكون من مقطعين Ypo و معناها شيء أقل من أو أقل ثقة و من Theses و تعني جواب افتراضي مبدئي مفتوح و مؤقت لتفسير ظاهرة أو واقعة اجتماعية ما ، أو بمعنى آخر جواب أو تفسير مستمد من تأمل أو دراسة هذه الظاهرة بهدف معرفة أسبابها و ترابطها .[2]

3-أما "موريس أنجرس ": فيعرف الفرضية على انها تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر و يتضمن تحقيق امبريقي ."[3]

انطلاقا من هذا التعريف يتضح أن الفرضية عبارة عن تصريح يوضح علاقة أو مجموعة من العلاقات القائمة بين حدين أو أكثر ، كما أنها تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع ، و هي وسيلة للتحقق الامبريقي ( أي التحقق من مدى تطابق التوقعات مع الواقع ).

4-في حين ذهب البعض إلى أن الفرض عبارة عن قضية احتمالية تقرر مدى العلاقة بين متغيرين أو أكثر،و لا يخرج عن كونه نوعا من الحدس أو التخمين القائم على التفسير المؤقت أو الاحتمالي للظواهر أو الوقائع المبحوثة ،و لابد أن تتمتع تلك الفروض بخاصية القابلية للاختبار حتى تمكننا من معرفة صدقها من عدمها .

و توجد عدة أنواع من الفرضيات اختلف الباحثون في تحديدها بحسب توجهاتهم الفكرية :

**أ- الفرض البحثي:Research Hypothesis**

يشتق الفرض البحثى عادة اشتقاقاً مباشراً من إطار نظري معين ، وهو يربط بين الظاهرة المراد تفسيرها وبين المتغير أو المتغيرات التى استخدمناها فى هذا التفسير.

---

[1] -إحسان محمد الحسن :**الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي** ،بيروت ،دار الطليعة ،1992،ص45.

[2]-عبد الغني عماد :**منهجية البحث في علم الاجتماع (الاشكاليات ،التقنيات ،المقاربات)**،بيروت،دار الطليعة ،2007،ص33.

[3]-موريس أنجرس :**منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات علمية )**،ترجمة بوزيد محمد صحراوي و آخرون ،الجزائر،2004،ص150 .

**ب- الفرض الصفري : Null Hypothesis**

يظن البعض أن الفرض الصفري عكس الفرض البحثي ، لكن هذا غير صحيح ، فالفرض الصفري يعبر عن قضية إذا أمكن رفض صحتها فإن ذلك يؤدى إلى الإبقاء على فرض بحثي معين. وهو يعنى أيضاً عدم وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجود فروق بين المجموعات ، ولذلك فهو يسمى بفرض العدم ، ويلجأ الباحث للفرض الصفري في حال تعارض الدراسات السابقة أو في حال عدم وجود دراسات سابقة في موضوع بحثه.

**جـ- الفرض الإحصائي: Statistical Hypothesis**

عندما نعبر عن الفروض البحثية والصفرية بصيغة رمزية وعددية ، فإنها تسمى عادة الفروض الإحصائية فالفرض الإحصائي الصفري يعد بمثابة قضية تتعلق بحدث مستقبلي أو بحدث نتائجه غير معلومة حين التنبؤ ، ولكنه يصاغ صياغة رمزية تسمح بإمكانية رفضه ، وهو ما نلجأ بالفعل إلى اختباره بالأساليب الإحصائية .وقد يكون الفرض الإحصائي "فرض موجه " Directed وهو صياغة للفرض مع تحديد اتجاه العلاقة " موجبة أو سالبة " ، أو تحديد اتجاه للفروق بين المجموعات في المتغير التابع ، وقد يكون الفرض الإحصائي " فرض غير موجه " وهو صياغة للفرض دون تحديد اتجاه للعلاقة أو الفروق .[1]

- ✓ **صياغة الفروض :**

تم صياغة الفروض في ضوء نتائج الدراسات و البحوث السابقة ،و كذا في ضوء القضايا النظرية التي أثارتها المداخل النظرية المختلفة في دراسة السلوك الإجرامي و خاصة نظرية التكاملية في تفسير السلوك الإجرامي التي تبناها الباحث كموجه نظري للدراسة .أما بالنسبة لنوع الفرضية التي استخدماه الباحث في صياغة فروضه هي الفرضية البحثية حيث انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسية افترض الباحث من خلالها **وجود علاقة قوية بين التفكك الأسري و العود للجريمة**

و لقد تفرعت عن هذه الفرضية أربع فرضيات تترجم تساؤلات الدراسة :

**الفرضية الأولى :**

عدم الاستقرار العائلي نتيجة الطلاق يدفع بالأبناء إلى العود للجريمة.

**الفرضية الثانية :**

---

[1]- إحسان محمد الحسن :المرجع السابق ، ص45.

الحرمان العاطفي الناجم عن وفاة أحد الوالدين من دوافع عودة الأبناء إلى الجريمة.

**الفرضية الثالثة:**

غياب الرقابة الوالدية بسبب الهجر من عوامل العود للجريمة.

**الفرضية الرابعة :**

وجود علاقة قوية بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر العائدين للجريمة و حالات العود لدى أبنائهم .

**و** لتأكيد هذه الفروض أو نفيها صممنا استمارة تتضمن محاورها مجموعة من الأسئلة الموجهة لقياس العلاقة بين التفكك الأسري و العود للجريمة لنتحصل بعد تفريغها و تبويبها و تحليلها في مرحلة ثانية على نتائج تخولنا لإثبات أو نفي فرضيات هذه الدراسة .

**ثانيا :أسباب اختيار الموضوع :**

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع لعدة أسباب نذكر منها:

1- الميل الشخصي لهذا الموضوع النابع عن مدى إحساسنا بالظاهرة المدروسة و مدى استفحال الجريمة في المجتمع و أن معظم مرتكبي هذه الجرائم لهم سابق إجرامية أين بات الدخول و الخروج من السجن أمرا اعتياديا. **و هو دافع ذاتي**

2- إماطة اللثام عن مشكلة التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة. **و هو دافع علمي بحث**

3-إن التحولات السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري شغلت الأولياء عن القيام بالأدوار المنوطة بهم اتجاه أبنائهم و جعلتهم ينساقون وراء مشاكله اليومية متناسين واجباته المفروضة عليهم خاصة اتجاه أبنائهم الذين إذا افتقدوا إلى الاهتمام و الرعاية و المراقبة المستمرة و بالتالي كانوا فريسة سهلة للوقوع في الإجرام .

4-الرغبة في الكتابة حول هذا الموضوع بالذات .

**ثالثا: أهمية الدراسة :**

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى في :

1-إن الأسرة هي عماد المجتمع فهي بمثابة القلب من الجسد ، إذا صلحت صلح المجتمع بأسره ،و إذا فسدت و تفككت ضعف المجتمع ودبت فيه عوامل السقم.

2-كان لابد من تسليط الضوء على هذا الموضوع نتيجة للتزايد الكبير في معدلات الجريمة ، الأمر الذي وصل إلى حد يبعث عن القلق حول مستقبل أسرنا

3-محاولة تبيان أن الطفل كعنصر أساسي في المجتمع الجزائري ،يستدعي منا دراسة موضوع العود للجريمة ليفرض نفسه على جميع المستويات نظرا لتأثيره البعيد المدى على مستقبل الأجيال القادمة.

**رابعا : أهداف الدراسة**

توجد عدة عوامل حددت الهدف من الدراسة :

**1-دافع علمي** :أن يكون البحث من الناحية النظرية بمثابة إضافة علمية لميدان العلم بالدرجة الأولى و خدمة لتخصصي علم الاجتماع بالدرجة الثانية .

2-**دافع عملي** :كون البحث يتناول ظاهرة اجتماعية ألا و هي التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة حيث يحاول الباحث التعرف على :

- ✓ العلاقة القائمة بين التفكك الأسري و العود للجريمة .
- ✓ محاولة إبراز أهم الأسباب الدافعة لعودتهم إلى الجريمة .
- ✓ السعي إلى الكشف عن المشاكل التي يواجهها العائد للجريمة .
- ✓ معرفة الأسباب الاجتماعية و الظروف الأسرية التي دفعت بعينة الدراسة إلى العود للجريمة
- ✓ الوصول إلى توصيات من شأنها أن تساهم في التقليل من انتشار هذه الظاهرة خاصة في أساط فئة الشباب عماد المستقبل .

## خامسا : الدراسات السابقة

**تـــمهيد**

لا يمكن اعتبار الدراسات السابقة مجرد خانة يمكن أن تملأ في أي وقت عند كتابة تقرير بحث أو صفحات لزيادة الحجم و إنما تؤدي وظيفة منهجية أساسية في البحث العلمي ، إذ تلعب دورا بارزا في توضيح وجهات النظر المختلفة التي تدور حول موضوع واحد و خاصة في البحوث الاجتماعية .

فالدراسات السابقة من الخطوات المنهجية التي لا غنى عنها في البحث العلمي . و هي تمثل الإرث المعرفي للدراسات الحالية ، و في هذا الإطار لقد تعددت الدراسات المحلية في المجتمع الجزائري رغم محدوديتها نو كذلك الدراسات العربية على كثرتها و الدراسات العالمية رغم تنوعها التي تناولت الجريمة و علاقتها بقضايا و مشكلات الأسرة من زوايا مختلفة بحسب تعدد التخصصات و الأغراض العلمية ، إلا أنه و بالرغم من ذلك التنوع فان القاسم المشترك الذي يجمع بين مختلف الدراسات هو التركيز على السلوك الإجرامي لدى الأفراد .

و في هذا الإطار يؤكد " أبلسون " على أهمية تعرف الباحث على التراث السابق و يرى أنه بمثابة حجر الأساس الذي ترتكز عليه أي دراسة في بداية الأمر ، كما انه الأساس في التحليل الذي تنتمي إليه الدراسة .

و كما يشير "محمد غريب " بأن الدراسات التي يجب على الباحث التعرف عليها و تناولها بالمناقشة و التحليل هي تلك الدراسات التي تتناول جانبا أو أكثر من موضوع الدراسة .

و لقد قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة بناء على متغيرات الدراسة و كذا المدراس الفكرية التي تنتمي إليها ليتجنب بذلك تقسيمها تقسيما جغرافيا على أساس دراسات غربية وعربية و جزائرية باعتبار أن البحث العلمي لا تفصله حدود جغرافية أو نقوم بتفضيل دراسة على حساب دراسة أخرى لأنه في نتائج كل دراسة في حقل العلوم الإنسانية و الاجتماعية تعتبر إضافة و مرجع يستند إليه الباحثين أثناء دراسة المشكلات و الظواهر على اختلاف أنواعها و مستوياتها .

و على مستوى بحثنا سنحاول عرض أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة سواء من قريب أو من بعيد و ذلك على النحو التالي :

**أولا :الدراسات السابقة حسب المدارس الفكرية**

**الدراسة الأولى : دراسة "مايو Mayue " بعنوان "العلاقات الأسرية ،البيوت المفككة ، التحضر ، الانحراف عند المجتمعات في أمريكا"1993 :**

إن العلاقة بين الأسرة و الجريمة كان محل اهتمام علماء الاجتماع لاكتشاف أثر العوامل الأسرية على الجريمة عند المراهقين القوقازيين .

**أهداف الدراسة** : هدفت الدراسة إلى:

- اختبار أثر العوامل الأسرية عند المجموعات الصينية في أمريكا.
- معرفة أثر العمالة الأجنبية و البنية الأسرية على التورط في الإجرام كما هو الحال عند القوقازيين.

**نتائج الدراسة :**

*أثبتت الدراسة أثر العلاقات الأسرية على الجريمة ،و أكدت على أن الكثير من المجرمين ينحدرون من أسر تعاني من التفكك و الاضطراب. [1]

**التعقيب:**

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة المطبقة على المجتمع الأمريكي و التي مفادها أن اثر للعلاقات الأسرية على الجريمة ،تقترب نوعا مع الهدف الرئيسي التي وضعته الباحثة في دراستها في محاولة منها الوقوف على إمكانية وجود علاقة بين التفكك الأسري و حالات العود للجريمة .

1 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :**مشاكل الوسط الأسري و علاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي و علاقتها بمتغيرات الوسط الأسري**،الجزائر،دار الكتاب الحديث،2010 ،ص127.

**الدراسة الثانية : دراسة " سيريل بيرث Syril Burt "بعنوان "الحدث الجانح"1961**

استغرقت هذه الدراسة مدة 10 سنوات و استهدفت الكشف عن العوامل المؤدية للجنوح ووضع خطة لعلاجه ، وقد صاغ "بيرث" فرضية بحثه القائلة بتعدد عوامل الجنوح منها ما هو بيولوجي و منها ما هو نفسي و منها ما هو اجتماعي .

**عينة الدراسة :**

تألفت عينة الدراسة من 200 حدث جانح من الذكور و الإناث الذين تم تحويلهم إلى محكمة الأحداث أو جمعيات العناية بالطفولة .[1]

**المنهج المستخدم :**

استخدم" بيرث " منهج دراسة الحالة مركزا على ماضي و حاضر و مستقبل الحدث ،و قد استقى معلوماته عن طريق مصادر مختلفة كالآباء و الأمهات و المدرسين و أرباب العمل و المحاكم .

**نتائج الدراسة :**

- أن التربية الناقصة بين أسر الأحداث الجانحين تبلغ خمسة أضعافها عن أسر غير جانحين ،و قد شملت التربية الناقصة أسلوب اللامبالاة و التربية الفاسقة و عدم الاتفاق على طريقة واحدة لتنشئة الحدث.
- تضمنت العلاقات الأسرية الناقصة وفاة احد الوالدين أو كليهما أو الهجر أو الطلاق أو الغياب الطويل لأحد الوالدين ،أو وجود البديل عن احد الوالدين .
- كما تبين من خلال نتائج الدراسة أن البيت الفاسد هو البيت الذي يتصف بالفجور الجنسي أو الزواج غير الشرعي أو الإدمان على المسكرات أو إهمال الطفل ،أو انتشار و شيوع الجريمة .
- كشفت الدراسة أن عامل الفقر كان أكثر وضوحا و تأثيرا في العينة التجريبية عنه في العينة الضابطة.

**التعقيب:**

تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية كونها ركزت في عينة الدراسة على الأحداث الجانحين بينما استهدفت الباحثة فئة العائدين للجريمة .

تتفق بعض من نتائج هذه الدراسة مع إشكالية الدراسة الحالية وفروضها باعتبار وجود علاقة بين أشكال التفكك الأسري (الطلاق ،الهجر،وفاة أحد الوالدين ،الفقر)

1 -نفس المرجع ،ص123.

**الدراسة الثالثة :دراسة" بيث Burt " بعنوان البيئة الأسرية كمحدد للسلوك الإجرامي**

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الإجرام ، حيث انطلق من سؤال جوهري :ما هو الدور الذي تقوم به العائلة في دفع أفرادها نحو السلوك الإجرامي ؟

**فرضيات الدراسة :**

- ينحدر المجرمون من أسر يكون بعض أفرادها ممن مارسوا السلوك الإجرامي أو السكر .
- إصلاح النماذج الأسرية في العائلة يساعد على مكافحة الجريمة .

**المنهج المستخدم:**

- اتبع "بورث " المنهج الإحصائي في هذه الدراسة .

**نتائج الدراسة :**

- إجرام بعض عناصر الأسرة عامل أساسي و محوري يدفع إلى الجريمة حيث أن نسبة الجريمة في أسر المجرمين تزيد خمسة أضعاف عن نسبة الأسر غير المجرمين .
- النماذج العائلية المجرمة سبب كاف لتوريث السلوك الإجرامي ، حيث أن اغلب المجرمين ينحدرون من أسر كان بعض أفرادها مجرمين .[1]

**التعقيب:**

سلطت هذه الدراسة الضوء على أن إجرام بعض الأسر وممارستهم للجريمة كفيل بتوريثه إلى الأبناء ، و هو ما يتفق مع ما ترمي إليه الباحثة في محاولة منها لمعرفة عوامل العود للجريمة و هل العائدين للجريمة ينحدرون من أسر كان لأحد أفرادها سوابق عدلية ، و بالتالي هذه الدراسة جعلت الباحثة تضع هذه الفروض كأحد مؤشرات البحث .

1 -إسحاق ابراهيم منصور :**الموجز في علم الإجرام** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1989،ص30.

**الدراسة الرابعة :"دراسة أبوث.ج G.Abbott 1929/1932 " بعنوان التصدع الأسري و أثره على جنوح الأحداث.**

قام "أبوث " بدراسة الأحداث المنحرفين الذين تم توقيفهم في مراكز إعادة التأهيل و قدموا إلى المحاكمة . حيث أجريت الدراسة على حوالي 200 حالة ، وجدوا حوالي 5.39% من هذه الحالات قدمت من اسر تعاني من التفكك الأسري و التصدع و منها 5.33% قدمت من أسر متصدعة اضطراريا و ذلك لأسباب طارئة كوفاة احد الوالدين أو الاثنين معا أو بسبب المرض ،و الباقي كانوا من أسر تصدعت بسبب الطلاق أو الهجر أو الحكم بالسجن ، كما كان من بينهم الأطفال غير الشرعيين الذين لا يقيمون مع والديهما.

كما سجلت الدراسة حوالي 5.40% كان أصحابها من أسر غير متصدعة .

**الدراسة الخامسة :دراسة" هاريس Harris " بعنوان الأحداث الجانحين**

أجريت هذه الدراسة في ولاية كنكتينت" Connectiant" و عرضت على الجمعية العمومية للولاية عام 1947 و أجريت على 4538 من الأحداث الجانحين و 898 من الأطفال المهملين .

**نتائج الدراسة :**

- إن التفكك الأسري هو العامل الرئيسي في معظم حالات جنوح الأحداث .
- يرجع التفكك العائلي غالبا إلى عدم الثبات العاطفي لكل من الوالدين.
- تسبب الحياة في العائلة المفككة عمليات خطيرة ضارة بالأطفال الذين يتفاعلون معها و قد يصبحون نتيجة لذلك أحداثا جانحين .
- ينتج عن التفكك أنواع خطيرة من الفشل الاجتماعي مثل :المرض العقلي ،الطلاق ،الجريمة .[1]

**التعقيب**

كلتا الدراستين تؤكد على أن التفكك الأسري هو العامل الرئيسي في معظم حالات جنوح الأحداث فكل من الطلاق و عدم الثبات العاطفي يؤثرون سلبا على الأبناء و هو ربما ما نحاول من خلال دراستنا لموضوع التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة الإجابة عنه.

1 -مصطفى حجازي :**جناح الأحداث**،مصر ،مكتبة الانجلومصرية،1970،ص83.

**الدراسة السادسة: دراسة "روبرت فشمانR. Fishman" بعنوان البرامج الإصلاحيّة كمنهج للوقاية من العود للجريمة بمنطقة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكيّة عام 1977**

**أهداف الدراسة :**

كان هذه الدراسة معرفة أثر الخدمات والبرامج الإصلاحيّة كمتغيرات مستقلة على الحد من جرائم العودة، وكان عدد تلك البرامج 18 برنامجًا تعليميًا وتأهيليًا، بالإضافة إلى برامج مساعدة الشخص للحصول على عمل يُناسب إمكانياته وقدراته، وكذلك بعض الخدمات الإشرافيّة والتوصيّة والمراقبة.

**عينة الدراسة :**

غطت هذه الدراسة 2860 من الرجال .

**نتائج الدراسة:**

كانت نتائجها بصفة عامة فشل البرامج الإصلاحيّة كمنهج للوقاية من العودة ومكافحة الإجرام، وخاصة جرائم العنف رغم اشتمالها على التدريب والتأهيل والتعليم والعلاج النفسي والاجتماعي، وأشار الباحث إلى أن جرائم العودة ذات تكاليف باهظة، وإن الفقر وكراهية المُجتمع والرفض الاجتماعي المتمثل في عدم احتواء هؤلاء المجرمين أو استيعابهم داخل إطار المُجتمع التقليدي يُعتبر من العوامل الأساسيّة والهامة في عودتهم مرة أخرى إلى داخل الجريمة والإجرام.

وأن من أسباب جرائم العنف في أن هؤلاء المجرمين يتعرضون إلى العديد من المواقف السيئة وللمؤلمة بعد خروجهم من السجون، وتتمثل هذه المواقف في كراهية المُجتمع لهم ومحاولة سحقهم اجتماعيًا، والنبذ الجماعي لهم، مما يشعرهم بالكراهية الكاملة للمجتمع وأفراده، الأمر الذي يَدفعهم إلى التّعامل مع هذا المُجتمع بالعنف الواضح في ارتكاب معظم الجرائم.

ولقد أوضح "روبرت فشمان" في دراسته أن مُعظم البرامج الإصلاحيّة، لا تُؤدِي دورها الايجابي وخاصة بعد خروج المجرم من السجون إلى الواقع الاجتماعي واصطدامه بكثير من المعوقات الاجتماعيّة التي تَعوق قيامه ومعاودته لدوره الحقيقي السوي في المُجتمع؛ مما يدفعه إلى إهمال ورفض أي أثر ايجابي لهذه البرامج

الإصلاحيّة، ومن ثم الاقتناع بكل رأي مخالف لهما والرجوع إلى دائرة العمل الإجرامي بِكلِّ ما لديه من كراهية للمجتمع وأفراده[1].

ولقد أوضحت الدراسة أن معظم المجرمين كانوا يفكرون أثناء تواجدهم بالسجون في العمل والتوظيف والحياة الآمنة المستقرة بعد الإفراج إلا أن كل المواجهات التي تعرضوا لها بعد الإفراج مباشرة والمتمثلة في صعوبة التّكيف أو الحصول على عمل وعدم القدرة على الاندماج في المُجتمع بالصورة التي يأملونها كانت من الدوافع القويّة لانغماسهم مرة أخرى في العمل الإجرامي بكل صورة وخصوصًا جريمة العنف.

ولقد أوضحت الدراسة أن عزوف المُجتمع عن تشغيل المفرج عنه يؤدي إلى اليأس والإحباط والشعور بالدونيّة.

1 - Ropert Fishman **،Criminal** ،Recidivism in New York City New York ،Praeger ،U.S.A ، 1977,p50.

**الدراسة السابعة :دراسة هيوز (1995) Haughesعن "عوامل العودة للجريمة:**

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على علاقة وصمة السجن بالعودة مرة أخرى إلى الانحراف والجريمة، وقد أُجريت هذه الدراسة على 1500 مسجون من المجرمين العائدين والمودعين بالمؤسسات العقابيّة الإصلاحيّة في 11 ولايّة بأمريكا، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي في هذه الدراسة إلى جانب تطبيق استبيان يحتوي على 120 متغيرًا ، وذلك بهدف الوقوف على حجم المشكلة، وتحديد العوامل التي تدفع الشخص للعودة مرة أخرى إلى الجريمة، وأثر وصمة الإيداع بالسجن على العودة إليه مرة أخرى.

**نتائج الدراسة :**

وقد انتهت هذه الدراسة إلى النتائج التاليّة:

1- غالبيّة المجرمين العائدين كانوا يُعاملون معاملة سيئة من أسرهم بعد ارتكاب جريمتهم الأولى، وأن إحساسهم بالعُزلة الأسريّة وتفضيل آبائهم لإخوتهم عليهم كان له أثر في معاودتهم للعمل الإجرامي.

2- غالبيّة أفراد العينة كانوا يعيشون داخل السجن منفصلين نهائيًا عن مجتمعهم الخارجي الذي كان يرفضهم، ويتمثل هذا الرفض في عدم قيام أفراد أسرهم أو أقاربهم أو أصدقائهم بزيارتهم أو الاتصال بهم أثناء وجودهم داخل السجن.

3-أوضحت الدراسة أن معاملة أسر المسجونين لهم بعد الإفراج عنهم من السجون في المرة الأولى كانت سيئة للغايّة، وكذلك معاملة المُجتمع المحلي من أقارب وجيران وأصدقاء.

4-غالبيّة المسجونين من أفراد العينة اعترفوا بأنهم تعلموا من السجناء أصحاب السوابق داخل السجن أساليبًا وأفكارًا جديدة عن الإجرام، وذلك بسبب الاختلاط داخل السجن، مما يُؤكد على وجود ارتباط بين مخالطة السجناء المودعين لأول مرة بأصحاب السوابق وعودتهم إلى الجريمة والانحراف، حيث إن كثيرًا منهم أقروا بأن علاقتهم مع هؤلاء المجرمين استمرت بعد خروجهم من السجن نتيجة لرفض المُجتمع لهم وإحساسهم بالغربة في المُجتمع السوي، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن أصدقاء السجن ذوي السوابق، فجميع أفراد العينة أقروا

بأن من أهم أسباب عودتهم إلى الجريمة هو نظرة المُجتمع لهم، والوصمة التي كانت تُلاحقهم وأسرهم بسبب الإيداع في السجن لأول مرة[1].

**التعقيب :**

كانت النتائج المتوصل إليها في دراسة" **فشمان** " و كذا دراسة' **هيوز** 'مرجعا مهما في دراستنا فإذا كانت دراسته قد ركزت على الظروف المحيطة بالعائد داخل السجن و الإجراءات المتبعة الكفيلة بإصلاحه ،فان الباحثة كان توجهها في البحث هو الرجوع إلى المنشأ الأول للعائد ألا و هي الأسرة و الإجابة عن إشكال هام هل لتفككها علاقة بالعود للجريمة ؟

1 - أحمد عبد العزيز القوصي: **العودة إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام**، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة. القاهرة ،جامعة القاهرة، ص ص 85،80.

**ثانيا:الدراسات السابقة حسب متغيرات الدراسة**

**الدراسة الأولى :دراسة عن عوامل العودة للجريمة في سجون منطقة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة .**

دراسة ميدانيّة تمَّ تطبيقها على 200 من المسجونين في سجون الرياض لمعرفة الأسباب التي تُؤدِي للعودة للجريمة مرة أخرى، وقد تمَّ استخدام منهج المسح الاجتماعي في هذه الدراسة إلى جانب تطبيق استبيان لمعرفة حجم ظاهرة العودة في سجون منطقة الرياض، وبتحديد العوامل التي تدفع الشخص للعودة للجريمة وتحديد مدى خطورة العودة على أمن المُجتمع واستقراره وتنميته.

ولقد أثبتت الدراسة أن معظم معتادي الإجرام هم من الشباب، وأن لهم سابقتين فأقل، وأن العود يقلُّ مع التقدم في العمر، ولقد اتضح أن كثيرًا من العائدين للجريمة كانوا يُقَابلون بمعاملة سيئة من أسرهم بعد ارتكاب جريمتهم الأولى، وأن إحساسهم بالعُزلة الأسريّة، وبتفضيل أسرهم لإخوانهم عليهم لما له أثر في معاودتهم للعمل الإجرامي مرة أخرى.

وأوضحت الدراسة أن غالبيّة آباء العائدين من ذوي الأوضاع الاقتصاديّة المحدودة أو المتوسطة مما يعكس دور العامل الاقتصادي في عمليّة العود مرة أخرى للجريمة، ولقد أثبتت الدراسة الكثير من أفراد العينة كانوا يعيشون داخل السجون منفصلين نهائيًا عن مجتمعهم الخارجي الذي كان يرفضهم، ويتمثل هذا الرفض في عدم قيام أسرهم أو أقربائهم لزيارتهم بالسجن، وكذلك أثبتت الدراسة أن معاملة غالبيّة أسر العائدين لهم بعد أن أُفرج عنهم في المرات السابقة كانت سيئة للغايّة، ولقد أوضحت الدراسة أن غالبيّة أفراد العينة ممن سجنوا لأول مرة يتعلمون من السجناء أصحاب السوابق أساليبًا وأفكارًا جديدةً عن الجريمة بسبب الاختلاط داخل السجن؛ مما يوحي بوجود ارتباط بين العود ومخالطة السجناء لأول مرة لأصحاب السوابق، وأن كثيرًا من العائدين قاموا بتكوين علاقات اجتماعيّة مع هؤلاء للمجرمين، وأن هذه العلاقات استمرت بعد خروجهم من السجن نتيجة لرفض المُجتمع لهم وإحساسهم بالغربة مع المُجتمع السوي، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن أصدقاء السجن من ذوي السوابق، ولقد عبر عن ذلك كثير من أفراد العينة، حيث أوضحوا أن من ضمن أسباب معاودتهم للسلوك الإجرامي إحساسهم بالعزلة الاجتماعيّة وعدم توفر الروابط الاجتماعيّة، وأن غالبيّة

أفراد المُجتمع كانوا يرفضون فكرة التعامل معهم، كما أنهم كانوا يميلون إلى الاستهزاء والاحتقار بهم، وأن معظم أفراد المُجتمع كان يظهر عليهم[1].

**التعقيب :**

يمثل هذا النوع من الأبحاث الميدانية مرجعية أساسية للدراسين في مجال الانحراف و الجريمة لاسيما إذا تعلق الأمر بالظروف الداخلية المحيطة بالمجرم داخل أسوار السجون و التي غالبا ما يجد الباحثون صعوبة في الولوج إلى مثل هذه المؤسسات الأمنية التي تخضع للصرامة .فنتائج هذه الدراسة كانت بمثابة أرضية محفزة للخوض أكثر في دراسة العوامل المؤدية إلى العود للجريمة خاصة و أن الباحثة تعتمد في دراستها على متغير التفكك الأسري.

1 – المركز العربي للدراسات الأمنيّة ، **المسئوليّة الجزائيّة المترتبة على الأفراد السجناء**، الرياض، 1413هـ،ص ص75،85.

**الدراسة الثانية :دراسة عبد اللطيف مصلح 2003 بعنوان "مشاكل الوسط الأسري و علاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي "**

**أهداف الدراسة :**

هدفت الدراسة إلى :

1-الإجابة عن الأسئلة المطروحة في إشكالية الدراسة .

2-التعرف على خصائص الأحداث المنحرفين و مدى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع المغربي .

3-التعرف على الدور الذي يمكن أن تساهم به مشاكل الوسط الأسري كعوامل دافعة لتوليد السلوك الانحرافي لدى الأحداث ، بهدف مساعدة الآباء و المربين و المختصين لوضع الحلول و التدابير الملائمة لهذه المشاكل إن وجدت .

4-كما هدفت هذه الدراسة إلى تنبيه المسؤلين و المهتمين بضرورة وضع الخطط و التدابير الملائمة من أجل وقاية الأطفال من مغبة الانحراف و الاهتمام بقضايا الأطفال المنحرفين أصلا ،و كذا محاولة إعادة إدماجهم في المجتمع و إعطاء عناية خاصة لقضايا الأسرة و الطفولة .

**المنهج المستخدم :**

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التجريبية ،حيث اعتمدت على المنهج التجريبي لتحقيق الأغراض المناطة بها ، و باستخدام الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات بالإضافة إلى السجلات و الوثائق للتأكد من صدق المعلومات .

**فرضيات الدراسة :**

انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسية افترض الباحث من خلالها وجود علاقة قوية بين الوسط الأسري لدى أسر الأحداث المنحرفين و حالات الانحراف لدى أبنائهم .

و قد تفرعت هذه الفرضية إلى أربع (4) فرضيات فرعية كمايلي :

1-توقع الباحث وجود علاقة قوية بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر الأحداث المنحرفين و حالات الانحراف لدى أبنائهم بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء .[1]

[1] -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :مرجع سبق ذكره،ص107.

2-افترض الباحث أن حالات التفكك الأسري تنتشر بشكل كبير لدى أسر الأحداث المنحرفين بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء ، الأمر الذي يساهم في انحراف أبناء هذه الدراسة .

3-توقع الباحث وجود ضعف في التماسك العاطفي فيما بين أعضاء أسر الأحداث المنحرفين بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء ، الأمر الذي ينعكس على وضعية الأبناء مما يؤدي إلى انحرافهم .

4-افترض الباحث أن أسر الأحداث المنحرفين أكثر ممارسة للأساليب التنشيئية الخاطئة اتجاه أبنائهم بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء ، الأمر الذي يهيئ المناخ الملائم لانحراف أبناء هذه الأسر .

**عينة الدراسة :**

تتكون عينة الدراسة من مجموعتين ،أحداهما تجريبية و الأخرى ضابطة .

**1-العينة التجريبية**

بالنسبة للعينة التجريبية شملت 60 حدثا منحرفا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من مركز حماية الطفولة "بتمارة" و مركز إعادة التربية "ابن سليمان " وتتراوح أعمارهم ما بين (18-12) سنة حيت توزعت هذه العينة إلى 30 حدثا تم اختيارهم من مركز حماية الطفولة بتمارة ممن يقضون مدة الإصلاح و بنفس الطريقة تما اختيار 30 حدثا من مركز إعادة التربية 'ابن سليمان .

**2-العينة الضابطة :**

بلغ مجموع هذه العينة 60 حدثا ليس لهم سوابق إجرامية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في بعض المدارس الإعدادية و الثانوية بمدينة الرباط ، تتراوح أعمارهم ما بين (18-12) سنة .

**نتائج الدراسة :**

قسم الباحث نتائج هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين ، يضم القسم الأول النتائج العامة للدراسة ، ويضم القسم الثاني النتائج المتعلقة بالفرضيات :

النتائج العامة :

*أعلى نسب الانحراف تنتشر في الفئات العمرية ما بين (16/14) سنة حيث مثلت نسبة 58.3% من مجموع العينة المنحرفة .

*أوضحت بيانات الدراسة أن 81.7% من الأحداث المنحرفين كان مستواهم الدراسي في المرحلة الابتدائية ،يليهم الأحداث الذين لم يسبق لهم التمدرس حيث تمثل نسبتهم 8.3% ،كما تبين تدني المستوى الثقافي و انتشار الأمية بشكل كبير لدى آباء و أمهات الأحداث المنحرفين بالمقارنة مع أمثالهم في العينة غير المنحرفة ،حيث بلغت النسبة على التوالي 33.3% فيما يخص الآباء و 65% فيما يخص الأمهات .

**النتائج المتعلقة بالفرضيات :**

أكدت معطيات هذه الدراسة على صحة الفرضيات التي انطلقت منها ،حيث دلت النتائج على تدني المستوى الاقتصادي لدى أسر الأحداث المنحرفين بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء ، الأمر الذي يساهم في انحراف أبناء هذه الأسر و كذلك انتشار حالات التفكك الأسري بشكل كبير و يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

| المتغيرات | العينة التجريبية | العينة الضابطة |
|---|---|---|
| حالات وفاة احد الوالدين او كلاهما | 30% | 8.4% |
| حالات الطلاق | 36.7% | 3.3% |
| حالات الهجر | 65% | 16.7% |
| حالات الخصام و المنازعات الزوجية | 90% | 40% |

*كما تبين أيضا وجود حالات الوهن و الضعف تصيب التماسك العاطفي لدى أسر الأحداث المنحرفين ، أكثر منها لدى أسر الأحداث غير المنحرفين .

*كما اتضح أن أسر الأحداث المنحرفين أكثر ممارسة للأساليب التربوية الخاطئة و من بين هذه الممارسات :استعمال أساليب القسوة المفرطة و الكراهية و عدم الاهتمام ،و اقتصار دور الآباء على إصدار الأوامر و التعليمات بعيدا عن أسلوب الحوار و المناقشة ،و كذا استخدام أسلوب العنف الجسدي و الإيذاء النفسي .[1]

**التعقيب:**

[1] -المرجع السابق ،ص-ص110،108

تشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في أنها تناولت عدة جوانب نظرية تتعلق بمشاكل الوسط الأسري و علاقتها بانحراف الأحداث في المجتمع المغربي "،كما أن الفرضيات التي انطلق منها الباحث و تأكد من مدى مطابقتها للواقع ميدانيا تتشابه نوعا ما مع الدراسة الحالية أين تم التركيز فيها على العلاقة بين كل من الطلاق و الهجر و وفاة احد الوالدين و الفقر بالحالات العود للجريمة .

**الدراسة الثالثة: دراسة جعفر عبد الأمير ياسين :بعنوان "أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث "**

أجريت هذه الدراسة في المجتمع العراقي و قد وضع الباحث لدراسته متغيرين هما :

1-المتغير المستقل :التفكك الأسري

2-المتغير التابع :جنوح الأحداث

أهداف الدراسة :

*معرفة أنواع التفكك الذي يصيب العائلة و أثر ذلك التفكك على جنوح الأحداث الذين يصبحون جانحين فيما بعد أو مجرمين، كما سعت هذه الدراسة إلى مقارنة النتائج الذي توصل إليها الباحث مع نتائج بعض الدراسات في مجتمعات أخرى حتى يقف على طبيعة و حجم الظاهرة في العراق .

*لفت أنظار المسؤولين من أجل الاهتمام بالأسرة باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع .من خلال وضع المقترحات و التوصيات للحد من هذه الظاهرة أو التقليل من خطورتها .

و تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التجريبية لكونها تهدف إلى اختبار صحة الفرضيات ، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج التجريبي عن طريق استخدام عينتين أحداهما تجريبية ،و الأخرى ضابطة ، حيث شمل مجتمع البحث الأحداث الجانحين التابعين لمحافظة بغداد و المحجوزين في المدرسة الإصلاحية و المودوعين في مدرسة الفتيان الجانحين .

**نتائج الدراسة :**

-هناك علاقة ايجابية بين أساليب التربية الخاطئة و حالات الجنوح.

-هناك علاقة ايجابية بين حالات الخصام العائلي لدى أسر الجانحين و حالات الجنوح لدى أبنائهم بالمقارنة مع أسر الأحداث غير الجانحين.

-أثبتت الدراسة أيضا أن هناك علاقة ايجابية بين حالات وفاة أحد الوالدين أو كليهما لدى أسر الأحداث الجانحين و حالات الجنوح لدى أبنائهم بالمقارنة مع أسر الأحداث غير الجانحين.

-كما أن هناك ارتباطا ايجابيا بين حالات الانفصال (الطلاق أو الهجر) لدى اسر الأحداث غير الجانحين. [1]

[1] -نفس المرجع ،ص112-113

**الدراسة الرابعة :دراسة عبد الرحمن العيسوي :بعنوان "سيكولوجية الانحراف و الجنوح و الجريمة 1990"**

أجرى عبد الرحمن العيسوي هذه الدراسة على عينة قوامها 230 شابا منهم 110 من الأحداث الجانحين و منها 200 طالبا من المدارس الثانوية و الإعدادية بالاسكندرية .

إشكالية الدراسة :

ما هي ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع الاسكندري و مشكلاتهم و علاقتهم بالآباء و الأمهات و الإخوة و الأخوات ؟

-ما هي العوامل التي تكمن وراء فشلهم الدراسي ؟

-ما مدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الانحراف ؟

-هل الفقر سببا من أسباب الجنوح ؟

نتائج الدراسة :

*ان معظم آباء الجانحين ينحدرون من طبقات اجتماعية دنيا .

*كبر حجم الأسر التي ينحدر منها الإحداث الجانحون .

*إن معظم آباء الجانحين متقدمون في السن ، يعيشون في ظروف أسرية سيئة حيث تعاني معظم الأسر حالات الطلاق و الانفصال أو وفاة احد الوالدين أو زواج احد الطرفين من شخص آخر.

*إن معظم الأحداث يعانون من بعض الأمراض الجسمية و النفسية مثل القلق و الضيق و التوتر و الاكتئاب و الأمراض الصدرية و الباطنية و من بعض العاهات و التشوهات .

*ضيق المسكن و كثرة عدد أفراده بالنسبة للأحداث الجانحين.

*هناك مجموعة من العوامل ساهمت في الفشل الدراسي للأحداث من بينها الهروب من البيت أو المدرسة و رفقاء السوء ،و الحاجة المادية ووفاة الأب و التفكك الأسري .[1]

[1] -عبد الرحمن العيسوي:**سيكولوجية الانحراف و الجنوح و الجريمة** ،بيروت،دار الراتب الجامعية ،2001،ص212.

**التعقيب:**

بالنسبة لهاتين الدراستين يمكن القول أن حدث اليوم هو مجرم الغد فعرضنا لهذه الدراسة هو أن الإحداث الجانحين يرتكبون في البداية جرائم بسيطة و بمجرد تضافر جملة من العوامل سواء كانت فردية آو جماعية و تكون الظروف مناسبة لتكرار الفعل الإجرامي يصبح منحرف البارحة هو عائد اليوم ليصنف في الأخير ضمن فئة العائدين للجريمة إذا كان ينتمي إلى أسرة متصدعة (و هو مجال البحث الحالي ) .

**الدراسة الخامسة : دراسة "علي مانع " بعنوان "عوامل جنوح الأحداث في الجزائر .**

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع الإجرام و علم الاجتماع المقارن ،و تتمحور دراسته حول الإجابة عن سؤال مركزي :هل جنوح الأحداث في الجزائر تحكمه عوامل اجتماعية أم نتاج لعوامل أخرى ؟

**فرضيات الدراسة :**

*جنوح الأحداث في الجزائر مرتبط بظروف الأسرة الاقتصادية .

*جنوح الأحداث نتاج طبيعي لسوء المعاملة الوالدية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي .

**النتائج :**

1-ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر نتاج طبيعي للمشاكل الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري كمشكلة الفقر و البطالة و السكن .

2-التفكك الأسري يدفع بقوة إلى تنامي ظاهرة جنوح الأحداث حيث نسبة 65% من الجانحين ينحدرون من أسر عرفت حالات طلاق أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما .

3-جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى الحرمان العاطفي لدى الأبناء الذين ينحدرون من أسر مفككة .

4-جنوح الأحداث في الجزائر راجع إلى صراع الأجيال الذي ساهم بشكل غير مباشر في ضعف الرقابة الوالدية على الأبناء بل انعدامها في اغلب الأحيان.

فدراسة علي مانع تلتقي نتائجها مع نتائج و تساؤلات دراستنا في كون التفكك الأسري و بعض المشكلات الاقتصادية دافع للجريمة.[1]

**التعقيب:**

رغم قلة الدراسات التي تناولت موضوع العود للجريمة إلا أن هذه الدراسة كانت بداية الانطلاق للخوض في موضوع الجريمة و الانحراف بالجزائر، خاصة فيما يتعلق بالظروف الاسرية للأحداث في المجتمع الجزائري لان حدث اليوم هو مجرم الغد و معتاد الإجرام إذا توافرت نفس الظروف.

[1] -علي مانع :**عوامل جنوح الأحداث في الجزائر،ديوان** المطبوعات الجامعية ،1996،ص165.

**الدراسة السادسة : دراسة عزة صالح الألفي (1980) بعنوان شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية**

**موضوع الدراسة** : شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية

**هدف الدراسة** : إلقاء الضوء على بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية المكونة لشخصية العائد المجرم حتى يتم وضع المعايير الوقائية اللازمة من جهة و أساليب العلاج التي من شأنها أن تساعد المجرم العائد في التوافق مع المجتمع أو الاندماج فيه و المشاركة من جهة أخرى.

**عينة الدراسة** : استعملت الباحثة المنهج التجريبي بعينة 160 حالة مابين مجموعة تجريبية من مجرمين عائدين و مجموعة ضابطة من الأسوياء ، و استخدمت استمارة مقابلة .

**نتائج الدراسة :**

1-هناك علاقة بين القسوة المستخدمة في أسلوب التربية و العود.

2-هناك علاقة بين رفقة السوء و العود

3-هناك علاقة بين الفقر و العود.

4-يعاني المجرم العائد من صراعات نفسية و شعور بالإثم و الفشل و بعداء المجتمع له.[1]

**التعقيب:**

كشفت هذه الدراسة عن جانب مهم في شخصية العائد للجريمة و العوامل النفسية و الاجتماعية المساعدة في تنمية السلوك الإجرامي لديه هذا ما تحاول الدراسة الحالية كشفه و الوقوف عليه ميدانيا مع مجتمع له خصوصية اجتماعية .

1 -عزة صالح الألفي:**شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية** ،رسالة دكتوراه (غير منشورة)،القاهرة ،جامعة عين شمس،1980 .

**خلاصة :**

من خلال ما سبق يمكن القول انه تم الاستفادة من الدراسات السابقة التي تم تقسيمها إلى قسمين:

1-دراسات سابقة بناء على المدارس الفكرية .

2-و دراسات سابقة انطلاقا من متغيرات الدراسة.

لقد ساهمت هذه الدراسات في بلورة الفكرة البحثية بكافة جوانبها ومحاولة التطرق لبعض المتغيرات التي لم تبحثها تلك الدراسات.كما أن قضايا الأسرة المعاصرة و علاقتها بالجريمة لا تزال هاجس الباحثين و تحديا كبيرا لكل المهتمين بهذا الميدان من اجتماعيين و نفسانيين و تربويين و قانونيين ،و على الرغم من اختلاف منطلقات هؤلاء الباحثين العلمية فان ما يجمعهم هو محاولتهم الجادة لدراسة ظاهرة الجريمة بكل أبعادها و أسبابها من اجل وضع الحلول الملائمة ،و في هذا الإطار يدعو الباحث إلى ضرورة تنوع و تزايد الأبحاث المهتمة بدراسة العائدين للجريمة في ظل الانتشار الواسع لهذه الظاهرة الذي بات يثير القلق و يستدعي المعالجة .

## سادسا : مفاهيم الدراسة

**تمهيد :**

إن دراسة أي موضوع يتطلب منا دوما تحديد أهم المفاهيم الواردة في البحث و ذلك من اجل وضوح المعاني و الكلمات . ففهم الباحث لموضوع بحثه يتطلب منه توضيح أهم المفاهيم المرتبطة به و التي تشكل الإطار العام الذي يوجهه أثناء عملية البحث .

فالمفهوم كما يعرفه "**وارن**" عبارة عن عملية ذهنية تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخبرات أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات ، أو بعبارة أخرى فالمفهوم هو أساس لغة التعامل الإنساني و وسيلة الإنسان للتعبير عن أفكار و حالات و أوضاع محددة ،يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث ، فعن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي جمعها و يمكن أيضا للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك ، لأنه هناك العديد من المفاهيم التي قد يكون لها أكثر من معنى أو يعطى لها تفاسير مختلفة .

***1-مفهوم التفككك الأسري :***

أ- ***لغة :*** تفكك و يقال تفككت شخصية فلان .و فلان ينفك في مشيته و كلامه أي يضطرب فيها فالتفكك في اللغة معناه الضعف و الاضطراب .[1]

ب-***اصطلاحا*** :

تعددت و اختلفت التسميات حول المصطلح فهناك من يطلق عليه اسم التفكك الأسري أو التصدع الأسري أو البيوت المحطمة ، و الذي يتم بفقدان أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب الأسرة مدة طويلة .

- ✓ كما يقصد به اختلال وظائف الأسرة أو انهيار الأدوار و البناء الأسري نتيجة لغياب أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الهجر أو الطلاق .[2]

---

1 -عبد العزيز محمود :**القاموس الشامل العربي ،بيروت** ،دار الثرات الجامعية ،دون سنة نشر ،ص97.

2 - جعفر عبد الأمين **ياسين :أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث** ،ط1،بيروت ،عالم المعرفة ،1981،ص22.

إن حدوث التفكك يعني إخفاق فرد أو أكثر في القيام بالدور المنسوب إليه ،[1]و قد يعكس هذا صورة من للاستقرار و اللاتكامل و بذلك التفاعل غير السليم بين وحدات الأسرة . [2]

- ✓ في حين تعرف الدكتورة "**سناء الخولي** "التفكك الأسري على أنه :"عبارة عن أزمات و مشاكل تستولي على الأسرة فتؤدي إلى تمزقها و تجعل أفراد الأسرة يعيشون منفصلين ."[3]
- ✓ فالتفكك الأسري يعبر عن سوء العلاقات الزوجية الناتجة عن عجز الأسرة و عدم قدرتها على القيام بتربية أبنائها فيتقلص دورها اجتماعيا و يحرم الأطفال من مصدر هام من مصادر تقويمهم ، هناك نوعان من التفكك الأسري :

1-**التفكك المادي** :يعني غياب الوالدين معا أو احدهما لأسباب عديدة كالموت أو الهجر أو الطلاق .[4]

2-**التفكك المعنوي** :و يقصد به نشوب صراع دائم بين الوالدين و يكون احدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء كإدمان الأب أو الأم على المخدرات و تصبح بذلك عملية التربية و تعليم الأبناء مهملة كليا.[5]

- ✓ كما يشير تفكك الأسرة إلى انهيار الوحدة الأسرية و انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالالتزامات المنوطة به و قد صنف "**وليام جود**"" **w.Good**" الأشكال الرئيسية لتفكك الأسرة كمايلي :

1-انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق الانفصال أو الطلاق أو الهجر ، و في بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الانشغال الكثير بالعمل ليبقى بعيدا عن المنزل و بالتالي عن شريكه لأطول فترة ممكنة .

---

1 -أحمد يحيي عبد الحميد :**الأسرة و البيئة** ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،1998،ص71.

2 - A.Z badwi: **Adictionary of social sciences (matiére dislocation)**،beirut،librairie de libon ، 1978، p 66.

3 - محمد عبد القادر قواسمية :**جنوح الأحداث في الجزائر** ،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1992،ص49.

4 -عدنان الدوري :**أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي** ،الكويت ،جامعة الكويت،1973،ص243.

5 -السعد صالح :**الوقاية من المخدرات** ،ط1،عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،دت،ص168.

2-التغيرات في تعريف الدور الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية و قد تؤثر في مدى و نوعية العلاقات بين الزوج و الزوجة ، إلا أن الصورة الأكثر وضوحا في هذا المجال تكون في صراع الآباء مع أبنائهم الذين يكونون في سن الشباب .

3- أسرة القوقعة الفارغة و فيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد و لكن تكون علاقاتهم في الحد الأدنى ، وكذلك اتصالاتهم ببعضهم و يفشلون في علاقاتهم معا ،و خاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم .

4-يمكن أن تحل الأزمة العائلية بسبب أحداث خارجية" Fxternal" ، وذلك مثل الغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو أي كارثة أخرى كالحروب أو الفيضانات ...الخ .[1]

**ج -إجرائيا :**

التفكك الأسري المقصود في دراستنا يعني انكسار أو عدم تكيف أو ضعف في الروابط التي تربط الزوجين بعضهما ببعض و رباطهما بأبنائهم ، فالتوتر الذي يحصل بين الأبوين و الأبناء يوضح نوع المشكلات التي تواجه الأسرة إلا أن هذا التوتر لا يهدد وحدة الأسرة و تنظيمها إلا إذا اقترن مع صراع يحصل بين الأبوين و هنا تتضاعف المشكلة على وحدة الأسرة ، لأن تصدع علاقة الزوجين ووصولها إلى حالة الصراع تمثل مؤثرا جادا في تأثيره على وحدة الأسرة أكثر من التصدع الذي يقع بين الأبوين و الأبناء ،فلو افترضنا أن الأبناء رفضوا تنشئة معينة، أو العكس يرفض الآباء الاهتمام برعاية أبنائهم لكن مع ذلك يبقى الزواج قائما و لا ينفك لأن الرباط الزوجي بين الزوج و الزوجة يمثل الرباط الرئيسي أو العمود الفقري لبناء الأسرة و عند انحلال هذا الرباط فان ذلك يعني أن الأسرة قد تمزقت أوصالها (أي تفككت)، ومن هنا يمكن القول أن التفكك الأسري ما هو إلا تفكك اجتماعي في كل الاعتبارات لأن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع و أولى الجماعات الأولية فيها ، فإذا وهنت أو انفرط عقدها أثرت سلبا على المجتمع العام لأنها نواته التي تتضمن أدوارا مكملة لبعضها البعض و لكل دور توقعاته التي حددها المجتمع.

1 -سناء الخولي :**الأسرة و الحياة العائلية** ، بيروت ،دار النهضة العربية ،2009، ص257.

**2-مفهوم الأسرة :**

**أ- لغة :**

الأسرة بمعناها اللغوي مشتقة من فعل "أسر" و الفعل "أزر "بمعنى :ناصر و قوى و شدد ،فهي مأخوذة من الأسر و الشدة و القوة ، لأن كل عضو يشد عضوا و يقويه" .و الأسرة في اللغة أيضا :" تدل على الدرع الحصينة ،و على أهل الرجل و عشيرته ، و على الجماعة التي يربطها أمر مشترك ." و هذه المعاني كلها تلتقي في معنى واحد هو الارتباط .[1]

كما يشير معنى الأسرة لغة إلى الشدة و العصب و القوة و الحماية و الحصانة . [2]

**ب- اصطلاحا :**

تعني كلمة أسرة بوجه عام جماعة صغيرة ذات أدوار و مراكز اجتماعية مثل زوج،زوجة ،أب ، أم ،ابن ابنة يربطها رباط الدم ، الزواج ،أو التبني ،و تشترك في سكن واحد تتعاون اقتصاديا.

إن النمط التقليدي للأسرة في العادة يضم الزوجين و أطفالهما إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أنماط أخرى، فالمرأة المطلقة مع أطفالها تعتبر أسرة ، و كذلك الزوج المطلق و أطفاله يعتبرون أسرة ،و الأرامل و الأرملة و أطفالهما يطلق عليهم مسمى أسرة .[3]

و هناك من يذهب إلى اعتبار أن الأسرة هي هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع لآخر .يعمل هذا النظام الثقافي السائد قي الأسرة على طبع و تلقين الفرد منذ نعومة أظافره السلوك الاجتماعي المقبول و يتعلم داخله طبيعة التفاعل مع الأفراد و العادات و التقاليد و بقية النظم الاجتماعية السائدة في المجتمع . فالأسرة تكون جزء من النظام السياسي القائم في الدولة يستمد سلطته و نمطيته من هذه الخلية الاجتماعية ألا و هي الأسرة . [4]

---

1 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع علاقتها بمتغيرات الوسط الأسري ،مرجع سبق ذكره، ص53.

2 - فهد الناصر :**علم الاجتماع العائلي** ،ط1،الكويت ،جامعة الكويت ،1997،ص115.

3 -الوحيشي أحمد بيري :**الأسرة و الزواج –مقدمة في علم الاجتماع العائلي** – ،طرابلس ،منشورات الجامعة المفتوحة ،1998، ص43.

4 – عدنان أبو مصلح :**معجم علم الاجتماع** ،الأردن ،دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي ،2010، ص17 .

أما إذا انتقلنا إلى التعريفات التي قدمها بعض علماء الاجتماع نجد :

- ✓ ماكيفر :يكتب عن الأسرة قائلا:"إن الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال و رعايتهم ."
- ✓ أما "روبرت لوي Robert Lowe "يكتب عن الأسرة قائلا :"إن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج " .[1]
- ✓ في حين يذهب كل من "برجس و لوك"Burgess & Locke إلى :"أن الأسرة مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني و يعيشون تحت سقف واحد و يتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة و يحافظون على نمط ثقافي مشترك ".[2]
- ✓ أما" ليتري Littré " : يرى أن الأسرة تتكون من مجموعة من الأشخاص يحملون الفصيلة الدموية نفسها و يعيشون تحت سقف واحد كما تتكون بوجه خاص من أب أم أو أطفال ".
- ✓ و يذهب كل من" سميث Smith" و" زوبف" Zopf ":"إلى أن لفظ الأسرة يستخدم للدلالة على تجمع دائم نسبيا من والدين و أطفال يعترف به المجتمع و يتضمن تأسيس أي أسرة حدوث زواج و إعقابه بنسل و تنشئة اجتماعية ". [3]
- ✓ و قد عرفها "أوجبرن و" نيمكوف Nimkoff " : على أنها منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج و زوجة مع أطفال أو بدونهم أو تتكون من رجل و امرأة لوحدهما مع ضرورة وجود أطفال ".[4]

---

1- محمد عاطف غيث :**قاموس علم الاجتماع** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2005،ص177.

2 –عبد الباسط محمد حسن :**علم الاجتماع**، ط1،القاهرة ،مكتبة غريب ،1982،ص208.

3 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :المرجع السابق ،ص54–55.

4 -الوحيشي أحمد بيري:المرجع السابق ، ص47.

**ج –الأسرة في القانون الجزائري:**

لم يعرف الدستور الجزائري الأسرة، لكن تضمنت أحد مواده أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع ،أما في قانون الأسرة الجزائري فنجد المادة الثانية منه تنص على أن" :الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة".

وعليه يتبين أن التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري تعريف يظهر النسق الاجتماعي الذي تقوم عليه الأسرة في إطار قانوني إذ يعتبرها الخلية الأساسية للمجتمع، وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية والقرابة تجعل منهم كيانا واحدا إلى جانب اعتمادها في استمراريتها على الترابط والتكافل بين أفرادها وحسن المعاشرة.[1]

**ت– إجرائيا :**

انطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف الأسرة على أنها جماعة اجتماعية تقوم بأدوار ووظائف متعددة داخل النسيج الاجتماعي ،فهي إذن تجمع بين الطابع البيولوجي و الاجتماعي و التربوي و الثقافي و هي المكلفة بواجب استقرار و تطور المجتمع، أو بعبارة أخرى هي مؤسسة اجتماعية تقوم بعدة وظائف تهدف أساسا إلى نمو الطفل نموا اجتماعيا و نفسيا و لا يمكن أن يحقق هذا الهدف إلا عن طريق التفاعل اليومي بين أفرادها .

***3–مفهوم العلاقة :***

**أ–لغة:**

هي كل ما يخص الإنسان و ما يتعلق به وجدانيا من مال و زوجة و وولد .

**ب–اصطلاحا :**

هي رابطة بين شيئين أو ظاهرتين تستلزم تغير إحداهما تغير الأخرى ، فالعلاقة هي احد مبادئ التفكير لان العمل الذهني في جملته هو محاولة الربط بين طرفين أحدهما بالآخر .[2]

---

1 –قانون الأسرة الجزائري :المادة 02 ،الأمررقم82

2 -عبد الفتاح مراد:**موسوعة البحث العلمي و إعداد الرسائل و الأبحاث** ،الإسكندرية ،أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجي ،1998،ص1217.

حيث يعرف **محمد عاطف غيث** العلاقة بأنها :"العلاقة الاجتماعية هي نموذج للتفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر و يمثل هذا النموذج أبشط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي ،تنطوي على الاتصال الهادف و المعرفة المسبقة لسلوك الشخص الآخر .

ولقد ركز هذا التعريف على ثلاثة نقاط رئيسية :

1-أن العلاقة أصغر وحدة في عملية التحليل السوسيولوجي ، ذلك أن علم الاجتماع في جوهره هو دراسة العلاقة بين المتغيرات .

2-لوجود علاقة ما لابد من توفر المعرفة المسبقة بالطرف المتفاعل معه .

3-يجب أن تتضمن العلاقة هدفا معينا ،أي أنه لا يمكن وجود علاقة بين شخصين دون أن يكون لهذه العلاقة هدف أو معنى معين يريد الشخصان الوصول إليه.[1]

**ج-إجرائيا:**

يقصد بالعلاقة على مستوى هذه الدراسة ذلك النموذج الذي يعبر عن التفاعل الاجتماعي بين الأسرة المفككة بسبب الطلاق أو الهجر أو الوفاة أو الفقر و بين الأبناء كطرف ثاني قاموا بسلوكات إجرامية غير مقبولة ترفضها الأسرة و المجتمع و يعاقب عليها القانون ممثلة في سلوك العود للجريمة في محاولة منا للتعرف عن مدى علاقة هذه السلوكات بأوضاع الأسر المفككة.

***4-مفهوم الجريمة :***

الجريمة كظاهرة عرفت في كل المجتمعات، فهي من حيث الجوهر لا تختلف باختلاف المجتمعات، ولكن كمفهوم لا يوجد مفهوم محدد و دقيق متفق عليه في جميع الأزمنة ، و جميع المدارس ، و الاتجاهات ،الأمر الذي دفع "ماكسويل Maxwell " إلى القول: "إن الإجرام هو عمل نسبي غير قابل للتعريف بصورة عامة و مطلقة ، إلا أن ذلك لا يمنع من تحديد أهم الخطوط العامة لمفهوم الجريمة و التي من خلالها نتوصل إلى الفهم العلمي الدقيق للجريمة ".

**أ- لغة :**

الجريمة لغة ،من جرم أي التعدي و اكتساب الإثم ،و الجرم الذنب ن و أجرم ارتكب جرما فهو مجرم و المجرم المذنب .

1 -محمد عاطف غيث :**قاموس علم الاجتماع**، مصر ،دار المعرفة الجامعية،1997،ص109.

و من هذا التعريف تظهر عدة معاني :

1-القطع : يقال جرم، يجرم ،جرما ،بمعنى قطع ،و منه جرم النخل ،يجرمه جرما و اجترمه ،أي صرمه فهو جارم بمعنى صارم وقاطع لثمرته .

2-الكسب:جرم لأهله بجرم ،بمعنى يكتسب و يطلب ، فهو جريمة أهله ،فهو كاسبهم .

3-الذنب :يقال جرم و أجرم جرما و إجرام ،إذا أذنب ، فالجارم و المجرم هو المذنب ، و الجرم و الجريمة بمعنى فعل الذنب .[1]

-كما ورد على لسان العرب أن جرم بمعنى جنى جريمة ،و جرم إذا عظم جرمه أي أذنب .و تطلق كلمة جريمة على كل ارتكاب كل ما هو مخالف للحق و العدل و الطريق المستقيم .[2]

- أما في اللغة الانجليزية فتدل كلمة (Crime)على الجريمة ، و أصلها (Crimen) التي أتت بدورها من أصل يوناني ،و معناها التحيز و الشذوذ عن السلوك العادي .أما المجرم فهو شذ عن السلوك العادي .

نلاحظ أن هذه التعاريف سواء كان في اللغة العربية أو الانجليزية ما هي إلا شرح و توضيح لمعنى الكلمة فقط ،و بالتالي لم تقدم لنا تفسيرا واضحا عن هذا التعدي من حيث ماهيته و حجمه ، و بما أن التعريف اللغوي اكتفى بهذا القدر من التوضيح فلابد من اكتمال صورة هذا التعريف في ذهن القارئ من زاوية أخرى تعزز التعريف اللغوي كمحاولة للوصول إلى تعريف جامع للجريمة .

ب- **اصطلاحا :**

❖ ***التعريف السوسيولوجي للجريمة :***

تعددت المفاهيم الخاصة بالجريمة وفقا لتباين وجهات النظر لدى علماء الاجتماع حيث :

✓ ذهب "**دوركايم** "**Durkheim**" في تعريفه الاجتماعي للجريمة إلى أنها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي ، و لاشك أن تعريفه راجع إلى تأثره بفكرة التضامن الاجتماعي ، فالجريمة ما هي إلا تعبير عن انعدام شعور التضامن الاجتماعي لدى الفرد و الذي يفسر عدم تزود الفرد بالقيم و

1 -محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي :**مختار الصحاح** ،بيروت ، دائرة المعاجم مكتبة لبنان ،1989،ص89.

2 - ابن منظور :**لسان العرب** ،ج2،بيروت ،دار صادر للطباعة ،1990،ص91.

المعايير و القواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة و حماية الجماعة ،إذن فالجريمة وفقا لتلك النظرة هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة .

- ✓ و قد سار "تالكونت بارسونز Talkont Parsons" في نفس الاتجاه حيث يعرف الجريمة :" على أنها انحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها كثقافة عامة للمجتمع ، و بالتالي فان الخروج عن هذه المستويات هو انحراف عن ثقافة المجتمع .[1]

❖ ***التعريف القانوني للجريمة :***

- ✓ عرف كين براون "Ken Browne " الجريمة :هي كل عمل معادي و خارق للقانون بدون عذر أو سبب دفاعي تدينه إجراءات المحاكمة و يخضع الجاني هنا للعقاب لما ترتب على سلوكه من أضرار للمجتمع .
- ✓ و يرى "كولمان و جيسي Colman &Gressy" أن الجريمة هي خرق للقانون الجنائي مما يتطلب معه عقاب الجاني من قبل الدولة حماية للمجتمع و علاجا و إصلاحا للجاني .
- ✓ و على نفس المنوال عرف "بونجر Bonger " الجريمة :"بأنها هي كل فعل يقترف داخل جماعة من الناس تضر بمصالح الجميع أو بمصلحة الفئة الأولية و يعاقب عليها من قبل الفئة أو بواسطة أجهزة لهذا الغرض (جهاز الشرطة ) بعقوبة أشد قسوة من مجرد الرفض الأخلاقي.[2]

❖ **الجريمة في الشريعة الإسلامية :**

عرّف الماوردي الجريمة بأنها محظور شرعيّ نهى الله عن فعله إما بحدّ أو تعزير، والمحظور هو عملُ أمرٍ نهى الله عنه، أو عدم عمل أمرٍ أَمَرَ به. [3]

---

1 - عدلي السمري ،و آخرون :**علم اجتماع الجريمة و الانحراف** ،ط1،عمان ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،2010،ص–ص 18–19 .

2 -مدحت محمد أبو النصر :**رعاية و تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية و العقابية** ،ط1،القاهرة ،مجموعة النيل العربية ،2007،ص280.

3 -أ سماء بنت عبد الله التويجري : **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، ط1 ،الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011ص ص35–36

**ج-إجرائيا :**

يقصد بالجريمة كل فعل يقع بالمخالفة لظروف و قواعد التعايش الاجتماعي المتعلقة بنظامه و أمنه و على ذلك فأي فعل يقع بالمخالفة لتلك القواعد و يهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع يعد جريمة ، أو بعبارة أخرى فالجريمة هي كل فعل يضر أو يهدد بالضرر الشخصية الإنسانية في وجودها أو في حقوقها الإنسانية .

❖ **أنواع الجرائم :**

من الناحية القانونية ترتب الجرائم بحسب خطورتها عن طريق تحديد العقوبة المناسبة لكل نوع منها .حيث يلاحظ تدرج العقوبة تبعا للتدرج في خطورة الجريمة ذاتها و منها :

**أ- المخالفة :Contraction/Infraction**

و هي أبسط أنواع الجرائم في نظر القانون الجنائي عموما و عقوبة المخالف لا تتعدى في العادة الغرامة المالية البسيطة أو الحبس من يوم واحد على الأقل إلى شهرين في بعض البلدان .و لكن المخالفات كثيرة و ما يدخل ميدان العقوبة منها ما وقع في إطار القانون الرسمي.فسائق السيارة الذي لا يتوقف عند الضوء الأحمر مثلا يعتبر مخالفا في نظر القانون لو رآه الشرطي يقوم بعل المخالفة رغم أنه لم يتعد على أحد و لم يخل بالنظام العام للمرور ، لكنه في حالات أخرى كثيرة قد يضر الناس و على مرأى من الكثير منهم و حتى ممن يحفظون القانون لكنهم يعاقبون و لا يعتبرون مخالفين في نظر القانون كالأب الذي يضرب ابنه أو يطرده من المنزل هذا لا يعتبر مخالفة إلا إذا تم التبليغ عنه و في حالات قصوى كالضرب المفضي إلى الجروح أو القتل . [1]

**ب- الجنحة :Delit/Misdemenor**

و تعني في القانون فعل غير مشروع تتوفر فيه نية الإجرام و الجنحة في نظر القانون نوعان:

1-**النوع الأول** :يتضمن الجرائم الخاصة و هي الجرائم التي تضر الأشخاص فقط و تقتصر العقوبة فيها على تعويض الشخص المتضرر.

1 - أحمد زكي بدوي :**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت ،مكتبة لبنان ،1977 ،ص84.

2- **النوع الثاني:** يتضمن الجرائم العامة و هي الجرائم التي تمتد آثارها إلى المجتمع بوجه عام فتنال من سلامته و تكون العقوبة أشد فيها من النوع الأول و عقوبات الجنح عادة هي ما يزيد عن عقوبة المخالفة و يقل عن عقوبة الجناية .

**ج -الجناية :Crime**

**1-لغة :**

في اللغة العربية اشتقت كلمت جناية من فعل "جنى"و يقصد بها ارتكاب ذنب أو خطأ أو إثم أو كلها.

2-**اصطلاحا** :

يستخدم هذا المفهوم للدلالة على درجة معينة من درجات الجريمة حيث ترتكب الجناية بعد الجنحة و قد سبقت الإشارة إلى أن الجنحة هي الفعل الذي يزيد في حكمه بالعقوبة عن المخالفة و يقل عن الجناية و بالتالي يمكن القول أن الجناية في القانون هي كل فعل مخالف للقانون يزيد حكمه العقابي عن الجنحة و الأحكام العقابية تختلف من بلد لآخر .[1]

و تجدر الإشارة إلى أن موضوع الدراسة يشمل تقريبا الفئات التي تنطوي تحت هذا النوع من الجرائم .

**5-مفهوم العود :**

***أ- لغة :***

- ✓ العود من عاد ،يعود ،عودة ،بمعنى رجع فنقول عاد فلان إلى الشيء أي رجع إليه وقام به ثانية .[2]
- ✓ العود بفتح العين و سكون الواو من عاد يعود عودة و بمعنى يرجع ،و عاد الرجل إلى مكانه و عاد فيه أي رجع إليه ،و العود الرجوع إلى الشيء بعد تركه .
- ✓ و عاد الطبيب الرجل أي زاره مرة أخرى ، و العائد ما يعود من ربح على المشترك . و العود كل خشبة تسمى عودا .

---

1 -الطيب نوار :**جريمة القتل في المجتمع الجزائري** –دراسة العوامل و الآثار و طرائق العلاج –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ،عنابة ،1996–1997ص ص30–31

2–صالح بن محمد أل رفيعي العمري :**العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية ،الرياض**، أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،2002 ،ص23.

- ✓ و ذكر في تعريف آخر كذلك أنه هو ثاني البدء و هو الرجوع إلى الشيء بعد البدء فيه،و يكفي الرجوع للشيء مرة واحدة ليسمى عودا و يسمى فاعله عائدا .[1]
- ✓ والعود من عاد يعود عودة ، ويقال عاد محمد من سفره إذا رجع إلى بلده التي سافر منها فالعود بمعنى الرجوع . [2]ومنه قوله تعالى .:"و هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده".[3] و قوله تعالى :"و الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا".[4]

**ب- *اصطلاحا*:**

العود مفهوم قانوني أصلا ، ويعني في أبسط معانيه تكرار الفعل الإجرامي ،بمعنى آخر أن المجرم الذي سبق أن وقعت عليه العقوبة من محكمة لنفس الجريمة يطلق عليه في لغة القانون "العائد ".[5] ويعني أن الفاعل أو المجرم الذي حكم عليه بعقوبة ، ونفذت فيه لم يرتدع فأصبح بذلك يشكل خطرا هاما على المجتمع .[6]

- ✓ يعرفه الأستاذ جندي عبد المالك :بأنه حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من اجل جريمة سابقة ."[7]

---

1 -أحمد حبيب السماك:**ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية و الفقه الجنائي الوضعي** ، الكويت ، مكتبة ذات السلاسل ،1985،ص24.

2 ابن منظور محمد بن مكرم :**لسان العرب**،ج2،بيروت ،دار صادر ،دت،ص634.

3 –سورة الروم، الآية رقم 27.

4 - سورة المجادلة ،الآية رقم 3

5 -عبد الوهاب حمود :**الوجيز في شرح القانون الجزائي الكويتي** ،ط3،1983،ص ص378،377.

6 الطيب نوار :**جريمة القتل في المجتمع الجزائري –ذات المجرم وواقعه الاجتماعي –،وهران (الجزائر)**،دار الغرب للنشر و التوزيع ،2004،ص43.

7 -جندي عبد المالك :**الموسوعة الجنائية** ،ط2،بيروت،دار العلم للجميع،ج5،دت،ص270

❖ ***العود في الشريعة الإسلامية :***

وردت كلمة العود في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة وجاءت في الكثير من الآيات بمعنى التكرار ،و إتيان الأمر عدة مرات لقوله تعالى :" كما بدأكم تعودون ". و قوله تعالى :".[1] و هو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ."[2] و يعد تنفيذ العقوبة على الشخص المجرم المعيار الفاصل بين العائد و غير العائد ، نظرا لأن تكرار السلوك الإجرامي يعد في ذاته مظهرا لإرادة مصرة على الشر ، ما يتطلب تشديد العقوبة في الجريمة التالية ، [3]و يستدل على مفهوم العود بهذا المعني في الآية التالية :"و من عاد فينتقم الله منه و الله عزيز ذو انتقام ."[4]

❖ ***العود من وجهة نظر علماء الاجتماع :***

- ✓ العائد هو الشخص الذي تكرر خروجه عن القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع .[5]
- ✓ يربى أحمد زكي بدوي أن العود هو :"أن يقترف المرء جريمة يحكم عليه نهائيا ثم يعود إلى ارتكاب جريمة أخرى".[6]
- ✓ في حين اعتبر مصلح الصالح العود :"عبارة عن ارتكاب جريمة أخرى بعد انتهاء هذه العقوبة ."[7]

- ✓ يعرف فريد الزغبي العود :"بأنه حالة مجرم مثقل ماضيه بالسوابق عاد فسقط في الجريمة رغم التحذيرات و التنبيهات التي وجهت إليه لكنه تعمد التجاوز.[1]

---

1 سورة الأعراف ، الآية رقم 29.

2 سورة الروم ،الآية رقم 27.

3 أحمد حبيب السماك:**ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية و الفقه الجنائي الوضعي** ، الكويت ، مكتبة ذات السلاسل ،1985،ص26.

4سورة المائدة ، الآية رقم 95.

5 -أحمد حبيب السماك:المرجع السابق ،ص28.

6 -أحمد زكي بدوي :**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت ،مكتبة لبنان ،1977 ،ص347.

7 -مصلح الصالح :**قاموس الشامل (انجليزي عربي )** ،ط1،المملكة العربية السعودية ،دار عالم الكتب ،1999،ص442.

✓ و يمكن تعريف العود بأنه العودة إلى ارتكاب الخطأ بعد تلقي جزاء عقابي على خطأ سابق .

❖ ***العود من وجهة نظر علماء العقاب :***

يعني رجال التنفيذ العقابي بالعائد "**السجين الذي سبق إيداعه في السجن من قبل بسبب الحكم عليه في جريمة**" . وإذا كان التعريف العقابي للعود محدد ويقوم على واقع عملي وهو سبق الإيداع في السجن ، إلا أنه يضيق كثيراً عن نطاق العود في مفهوم علم الإجرام.

بالإضافة إلى أن العود لدى علماء العقاب يستوجب الخضوع لمعاملة عقابية أو إصلاحية تختلف إما سابقة أو لاحقة على الجريمة، بمعنى أنه لابد أن يسبقه تنفيذ لحكم في السجن أو إحدى المؤسسات العقابية . و هو مفهوم واسع حيث يشتمل على الأحكام الصادرة بالحبس الوقائي و التدريب الإصلاحي و غير ذلك من العقوبات أو التدابير التي تعتبر سوابق كافية لإدراج الشخص ضمن فئة العائدين .[2]

ويرى البعض أن العائد هو ذلك الشخص الذي نفذت فيه العقوبة بسبب جريمة سابقة مدعمين رأيهم بأن الحبس هو الوسيلة التي يمكن أن تظهر عدم قابلية الجاني للإصلاح .[3]

---

1 -فريد الزغبي :**الموسوعة الجزائية** ،ط3، بيروت ،دار صادر ،1995 ص281

2 -محمد أبو زيد :**المعجم في علم الإجرام و الاجتماع القانوني و العقاب** ، القاهرة ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003،ص514-515.

3 -مأمون محمد سلامة :**علم الإجرام و العقاب** ،القاهرة ،المكتبة الحديثة ،1989،ص34.

❖ ***العود من وجهة نظر علماء الإجرام :***

يوسع علماء الإجرام كثيرا مفهوم العود فهو قد يكون عودا مؤبدا و مستديما Perpétuelle لا يشترط فيه اقتراف الجريمة في مدة معينة و لكن تشدد العقوبة على العائد أيا كانت المدة التي تفصل بين الجريمة الجديدة و الجريمة التي سبق الحكم عليه بسببها أو عودا مؤقتا Temporaire غالبا ما يكون عكس العود المؤبد.

غير أن البعض من علماء الإجرام يعتبر المجرم عائدا إذا تكرر خروجه عن المعايير الاجتماعية و القواعد العامة التي يقوم عليها المجتمع ، و هو مفهوم من الواضح أنه يتسع ليشمل المجرمين الذين لم يقعوا في يد القانون على الرغم من ارتكابهم للجرائم[1].و إزاء هذا الموقف فقد ضيق البعض من هذا المفهوم و قصروا العود على أنه مباشرة الشخص الذي سبق عليه الحكم في أعمال قد تؤدي إلى سقوطه ،حتى لو لم يكن القانون يرتب عليها عقوبات بمعناها التقليدي .و عليه فينظر إلى العود أنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص في حالة خطرة بعد أن سبق الحكم عليه في جريمة . [2]

❖ ***العود في القانون العقابي الجزائري :***

إن المشرع الجزائري و على غرار التشريعات الأخرى نظم أحكام العود في قانون العقوبات من دون أن يعطي تعريفا له ،و اكتفى بذكر الحالات القانونية له تاركا بذلك مهمة تعريفه للفقهاء بناء على ما توصل إليه علماء الإجرام و العقاب من الدراسات المعمقة لظاهرة العود للجريمة .

وفي القانون العقابي الجزائري* يدل مصطلح العود على حالة الفرد الذي يعاقب للمرة الثانية على الأقل ،لارتكابه جناية أو جنحة، أو مخالفة و قد اعتبر المشرع الجزائري العود من الظروف المشددة في العقوبة و خصص ستة (6) مواد رئيسية لمعالجة موضوع و تحديده بالإضافة إلى مواد أخرى تم من خلاله تحديد

---

1 -ناهد صالح :**العود إلى الإجرام مفهومه و أنماطه** ،العدد1 ،مجلة العلوم القانونية ،1979،ص213.

2 -محمد أبو زيد :**المعجم في علم الإجرام و الاجتماع القانوني و العقاب** ، القاهرة ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003،ص514–515.

*أدرج المشرع الجزائري أحكام العود في قانون العقوبات في قسمه الثالث من الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني حيث يعتبر المشرع العود موضوعا متصلا بالمجرم كما حددته الأوامر التالية :
-الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 5 رجب 1389 الموافق ل 16ديسمبر 1969
-الأمر رقم 75-47المؤرخ في 7جمادى الثانية 1389الموافق ل17 جويلية1975
-الأمر رقم 82-04المؤرخ في 19ربيع الثاني الموافق ل13-فيفري 1982
-الأمر رقم 66-156 من قانون 06-23 المؤرخ في20 ديسمبر 2006

العقوبات المناسبة لكل الحالات التي تعرض لها القانون ذاته ،كما دلت المادة 57منه على أن الجرائم التي يمكن أن تدخل تحت صنف العود ،إذا كانت من نفس النوع ،و من بينها القتل الخطأ،و الجرح الخطأ،و جريمة الضرب ،و القيادة في حالة السكر ...الخ. [1]

عموما فالعود في قانون العقوبات الجزائري هو ارتكاب الشخص جريمة جديدة بعد صدور حكم نهائي لجريمة سابقة أو أكثر بالشروط المحددة في القانون يترتب عنه جزاء خاص .

❖ **شروط العود :**

يشترط لتطبيق أحكام العود شرطين أساسيين هما :

**1-صور حكم سابق و نهائي:**

طبقا لأحكام المادة 56 من قانون العقوبات فان حالة العود متوقفة على شرط وحيد يتمثل في أن تكون الجريمة الثانية المتابع من أجلها مرتكبة بعد الجريمة الأولى التي حكم فيها بعقوبة نهائية حائزة على قوى الشيء المقضي فيه.، و المقصود هنا هو أن يكون الحكم حكما باتا أو نهائيا و لا يكون كذلك إلا بعد انقضاء مواعيد الطعن أو الفصل في الطعن بالنقض .[2]

**2-ارتكاب جريمة لاحقة :**

يشترط في العود ارتكاب جريمة ثانية بعد الحكم الأول البات و النهائي على أن تكون الجريمة الثانية مستقلة عن الجريمة الأولى .[3]

1 -المادة 57 من قانون العقوبات :قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006
2 -المجلة القضائية :العدد الثاني ،1997،عن قسم الوثائق بالمحكمة العليا ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ،ص94.
3 -أحسن بوسقيعة :**الوجيز في القانون الجزائي العام** ،ط4،الجزائر ،دار هومة للطباعة و النشر ،309،2006.

❖ **أنواع العود:**

للعود صور عديدة منها :

***أ- صور العود باعتبار الفصل الزمني بين الجريمتين :***

**1-العود المؤبد :**

و يقصد به عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة في أي وقت بعد الحكم عليه من اجل الجريمة الأولى دون مراعاة عامل الزمن الذي يفصل بين الجريمة الأولى و الثانية .[1]

و ذلك ما ذهب إليه المشرع الجزائري في نص المادة 54 من قانون العقوبات حيث اعتبر أن العود الؤيد لا يشترط فيه القانون مدة معينة تفصل بين صدور الحكم السابق و انقضاء العقوبة و بين ارتكاب الجاني للجريمة اللاحقة .

**2-العود المؤقت :**

و يقصد به عودة المجرم إلى ارتكاب جريمة جديدة في فترة وجيزة بعد ارتكاب الجريمة الأولى ، وتحسب عادة من تاريخ صدور الحكم على الجريمة الأولى أو ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها ، و هنا يشترط عامل الزمن كعامل يحدد طبيعة العود المؤقت ، فإذا وقعت الجريمة بعد انقضاء هذه المدة لا يتوفر العود ، وقد اخذ به المشرع الجزائري في نص المادة 55من قانون العقوبات. [2]

و يتضمن هذا النوع من العود الجرائم التي تشملها إحدى الفقرات التالية :

1- اختلاس أموال الدولة والسرقة والنصب وخيانة الأمانة وإساءة استعمال التوقيع على بياض وإصدار شيكات بدون رصيد والتزوير واستعمال المحررات المزورة والإفلاس بالتدليس وإخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة التشرد،

2- القتل الخطأ والجرح الخطأ وجريمة الهرب والقيادة في حالة السكر،

3- هتك العرض بدون عنف والإخلال العلني بالحياء واعتياد التحريض على الفسق والمساعدة على البغاء.

4- العصيان والعنف والتعدي على رجال القضاء والأعضاء المحلفين ورجال القوة العمومية.

---

1 - فريد الزغبي :الموسوعة الجزائية،المرجع السابق ،ص292

2 -إبراهيم الشيامي :**الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري .القسم العام** ،بيروت ،دار الكتاب اللبناني ،1981،ص ص225-226

**ب- صور العود باعتبار عدد الجرائم السابقة :**

و ينقسم إلى عود بسيط و عود متكرر.

**1 -العود البسيط :**

و هي حالة وجود حكم سابق تلاه ارتكاب الجاني لجريمة جديدة ،نص المشرع أن تشديد العقوبة عند توافر إحدى حالات العود ،فهو جوازي للمحكمة فلها أن تكتفي بالعقوبة العادية المقررة للجريمة المرتكبة ،رغم توافر العود لدى الجاني و إذا رأى القاضي التشديد بسبب العود البسيط فيجوز أن يحكم على الجاني بما يعادل الحد الأقصى المقرر للجريمة الجديدة بشرط عدم مجاوزة ضعف هذا الحد ،و مع ذلك لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تزيد مدة السجن المشدد أو السجن عن 20 سنة .

**2- العود المتكرر :**

هو حالة الشخص الذي صدرت ضده أحكام باتت متعددة بالإدانة من اجل جرائم من نوع معين ،ثم ارتكب جريمة جديدة مماثلة .[1]

1 -عبد القادر عبدو :**مبادئ قانون العقوبات الجزائري – نظرية الجريمة شرط الجزاء الجنائي** – ، ط2،الجزائر ،دار هومة ،2013،ص448.

❖ **تمييز العود عن الاعتياد**

يوجد فرق بين العود و جرائم الاعتياد infraction de Récidivité لدى المشرع الجزائري و هذه تدل على طائفة من الجرائم ليست بكثيرة في التشريع العقابي الجزائري و هي التي تحمل صفة "تكرار الفعل المادي " المكون لها على وجه معين حيث تتم الجرائم و يستحق العقاب على مقترفها .

إن مصطلح الاعتياد في قانون العقوبات الجزائري له مدلول مزدوج سنوضحه من خلال تمييزه مع العود فالمجرم المعتاد هو المجرم المحترف الذي يعتمد على الجريمة في كسب عيشه و يعتبرها مهنته الأساسية، و من أهم جرائم الاعتياد في القانون العقابي الجزائري ما نصت عليه المواد من 342 إلى 348 و هي جرائم تتعلق بالتحريض على الفسق و الدعارة و توجد أهمية في الفصل بين جرائم الاعتياد و العود في القانون العقابي الجزائري .حيث أن جرائم الاعتياد لا تعد جريمة من الوجهة القانونية إذا حدثت للمرة الأولى.

أما العود فهو حالة عقوبة بعد ارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون ، إذ يكرر المجرم الجريمة نفسها أو جريمة من نفس النوع ، و من هنا فليس من ارتكب جريمة القتل الخطأ كمن مارس التسول حتى لو كان أكثر من مرة ، بمعنى آخر أن من ارتكب فعل القتل خطأ مرة أولى و كرر الفعل يعتبر عائدا في نظر القانون العقابي الجزائري . أما من مارس فعل التسول المرة الأولى فلا يحاسب و لا يعاقب و إذا مارسها أكثر من مرة لا يعتبر عائدا و إنما يسمى مخالفا بالاعتياد .ذلك أن المتسول أو المتشرد لا يؤذي الناس إيذاء مباشرا رغم توافر النية و القصد في الفعل ، بينما القاتل أو الضارب أو الجارح أغير ذلك من الجرائم الماسة بسلامة الأشخاص فهو يؤذي الناس حتى لو لم تتضمن النية و القصد .*

---

***للمزيد** أنظر المادة 57: موجز قانون العقوبات القسم العام (حسب آخر تعديل: قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006)

في الحقيقة يمكن القول أن حالة المجرم العائد تختلف عن حالة المجرم غير العائد ، فحالة الأول تعبر عن قضايا ضبطية و اجتماعية و نفسية و هذا يعني أن العائد في الجريمة يعرب عن الحقائق مثل :

1–فشل العقوبة التي سبق توقيعها على المجرم .

2–أنه يعرب عن نزعة إجرامية متأصلة فيه .[1]

3–أن تماديه في طريق الجريمة و اختلاطه أكثر بالمجرمين قد اضعف لديه الضمير الأخلاقي و الاجتماعي .

4–أنه ميال إلى تقليد غيره في الجريمة و تقليد نفسه تكرار أفعاله السابقة .

5–أن العود هنا ناتج عن نفس العقوبة السابقة ، فالسجون كثيرا ما تكون مدارس للجريمة يتبادل فيها النزلاء أنواع المعرفة و الخبرة في ميدان الإجرام ،كما تشجع السجون تنمية الصلات بين مختلف المجرمين.

6–كما أن صفة العود حسب بعض المفكرين يكون المجتمع من وراء خلقها في الفرد "المجرم" فخرجي السجون غالبا ما تسد في وجوههم سبل الكسب الحلال و الاندماج في المجتمع الشريف من جديد ن فيعود إلى مجتمعه القديم .[2]

**ج –مفهوم العود إجرائيا:**

يقصد بالعود في هذه الدراسة ذلك الشخص الذي يقوم بارتكاب جريمة ما سواء كانت جنحة أو جناية ، و هو لا يستطيع أو لا يريد أن يتوب ا وان يعدل عن ارتكاب الجرم من جديد .بحكم ان العائد للجريمة مصدر للخطورة على نفسه و على مجتمعه.

كما نقصد به معاودة الشخص للفعل الإجرامي بعد أن تم عليه الحكم نهائيا بالإدانة في جريمة أولى و ارتكب جريمة لاحقة

1 - الطيب نوار :جريمة القتل في المجتمع الجزائري –ذات المجرم وواقعه الاجتماعي–،مرجع سبق ذكره ،ص ص45–46

## سابعا-منهج الدراسة

**تمهيد :**

تنوع المناهج و اختلافها ليس فقط من اختصاص علمي إلى آخر ، و إنما داخل الاختصاص العلمي الواحد فبالنسبة لعلم الاجتماع تتعدد و تتنوع المناهج بتنوع الموضوع و تعدد الهدف و الأسس النظرية ، و لذلك عادة ما يقال عن علم الاجتماع أنه "كثير المناهج " ،و هذا على النقيض من العلوم الطبيعية التي تبحث في مسائل الطبيعة و التي غالبا ما نجدها تدين بمنهج واحد هو" المنهج التجريبي " الذي حدد خطواته "كلود برنار" عندما قال " الحادث يوحي بالفكرة و الفكرة تقود إلى التجربة و توجهها و التجربة تحكم بدورها على الفكرة".و على النقيض من العلوم الطبيعية نجد العلوم الروحية أو الثقافية * بتعدد أنواعها و تعدد مواضيعها و مناهجها .

و الإشكال المنهجي في علم الاجتماع تولد عن جدل شهده القرن التاسع عشر (19) و لازال له صدى حتى في وقتنا الحاضر ،و هو حول المنهج الملائم للظاهرة الاجتماعية و هل يمكن دراستها وفق المنهج العلمي الذي تدرس به الظاهرة الطبيعية ؟أم لابد من البحث عن منهج آخر يتماشى و طبيعة الظاهرة الاجتماعية؟ [1]

إن المنهج العلمي عموما عبارة عن مجموعة من العمليات و الخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[2] ، كما يعرف بأنه مجموعة من القواعد العامة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى الحقيقة ولقد اختلفت المناهج

*العلوم الروحية أو الثقافية:مصطلح استعمله ماكس فيبر ليشير به إلى العلوم التي تناولت الإنسان بما فيه علم الاجتماع الانتروبولوجيا ، وذلك حتى يميز بين العلوم الطبيعية و العلوم الاجتماعية و حتى يتسنى له تطبيق ما اسماه بالمنهج التفهمي ،و ذلك على النقيض من دوركايم الذي قال بالمنهج العلمي عندما اعتبر الظواهر الاجتماعية أشياء .

1 -أحمد عياد :**مدخل لمنهجية البحث العلمي** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2006،ص51.

2- Mourice Angers :**initiation pratiué à la méthodologie des science humains** .éd casbah-alger /cec,qubes ,1996,p58.

العلمية باختلاف العلوم ،وأصبحت طبيعة البحث العلمي هي التي تحتم على الباحث استخدام أسلوب معين ومنهج خاص في التحليل والدراسة[1].

و نظرا لطبيعة الظاهرة الإنسانية و خصائصها التي تعيق في كثير من الأحيان تطبيق المنهج التجريبي عليها ،وجد كبديل منهج آخر تميل إليه البحوث الاجتماعية غالبا و هو المنهج "الوصفي " Méthode descriptive " .

## ❖ المنهج الوصفي Méthode descriptive:

إن البحث في جرائم العود في المجتمع الجزائري موضوع قليلة هي الدراسات حوله في مجال السوسيولوجيا ، إلا أن التراث العلمي السوسيولوجي يقدم للباحث مناهج و أدوات و أساليب مختلفة للبحث في ميدان الجريمة عموما .

فالباحث في علم الاجتماع بإمكانه استخدام عدة مناهج لدراسة موضوع واحد ، و طبيعة الموضوع هي التي تفرض على الباحث استخدام منهج دون غيره من المناهج الأخرى .لذلك يضع الباحث في بداية دراسته لأي موضوع مجموعة من المؤشرات و العوامل التي يتوقع أن لها صلة بالظاهرة موضوع الدراسة ، و العوامل هنا ليست سوى ظاهرة و بذلك فالباحث يفسر ظاهرة بظاهرة أخرى سابقة لها على حد تعبير دوركايم ":في أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن تفسيرها بالاستقلال التام عن الظواهر الأخرى ."[2]

و بحكم أن إشكالية الدراسة Problimatic تتمحور حول العلاقة الكامنة بين التفكك الأسري و العود للجريمة لتتفرع عنه مجموعة من التساؤلات و الفرضيات التي تشير إلى علاقة كل من الطلاق و الهجر و وفاة أحد الوالدين و الوضع الاقتصادي للأسرة بالعود مرة أخرى للجريمة ، كان لابد من اختيار المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لهذه الخصائص التي تبرزها إشكالية البحث .

فالمنهج الوصفي هو منهج علمي يقوم أساسا على وصف الظاهرة أو الموضوع محل البحث ، على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع و محاولة الوقوف على أدق جزئياته و تفاصيله و التعبير

---

[1] -– أحمد حسين الرفاعي: **مناهج البحث العلمي . تطبيقات إدارية واقتصادية** . ،عمان ،دار وائل للنشر، 2003 . ص 12

2 -عبد الباسط محمد حسن :**أصول البحث الاجتماعي** .ط5،القاهرة ،مطبعة وهبة ،1976.ص194.

عنه تعبيرا إما كيفيا أو كميا :تعبيرا كيفيا و ذلك بوصف حال الظاهرة محل الدراسة ،و تعبيرا كميا و ذلك عن طريق الأعداد و التقديرات و الدرجات التي تعبر عن وضع الظاهرة و علاقتها بغيرها من الظواهر.[1]

وعادة ما يعرف المنهج الوصفي بأنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جميع الحقائق و البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها تحليلا كافيا و دقيقا لاستخلاص دلالتها و الوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة .[2]

و من مميزات البحوث الوصفية انه لا تنحصر أهدافها في مجرد جمع الحقائق، بل ينبغي أن تتجه إلى تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلا دقيقا ليتم الوصول إلى تعميمات بشان الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

ونحن من خلال هذه الدراسة قمنا بجمع المادة العلمية حول ظاهرة التفكك الأسري عواملها و آثارها على الأسرة الجزائرية ولم يقتصر بحثنا حول جمع المعلومات اللازمة، بل تطلب منا ذلك استخلاص الدلالات المختلفة والمعاني، وربط الظواهر ببعضها البعض أي:

1- الربط بين أشكال التفكك الأسري من جهة و العود للجريمة من جهة أخرى.

2- طرح بعض الأسئلة المهمة :

**سؤال استكشافي :**

-هل توجد علاقة بين التفكك الأسري و العود للجريمة ؟

**سؤال تفسيري:**

-كيف يؤثر كل من الطلاق و الهجر و وفاة أحد الوالدين في العود للجريمة ؟

**سؤال تنبئي:**

- ما هي علاقة الفقر بحالات العود للجريمة

---

1 -أحمد عياد :مدخل لمنهجية البحث العلمي . ص61.

2 -نفس المرجع ،ص68.

## ثامنا: عينة الدراسة و خصائصها :

### 1-عينة الدراسة :

إن اختيار العينة يعد خطوة أساسية يرتكز عليها البحث، و من الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها أن تكون مفردات العينة متجانسة حتى تمثل المجتمع الأصلي ، و لكفاية مفردات العينة في التمثيل تساءل بعض الباحثين عن الحجم الذي ينبغي أن تبلغه العينة حتى تستطيع أن تعتبر عينة كافية ، و قد أجاب "فان دالين Van dalin "عن ذلك بعدم وجود أية قاعدة محددة لكيفية الحصول على عينة كافية أو مناسبة من حيث الحجم و يقر فالين في النهاية أنه إذا كانت المفردات موضوع الدراسة من النوع المتجانس فان عينة صغيرة تكون كافية أما إذا كانت المفردات متباينة فيجب أن تكون العينة أكبر .[1]

من هذا المنطلق فان اختيار العينة الممثلة للمجتمع الأصلي و المناسبة للدراسة ترتد إلى **3 عوامل** :

* طبيعة المجتمع الأصلي

*نوع التصميم الذي يتم من خلاله اختيار العينة .

*درجة الثقة التي يمكن تحقيقها لضمان صدق العينة و حسن تمثيلها للمجتمع الأصلي .

تتكون عينة الدراسة من مفردات تمثل فئة من العائدين للجريمة* الذين ارتكبوا جرائم بسبب جنحة أو جناية بعد الحكم عليهم نهائيا في جرائم سابقة ، و الذين أنهوا فترة محكوميتهم بالمؤسسة العقابية ،و لقد كان الاتصال بهذه الفئة عن طريق إتباع **عينة كرة الثلج*** أين يتم تطبيق هذا النوع من المعاينة عندما لا يتمكن الباحث من تحديد عناصر المجتمع بشكل موثوق ،فقد يقوم الباحث بتوجيه سؤال إلى شخص معين يعلم انه من المجتمع المراد دراسته، ثم يطلب منه أن يدله على من على شاكلته ... و هكذا حتى تكبر العينة و يصل الباحث إلى مراده.[2]

---

[1] - محمود أبوزيد : **المعجم في علم الإجرام و الاجتماع القانوني و العقاب**، القاهرة ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003، ص 138.

*عينة العائدين للجريمة في الدراسة :هم الذين تكرر سلوكهم الإجرامي لأكثر من مرة خاصة بعد الحبس، مع العلم أنهم متواجدون خارج أسوار المؤسسات العقابية بعد انتهاء فترة محكوميتهم.

*راجع سلسلة عبد الرزاق بني هاني في الاقتصاد و العلوم الاجتماعية ،ج1،عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع ، 2015.

[2] - عبد الرزاق بني هاني :**مبادئ الإحصاء**،ط1،الأردن،دار وائل للنشر و التوزيع ،2016،ص94.

و يستخدم هذا النموذج من العينة عموما في دراسة فئات المجرمين الذين من عاداتهم السرية و عدم الإباحة عن سلوكياتهم ، لتعارضها مع عادات المجتمع و القانون،[1] مما يجعل من الصعب أو من المستحيل أحيانا على الباحث إعداد قائمة بأسماء أو بعناوين العائدين للجريمة.نظرا لصعوبة الدخول إلى المؤسسات العقابية و التعامل مع هؤلاء معتادي الإجرام و تطبيق أدوات الدراسة عليهم.

**2-نوع العينة**

كان اختيار العينة عشوائيا لكن من مجتمع أصلي تمثل في فئة العائدين للجريمة كانوا نزلاء بمؤسسات عقابية و من بين المحكوم عليهم سابقا ،و العينة العشوائية البسيطة من أكثر الأصناف استعمالا و فيها يحظى كل عنصر من عناصر المجتمع الإحصائي بنفس نصيب الظهور في العينة. [2]

و منن مميزات هدا النوع من العينات :

*عدم تدخل إرادة الباحث في اختيار أفراد عينة بحثه.

*تعتبر أصدق تمثيل للأفراد المسحوبين من المجتمع الأصلي .[3]

**3-حجم العينة :**

تم إجراء هذه الدراسة على عينة من الأفراد الذين ارتكبوا أكثر من جريمة و ارتادوا السجن أكثر من مرة و نفذت في حقهم أحكام نهائية و نافذة طبقا للمادة55 و56 من قانون العقوبات الجزائري و كانوا نزلاء بمؤسسة إعادة التربية ،و لقد تعذر على الباحث القيام بالمسح الشامل لمجتمع الدراسة لعدة أسباب نذكر منها :

*صعوبة التطبيق على هذه الفئة أثناء تواجدها بالمؤسسات العقابية أثناء تنفيذ العقوبات .

*استحالة الحصول على تراخيص رسمية من قبل الجهات القضائية .

**4-الشروط الواجب توافرها في العينة :**

-أن تكون جميع مفردات العينة من المجتمع الأصلي .

-أن يكون أفراد العينة من فئة العائدين للجريمة .

و بالنسبة لموضوع دراستنا فلقد فرضت الظروف الأمنية الصعبة على الباحث انتقاء عينة

---

[1] - رشيد زرواتي :**منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،الجزائر** ،دار الكتاب الحديث ،2004،ص187.

[2] -عبد الرزاق بني هاني :المرجع السابق ،ص90.

[3] - رشيد زرواتي:نفس المرجع ،ص182.

تتكون من **(60)**مفردة تم التطبيق عليها بإتباع عينة كرة الثلج نظرا لصعوبة تحديد المجتمع الأصلي و الرجوع إليه بسهولة، لأن المجتمع الذي يتعامل معه الباحث يتمثل في أحد أجهزة الأمن الحساسة في الجزائر و هي المنظومة القضائية و العقابية ، و بالتالي فهو ليس مجتمعا عاديا فكونه جهاز امني و إداري فانه لا ينسجم أحيانا مع طبيعة البحث العلمي.

## 5-خصائص مفردات العينة :

بعد عملية تفريغ الاستمارة و من اجل تحديد خصائص عينة الدراسة قمنا بتمثيل البيانات الشخصية بالاستعانة ببرنامج Spss و تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 60 مفردة وفق الخصائص التالية:

**Analyze ⟶ Descriptive Statistics ⟶ Frequencies**

### أ- توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر :

**جدول رقم( 01 )يوضح توزع عينة الدراسة حسب متغير السن**

| الفئات العمرية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| [ 20-25 ] | 13 | 21,7 |
| [25- 30 ] | 23 | 38,3 |
| [30- 35 ] | 9 | 15,0 |
| [35- 40 ] | 12 | 20,0 |
| [40- 45 ] | 3 | 5,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

**على ضوء مخرجات spss**

**شكل رقم( 01 )يوضح توزع عينة الدراسة حسب متغير السن**

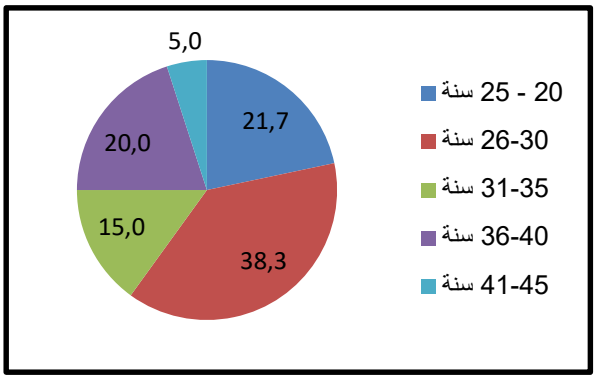


**على ضوء مخرجات Excel**

يتضح لنا من خلال هذا الجدول و كذا الدائرية النسبية أن العائدين للجريمة البالغ عددهم 23 أي بنسبة 38.3% من مجموع أفراد العينة يقعون عند الفئة العمرية [ 30 – 26]، هذه الفئة التي غالبا ما يصفها علماء النفس بمرحلة النضج والوعي ومرحلة يتمتع فيها الفرد بالاستقلالية و إثبات الذات والبحث عن تشكيل الذات الاجتماعية وبالتالي يكون في موضع تفاعل اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه ، و الحديث عن

العود للجريمة يعبر عن التفاعل السلبي عند هذه الفئة من الشباب.و يوضح التراث العلمي لأدبيات الدراسة أن هناك اهتماما كبيرا قد وجه نحو العمر في رؤية منحى الجريمة و يتضح ذلك من خلال الدراسات التي قام بها كل من (هيرشي ،جوتفرد1983،كوهين و لاند 1987)و يبدو أن العلاقة بين العمر من ناحية و العود للجريمة من ناحية أخرى وجدت قبولا كبيرا بين علماء الإجرام الذين أكدوا بوجود علاقة بين ارتفاع معدلات الجريمة و فترة المراهقة المبكرة و المتأخرة لتبدأ في الانخفاض كلما تقدم الإنسان في العمر .[1]

و يمكن اعتبار كذلك الفئة العمرية من 20 إلى 25 سنة و التي بلغ عددها 13 عائدا بنسبة 21.7% من إجمالي أفراد العينة مصدر خطورة على المجتمع كونها في مرحلة تجعلها مستعدة لاكتساب أي نمط إجرامي عن طريق التعلم و المخالطة وعلى حد تعبير نظرية الاختلاط التفاضلي بزعامة سندرلاند:" أن عملية السلوك الإجرامي تتم من خلال الاتصال الاجتماعي، ويتعلم الفرد الجريمة عن طريق اختلاطه بالأنماط الإجرامية (عصابات)".

ويمكن تفسيره كذلك بالرجوع إلى غياب مؤسسات الضبط الاجتماعي في القيام بالدور المنوط بها اجتماعيا في مقدمتها الأسرة، كنظام اجتماعي، لان فشلها قد ساهم في خلق نماذج إجرامية لا تتوان عن تكرار الفعل الإجرامي [2].

---

[1] - عبد اللطيف عبد القوي مصلح :المرجع السابق ،ص399

[2] -Boudon Reymond : **L'analyse Mathématique des faits sociale**, libre a cour, 1950,paris p58.

## ب- توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

**جدول رقم (02) يوضح توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكور | 53 | 88,3 |
| إناث | 7 | 11,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

**على ضوء مخرجات spss**

**شكل رقم (02) يوضح توزع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

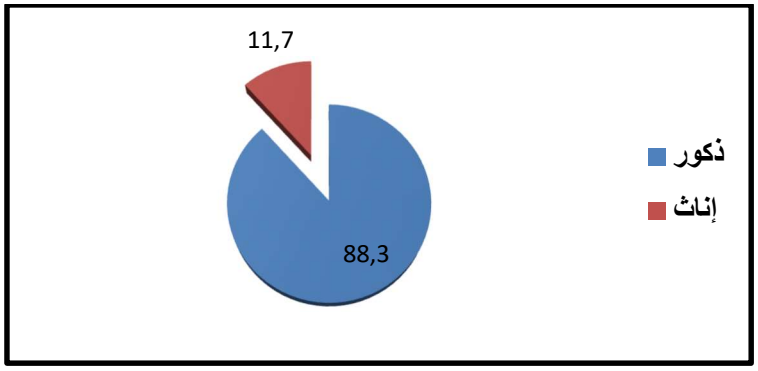


**على ضوء مخرجات Excel**

إن (53) أي بنسبة 88.3 % من مجموع المبحوثين العائدين للجريمة هم من الذكور في حين أن ما نسبته 11.7% البالغ عددهم (07) هم من جنس الإناث.

ففي كثير من الأوقات قد تختلف أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العائدين للجريمة و نسبة انتشارها تبعا لعامل الجنس خاصة في المجتمعات العربية عامة و الجزائر على وجه الخصوص و قد يرجع ذلك إلى مجموعة من المتغيرات الجسمية و السيكولوجية و الوضعية الاجتماعية و الثقافية و أساليب التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها كلا الجنسين ، و ارتفاع ظاهرة العود للجريمة عند فئة الذكور راجع إلى اعتبارها ظاهرة ذكورية بالأساس و هو الأمر الذي تؤكده الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون بوزارة العدل الجزائرية .

و تجدر الإشارة أن انخفاض نسبة الإناث راجع إلى حساسية الموضوع باعتباره من الطابوهات التي يرفض المجتمع التعاطي معها أو الخوض فيها خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة ، كما انه أثناء عملية البحث عن عينة الدراسة كان هناك عزوف عن الإجابات من قبل الإناث على وجه الخصوص.

كما نعتقد أن تدني حالات العود في صفوف الإناث يرجع بالأساس إلى اعتبارات سوسيوثقافية سائدة في المجتمع و في جزء منها ترجع إلى الفروقات في عملية التنشئة الاجتماعية لكلا الجنسين ،و نظرة المجتمع للدور المتوقع منهما فعلى سبيل المثال نجد أن المرأة في الجزائر يتم إعدادها وفقا لثقافة المجتمع الجزائري المسلم للعمل نحو الداخل كي تكون بنت صالحة ،زوجة ،أم ربة بيت كما أنها تخضع لرقابة شديدة و تحظى بحماية زائدة ، بينما في المقابل يعد الذكور للاتجاه نحو الخارج و لذلك فان فرص الانحراف و ارتكاب الجرائم تزداد كلما زادت فرص احتكاكهم بثقافة الشارع ،حيث أفرزت نتائج الدراسة الميدانية امتناع العديد من جنس الإناث عن ملء الاستمارات الخاصة بهم و على حد تعبيرهم أن تواجدهم داخل المؤسسات العقابية كان وصمة عار على أسرهم مما دفع بأغلبهم إلى مقاطعتهم نهائيا و عدم الاعتراف بهم .

## ج –توزع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية

**جدول رقم (03) يوضح توزع عينة الدراسة حسب الحالة المدنية**

| الحالة المدنية | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أعزب | 40 | 66,7 |
| متزوج | 14 | 23,3 |
| مطلق | 6 | 10,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

على ضوء مخرجات spss

**شكل رقم (03) يوضح توزع عينة الدراسة حسب متغير الحالة المدنية**

على ضوء مخرجات Excel

انطلاقا من الأعمدة الرأسية المنفردة و كذا الجدول رقم (03) الذي يوضح توزع العائدين للجريمة حسب الحالة المدنية نلاحظ أن العازبين و عددهم (40) مفردة أي ما يمثل نسبة 66.7% من مجموع أفراد العينة هم أعلى معدل مقارنة بالمتزوجين الذين بلغ عددهم (14) تليها فئة المطلقين بأدنى معدل ما نسبته 10 % .

و يمكن تفسير ذلك بغياب الاستقرار الأسري و حالات التفكك (الطلاق ،الهجر ،وفاة أحد الوالدين الفقر ) و عجز هؤلاء العازبين عن تشكيل أسرة مع زوجة صالحة و أبناء يخلقون فيهم روح المسؤولية و عدم التسرع و

الاندفاع و التفكير في عواقب الفعل قبل الإقدام عليه مرة ثانية ، بالإضافة إلى مجموعة من الظروف المعيشية الصعبة كغلاء المهر ،السكن ، الفقر التي حالت دون إنشاء عائلة مستقرة و هذا ما تشير إليه اغلب النظريات و الدراسات التي تناولت موضوع الفقر كعامل أساسي للعود للجريمة على رأسهم "وليام بونجر" الذي اعتبر الفقر العدو الأول للجريمة .

كما أن ارتفاع معدلات العود للجريمة عند فئة العازبين يمكن تفسيره غياب التنشئة الاجتماعية السوية و عجز مؤسسات الضبط الاجتماعي عن القيام بالأدوار المنوطة بها و هذا ما نادى به رواد نظرية الضبط الاجتماعي ،فالأفراد الذين لا يتلقون تنشئة اجتماعية صحيحة فإنهم سوف يتصرفون تبعا لرغباتهم و بالتالي فان أهم طريقة يمكن من خلالها ممارسة الضبط هي عملية التنشئة الاجتماعية فنحن نتعلم الطريقة الصحيحة لأداء الأشياء سواء من خلال تنظيم غير رسمي كما في الأسرة أو تنظيم رسمي كالمدرسة و المسجد و غيرها من التنظيمات .[1]

1 -عدلي محمود السمري :**علم الاجتماع الجنائي**،ط2 عمان ،دار مسيرة للنشر و التوزيع ،2011،ص278.

## د- توزع عينة الدراسة حسب ترتيبهم في العائلة

**جدول رقم (04) يوضح توزع عينة الدراسة حسب ترتيبهم في العائلة**

| الترتيب في العائلة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الأول | 26 | 43,3 |
| ما بين الأول و الأخير | 29 | 48,3 |
| الأخير | 4 | 6,7 |
| طفل وحيد | 1 | 1,7 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

**على ضوء مخرجات spss**

**شكل رقم (04) يوضح توزع عينة الدراسة حسب ترتيبهم في العائلة**

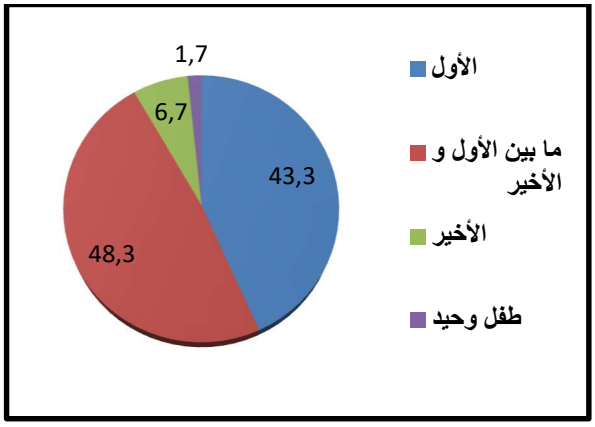


**على ضوء مخرجات Excel**

يوضح الجدول أعلاه ترتيب العائدين للجريمة في الأسرة ،فمن خلال قرائتنا للجدول يتبين أن (29) أي ما نسبته 48.3% من مجموع المبحوثين كان ترتيبهم في العائلة ما بين الأول و الأخير(المرتبة الوسطى) .

## هـ -توزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة

**جدول رقم (05) يوضح توزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة**

| حجم الأسرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 5 أفراد | 27 | 45,0 |
| من 6 إلى 10 أفراد | 30 | 50,0 |
| أكثر من 11 فرد | 3 | 5,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

**على ضوء مخرجات spss**

**شكل رقم (05) يوضح توزع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة**

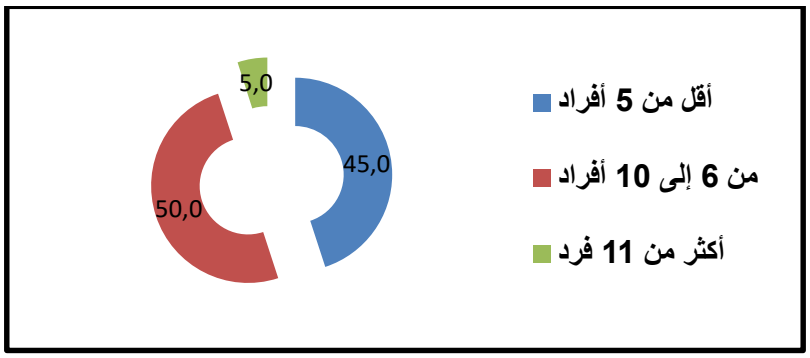


**على ضوء مخرجات Excel**

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل المقابل ان ما نسبته 50% من إجمالي أفراد العينة ينحدرون من أسر ذات حجم يتراوح ما بين 6 إلى 10 أفراد داخل الأسرة الواحدة أي تجاوز نصف أفراد العينة ، و يربط الكثير من البحثين بين ظاهرة الجريمة و الحجم الأسرة ذلك انه كلنا ارتفع حجم الأسرة كلما انخفض معدل الاهتمام و الرعاية بالأبناء من النواحي النفسية و الانفعالية و الاجتماعية و الاقتصادية خاصة إذا كانوا ينحدرون من أسر ذات دخل ضعيف و متدني و هذا ما أوضحته دراسة علي مانع حول عوامل جنوح الأحداث في الجزائر .

## و-توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

**جدول ر قم (06) يوضح توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ابتدائي | 4 | 6,7 |
| متوسط | 10 | 16,7 |
| ثانوي | 20 | 33,3 |
| بكالوريا | 16 | 26,7 |
| جامعي | 7 | 11,7 |
| تكوين مهني | 3 | 5,0 |
| المجموع | 60 | 100,0 |

على ضوء مخرجات spss

**شكل رقم (06) يوضح توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**

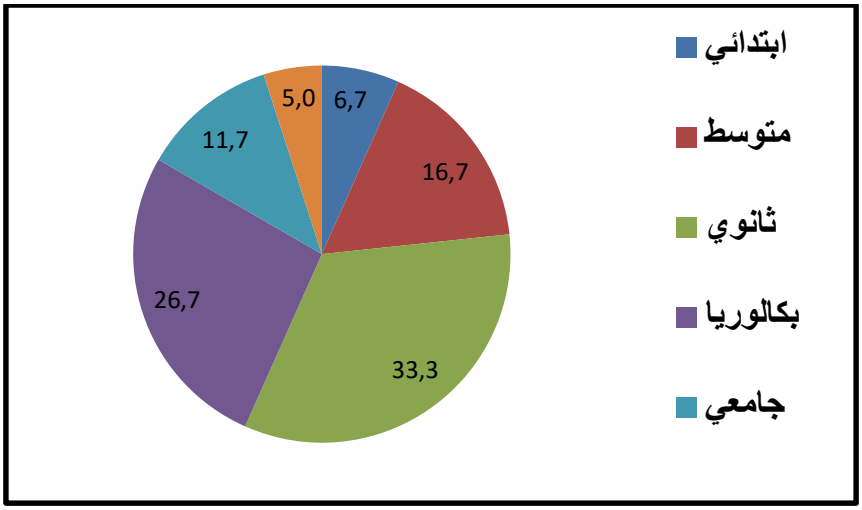


على ضوء مخرجات Excel

من خلال النتائج الموضحة في الجدول المقابل يتضح أن غالبية أفراد العينة هم من ذوي المستوى الثانوي (20/ أي بنسبة 33.3% )أو مستوى بكالوريا البالغ عددهم(16) مفردة (26.7%).

و حسب النتائج المتوصل إليها فقد أرجعت هذه الفئة أن عوامل التوقف عن الدراسة راجعة إلى الطرد من المدرسة حيث بعدد بلغ عددهم (24) أي بنسبة 40% من إجمالي أفراد العينة، و هنا وجب الإشارة إلى تراجع دور المدرسة كأحد المؤسسات التربوية التي تقع على عاتقها مسؤوولية إعداد المواطن الصالح الناجح و كذا حماية الطلبة المراهقين من التسرب المدرسي ، بالإضافة إلى إعادة صياغة أهداف المنظومة التربوية و توفير البينية التحتية التي من شأنها تحسين الوضعية التعليمية .

ففي ظل غياب التوجيه التربوي من الأسر المفككة التي ينتمي إليها العائدون و حالة الفراغ العاطفي و المادي و الاجتماعي يجدون من الجريمة متنفس خاصة إذا كانت جميع الظروف مهيأة في ظل تواجد مجموعة أصدقاء يساهمون في تغذية السلوك الإجرامي .

## تاسعا :أدوات جمع البيانات

***تمهيد :***

بحكم أن الدراسات الوصفية تمكننا من الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على البيانات و المعلومات بل يمكن الجمع بين أكثر من أداة و طريقة في نفس الوقت و من بين الأدوات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة الملاحظة و المقابلة و الاستمارة .

### 1-الملاحظة Observation:

الملاحظة من أهم الوسائل التي يستعملها الباحثون الاجتماعيون و الطبيعيون في جمع المعلومات و الحقائق من الحقل الاجتماعي أو الطبيعي الذي يزود الباحثين بالمعلومات .

فالملاحظة" Observation" هي وسيلة من وسائل جمع البيانات و هي تعني مراقبة و معاينة الظاهرة المراد دراستها و لا نعني بها الملاحظة العابرة العادية و إنما الملاحظة العلمية التي يستعين بها الباحث الاجتماعي في البحوث الاجتماعية . [1]

و الملاحظة المباشرة هي ملاحظة بسيطة يراقب بها الملاحظ جماعة ما دون المشاركة في أنشطتهم مع تجنب قدر من الإمكان الظهور في الموقف حتى لا يؤثر على الملاحظين و سلوكهم الطبيعي و يسجل ما يراه في شكل ملاحظات .[2]

❖ **مجالات استخدام الباحثة لتقنية الملاحظة :**

1-عمدت الباحثة في المراحل المتقدمة من البحث إلى القيام بزيارات ميدانية إلى مؤسسة إعادة التربية (بوزعرورة ) البوني من أجل الحصول على ترخيص من قاضي تطبيق العقوبات للقيام بالدراسة الميدانية والتي في نهاية المطاف قوبلت بالرفض لدواعي أمنية ، لكن خلال هذه الزيارة قامت الباحثة بتسجيل عدة ملاحظات :

*أثناء تواجدي بقاعة الانتظار- لمدة 3 ساعات تقريبا و على مدار أسبوع كامل- و هي قاعة كبيرة ينتظر فيها الأهالي دورهم لحين المناداة عليهم لمقابلة ذويهم و مقسمة إلى جناحين جناح خاص بالرجال و الآخر

---

1 -أحمد عياد :مدخل لمنهجية البحث العلمي . ص131

2 -جودت عزت عطوي :**أساليب البحث العلمي**.عمان الدار الدولية للنشر و التوزيع .دت .ص172

خاص بالنساء و تقع يسار مدخل المؤسسة، أثار انتباهي الوفود الكبيرة من أهالي أسر المجرمين التي لم يمنعها بعد المسافات و لا تعب حمل الأثقال من المواد الغذائية من زيارة النزلاء .

* العنف اللفضي و التلاسن بين أسر هؤلاء النزلاء خاصة الذين ينحدرون من نفس الأحياء بين مدافع من جهة و ناقم من جهة أخرى حول تواجد ذويهم بالمؤسسة العقابية ، مما يدفع بأحد الأعوان المتواجدين على مستوى المؤسسة للتدخل و فرض الهدوء داخل القاعة .

*تواجد الباحثة المتكرر بقاعة الانتظار *في سبيل الحصول على ترخيص يعتبر مصدر إزعاج لهؤلاء الأسر لولا استخدام الحيلة في بعض الأحيان .

*ملاحظة سلوكيات بعض العائدين للجريمة بعد انتهاء فترة محكوميتهم التي تجمع بين الوعي و التقبل الاجتماعي للوضع من جهة عند فئة معية، أما الفئة الأخرى يطبع سلوكها العنف و التهور و تعاني من ضغوطات نفسية و اجتماعية.

ما يمكن قوله أن طبيعة الموضوع و حساسيته جعلتنا نستخدم الملاحظة في نطاق محدود .

**2-المقابلة Interview:**

هي المحادثة التي تتم بين القائم بالمقابلة و المبحوث بغرض جمع البيانات التي يحتاج إليها البحث [1]،كما أنها لقاء عمدي مصمم للحصول على بيانات الدراسة و التشخيص و تكون المقابلة في أبسط صورها من مجموعة من الأسئلة معدة سلفا من قبل الباحث و جوهر المحادثة هو السؤال و الجواب.[2]

و بحكم أن المقابلة أنواع استخدم الباحث نوعين من المقابلة :

1-المقابلة الرسمية :(الموجهة أو المقننة ): حيث استعان الباحث بالأوراق الاستبيانية التي تعتبر الدليل و الموجه للمقابلة منذ بدايتها إلى نهايتها و قد طبق هذا النوع من الأسئلة على كل من :

أ- العينة أي "العائدين للجريمة" بعد انتهاء فترة عقوبتهم .

ب-المختصين في علم النفس الاكلنيكي بالمؤسسات العقابية و عددهم 02 تم مقابلتهم على مستوى مجلس قضاء عنابة .

---

*تعمدت الباحثة زيارة المؤسسة يوم الثلاثاء باعتباره مخصص لزيارة الأهل لنزلائهم.

1 -أحمد عياد :المرجع السابق،ص128

2 -صلاح الدين شروخ :**منهجية البحث العلمي** .الجزائر ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،2003.ص32.

2-المقابلة غير الرسمية (غير موجهة و غير مقننة ):تم تطبيق هذا النوع من المقابلة مع الأطراف التالية :

***النائب العام لمجلس قضاء عنابة :**

تكررت المقابلات مع النائب العام ففي البداية كانت من اجل الحصول على ترخيص بإجراء الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسات إعادة التربية بولاية عنابة لكن حساسية الجهاز القضائي و العقابي في الجزائر يفرض عدم السماح لأي جهة خارجية بالتعاطي معه ، و في المرة الثانية كان من اجل الحصول على إذن بالدخول للاستفادة من المكتبة القانونية و كذا مكتب الإحصائيات على مستوى المجلس و جمع اكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة و بالفعل بعد محاولات عديدة تم قبول طلبي لكن ضمن نطاق محدود جدا .

***قاضي تطبيق العقوبات على مستوى مجلس قضاء عنابة :**

تمت مقابلته من أجل إعطائنا صورة عامة عن العائدين للجريمة بحكم احتكاكه المباشر بهم وكذا النظرة القانونية لهذه الفئة من المجرمين ، و بالفعل كان لقائي به و التحاور معه في جوانب عديدة من موضوع الدراسة قد لفت انتباهي إلى بعض الأمور و القضايا التي ساعدت في تحديد مسار البحث و ضبطه أكثر تفاديا لأي أحكام مسبقة .

***رئيس نقابة المحامين على مستوى مجلس قضاء عنابة :**

قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع رئيس نقابة المحامين السيد "**نجوعة مبروك**" فمن خلال خبرته في مجال المحاماة خصوصا و القضاء عموما حاول أن يعطينا نظرة عامة و شاملة عن وضع الجريمة في الجزائر على وجه العموم و ولاية عنابة خصوصا مع التركيز على مظاهر التفكك الذي اعترى الأسرة الجزائرية نتيجة التحولات الاجتماعية السريعة ،كما تم مناقشة موضوع البحث ضمن الأطر القانونية فقط .

***محامين معتمدين لدى المحكمة العليا :**

نذكر منهم :**المحامي "عاشور بوعريشة" ،المحامي "عرعار محمد" ، المحامي" تومي محمد** "،حيث تمحور موضوع المقابلة حول دوافع العود للجريمة من وجهة القانون الجنائي .

***المكلفة بشؤون الأسرة (قضايا الطلاق –الحضانة– النفقة –الخلع ...)على مستوى مجلس قضاء عنابة:**

من خلال التحاور مع المكلفة بشؤون الأسرة قدمت لنا بعض التفسيرات و الأسباب الكامنة وراء تزايد حالات الطلاق في الآونة الأخيرة بولاية عنابة من خلال بعض الإحصائيات ، وكذا الأسس التي يقوم عليها نظام الزواج الحالي التي عجلت حسب رأيها في انهيار وفك الرابطة الزوجية .

*** أساتذة جامعيين :**

كلن لابد على الباحث دراسة موضوعه من جميع الجوانب و الاختصاصات فمقابلة أساتذة جامعيين من داخل الجزائر و خارجها (الاردن ) *أقسام مختلفة قسم علم الاجتماع ،قسم علم النفس ، قسم التاريخ ، قسم العلوم الاقتصادية أثرت الرصيد العلمي للباحث و ساهمت في توضيح مؤشرات التحكم في الدراسة .

* من خارج الوطن تم مقابلة اساتذة جامعين من قسم علم الاجتماع بدولة الأردن الشقيقة في إطار منحة تدريب و تحسين المستوى بالخارج لمدة 15 يوما .

**3-الاستمارة :Questionnaire**

الاستمارة نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد [1] و هي أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث معين تتضمن قائمة من الأسئلة التي يقوم الباحث باستفاء بياناتها و يجري تعبئتها من قبل المبحوث و يكون هو سيد الموقف ، بينما كان الباحث في المقابلة هو سيد الموقف . [2]

- **تحكيم الاستمارة :**

تم عرض الاستمارة المقابلة على مجموعة من الأساتذة من تخصصات مختلفة (علم الاجتماع ،علم النفس،القانون) البالغ عددهم 07 أساتذة و ذلك من اجل قياس إمكانية التطبيق الميداني لهذه الأداة من خلال التدقيق في بنود الاستمارة و مدى نجاح الباحث في تبويب الاستمارة حسب فروض البحث و كذا تغطية الأسئلة المدرجة في كل محور لفرضيات الدراسة مع مراعاة التسلسل المنطقي في طرح بنود الاستبيان. عمد الباحث إلى إجراء بعض التعديلات على بنود الاستمارة من حيث إعادة صياغة نص السؤال انطلاقا من التوجيهات و النصائح الموجه له من قبل المحكمين تفاديا للوقوع في الأخطاء و ايضا مراعاة للمدارك العقلية للمبحوثين.

- **توزيع الاستمارة :**

تم توزيع الاستمارة على 60 مفردة شملت فئة العائدين للجريمة الذين انهوا فترة حكمهم بمؤسسات إعادة التربية،و ذلك بمساعد بعض الموظفين العاملين على مستوى مؤسسات إعادة التربية بولاية عنابة خاصة من حيث تنظيم مواعيد مقابلة المبحوثين الذي تطلب منا جهدا و عناء كبيرين لشدة حساسية الموضوع خاصة من ناحية جنس الإناث ، و خلال اللقاء يتم تقديم الاستمارات و يطلب من المبحوث الإجابة عن بنود الاستمارة بعد ما يكون الباحث قد مهد للموضوع بطريقة تبعث في نفسية المتحاور معه الراحة و الشعور بالثقة لسرية المعلومات التي سوف يقدمها و أنها لن تستخدم إلا لأغراض علمية بحثة ،بالإضافة إلى تدخل الباحث في بعض الأحيان لإزالة اللبس أو الغموض الذي قد يصادف المبحوث أثناء قراءته للسؤال مراعاة لمستواه التعليمي .

---

1 -رشيد زرواتي :منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية .مرجع سبق ذكره .ص108.

2 -صلاح الدين شروخ :المرجع السابق.ص35.

و قد تضمنت الاستمارة جملة من الأسئلة المقسمة بين الأسئلة المغلقة و الأسئلة المفتوحة .

**المحور الأول:** تمحور حول البيانات الأولية للعائدين للجريمة و شمل (السن ، الجنس،الحالة المدنية ،عدد الإخوة في الأسرة ،الترتيب في العائلة ،حجم الأسرة ،المستوى التعليمي ،عوامل التوقف عن الدراسة ،الوضعية الحالية للوالدين)

**المحور الثاني :علاقة الطلاق بالعود للجريمة**

تم إدراج11 سؤالا من أجل اختبار الفرضية الأولى القائلة بان عدم الاستقرار العائلي الناجم عن الطلاق يدفع بالأبناء إلى العود للجريمة وذلك من خلال البنود التالية :10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20

**المحور الثالث:العلاقة بين وفاة احد الوالدين و العود للجريمة**

يضم بيانات تختبر الفرضية الثانية باعتبار الحرمان العاطفي الناتج عن وفاة احد الوالدين من دوافع العود للجريمة من خلال صياغة 13 سؤالا مرقمة كالتالي 21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33

**المحور الرابع: الهجر و علاقته بالعود للجريمة**

يشتمل على بيانات تتعلق الفرضية الثالثة القائلة بوجود علاقة بين غياب الرقابة الوالدية بسبب الهجر و العود للجريمة، وذلك من خلال طرح 07 أسئلة جوهرية انطلاق من السؤال 34 إلى غاية السؤال 40

**المحور الخامس : الفقر و علاقته بالعود للجريمة**

خصص لدراسة الفرضية الرابعة التي مفادها وجود علاقة بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر العائدين للجريمة و حالات العود لدى أبنائهم و هذا البعد تمثله بنود الاستمارة المرقمة على النحو التالي :41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57 .

**المحور السادس: بيانات حول التنشئة الاجتماعية و الفعل الإجرامي للعائدين للجريمة**

يتعلق ببيانات حول التنشئة الاجتماعية و الفعل الإجرامي للعائدين للجريمة و لقد قامت الباحثة بإدراج هذا المحور في محاولة منها للوقوف على المسار الإجرامي للعائد للجريمة و كذا الاتجاهات الوالدية في تنشئته اجتماعيا من خلال طرح مجموعة من الأسئلة بلغ عددها 17 سؤالا من السؤال رقم 58 إلى غاية السؤال رقم 82.

**عاشرا:مجــالات الدراسة :**

**1-المجال الجغرافي :**

تم إجراء هذه الدراسة على نزلاء سابقين من العائدين للجريمة بمؤسسة إعادة التربية بالبوني –بوزعرورة بولاية عنابة و تعتبر هذه المؤسسة تابعة لمجلس قضاء عنابة و تبعد عن الولاية بحوالي 08 هكتارت و قد تم تدشينها في سنة 1998 و هو نفس العام الذي بدأت فيه العمل و تقدر الطاقة النظرية الاستيعابية 1200 نزيل [1].

و نظرا لصعوبة الولوج داخل هذه المؤسسة لأسباب أمنية اضطر الباحث إلى التعامل مع العائدين للجريمة بعد انتهاء فترة محكوميتهم بالمؤسسة .

**2-المجال البشري :**

ينحصر المجال البشري على عينة مكونة من 60مفردة تشمل العائدين للجريمة

**3-المجال الزماني :**

لقد تطلب منا انجاز هذه الدراسة مدة زمنية معتبرة ابتدائا من 01 / 10/ 2015 إلى 30 / 03 /2019 قسمت إلى (3) مراحل كالتالي :

- **المرحلة الأولى (المرحلة الاستطلاعية ):**

بتاريخ01 / 10/ 2015 كانت هناك زيارات استطلاعية لبعض المؤسسسات ذات الصلة بموضوع البحث منها مجلس قضاء عنابة ، الأحياء التي ترتفع بها نسبة الإجرام ،مؤسسة إعادة التربية بزعرورة البوني /عنابة بغرض معرفة الإجراءات المتبعة لدراسة هذا الموضوع و التعرف ميدانيا على مدى تطابق المعومات النظرية المتضمنة لدراستنا مع الواقع (إمكانية التطبيق الامبريقي ) و ذلك إلى غاية 2016/12/30 .

- **المرحلة الثانية : (مرحلة البحث عن عينة الدراسة ):**

بعد عجز الباحث عن التطبيق الميداني للدراسة على مستوى مؤسسات إعادة التربية لولاية عنابة أو ولايات أخرى على مستوى الوطن لأسباب نعرفها جميعا انتقل إلى مرحلة البحث و التقصي عن العائدين للجريمة

[1] – بيانات مستقات من الإحصائيات المزودة من قبل مجلس قضاء عنابه

الذين انهوا فترة العقوبة من مكان لآخر بإتباع عينة كرة الثلج و لقد استغرق هذا البحث مدة طويلة امتدت من 2017/02/24 إلى غاية 01/03/ 2018

❖ **المرحلة الثالثة : مرحلة إجراء الدراسة الميدانية**

خلال الفترة مابين 2018/10/29 الى غاية 2019/03/30 قامت الباحثة بضبط عينة البحث لتصل إلى **60مفردة** بعد امتناع 20مفردة عن المقابلة و ملء الاستمارة لتتم بذلك الدراسة الميدانية مع هؤلاء العائدين للجريمة فقط.

أما الدراسة الإجمالية فقد تطلب منا انجازها مدة 05 سنوات لعدة أسباب:

1-قلة المراجع و المادة العلمية حول موضوع البحث.

2-صعوبة البحث على العينة (العائدين للجريمة ).

## صعوبات البحث :

### الصعوبات النظرية:

إن العلوم الاجتماعية والإنسانية على اختلاف أنواعها وتعدد فروعها مثلها مثل العلوم الطبيعية ، فليست الطريقة العلمية أو المنهج العلمي في البحث وقفا على العلوم الطبيعية والتطبيقية كما يظن البعض ، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية ولكن الاختلاف يكمن في :

*تعقد المشكلات الاجتماعية الإنسانية لأنها تتأثر بالسلوك الإنساني المعقد.

* صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الاجتماعية والإنسانية.

* تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها البحث مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى تغيير في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة والبحث ، وصعوبة الملاحظة أحيانا .

*تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل سريع نسبيا ، فالثبات نسبي ، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما.

* الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم الاجتماعية والإنسانية وعدم الإتفاق على تعريفات محددة لها ، وخضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية لمعايير أخلاقية.

*صعوبة القياس بشكل دقيق للظواهر الاجتماعية والإنسانية لعدم وجود أدوات قياس دقيقة لها أحيانا .

### الصعوبات الميدانية:

* سرية الأرقام:عدم تزويد الباحث بالأرقام والإحصائيات الرسمية وإحاطتها بالسرية.

*وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة منه وبأهدافه.

*نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية،و كذا قلة الدراسات السابقة حول الموضوع خاصة في الجزائر وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الالكترونية.

*عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي (العود للجريمة ) ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

*غياب ثقافة أهمية البحث العلمي والاكتشافات العلمية والرغبة في الإبداع والاختراع في الوعي داخل المجتمع.

* التقليل من قيمة البحث العلمي:فبعض الإدارات في الجزائر لا تعي قيمة البحث العلمي، وتراه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

*غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث (الجهات حكومية ).

## خلاصـــة:

من خلال عرضنا و طرحنا لمجموعة من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة استخلص الباحث النقاط التالية :

1-إزالة الغموض و اللبس حول بعض المفاهيم من خلال الطروحات المقدمة من بعض المفكرين و لاسيما تلك التي تناولت مفهوم العود إلى الجريمة ، حيث نلاحظ إضفاء الصبغة القانونية في معالجتها المفهمية لموضوع العود .

2-غياب أو ندرة النظرة السوسيولوجية لمفهود العود للجريمة و كذلك حول معرفة الظروف المميزة لشخصية العائد للجريمة .

3-اختلفت التفسيرات النظرية في معالجة بعض المفاهيم كالتفكك ،الأسرة ، العود ، الجريمة حيث تنوعت مضامينها بين النفسية ، الاجتماعية ،القانونية .

4-أحاطت الدراسات السابقة التي عرضها الباحث موضوع الدراسة –التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة- من جوانبه المختلفة الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية ، في محاولة منا لتمييز مدي تشابه و اختلاف هذه الدراسات مع الدراسة الحالية .

5- حاول الباحث تحديد المنهج المتبع في الدراسة و الأدوات الميدانية التي ساهمت في ترجمة الجاني النظري إلى واقع قابل للتطبيق الميداني .

6-تحديد عينة الدراسة و الوقوف على حجمها و خصائصها .

# الفصل الثاني

# الفصل الثاني: النظريات المفسرة للتفكك الأسري و العود للجريمة

## تمهيد

## أولا :النظري المفسرة للتفكك الأسري

1- نظرية الصراع

2-النظرية الدورية

3-النظرية التطورية في الزواج و الأسرة

4-النظرية التقدمية

## ثانيا :النظريات المفسرة للجريمة

1-مجموعة النظريات البيولوجية

2-مجموعة النظريات النفسية

3-مجموعة النظريات السوسيولوجية

4-نظرية التفكك الاجتماعي

5-نظرية الثقافة الفرعية

6-النظرية البيئية

7-نظرية الوصم الإجرامي أو خلع الأوصاف

8-النظرية الاقتصادية

9-التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامي

## خلاصة

**تمهيد:**

منذ أمد بعيد احتار الفلاسفة و العلماء إلى وقتنا الحاضر دون أن يهتدي أحد إلى معرفة عامل واحد يكون شاملا و يؤدي إلى الجريمة ، حيث ظلت الجريمة ردحا من الزمن تعزى إلى أفكار دينية و خلقية و فلسفية و قد اعتقد الإنسان القديم بوجود أرواح شريرة تتقمص روح المجرم و تدفعه إلى ارتكاب الجريمة ،و في تطور لاحق كان ينظر القدماء إلى الجريمة على أنها قدر لا مفر منه يعبر عن غضب الآلهة الذي يمتد إلى ذرية الإنسان من بعده.

أما عند الفلاسفة اليونان (أبيقراط ، سقراط،أفلاطون ،أرسطو)فقد أرجعت الجريمة إلى مرض في النفس مصدره عيوب خلقية و جسمية تكشف عنه الخطوط التي توجد في اليدين و الرجلين ، كما ربط بعضهم بين الجريمة و الكواكب.

و في العصور الوسطى وجد الفلاسفة في الجريمة تعبيرا مرضيا عن الطبيعة الإنسانية ، و اعتبروا أن الإنسان في مقدوره مقاومته مستعينا بالقيم الأخلاقية و الدينية ، وكتب "توماس الأكويني " يقول :" إن شهوات الإنسان هي الأصل في غالبية الجرائم ،كما اعتبر الفقر عاملا أساسيا في الإجرام ."

و قد استمرت جهود العلماء ، و أظهرت العديد من النظريات و المدارس الفكرية التي كانت بمثابة الانطلاقة العلمية التي حاولت تفسير الجريمة بحسب منطلقاتها الخاصة فظهرت الاتجاهات الفردية بشقيها البيولوجي ثم النفسي و كذلك الاتجاهات الاجتماعية.

و في العصور الحديثة درس العلماء "الجريمة" ووجدوا أنها لا ترجع إلى عامل واحد سواء كان التكوين العضوي أو الوراثي أو النفسي أو الاجتماعي و إنما إلى عوامل متعددة .[1]

و بحكم أن موضوعنا موسوم بـ"التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة" كان لابد من التطرق أولا إلى أهم النظريات المفسرة للتفكك الأسري و ثانيا النظريات المفسرة للجريمة ،و لعل الهدف من عرضنا لهذه النظريات هو محاولة ربط الموضوع بالتراث النظري و إيجاد تفسيرات و تأويلات علمية لموضوع العود للجريمة و الوقوف على أهم العوامل الكامنة وراءه في ظل التعددية النظرية و السياقات التاريخية و الفكرية.

---

1 –عبد اللطيف عبد القوي مصلح :المرجع السابق،.ص–ص67–68

**أولا: النظريات المفسرة للتفكك الأسري .**

**1-نظرية الصراع**

استعملت نظرية الصراع في دراسة المشاكل و الصراع داخل مؤسسة الزواج و الأسرة ، وترى هذه النظرية أن الصراع عاملا مهما و رئيسيا في العلاقات الإنسانية فبدلا من تأكيدها على الثبات و السعي إلى التوازن نجدها تؤكد على التغير .

و يذكر "جونتان ترنر " ستة (6) فروض هامة لنظرية الصراع هي :

1-بالرغم من أن العلاقات الاجتماعية يظهر عليها في الغالب التنظيم و الاستقرار إلا أن هذه العلاقات حافلة بالمصالح المتصارعة .

2- المصالح المتصارعة تدل على أن النظم الاجتماعية و بصورة منظمة تخلق الصراع .

3-إن الصراع يمثل جزء من النظام الاجتماعي و هو متغير عام و لا مفر منه أي أنه حتمي .

4- يتضح الصراع بصورة جلية في تعارض و اختلاف المصالح.

5-ينشأ الصراع في الغالب نتيجة لتقسيم المصادر النادرة و خاصة النفوذ و القوة .

6-الصراع هو السبب الرئيسي و الأساسي في تغير النظم الاجتماعية .

و تفترض نظرية الصراع أن كل النظم الاجتماعية تتميز بعلاقات استغلال بين أصحاب القوة و بين الضعفاء ،و النظام الأسري أحد هذه النظم الذي يتميز بتقسيم واضح ومميز للأدوار الاجتماعية حيث يرى "فريدريك أنجلز"* أن أهم وحدة اجتماعية في المجتمع الرأسمالي هي الأسرة و هي تمثل المصدر الأساسي و الرئيسي لاضطهاد المرأة، فالزوج هو البرجوازي و الزوجة تمثل البروليتاريا حسب التعبير الماركسي، و عليه ومن خلال منظور الصراع فان الزوجات و الأمهات المضطهدات يدركن مصالحهن المشتركة و يبحثن عن العدالة و الشرعية و يقررن الثورة ضد الزواج أو الوالدين .[1] و إلى وقت قريب كان هدف العلماء و المستشارين في مجال الإرشاد الأسري و الزواجي هو القضاء أو على الأقل التخفيف من حدة الصراع الأسري ، فقد كانوا ينصحون الأزواج بأن الصراع

---

*فريديك انجلز و كارل ماركس : يعتبران من أهم المفكرين اللذان ساهما في بناء و تطوير نظرية الصراع و يريان أن الصراع بين الرجال و النساء كان إحدى مميزات المجتمع الرأسمالي.

[1] - الوحيشي أحمد بيري :**الأسرة و الزواج –مقدمة في علم الاجتماع العائلي** –،طرابلس ،منشورات الجامعة المفتوحة ،1998،ص –ص399،397.

شيء غير جيد لمؤسسة الزواج الأمر الذي يجعل الزوجان يشعران بالذنب إذا ما تخاصما أو تصارعت وجهات نظرهم اتجاه أمر من الأمور و خاصة الأسرية .

و دراسة حديثة قدمها "سيري" عن نظرية الصراع أشار إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية كالصراع ، و التنافس ،و التفاوض ،القوة ،التأثير ،و العدوان و التهديد ،و إدارة الصراع* و استخدمها في تحليل العلاقات الأسرية في الأسر العادية التي تعاني من بعض المشاكل .[1]

❖ **الأسرة في ظل نظرية الصراع :**

تضع نظرية الصراع العديد من النقاط المتعلقة ببناء ووظائف الأسرة و مشاكلها كمايلي :

1-أن أفراد الأسرة يختلفون بالنسبة لمصالحهم و رغباتهم و دوافعهم و تفضيلاتهم ، و ينشأ الصراع الأسري عندما يبحث أعضاء الأسرة أو بعضهم عن مصالحه و رغباته الخاصة على حساب الآخرين .

2-تعتمد هذه الفروق أو الاختلالات على نوع من التدرج أو الطبقية أو العمر او النوع .

3-تؤدي هذه التدرجية العمرية النوعية إلى تدرجية موافقة في النفوذ أي القوة و السلطة و الامتيازات .

4-يؤدي هذا البناء التدرجي إلى نوع من المنافسة التي تؤدي إلى بسلوكيات المواجهة و التهديد.

5-يقبل أعضاء الأسرة على المساومات حول هذه الفروق سابقة الذكر نظرا للعلاقة التعايشية و من اجل إنهاء الصراعات القائمة.

6-يحدث صراع الأدوار في الأسرة عندما يتعدى أحد أعضاء الأسرة حدود الدور المحدد له ثقافيا أو يتخذ دورا آخر ، كما يحدث ما يسمى بالصراع الداخلي للدور" Intrarol conflict " عندما يستقبل عضو الأسرة أفكارا أو توجيهات مختلفة من أشخاص متعددين داخل نفس الدور مثل عندما تشجع الأم ابنتها على عدم طاعة شقيقها بصورة مطلقة في حين يأمرها الأب بالطاعة العمياء لشقيقها ،[2] و يحدث أيضا ما يسمى بالصراع بين

---

*إدارة الصراع :ففي مجال الأسرة مثلا إذا كانت معايير و أهداف عمل الزوج ،الزوجة أو الأطفال في صراع دائم فان القضية التي تواجه الأسرة في هذه الحالة ليست كيفية اجتناب هذا الصراع ، و لكن في كيفية إدارته و التعامل معه أو حله ، و في هذه الحالة لا يكون الصراع أمرا سلبيا مساعدا على تصدع الأسرة و لكنه ربما يقوي و يوطد العلاقات و يجعلها ذات معنى أكبر.

1 -نفس المرجع ،ص399.

2 - محمد نبيل جامع :**علم الاجتماع الأسري و تحليل التوافق الزواجي و العنف الأسري** ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،2010،ص-ص180-181

الأدوار"Interrole conflict" عندما يقوم عضو الأسرة بالقيام بدورين أو أكثر في نفس الوقت مثل القيام بدور الأم و الزوجة العاملة في نفس الوقت .

7–تتراوح الاستجابة لصراع الأدوار مابين التوافق و القبول إلى عدم التوافق و القبول ،و قد يؤدي عدم التوافق إلى الانفصال أو الهجر أو الطلاق أو إجرام الأطفال .[1]

**النقد**

يرى بعض النقاد أن هذه النظرية تنطلق من منطلق ضعيف و محدود ، اذ أنها تنظر نظرة كلية إلى النظم الاجتماعية من خلال صراع القوة و فرض التغير، و يعتقد هؤلاء (النقاد) بأنه ليس كل أنماط التفاعل و العلاقات الاجتماعية يسيطر عليها أو يسودها الخلاف و الصراع ، كما أن الصراع لا يؤدي إلى التغير الاجتماعي و لا هذا الأخير هو نتيجة للصراع.

و بحكم أن هذه النظرية قد استخدمت في دراسة الأسرة و خاصة موضوع مشكلات الأسرة و تغير الأدوار الجنسية ،إلا أنها ليست بالقدر الذي استعملت فيه نظريات أخرى كالوظيفية أو الرمزية أو نظرية النظام أو التبادل .[2]

1 -نفس المرجع ،ص181

2 -الوحيشي أحمد بيري:المرجع السابق ،ص405

**2-النظرية الدورية :**

ظهر في ميدان علم الاجتماع الأسرة نظريات عديدة تتناول الأسرة من حيث بنائها ووظائفها و تغيرها و مشاكلها من بينها النظرية الدورية .

يعتبر "كارل زيمرمان « Carle Zimmerman » من دعاة هذه النظرية و يتجلى ذلك من خلال كتابه "الأسرة و الحضارة " و قد اعتمد في تدعيم نظريته على مقارنة استقاها من المجتمعات المتخلفة و أنماط أخرى من الشعوب وصولا إلى المجتمعات المتقدمة ، و قد اعتمد تحليله إلى أقصى حد على ما يعرف باسم "التقاليد الغربية " التي ظهرت ابتدائا من اليونان القديمة و التي امتدت إلى روما و العصور الوسطى حتى القرن العشرين في أمريكا ، و قد التزم في كتابه بفكرة هامة هي أنه توجد علاقة وطيدة بين طبيعة الأسرة و تنظيمها وبين طبيعة المجتمع الكبير .

و قد وجد زيمرمان من خلال تتبعه لتاريخ الغرب ثلاث(3) نماذج أسرية *هي :

**1-نموذج أسرة الوصايةThe trustee Family:**

و تشتق أسرة الوصاية اسمها من الحقيقة القائلة بأن الأعضاء لا ينظر إليهم في الأسرة كأعضاء بل كأوصياء على اسمها و أملاكها و نسبها ،و الأسرة في حد ذاتها خالدة بغض النظر عن وجود الأفراد ،و على جانب درجة عالية من الأسرية فليس هناك أي تصور لحقوق الأفراد أو أي تساؤل عن رفاهية الفرد التي ترتبط برفاهية الأسرة كجماعة .و أسرة الوصاية لها سلطة كبيرة على أفرادها و تستمد سلطة الأب أو الزوج المطلقة من كونها قوة منبعثة من دوره كوصي على الأسرة و من تحمله مسؤوليتها و تنظيم الأسرة في عشائر لتكون الدولة في نهاية الأمر ، و عند تشكيل الحكومة فإنها لا تتدخل في شؤون الأسرة إلا نادرا ، أما عضوية الأسرة فإنها تعتمد على طقوس معينة و يمكن للجماعة أن ترفض أو تقبل أعضاء جدد إلى جانب فرض قيود عديدة على الطلاق و النوع الوحيد المسموح به هو حق الزوج في طلاق زوجته إذا شعر أنها لا تتعاون في العمل على تكامل الجماعة .[1]

---

*يعتمد توضيح و شرح زيمرمان على أنماط أسرية نموذجية و ليس على أنماط تجريبية .للمزيد راجع « Carle Zimmerman :Family and Civilization ,Harper and Brother ,N.Y,1947 .»

1 -سناء الخولي :**الأسرة في عالم متغير** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2004 ،ص-ص 63،60.

**2-نموذج الأسرة العائلية The domestic Family:**

يأتي بعد ذلك في سلم تطور نظام الأسرة "الأسرة العائلية "و هي نوع متطور أو مشتق من أسرة الوصاية ، حيث تضعف سيطرة سلطة أفرادها و تزداد سلطة الدولة التي تحد من حق الأسرة في معاقبة أفرادها و تهيئ الظروف لممارسة الحقوق الفردية لكي يتمكن أعضاء الأسرة من مواجهة سلطتها ،و مع أن نظام العشيرة يميل إلى الاختفاء إلا أن الأسرة كوحدة تبقى قوية على الرغم من نمو فكرة الحقوق الفردية و إمكانية تحطيم القيود المفروضة على الطلاق .

**3- نموذج الأسرة النواة: The Atomistic family**

أما الأسرة النواة فهي على النقيض النوع الأول حيث حلت الفردية محل الأسرية ، وتناقصت قوة الأسرة و سلطتها إلى الحد الأدنى ،و أصبحت الدولة أساسا منظمة أفراد و إن كانت التضحية بالنفس في سبيل أهداف الجماعة من السمات المميزة لأسرة الوصاية فان مذهب النفعية أو اللذة هو ما يميز الأسرة النواة ، وقد أصبح الزواج عقدا مدنيا ليست له القدسية التي كانت له في الماضي مما جعل الطلاق أمرا شائعا ، وهذا إلى جانب أدلة أخرى على تفشي الفردية مثل الحركات النسائية و عدم الرغبة في الإنجاب و مشاكل الشباب و كثير من الاضطرابات التي ترتبط بمشاكل الأسرة عامة.

وقد انتهى زيمرمان من خلال تحليله لتطور نماذج الأسرة أن دورة التغير مستمرة ،و أن أسرة الوصاية تحمل في داخلها بذور انهيارها و تفككها فبينما يتيح قانونها البدائي للعدالة قيام مجتمع منظم و يزيد من تراكم الثروة إلا أن سلطتها المطلقة على أفرادها تؤدي إلى سوء الاستعمال فقد تظلم الزوجات أو يتعرض الأولاد للخطر أو يصبحون عرضة للطغيان و الظلم ، كما أن حقوق الأفراد قد تقمع بوجه عام و هذا ما يؤدي إلى نشأة المنازعات بين الأسر. و تعتبر الأسرة العائلية أكثر الأنماط الأسرية شيوعا في المجتمعات الأكثر تحضرا ، و قد أصبحت النمط السائد في المجتمع نتيجة لقوى و عوامل داخل الأسرة و خارجها ، و قد كان السبب في ظهورها الرغبة في معاملة أكثرا عدلا من جانب أعضاء الأسرة إلى جانب تأثيرات الحكومة و الدين ، و هي بذلك لا تشبه أسرة الوصاية لأنها لا تحمل داخلها بذور انهيارها ، و لكن التغيرات ما لبثت أن دقت بابها من الخارج[1] ، حيث بدأت نظم أخرى غيرها

1 -نفس المرجع ص63.

تحدد سلطتها و زادت القوانين التي تمنح الحقوق للأفراد في الوقت الذي خلقت فيه الثقافة مناخا عاما شجع على مقاومة الأسرة العائلية و بالتالي أتيحت الفرصة لظهور الأسرة النواة .[1]

و يعتقد زيمرمان أن ظهور الأسرة النواة كان عاملا أو مصاحبا لتصدع أركان الحياة الاجتماعية و الذي يتمثل في اختلال الانسجام و التوافق في الزواج و انتشار الزنا و سهولة الطلاق و انتشار ظاهرة الأولاد غير الشرعيين و الجنوح و الجريمة . *

**النقد :**

ليس هناك شك في سلامة الموقف التحليلي لزيمرمان إلا أن كثيرا من الناقدين لا يوافقون على الأدلة و الإثباتات التي قدمها ،و هناك مشكلة أخرى مشتقة من استبعاد جميع البيانات التي يمكن الحصول عليها من المجتمعات الأمية حيث ينتهز زيمرمان فرصة جهل الكثير بأصول المجتمع ،و يؤكد ان المجتمعات الأمية تختلف أصلا عن المجتمعات المعاصرة ، كما لا يمكن القول بأن زيمرمان هو الوحيد الذي أكد على أهمية تحليل طبيعة الدورات الزمنية لفهم التغير الاجتماعي فقد سبقه التاريخيون في بلورة نظريات عن الدورات الزمنية .

كما قد عارض كثيرون أمثال "جون واطسن" في علم النفس و "روث انشن" في علم الاجتماع موقفه القائل بسيرورة الأسرة نحو الانهيار و أثبتوا أن الأسرة هي المحرك الأول و السبب الرئيسي في التغير الاجتماعي .و لكن مهما قيل عن نظرية الدورة فقد قدمت معلومات مفيدة و حددت العلاقة التفاعلية بين كل نموذج من نماذج الأسرة و الإطار الكبير (المجتمع) الذي تتحرك فيه ،و الذي يهمنا هو أن زيمرمان أثبت بوضوح الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على سيادة نموذج الأسرة النواة في المجتمع الحديث .[2]

---

1 -المرجع السابق، ص 63.

*هنا يظهر تأثر زيمرمان بدراسات فلسفة التاريخ أو تحليل دورة الحضارات من المنظور السوسيولوجي. و لمزيد من التعرف على أبعاد هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى : Spengler :The decline of the West و كذلك Sorokin :Social and Cultural Dynamics

2 -نفس المرجع ص63.

**3-النظرية التطورية في الزواج و الأسرة :**

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجي في القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين ، إلا أنها بدأت تضعف منذ حوالي 1920م و لكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى نتيجة الاهتمامات الحالية بالدراسات المقارنة.و قد كانت النظريات التطورية القديمة تصطدم بعقبتين رئيسيتين :

**الأولى** :الافتراض بأن نمو المجتمعات الإنسانية و بالتالي نسق الأسرة يسير في خط مستقيم ، أي أن التغير يأخذ اتجاها وحيدا يظل يتابع حركته دائما إلى أعلىup Ward أو إلى التحسن (التقدم)Improvement

**الثانية** :الفشل في تحديد أو إيجاد الدليل الملائم للمراحل الرئيسية في النمو العالمي و العوامل التي أدت إلى التحول من مرحلة إلى أخرى .

ومما لاشك فيه أن النظريات التطوري تأثرت بدارون Darwin و خاصة فكرته عن الانتقاء الطبيعي التي شكلت أساسا صلبا للتطور البيولوجي و الجدير بالذكر أن "هربرت سبنسر Herbert Spencer كان يعتقد أن التطور كنمو وحيد الاتجاه عملية مستمرة تؤدي إلى زيادة مطردة في التركيب حتى يصل الموضوع إلى مستويات عالية من التعقيد .

و قد استعان سبنسر من اجل تدعيم هذه النظرية بأمثلة ضربها عن نمو الزواج و الأسرة من مرحلة الشيوعية الجنسية إلى مرحلة تعدد الأزواج و الزوجات وصولا إلى اعلي و أرقى مرحلة و هي مرحلة الزواج الوحداني .و كان سبنسر يعتقد اعتقاد جازما في التطور الطبيعي للمجتمع و الأسرة ، و يتغلغل هذا التطور في النظام الطبيعي للأشياء ،و هذا ليس في وسع الإنسان أن يأمل في تغيير هذه العمليات التطورية الحتمية بالتشريعات التي يصدرها ،فالدولة تتكيف مع سياسة عدم التدخل Laissez Faire و هذا يعني أنها لا تتدخل في الانتخاب الطبيعي لمن هم مهيئون للبقاء .

و يعتبر" **لويس هنري مورجان**" **Lwis Morgan** واحد من أوائل علماء الأنتروبولوجيا الذين قدموا مخططا مفصلا للتطور في المجتمعات التي يمكن تصنيفها من وجهة نظره إلى 03 أنماط رئيسية :

المتوحش Sovage ،و غير المتمدن Barbaric و المتمدن المتحضر Culivilized ،و قد ظهر تأثر مورجان بالداروينية أيضا حين طور مخططه التطوري ليتضمن نظما اجتماعية مختلفة بما في ذلك الأسرة .[1]

[1] سناء الخولي :الأسرة و الحياة العائلية ،مرجع سبق ذكره، ص –ص121،118.

و يرى أن تعاقب النظم المتصلة بالأسرة تبدأ بالشيوعية الجنسية التي أطلق عليها التزاوج غير المنظم (غير الشرعي ) ثم الزواج الجماعي ، ثم تعدد الزواج و أخيرا الوحدانية و هي في نظره أرقى أشكال التطور.*

أما **وستر مارك westermark** فيرى أن أصل الزواج تطور من عادة

بدائية يعيش بمقتضاها رجل و امرأة أو عدة نساء معا فتنشأ بينهم علاقات جنسية ، ثم يلتزمون بتربية ما ينجبون و يكون الرجل في هذه الحالة هو الحامي و العائل لأسرته و تساعده المرأة ،و قد ترسخت هذه العادة في البداية عن طريق التكرار ثم أكدها القانون بعد ذلك ، إلى أن تحولت إلى نظام اجتماعي متعارف عليه و على العكس من مورجان يرفض وستر مارك فكرة وجود الشيوعية الجنسية في المجتمعات القديمة و يؤكد وجود نظام الوحدانية في الزواج في الجماعات البدائية . و اتفاقا مع معظم المنظرين التطوريين اعتمد وستر مارك على عالم الحيوان و كذلك الأسر البدائية ليقدم الدليل الذي يدعم به نظريته في تغير الأسرة .

**النقد :**

هذا و قد تعرضت هذه النظرية إلى النقد بعد الحرب العالمية الأولى من أجل الرغبة الأكيدة و الصادقة في الحصول على وصف دقيق وواقعي لأنساق الأسرة ،و ما صاحب ذلك من ظهور اتجاهات ذات المدى القصير ، حتى أصبح هناك اتفاق نسبي بين علماء الاجتماع على أن البيانات المتاحة لا تدعم النظرية الكبرى و بذلك تصبح جميع المحاولات لإعادة بناء الأشكال القديمة لتنظيم الأسرة فروض لافتقارها إلى الدليل التجريبي.[1]

* Voir : Lwis Morgan :**Ancient society** ,N.Y ,Henry helt and company ,1877,p 325-328

1 -سناء الخولي :المرجع السابق،ص–ص121،119.

**4-النظرية التقدمية :**

ينتمي وليام أجبرن "w.Ogburn *مثل زيمرمان إلى المدرسة السلبية لعلماء الاجتماع فهو لا ينظر إلى الأسرة كعامل مسبب و فعال في التغير الاجتماعي بل هي مجرد وحدة سلبية تتكيف مع التغيرات في المجتمع الكبير و التي تحدث نتيجة لتأثير التكنولوجيا النامية . و قد جمع و ليم أجبرن مادته العلمية بصفة أضيق و أكثر دقة مما فعل زيمرمان فقد اعتمد أساسا على المجتمع الأمريكي و جعل الأسرة قبل التصنيع PRE. Industrial Family نقطة الانطلاقة للدراسة ثم تتبع التغيرات التي حدثت خلال القرنين 19و 20

و يعتقد أجبرن أن التخلف الثقافي يظهر جليا في الأسرة، فقد كانت قبل التطور الصناعي متوافقة تماما مع الظروف الزراعية حيث سيطرت على الاقتصاد و التعليم و الزواج ...الخ و قد كانت نتيجة هذه السيطرة ظهور المشاكل الأسرية على رأسها الطلاق و خروج المرأة للعمل .و من أجل أن يدعم أجبرن نظريته التقدمية حاول أن يصنف الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة و ما طرأ عليها من تغير صاحب التقدم التكنولوجي و التناقض الحاصل في هذه الوظائف .

- **الوظيفة الاقتصادية** :كانت الأسرة قديما تنتج كل احتياجاتها حيث يقوم كل أعضاء هذه الوحدة بالتعاون في كل الأنشطة الإنتاجية ن ولكن الإنتاج انتقل تدريجيا من المنزل إلى مؤسسات أخرى مع ما صاحب ذلك من تأثيرات على حجم الأسرة و نوعية سكنها.
- **وظيفة الحماية** :كانت الأسرة تظلل أعضائها بحمايتهم و توفر لهم الأمن الاقتصادي ، لكن كثيرا من هذه الأنشطة أصبحت من اختصاص مؤسسات عامة تتولاها الدولة .[1]
- **الوظيفة الدينية**:كانت الأسرة في الماضي جماعة متماسكة تنظر إلى الزوج نظرة القداسة و إلى إنجاب الأطفال على انه نوع من الالتزام الالاهي ،إلا انه أثناء مسيرة الأسرة و تغيرها ، انسلخت عنها أغلب هذه المتضمنات ذات الطابع الديني.

---

*وليام أجبرن :عاشت مؤلفاته حوالي 03عقود و من أهم أعماله "كتاب التغير الاجتماعي عام 1922 و أعيد طبعه مع تعديلات عام 1955 و من خلال مؤلفاته نلمس تطور تفكيره عن طبيعة التغير الاجتماعي و التي ظهرت بوضوح في تحليلاته المتعمقة للتغير الأسري حيث كشف فيها عن موقفه التقدمي الذي جعله أهم رواد هذا الاتجاه .

1 -سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير،مرجع سبق ذكره ،ص-ص 65،67.

..

❖ **الوظيفة الترفيهية :**

ترتب عن قيام الأسرة في الماضي بالوظائف السابقة أن أصبحت مسئولة عن الترفيه في صوره الفردية و الجماعية و كما انتقلت كثير من هذه الوظائف إلى مؤسسات خارجية ،حيث تخصصت مرافق كثيرة اليوم في الترفيه الذي أصبح مسألة فردية في أغلب الأحيان .

❖ **الوظيفة التربوية :**

لم يكن التعليم الرسمي بصورته التي هو عليها الآن و بدرجاته المختلفة و تخصصاته الدقيقة معروفا في الماضي ، حيث كان تعليم القراءة و الكتابة ثم الحساب من واجبات الأسرة إلى أن حدث تطور هام في القرنين الماضيين فانتقل التعليم من الأسرة إلى المدرسة ، و لهذا تنافس المدرسة اليوم الأسرة و خاصة فيما يتعلق بأساليب التربية و إعداد الأطفال لمواجهة أعمال و مهن معينة قد لا يوافق عليها الآباء .

❖ **وظيفة منح المكانة الاجتماعية :**

إن عضوية الفرد في الأسرة تمنحه مكانته الاجتماعية و هذه المكانة هي التي تحدد أي مدرسة سيذهب و أي مهنة سيحترف و ممن سيتزوج و في أي حي سيسكن .و قد تناقضت هذه الوظيفة مع إلى الحد الأدنى في الوقت الحاضر ، حيث أصبح مركز الأسرة مرتبطا بدخل الزوج .

هذا و يرى أجبرن أن الأسرة أصابها نوع من التفكك بفقدانها لتلك الوظائف ،و أول دليل على ذلك هو الزيادة الطردة في عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق الذي يمتد تأثيره من الآباء إلى الأبناء الذين يعانون من الصراع العاطفي و فقدان الموارد المالية و كثيرا ما ترتبط علامات التفكك الأسري بالانحراف و الجريمة . [1]

1 -سناء الخولي : المرجع السابق، ص-ص 67-68.

**النقد :**

عندما نتكلم عن فقدان الأسرة لوظائفها يتبادر إلى الدهن مباشرة وليم أجبرن و اهتمامه بعمليات التغير الاجتماعي و كتاباته المبكرة عن التكنولوجيا و أثرها في انتقال الأنشطة الاقتصادية و التربوية و الترفيهية و الدينية و الحماية إلى هيئات أخرى إلا أن هذه الآراء لم تواجه بأي اختبار في الكتابات التي ظهرت عن الأسرة منذ1940/1930 و لهذا أصبحت ملاحظاته عن تناقض وظائف الأسرة النقطة الأساسية و المرجعية لاتجاهين رئيسيين حيث تبنى الأول الدعوى بأن الأسرة فقدت كثيرا من وظائفها و يتبنى الثاني الدعوى الأخرى و التي مؤداها أن هذا الفقدان أحدث تدهور و تفككا أسريا .

و إذا نظرنا إلى هاتين النقطتين نجد أن القول بفقدان الأسرة لوظائفها لا يستند إلى دليل ، فمن الخطأ التأكيد على المحتوى التقليدي و الشكل المعين للوظائف بدلا من النظر إليها بوصفها وظائف نقص أداؤها بالنسبة للأسرة .و ليس هناك شك في أن الأسرة فقدت كثيرا من وظائفها إلا أن هذا الفقدان في واقع الأمر ينطوي على تغير في الشكل و المضمون و مثال على ذلك أن الأسرة في المجتمعات الصناعية التقليدية لم تعدو وحدة اقتصادية منتجة بالدرجة الأولى التي كانت عليها الأسرة الريفية بل أصبحت وحدة اقتصادية مستهلكة فهل استهلاك الوحدة الأسرية أقل أهمية كوظيفة اقتصادية في مجتمع ما اليوم عما كانت عليه بالأمس كوحدة منتجة .[1]

1 -نفس المرجع ص-ص68-69.

## ثانيا:النظريات المفسرة للعود للجريمة .

**تمهيد:**

تعد المدرسة الوضعية الحد الفاصل بين القديم في مكافحة الجريمة المتمثل في الارتباط بالمذاهب الفلسفية ،و بين الحديث الذي يمثل الارتباط بالحقائق الواقعية للحياة و العلة في وصف هذه المدرسة بالوضعية ماثلة في قول "فيري " Ferri" :"إذا كنا نطلق على مدرستنا وصف الوضعية ،فليس ذلك لأنها تتبع نظاما فلسفيا معينا فحسب ، بل بسبب الأسلوب الذي ندعو إلى تطبيقه و هو أسلوب الملاحظة و التجربة ، فلم يبق فيها بالتالي محل للنظر إلى الجاني كدمية حية تخضع لتطبيق صيغ نظرية انبثقت من تصورات نظرية ،و على ظهر هذه الدمية ينبغي على القاضي أن يلصق رقم مادة من قانون العقوبات ،تم تصبح هذه الدمية الحية نفسها رقما عند تنفيذ العقوبة ."[1]

1 -عدلي محمود السمري :علم الاجتماع الجنائي ،مرجع سبق ذكره ،ص-ص65-66.

**1-مجموعة النظريات البيولوجية :**

إن الاهتمام بتفسير الجريمة من الناحية البيولوجية يعود إلى الانتاجات العلمية و التفسيرات النظرية المقدمة من قبل المدرسة الوضعية الايطالية و خاصة بما قدمه رائدها"سيزار لمبروزو".

إلا أن الاهتمام لم يقتصر على هذه المدرسة فقط بل ظهرت المدرسة التكوينية الأمريكية كامتداد لها حيث اعتمد روادها على إتباع خطوات المنهج العلمي الوصفي في دراسة الظاهرة الإجرامية و فيما يلي سيتم عرض أهم ما جاءت به هاتان المدرستان و أبرز ما نادى به روادها .

**أ- المدرسة الوضعية الايطالية**

سيطر الاتجاه النيورولوجي الفسيولوجي الوراثي على الفكر العلمي فترة استمرت حتى أواخر القرن التاسع عشر حيث كان يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الانحرافات السلوكية ترجع لعوامل وراثية أو اضطرابات عصبية تكوينية .

- ✓ **طرح سيزار لمبروزو :Seasare Lombroz**

يعتبر لمبروزو مؤسس المدرسة الوضعية و ذلك من خلال بحوثه و تجاربه الكثيرة التي ضمنها كتابه "الإنسان المجرم" الذي صدر عام 1876 ثم أعيد طبعه عام 1897 ، و لقد قام لمبروزو بملاحظات منظمة وقياسات عديدة على الضباط و المجرمين و المجانين و بعض المواطنين ،فمن خلال المادة التي جمعها قام بإجراء العديد من المقارنات مستخدما المنهج التجريبي في الطب الجنائي الذي كان يماثل علم الأنثروبولوجيا الجنائية .

و يذهب لمبروزو إلى أن المجرم يحمل غالبا بعض العلامات و الصفات الارتدادية التي ترده إلى الإنسان المتخلف ، و هي بذاتها قد لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها ومن هنا غلب لمبروزو دور الوراثة على ما عداها من عوامل و قد انتهى إلى أمرين أساسيين :

1-أن الصفات الخلقية الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم .

1-أن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة و إنما تؤدي إلى توافر الميل نحو الجريمة ،ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد.[1]

1 -نفس المرجع ،ص-ص73-74.

و حتى يتوافق لمبروزو مع ميل المدرسة الوضعية في تصنيف ميز بين خمسة أنماط من المجرمين على النحو التالي :

**1-المجرم بالميلاد أو الغريزة :**

يتميز هذا المجرم بوجود ملامح عضوية خاصة و ارتدادية و سمات نفسية و عقلية و مزاجية *تمثل ردة وراثية إلى صفات و سمات الإنسان الأول و المخلوقات البدائية .

**2-المجرم المجنون :**

و هو المصاب بنقص عقلي يفقده ملكة التمييز بين الخير و الشر و هو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة و لذا ينبغي وضعه في مصحة عقلية.

**3-المجرم بالعادة :**

يولد هذا المجرم دون أن تتوافر لديه صفات المجرم بالميلاد و هو مصاب بضعف خلقي و يعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروف اجتماعية تغرس فيه النزعة إلى ارتكاب الجريمة ، و من أهم هذه الظروف اتصاله بالمسجونين ، أو إدمانه الخمر و البطالة ،الأمر الذي يكسبه استعدادا إجراميا و يصبح خطرا على المجتمع كخطر المجرم بالفطرة.

**4-المجرم بالصدفة :**

يتميز هذا المجرم بعدم وجود ميل أصيل إلى الإجرام و لا بتوافر ضعف خلقي ،كما انه لا يسعى وراء الجريمة و إنما يخضع و بصورة تلقائية لمجموعة من الظروف الخارجية ،فقد يرتكب جريمة بدافع حب الظهور أو التقليد أو التباهي .

**5-المجرم بالعاطفة :**

يرتكب المجرم بالعاطفة جريمته نتيجة أسباب عاطفية كالحب و الغضب و الحقد و الغيرة و الحماس و الدفاع عن الشرف ، و يتميز المجرم بالعاطفة بشعور مرهف و حساسية مفرطة و بالتالي يندفع إلى ارتكاب جريمته تحت تأثير الثورة النفسية و الإيمان المطلق بعقيدته.[1]

---

*الملامح العضوية :اختلاق حجم و شكل الرأس ،تشوهات في العين،كثرة الوشم
الصفات النفسية و العقلية و المزاجية :انعدام الإحساس بالألم ، الغرور ،عدم احترام النساء ،الكسل ، اللامبالاة

1 -المرجع السابق ،ص-ص76،74.

و بذلك يرى لمبروزو بأن الجريمة استعداد بهيمي موروث يدفع الفرد لارتكاب الفعل الإجرامي بحتمية بيولوجية لا تقاوم و تقف الظروف الاجتماعية و البيئية عاجزة عن أي تعديل للسلوك الإجرامي، و رغم ذلك التشدد على مبدأ الحتمية البيولوجية في تفسير الجريمة إلا أنه بعد ذلك فسح المجال لظهور المؤثرات الاجتماعية في أعماله المتأخرة و على نطاق محدود متأثرا في ذلك بما ذهب إليه تلميذه "فيريFerri " الذي لفت انتباهه إلى عدم إغفال دور العوامل الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي. [1]

**النقد:**

لقد تعرضت النظرية التي نادى بها لمبروزو و التي تؤكد على الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي للعديد من الانتقادات و منها*:

1-أن المنهج الذي اتبعه لمبروزو في بحثه منهج غير علمي لأنه درس حالات فردية و خرج بنظريته بناء على ذلك ،أي أن هناك خطئا واضحا وقع فيه و هو التعميم حيث لم تكن عينته ممثلة .

2-أن السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية لا تنشأ و لا تتضح بدون جماعة أو مجتمع أي أنه لا بد من وجود عناصر التفاعل و الاحتكاك و غير ذلك من ضروب المعاملات التي تهيئ لتكوين السلوك المضاد للمجتمع .

3-أكد لمبروزو أن خصائص المجرم تقترب إلى حد كبير من خصائص الإنسان البدائي و لكن ليس كل إنسان بدائي سلك طريق الجريمة .

4-بالرغم من كل التعديلات اللاحقة التي طرأت على جوهر هذه النظرية سواء من قبل لمبروزو أو من قبل أنصاره ،إلا أنها بقيت عاجزة عن إعطاء الحجة العلمية في الأوساط العلمية لتفسير الجريمة .

5-كشفت بعض الأبحاث التالية توافر علامات الردة في كثير من غير المجرمين

6-أغفلت جميع العوامل الاجتماعية و البيئية على الرغم من انها هامة في تكوين شخصية المجرم.

7-إن قول النظرية بوجود مجرم بالميلاد أو مجرم بالفطرة قول غير سليم لان السلوك يتحدد كونه إجراميا أو غير إجرامي وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية و استنادا الى نص من نصوص قانون العقوبات.

---

1 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح : مرجع سبق ذكره ،.ص-ص69،72.

*لمزيد من الاطلاع أنظر في هذا الصدد محمد عارف :**الجريمة في المجتمع نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي** .مكتبة الانجلو المصرية ، 1990 و منير العصرة :**انحراف الأحداث و مشكلة العوامل** .الإسكندرية ،المكتب المصري الحديث،1974

✓ **طرح أرنست ألبير هوتون Ernest Albert Hooton :**

في أواخر الثلاثينيات قام العالم الأمريكي أرنست ألبير هوتون Ernest Albert Hooton – أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة هارفارد Harvard – بدراسات واسعة شملت 87313 مجرماً ممن أدينوا من قبل القضاء وأودعوا المؤسسات العقابية ودور الإصلاح والرعاية الاجتماعية ؛ كما قام بدراسة مقارنة على مجموعات ضابطة من غير المجرمين بلغ 3203 شخصا ممن تتوافر فيهم ذات الصفات العضوية ، موزعون بين 1976 شخصاً سوياً و1227 شخصاً من غير الأسوياء.

وقد نشر هوتون في عام 1939 نتائج أبحاثه مثبتاً خلالها أن المجرمين يتميزون بوجود علامات ارتدادية تبلغ حوالي مائة وسبع(107) مثل التي قال بها لومبروزو وبوجود انحطاط جسماني موروث ونقص ودونية بيولوجية Biological inferiority. واستدل على هذا الانحطاط بوجود شذوذ عضوي يتمثل في انحدار الجبهة وانكفائها ، وفرطحة الأنف وغلظتها ، ورُفع الشفاه ، وضئالة حجم الأذن ، وطول الرقبة ورفعها ، وهبوط الأكتاف. فضلاً عن انتشار عادة الوشم بين المجرمين ، وكثافة ونعومة شعر الرأس وميله للون الضارب للحمرة وغير الأشيب ، وميل العيون للون الرمادي المشوب بالزرقة.وذهب هوتون إلى حد تأكيد أن الانحطاط الجسماني الموروث يختلف باختلاف المجرمين ، فمن بين هؤلاء تميزهم عمن يرتكبون جرائم من أنواع أخرى ، فالقتلة يمتازون بطول القامة وامتلاء الجسم ، كما أن قصار القامة المفرطين في الوزن يرتكبون الجرائم الجنسية...وهكذا.[1]

**النقد:**

يعود لهوتون – مثلما كان الحال بالنسبة إلى لومبروزو – الفضل في التركيز على شخصية المجرم والبحث بداخلها عن تفسير للسلوك الإجرامي. وإذا كان هوتون قد تفادى النقد الذي وجه إلى لومبروزو فيما يتعلق بأسلوب البحث ، إذ شملت دراساته ، فضلاً عن عدد من المجرمين ، عدد مماثل – بل يزيد – من غير المجرمين ، فإن نظريته لم تسلم من النقد ، الذي يتلخص في النقاط التالية :

1–قيل أن هذه النظرية تفتقد للموضوعية من كونها لم تقدم دليلاً علمياً واحداً على أن الانحطاط الجسماني الذي يتميز به المجرمون هو انحطاط يرجع إلى عامل الوراثة دون غيره من العوامل. ولم يقل لنا هوتون لماذا أسقط من

[1] – أحمد لطفى السيد: **المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق فى العقاب**، الإسكندرية ،جامعة المنصورة ،2010 ،ص133.

اهتماماته العوامل الأخرى الوثيقة الصلة بالسلوك الإجرامي كالعوامل البيئية أوالاقتصادية أو الثقافية. فمما لا شك فيه أن المظاهر التي قيل بها قد تعود لأسباب عرضية مكتسبة وغير وراثية كسوء تغذية أو أسباب مناخية وبيئية ومهنية تؤثر في شكل وملامح الشخصية الإنسانية...الخ.[1]

2-كما أنه قد عيب على هوتون ما ذهب إليه من أن خصائص المجرمين تختلف تبعاً لاختلاف نوع الجريمة المرتكبة ، ذلك لأنه اكتفى بالجريمة التي دخل من أجلها الفرد السجن ، بينما قد يكون قد ارتكب من قبل ذلك جرائم أخرى. فالمحكوم عليه في سرقة أو نصب قد يكون قد حكم عليه في جريمة ضرب أو هتك عرض مثلاً. وبالتالي فليس صحيحاً القول بوجود صفات وعلامات مميزة في مرتكبي جرائم الأشخاص تختلف عن تلك التي توجد لدى مرتكبي جرائم الأموال. فإن صح ذلك أحياناً ، فإن الدراسة الواقعية العلمية تكذبه.

3--كما أخذ على تلك النظرية استخدامها لمجموعة ضابطة صغيرة العدد ، لا تفي باحتياجات الدراسة العلمية السليمة التي تشترط التمثيل الجيد للعينة. بل أن المجموعات الضابطة التي استعان بها - وغالبيتها من الإيطاليين المهاجرين - لا يمكن أن يمثلوا كل نسيج المجتمع الأمريكي المعروف بتعدد تركيباته الأنثروبولوجية والعرقية.

4-كما أن اختيار هوتون للمجموعة الضابطة والتي قارن بين أفرادها وبين طوائف المجرمين لم يكن سليماً لأنه اعتمد في مقارنته على من حكم القضاء بإدانتهم ، الأمر الذي يوصلنا إلى نتيجة شاذة مؤداها أن الرجال سوف يتميزون بصفات انحطاطية أكثر من تلك التي توجد لدى النساء ، ذلك أن الرجال يشكلون النسبة الغالبة من المساجين في العالم.

5-وأخيراً فقد عيب على نظرية هوتون أنها أقامت أبحاثها على طائفة نزلاء السجون الذي حكم القضاء بإدانتهم على أساس أن هذه الطائفة تمثل جميع المجرمين ، والحقيقة أنها لا تضم غير نسبة محدودة منهم ، فهي لا تضم الذين حكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية ولكن مع إيقاف التنفيذ أو الذين حكم عليهم بالغرامة فقط. كما أن جزءً لا بأس به من المجرمين لم يكتشف أمرهم بعد ويبقون خارج المؤسسات العقابية. وبالتالي فإن دراسات هوتون لم تشمل كل هؤلاء ولم تكشف عن مدى شيوع الانحطاط الجسدي لديهم على الرغم من أنهم مجرمون في الحقيقة.

---

1 - نفس المرجع ،ص133.

✓ **طرح بنينيو دي تليو :Binigno Di Tollio**

تعتبر النظرية التي صاغها الطبيب الإيطالي" بينينو دي توليو Benigno Di Tullio "في مؤلفه حول علم طبائع المجرم (الأنثروبولوجيا الجنائية) عام 1945 – والتي تعرف بنظرية الاستعداد الإجرامي Théorie de la constitution délinquantielle - أشهر النظريات التي تتبنى اتجاهاً تكاملياً في تفسير الظاهرة الإجرامية و يجدر بنا لتفهم حقائق تلك النظرية أن نعرض لمضمونها ، ثم تبيان أوجه النقد التي وجهت إليها.

فالجريمة عند دي توليو تعبرعن وجود نوع من عدم التوافق الاجتماعي Inadaptation sociale ، ناشئ عن وجود "حالة استعداد خاص للجريمة Etat de prédisposition spécifique au crime " كامنة في شخص المجرم ولم تخرج إلى النور إلا بسب وجود خلل عضوي ونفسي يضعف من قدرة الشخص على التحكم في نزعاته وميوله الفطرية (قوى الدفع للجريمة) ، ويجعل الشخص أكثر استجابة للمؤثرات الخارجية المحفزة أو المفجرة للسلوك الإجرامي .

فالسلوك الإجرامي عند دي توليو شأنه شأن المرض ، فكما أن الناس يتعرضون جميعهم لأنواع عدة من الميكروبات ورغم ذلك لا يصابون جميعهم بالأمراض ، بل لا يصاب بها إلا من ضعفت مقاومته في التصدي لهذه العوارض الخارجية ، وكذلك السلوك الإجرامي ، فلدى الكل استعداد إجرامي نحو الجريمة غير أن البعض فقط هو الذي يدخل إلى طور التنفيذ نتيجة وجود خلل في تكوينهم العضوي والنفسي يجعلهم أقل قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية وأقل قدرة على كبح جماح غرائزهم الفطرية ، وفي ذات الوقت تقل أو تنعدم لديهم القوى المانعة من الجريمة أو ما يسمى بالغرائز السامية.

فلدى الكافة – بحسبان أنهم بشر - غرائز أساسية فطرية ، مثل الغريزة الجنسية وغريزة التملك وغريزة الاقتتال والدفاع ، وهذه الغرائز تكون تعبيراً عن "القوة الدافعة للجريمة". غير أن تلك الغرائز تتهذب بفعل عناصر مكتسبة Eléments acquis منذ مرحلة الطفولة من خلال التعليم والثقافة وتلقين القيم الدينية والأخلاقية. ويؤدي هذا التهذيب إلى نشوء غرائز ثانوية سامية ، يطلق عليها تعبير "القوة المانعة من الجريمة[1]."

فإذا التقى الاستعداد الإجرامي بمثير خارجي ، نشأ صراع بين نوعي الغرائز. فإذا تغلبت الغرائز الأساسية

1 - B. Di Tullio, **Manuel d'anthropologie cri**minelle, Edition française, mise à jour par V. Stanciu, Payot, Paris, 1951 ,p31 .

(القوة الدافعة للجريمة) على الغرائز السامية (القوة المانعة للجريمة) أقدم الشخص على ارتكاب السلوك لإجرامي ، والعكس بالعكس. الأمر الذي يفسر لنا علة ارتكاب البعض دون البعض الأخر للسلوك الإجرامي رغم وحدة الظروف البيئية.

ويقسم دي توليو الاستعداد الإجرامي إلى نوعين : [1]

**1-الاستعداد الإجرامي الأصيل** : وهو الذي يتصف بالثبات والاستمرار ويكشف عن ميل فطري نحو الجريمة نتيجة خلل في العناصر الوراثية Eléments héréditaires والخلقية Congénitaux المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي للفرد. ويدفع هذا النوع من الاستعداد نحو ارتكاب الجرائم الخطيرة والاعتياد عليها.

**2-الاستعداد الإجرامي العارض:** والذي يرجع إلى تأثير عوامل بيئية واجتماعية – كعوامل الفقر والغيرة الشديدة أو الحقد – تقلل من قدرة الفرد على ضبط مشاعره والسمو بغرائزه. ويتوافر هذا النوع من الاستعداد لدى المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الاستعداد الإجرامي يكون رهناً عند دي توليو بوجود وراثة إجرامية خاصة. فالحق أن دي توليو يعترف فقط بوجود ميول إجرامية Tendances criminogènes ليس لها في ذاتها طبيعة جنائية. غير أن تلك الميول يكون من شأنها أن تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي إذا ما صادفت مثيراً خارجياً اتحد معها فأيقظها وتفاعل معها.

لما كان الاستعداد الإجرامي لدى دي توليو يضم عناصر وراثية وأخرى بيئية ، ويعد بمثابة ميل نحو الجريمة ناشئ عن نقص أو خلل يصيب الفرد في تكوينه العضوي أو النفسي ، يؤدي إلى غلبة الغرائز الأساسية الفطرية على القوة المانعة منها ، فإن الكشف عن وجود هذا الاستعداد يستلزم حتماً فحص الشخصية الإجرامية من ثلاث نواحي:

**أ الفحص الخارجي:**

يجب فحص أعضاء الجسم الخارجية للشخص للوقوف على ما إذا كانت ذات تكوين طبيعي واستكشاف ما بها من شذوذ. ويدخل في هذا الفحص تعيين الجنس Race الذي ينتمي إليه الشخص ، والكشف عما يوجد به من عيوب خلقية وتشوهات ، مثل تلك التي توجد بالرأس والجبهة. ولقد أكد دي توليو وجود نسبة كبيرة من التشوهات لدى

1- نفس المرجع ،ص31.

المجرمين ، ترجع في الغالب أمراض أو التهابات أصيبت بها الأم في فترة الحمل فأثرت على تكوين الجنين العضوي أو النفسي.

**ب- الفحص الداخلي:**

ويهدف هذا النوع من الفحص إلى الوقوف على ما بأجهزة الجسم المختلفة (الجهاز الهضمي والعصبي والدوري والبولي والتناسلي...الخ) من خلل. كما يدخل في هذا الجانب فحص الجهاز الغددي (خاصة الغدة الدرقية) ، فلقد ثبت أن الخلل في إفرازات الغدد بالنقص أو بالزيادة يؤثر على الحالة النفسية للفرد وبالتالي على مسلكه الشخصي العام[1].

ومما لاشك فيه أن العيوب الخارجية والاختلالات الوظيفية لأجهزة الجسم الداخلية التي تظهر نتاج هذين النوعين من الفحص أمراً ليس وقفاً على المجرمين وحدهم ، بل قد توجد أيضاً لدى غير المجرمين ؛ ومن ثم يتعذر اعتبارها سبباً مباشراً للسلوك الإجرامي. وكل ما يمكن تأكيده هو أن هذه العيوب والاختلالات يلاحظ انتشارها بين المجرمين بنسبة أكبر من غيرهم من الأفراد العاديين ، وأنها قد تسهم في خلق اضطراب نفسي يدفع إلى السلوك الإجرامي .

**ج- الفحص النفسي:**

يهدف الفحص النفسي إلى الكشف عن الحالة النفسية للمجرم والكشف عما يصيب غرائز الفرد وميوله من خلل أو اضطراب. ولقد أكد دي توليو على أن العديد من المجرمين يتميزون بسمات نفسية خاصة لا توجد لدى غير المجرمين أهما شذوذ الغرائز ، كشذوذ غريزة التملك ، الأمر الذي يدفع إلى ارتكاب جرائم الأموال ، وشذوذ غريزة الاقتتال والدفاع ذلك الخلل الذي يدفع لارتكاب جرائم الدم .كما يتميز المجرمون من الناحية النفسية بضعف التعلق بالمثل العليا وضعف القوى المانعة من الجريمة ، مما ينجم عنه الشعور بالارتياح عقب ارتكاب أو على الأقل عدم الشعور بالذنب.

هذه الاختلالات العضوية الخارجية أو الداخلية أو النفسية تزيد من عمل قوى الدفع للجريمة وترفع حالة الاستعداد الإجرامي لدى الفرد ، بحيث إذا ما التقى هذا الأخير بعوامل خارجية محفزة ومفجرة تفاعل معها واندفع الشخص نحو الإجرام .

واعتمد دي توليو في تصنيفه للمجرمين على فكرة "السقوط في الجريمة Le seuil délinquantiel "، وما إذا كان هذا السقوط أو إنتاج الجريمة يرجع إلى غلبة عوامل عضوية نفسية Biopsychologique ، أم إلى غلبة عوامل

1 - نفس المرجع ،ص 31

خارجية تنبع من البيئة المحيطة بالفرد. فإذا كانت الجريمة في جميع الأحوال تقوم على ضرورة تفاعل هذين النوعين من العوامل في إنتاج الجريمة ، إلا أنه من المؤكد أن الأفراد يتفاوتون في طبيعة الاستعداد الإجرامي ومدى تأثره بالعوامل الخارجية. فقد يكون تأثير الاختلالات العضوية والنفسية في إنتاج الجريمة أكبر ، بحيث يمكن اعتبارها السبب المباشر للجريمة وما العوامل الخارجية إلا مثيرات ومهيئات لتحريك العوامل الأولى. في حين أن إجرام البعض الآخر قد يعود إلى التأثير الأكبر الذي تلعبه العوامل الخارجية والبيئية إذا ما قورنت بالعوامل التكوينية العضوية والنفسية[1] .

**النقد :**

ليس لأحد أن ينكر فضل نظرية دي توليو في توجيه الباحثين نحو الاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي دراسة متكاملة باعتباره نتاج عوامل فردية واجتماعية ، مما يجعلها تتفادى عيوب التفسير الأحادي للظاهرة الإجرامية. غير أنه قد وجهت لها بعض الانتقادات والتي تدور في مجملها حول فكرة الاستعداد الإجرامي ، ومن بين تلك العيوب ما يلي:

– قيل أن التحليل التكاملي وفق منطق تلك النظرية يشوبه النقص . ذلك أن هذه النظرية قد قطعت بأن العوامل الاجتماعية لا يمكن أن تحدث أثراً إلا إذا صادفت استعداداً إجرامياً ، تكشف عنه إذا كان أصلياً أو تثيره إذا كان عرضياً. والحق أن بعض الجرائم قد لا يقف ورائها أي استعداد إجرامي. ومنها على سبيل المثال بعض الجرائم التي تقع بسلوك سلبي (كعدم التبليغ عن المواليد في المواعيد المقررة أو عدم الحصول على بطاقة شخصية عند بلوغ سن معينة، والجرائم المبنية على الإهمال ، وبعض الجرائم السياسية التي يدفع إليها غايات سامية تنبع من الغيرة على الوطن. ويمكن أن يمثل لها أيضاً بقتل الزوج لزوجته وشريكها بناء على توافر عذر الاستفزاز حال مفاجئته زوجته متلبسة بالزنا ).

-كما عيب على فكرة الاستعداد الإجرامي أنها لا تصدق إلا على الجرائم الطبيعية التي تتعارض مع القيم الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية الراسخة في الضمير الإنساني. أما الجرائم المصطنعة فلا ينسجم تفسيرها مع فكرة

1 .Voir: Di Tullio, **Manuel d'anthropologie criminelle**. p. 31 et s ; aussi, Principes de criminologie clinique, PUF. Paris, 1967, spéc., p. 127 et s ; P. Bouzat et J. Pinatel, op. cit., p. 296

الاستعداد الإجرامي ، على اعتبار أنها مخلوق قانوني من صنع المشرع ورهن بإرادته سواء في وجودها أو في بقائها. فهذه الأخيرة إذاً أمر يتغير بتغير الزمان والمكان ، مما لا يسوغ معه القول بأن هناك استعداداً فطرياً لإتيان فعل أهم سماته التبدل والتغير.

– كما أن الأخذ بمنطق هذه النظرية معناه الحكم على من يأتي فعلاً كان مباحاً ثم جرمه المشرع بأنه ذو ميل إجرامي على الرغم من أن عناصر شخصيته لم يطرأ عليها أي تبدل. وبالمثل فإن منطقها يعني أن الاستعداد أو الميل الإجرامي قد زال عن المجرم الذي يستمر في إتيان فعل كان مجرماً ثم أباحه المشرع على الرغم من أن عناصر شخصيته لم يطرأ عليها أي تغير يذكر .

-وقد انتقد الفقيه الإيطالي جرسبيني نظرية دي توليو من حيث كونها سعت إلى تفسير السلوك الإجرامي في جزء منه على أساس الخلل العضوي ، رغم أن الجريمة – وقبل كل شئ – إرادة إجرامية آثمة تتولد نتيجة التفاعل بين عدة عوامل نفسية. لذا كان يتعين على هذه النظرية أن تبحث عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية في نطاق هذه العوامل النفسية ، أما العوامل العضوية فليس لها على هذه الإرادة تأثير مباشر.

- وأخيراً فقد عيب على تلك النظرية أنها أرجعت الخلل النفسي إلى وجود خلل عضوي سابق عليه ، على الرغم من كون الأخير ذو طبيعة مادية ، في حين أن النوع الأول ذو طبيعة معنوية ، ولا يتأتى الكشف عنه إلا باستخدام أسلوب التحليل النفسي وهو ما لم يتبعه دي توليو.

ولقد حاول دي توليو وأنصاره الدفاع عن منطق تلك النظرية وذلك بالرد على الانتقادات التي وجهت إليها ، وقد تلخص مجمل دفاعهم في الآتي:

–رداً على أن بعض الجرائم قد لا يقف ورائها أي استعداد إجرامي وإنما يكون مرجعها فقط إلى توافر عوامل خارجية اجتماعية ، بأنه يتعين تحليل هذه الجرائم في ضوء تقسيم دي توليو للاستعداد الإجرامي إلى استعداد أصلي واستعداد عارض. وفي ضوء ذلك يكون التفسير الصحيح للجرائم التي يخيل للبعض أنها لا تقع إلا بتأثير العوامل الاجتماعية وحدها ، أنها ثمرة التقاء هذه العوامل باستعداد إجرامي عارض وليس استعداداً إجرامياً أصلياً.[1] فدور العامل الاجتماعي يتوقف عند حد إثارة أو استنفار الاستعداد الإجرامي عارض. فتلبس الزوجة بالزنا يثير ثائرة الزوج وتحرك بداخله مشاعر الغيرة ويقع أسيراً للاضطراب النفسي ، الذي يتمثل والحال هكذا استعداد عارض

1 –أحمد لطفى السيد:المرجع السابق ،ص143

للإجرام ، فيتوافر بذلك عاملان يولدان جريمة الزوج : الأول خارجي يتمثل في رؤية زوجته متلبسة بالزنا ، والثاني داخلي وهو الاستعداد الإجرامي العارض. وللتدليل على صدق ذلك أن ليس كل زوج يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا يقتلها حتماً ، بل قد يكتفي البعض بفصم عرى الزوجية ستراً للفضيحة وحماية لسمعته وسمعة أولاده ، بينما قد يلجأ البعض للقضاء أملاً في الانتقام القانوني من زوجته.

– كما رد البعض على القول بأن الاستعداد الإجرامي فكرة لا تصدق إلا على الجرائم الطبيعية وحدها ، بقولهم أن هذا النقد في غير موضعه. ذلك أن البحث في علم الإجرام – كما سبق القول – لا يعتد إلا بالمفهوم القانوني للجريمة ، مما ينبغي معه فهم الاستعداد الإجرامي على أنه ميل إلى خرق القوانين وانتهاك النظم الاجتماعية السائدة.[1]

ولعل هذا هو ما يفسر إقدام البعض على ارتكاب الجرائم المصطنعة دون البعض الآخر. هذا فضلاً عن كون التفرقة بين الجرائم الطبيعية والمصطنعة أمر محل نقد ، إذ أن كون الجريمة مصطنعة لا ينفي عنها أنها سلوك مناهض لقيم المجتمع التي يحرص الشارع الجنائي على حمايته.

-أما ما وجهه الأستاذ جرسبيني من نقد فلا يتعدى – في رأي أنصار تلك النظرية – كونه مجرد تحفظ على نظرية الاستعداد الإجرامي دون أن يمس ذلك بجوهرها.

---

1 –: المرجع السابق ،ص143

## 2-مجموعة النظريات النفسية :

من المؤكد أنه ما كان لتفسير الظاهرة الإجرامية أن يقف عند هذا الحد مع التطور الذي يطول الفكر الإنساني سنة بعد أخرى. فظهر من بعد الدراسات التي ترجع تفسير الظاهرة الإجرامية إلى خلل في التكوين البيولوجي والعضوي وحده أو إلى خلل عضوي ونفسي للمجرم معاً من قال بأن تفسير السلوك الإجرامي مرده سبب نفسي وطب عقلي Psychiatrique. ومرجع ذلك إلى التطور الهائل الذي شهده علم الطب أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على يد كاباني Cabanis (1757-1818) وإسكيرول Esquirole (1772-1740) ، والذين كشفا فى أبحاثيهما عن ضرورة الاهتمام – إلى جانب الطب البدني- بالطب النفسي والعقلي.

فالجريمة كما يمكن أن تكون نتاج إرادة إنسانية حرة ومختارة ، يمكن أن تعود إلى خلل عقلي أو نفسي يعدم الإرادة ومن ثم يعدم الاختيار ، مما يستوجب معاملة المجرم معاملة طبية وليست معاملة عقابية. وقد ساعد على ذلك أيضاً التوسع في الدراسات المتعلقة بالقدرات العقلية وقياسات الذكاء ، الأمر الذي أحدث تطوراً هائلا في نظرية المسئولية الجنائية وتقسيمات المجرمين. فعن الأولى تدعمت جملة من الأسباب المعفية من المسئولية الجنائية أو المخففة من العقاب القائمة على نقص العقل أو انعدام الإدراك والتمييز. وعن الثانية ظهرت أقسام من المجرمين على أساس مرضي أو طبي ، كالمجرم المجنون والمجرم الذهاني والمجرم العصابي والمجرم السيكوباتي[1].

و من ابرز القائلين بهذا التوجه النظري هو ولا شك العلامة النمساوي "سيجموند فرويد " Sigmund Freud (1856-1939) ، الذي يمثل المؤسس الحقيقي لعلم النفس الحديث ، ويمثل حجر الأساس لكافة نظريات التحليل النفسي Théories psychanalytiques ، التي ذهبت إلى تفسير الجريمة تفسيراً نفسياً خالصاً ، مع إسقاط دور الجانب البيولوجي والتكويني في الدفع نحو الجريمة.وقد تلا فرويد باحثين آخرين ، من أمثال ألفريد آدلر Alfred Adler وكارل يونج Carl Young ، وكارين هورني Karen Horney ، وأوجست أكهورن August Aichhorn ، وديفيد أبراهامسن Davaid Abrahamsen ، ووليام ريخ Wilhelem Reich ، وتيودور ريك

1- د. جلال ثروت :**الظاهرة الإجرامية** ،الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،1979،ص59 .

Theodor Reik ، ممن أضافوا إلى نظرية التحليل النفسي فرضيات جديدة كادت تطيح بأسس المدرسة التحليلية التي بناها زعيمهم فرويد.

✓ **طرح"سيجموند فرويد " Sigmund Freud :**

يجدر بنا مسبقاً التأكيد على أن فرويد لم يهدف بأبحاثه استخلاص نظرية مفسرة للسلوك الإجرامي ، بل كل ما هنالك أنه أراد أن يظهر تأثير اضطرابات الجهاز النفسي للإنسان على السلوك البشري عاماً ، ومنه السلوك الإجرامي.

**1-أقسام النفس لدى فرويد**

ونقطة البدء لدى فرويد هي كشفه عن أن للنفس البشرية مظاهر ثلاثة[1] ، نوضحها في الأتي :

**أ : الهو أو الذات الدنيا (الأنا الدنيا) :**

وهي التي يرمز لها فرويد بالكلمة اللاتينية Id وتعني "هي ça". ويقصد بها مجموعة الغرائز والنزعات والميول الفطرية لدي الفرد التي لا يتقبلها المجتمع بحالها.وهي مستودع الشهوات ومواطن التنازع بين الدوافع والغرائز الموروثة. وهي تنساق وراء اللذة وإشباع الشهوات دون أن تقيم وزناً للقيود الاجتماعية والقيم والمثل المتعارف عليها. وتكمن هذه الميول والنزعات في اللاشعور. فإذا أراد الشخص أن يحيا حياه اجتماعية متوافقة مع المجتمع فإما أن يكبت شهواته ، وإما أن يعبر عنها بالأسلوب المقبول اجتماعياً. فإذا كان للشخص شهوة جنسية تتطلب إشباعاً ، فإما أن يكبتها أو يعبر عنها في قالب النظام الاجتماعي المتعارف علية ، المسمى بالزواج.

**ب : الذات المثالية أو الضمير (الأنا العليا) :**

واصطلح فرويد على تسميتها Super Ego أو "الأنا العليا Le surmoi" ، والتي تمثل الجانب المثالي والمظهر الروحاني للنفس البشرية. فهي تضم المبادئ الأخلاقية والمثالية المستقاة من القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والمبادئ الاجتماعية. وتعتبر "الأنا العليا" أو ما يعرف بالضمير القوة الرادعة للنزوات والشهوات. كما أنه يقوم بمراقبة "الأنا" في إدانتها لوظائفها وانتقاده أو تأنيبه إذا ما استجاب لنزوات الذات الدنيا. فهذه النفس هي النفس اللوامة.

---

[1] -لمزيد من التفصيل حول نظرية فرويد :

*P. Bouzat et J. Pinatel, op. cit., p. 272 et s ; G. Stéfani, G. Levasseur et R. Jambu-Merlin, op. cit., p. 183 et s ; J. Léauté, op. cit., p. 72 et s ; Sue Titus Reid, op. cit., p. 159; R. Gassin , op. cit., p. 182 et s.*

**ج : الذات الشعورية أو العقل (الأنا) :**

هذا القسم من أقسام النفس يرمز لها فرويد بكلمة Ego وتعني "الأنا Le moi" ، ذلك القسم الذي تشمل مجموعة الملكات الفطرية أو الفكرية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها بما يتفق ومقتضيات الحياة الاجتماعية والقيم الأخلاقية. ووظيفة "الأنا" عند فرويد هي محاولة التوفيق بين متطلبات الأنا العليا من جانب وبين النزعات الفطرية الغريزية التي تصعد من الذات الدنيا.

وهذا القسم الأخير من أقسام النفس (الذات الشعورية أو العقل) لدى فرويد يقسمه علماء النفس بدورهم إلى مراتب ثلاث :

**1- الشعور أو العقل الظاهر Conscious :**

متمثلاً في وسيلة الإدراك المباشر والوعي والإحساس والتخيل والنقد والحكم على الأمور ، أي كل ما يعيه الإنسان ويدركه.

**2- ما قبل الشعور أو العقل الكامن Preconscious ou subconscious:**

ويقصد به الأفكار والخواطر والخبرات التي في وسع الإنسان أن يستدعيها ويستحضرها باختياره كلما أراد.

**اللاشعور أو العقل الباطن Unconscious :**

وهو الذي يحوي الأفكار والخواطر وكل ما انتاب الشخص من حوادث تركت بصماتها بداخل النفس ، والتي لا سبيل إلى إيقاظها إلا في حالات الاستثنائية كحلم أو نوبة حمى أو عن طريق التحليل النفسي أو التنويم المغناطيسي.

فالقسمان الأول والثاني يمثلان الجانب الواعي للعقل ، مما دفع فرويد لأن يقصر تقسيم ظواهر النفس على مرتبتين فقط هما الشعور واللاشعور. فألحق ما قبل الشعور أو العقل الكامن بالشعور أو العقل الظاهر ، مستنداً في ذلك إلى وجود قوة خفية – أطلق عليها فرويد اسم "الكبت" Répression – من شأنها صد بعض الذكريات والنزعات والخواطر عن الظهور في منطقة الشعور ، إما لمخالفتها للتقاليد والآداب والعقائد الدينية مثل الغريزة الجنسية والميل الجنسي لدى المحارم من الأهل والأقارب ؛ وإما لكونها من قبيل الذكريات المؤلمة أو الخواطر المرتبطة بفاجعة لا يقوى الشعور على تحمل طفوها من جديد في منطقته. فالكبت هو بمثابة الرقيب الذي يفحص ما يهم بالخروج من اللاشعور راغباً في الطفو على سطح الشعور. وهذا الصراع بين الدائرتين أمر غير محسوس ولا يعيه الإنسان.

من هنا يظهر أن فرويد يركز على أهمية اللاشعور أو العقل الباطن في تفسير السلوك الإنساني. ذلك أن ملكات اللاشعور أو العقل الباطن أقوى وأشد تأثيراً في النفس من ملكات الشعور أو العقل الظاهر. فالعقل الباطن يحوي ذكريات الطفولة والخواطر المكبوتة ، فضلا عن الدوافع والميول الفطرية والنزعات الغريزية والموروثة ، بما يجعله مؤثراً على الأفكار والمشاعر والوجدان والسلوك الشعوري. وهذا كله من شأنه أن يجعل للعقل الباطن أثرا واضحاً في اكتساب الشخصية طابعاً خاصاً. وعلى هذا يمكننا أن نتكشف ما يقف وراء السلوك الإنساني من خلال البحث بطريق التحليل النفسي Psychanalyse في مكنون العقل الباطن من خبرات ونزعات ورغبات وميول اختزلت في اللاشعور عبر سنوات الحياة.[1]

وإذا أردنا أن نبين ميكانيزم عملية الاختزال في اللاشعور فعلينا أن نتأمل حياة الطفل فنجدها تبدأ بنزعات غريزية هي في البداية نزعات شعورية ، ثم لا يلبث أن ترتد إلى اللاشعور اثر اصطدامها بالحياة العقلية التقليدية المكتسبة من البيئة والتربية ، وبسبب النزاع بين الميول والنزعات الفطرية وبين تعاليم المجتمع تبدأ عملية الاختزال وتتكون مادة اللاشعور. كما أنه عن طريق الردع والمراقبة المتواصلة للنفس منذ الصغر تتشكل ملكة الكبت وتنمو مع العمر. ويؤكد فرويد على أنه إذا لم يقترن الكبت بوسائل تصعيد صحيحة أصبح الكبت مرضياً وأصبح تكوين الشخصية الإنسانية مشكلاً على نحو مضطرب عصبياً ونفسياً.

**2-تفسير السلوك الإجرامي عند فرويد :**

يرجع فرويد تفسير السلوك الإنساني عامة – ومنه السلوك الإجرامي – إلى أن هناك صراعاً عقلياً *Conflit mental* يدور بين عوامل الإبداع *Créativité* ، متمثلة في النزعات الغريزية للإنسان – خاصة الغريزة الجنسية *Libido* ، وعوامل الهدم *Destruction* ، ممثلة في تهديد المجتمع بمعاقبة من يخرج على قيمه الأدبية والخلقية. بمعنى آخر أن هناك صراع بين الذات الدنيا بما تمثله من غرائز ونزعات وميول فطرية ، والذات المثالية "الأنا العليا" أو الضمير بما يمثله من قيم مكتسبة ومبادئ سائدة في المجتمع. وهو صراع للذات الشعورية "الأنا" الذي يتمثل في محاولة التوفيق بين الرغبات الصادرة عن شهوات الذات الدنيا وبين أوامر الذات المثالية وقيم المجتمع، فإذا أفلحت الذات الشعورية "الأنا" في التوفيق بين رغبات النفس الدنيا وبين قيم الضمير الدينية والخلقية جاء سلوك الإنسان متكيفاً ومنسجماً مع ما تتطلبه الحياة الاجتماعية. وإن أخفقت في إقامة الانسجام بينهما ، فإن الأمر

1 -نفس المرجع ،60

يأخذ أحد مسارين : إما أن يسعى الإنسان إلى كبت رغباته وميوله وغرائزه في منطقة اللاشعور وعدم التعبير عنها إلا من خلال قنوات غير مباشرة كالأحلام مثلاً. وإما التسامي *Sublimation* بالرغبات والشهوات والميول الفطرية ، والإعلاء منها وتصعيدها بحيث تتحول إلى أنماط سلوكية مقبولة ، فالفرد الذي لا يستطيع إشباع رغبته الجنسية بالزواج يمكن أن يفرغ طاقته العضلية في ممارسة الرياضة. وهذا التسامي أمر – على ما يذكر الدكتور حسن الساعاتي – أصبح متعذر في إطار الحياة الاجتماعية المعقدة المقلقة العنيفة التي أصبحت المحافظة فيها على تقاليد لائقة بالإنسان أمراً شاقاً تستنفذ كل تدبير الفرد وحيلته.[1]

ولما كان الإنسان بطبعة عدوانياً Agressive ، وأن عدم ظهور هذا الطبع يرجع إلى التدرب الذاتي والاجتماعي منذ الطفولة على التحكم في نزواتنا ورغباتنا وكبتها وعدم الكشف عنها إلا في القالب الذي يرتضيه المجتمع ، وهذا أمر يتشكل منذ الطفولة إذ يتعود الطفل بالتدريج على أن البعض من طلباته هي التي يمكن إجابتها ، وأنه يجب أن يتقبل إرجاء إشباع الجزء الباقي من الرغبات لوجود قيود مختلفة تحيط بها.

فإذا ما حدث خلل في عملية التدرب على الكبت ، أي أخفقت الذات الشعورية "الأنا" عن التوفيق بين نزعات الذات الدنيا وأوامر الضمير أو الذات المثالية وإخماد تلك النزعات في اللاشعور ، فإن الشخص ربما – من أجل التعبير عن ميوله الغريزية ورغباته الفطرية – يسلك سلوكاً إجرامياً ، أو على الأقل يصبح فرداً عصابياً Neuronique (كإحساسه غير المبرر بالخوف أو بالاضطهاد) أو مهوساً Psychose.

هنا تكون الذات المثالية "الأنا العليا" إما منعدمة الوجود وإما ضعيفة عاجزة عن ممارسة وظيفتها في السمو بالنزعات والميول الفطرية والحرص على إشباع تلك الأخيرة بشكل مشروع يتفق وقيم المجتمع الدينية والخلقية وقواعده القانونية. وكلا الأمرين هو تعبير عن انفلات الذات الدنيا من كل رقابة أو قيد والانطلاق برغباتها ونزواتها من منطقة اللاشعور إلى العالم المحسوس في صورة السلوك الإجرامي.

ولقد كشف فرويد عن وجود مناطق اختلال متعددة في النفس ، تفرز كل واحدة منها نمط مستقل من أنماط الشخصية الإنسانية. وهكذا ظهرت لنا نماذج مرضية أهما الشخصية القلقة ، والمكتئبة ، وهوائية المزاج ، والخيالية والمتشككة ، والمصابة ببرود عاطفي ، وضعيفة الإرادة ، والمتخوفة...الخ.

---

1 –عدلي محمود السمري :علم الاجتماع الجنائي،المرجع السابق ص– ص50،53

**3 – أنماط العُقد لدى فرويد :**

كشف فرويد أن متراكمات اللاشعور قد تتحول إلى شكل عقد نفسية ، تدفع الشخص إلى التعبير عنها في صورة رمزية ، وربما قد يصل الأمر في الحالات الحادة إلى التعبير عنها في صورة الجريمة. وقد ذكر من بين ما ذكر عقدة أوديب ، وعقدة الذنب ، وعقدة النقص ، وعقدة الكترا.[1]

- **عقدة أوديب : Complexe d'Oedipe**

لدى فرويد اعتقاد بأن زنا المحارم Inceste حاجة أساسية لدى كل الناس. وتنشأ هذه العقدة من منظور فرويد من تعلق الابن الذكر لا شعورياً بأمه تعلقا جنسياً مصحوباً بالغيرة والكراهية لوالده الذي يرى فيه شخص من ينافسه في حب أمه. ولما كان الابن يرى من جانب آخر حنواً وعطفاً من أباه ، فإنه يتوالد بداخله صراع بين نوعين متناقضين من المشاعر تجاه الأب.

فحين لا تقوم "الأنا" (العقل) بأداء وظيفتها في تطويع هذا الشعور والإحساس لدى الابن بما يتفق مع القيم الدينية والقواعد الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية لأدى ذلك إلى أن يبدأ الابن بالتمرد على أباه والخروج على ما قد يفرضه من نظام داخل الأسرة. وفي الحالات المرضية الشديدة قد يعبر الابن عن كره لأباه في صورة سرقة ماله أو إتلاف متعلقاته أو تزوير توقيعه ، وربما يأخذ الأمر مساراً شاذاً فيقتل الابن أباه أو قد يغتصب أمه.

- **عقدة الذنب Complexe de culpabilité**

قد تستعيد "الأنا العليا" في أعقاب ارتكاب السلوك الإجرامي قوتها أو وجودها وتقوم بتوجيه التأنيب اللوم إلى "الأنا" على ضعف رقابتها الذي أنتج هذا السلوك الإجرامي. هنا يتولد لدى الشخص شعور بالذنب قد يدفعه إلى الرغبة في العقاب تكفيراً عما بدا منه ، ويظل هذا الشعور مسيطراً عليه إلى الحد المرضي الذي يدفعه إلى ارتكاب الجريمة رغبة في التطهر والتحرر من هذا الشعور بالذنب عن طريق الخضوع للجزاء الجنائي. ولهذا فإن المصابين بتلك العقدة عادة ما يعمدون إلى ترك دلائل مادية تكشف عن شخصياتهم تمكن السلطات من القبض عليهم وإنزال العقاب بحقهم. ولقد كشف علماء آخرين تأثروا بفرويد – من أمثال فرانز ألكسندر Franz Alexander ووليام هيلي William Healy – عن دور الرغبة في التخفيف من حدة الشعور بالذنب في الدفع إلى سلوك سبيل الجريمة ، وخاصة جريمة السرقة.

---

1 -نفس المرجع ،ص53

- **عقدة النقص Complexe d'infériorité**

وهو أحد الصور الرمزية للتعبير عن المشاعر والميول المكبوتة ، تنشأ عن صراع كامن في اللاشعور مرده إحساس الإنسان بنقص في أعضائه الجسمانية أو مظهره الشخصي أو إحساسه بتدني مكانته الاجتماعية وإخفاقه في بلوغ ما كان يصبو إليه من آمال في الحياة. فإذا ما حدث وأفلحت الذات الشعورية أو الأنا في كبت هذا الإحساس في منطقة اللاشعور ، فربما يسعى الشخص نحو تعويض هذا الشعور بالنقص بالتعبير عنه في صورة رمزية في العالم الخارجي في شكل ، سرقة أو فرض سيطرة أو استعمال قوة ، الذي عادة ما يستهدف الشخص بها الظهور والشهرة.

- **عقدة الكترا Complexe d'Electra**

وهي عقدة تماثل عقدة أوديب تنشأ من تعلق البنت بأبيها تعلقاً جنسياً وما ينجم عن هذا من غيرة من الأم وكراهية لها إذ تنافسها في حب الأب. وتقع البنت هي الأخرى في صراع بن حب أمها التي تعطف عليها وبين كرهها لها كونها أقرب إلى الأب منها. وإذا نجحت الأنا في كبت هذا الشعور بالكراهية تحت تأثير الضغوط الاجتماعية التي لا تسمح بالتعبير عن السبب الحقيقي لهذا الكره ، فإن البنت قد تعبر عنه رمزياً في صورة التمرد على أمها ، وفي الحالات المرضية يكون بالاعتداء عليها بالضرب أو السرقة ، وفي الحالات الشاذة قد يصل الأمر إلى حد القتل.

**النقد:**

لا يمكن لأحد أن ينكر فضل مذهب التحليل النفسي في إبرازه أهمية الجانب اللاشعوري أو غير الواعي في بناء الشخصية الإجرامية ، فهذه المنطقة تختزن فيها كل الدوافع الإجرامية ، الأمر الذي كان له أثره في الكشف عن أسباب وبواعث الكثير من الجرائم ، كما كان له أثره في علاج بعض طوائف المجرمين من المرضى النفسانيين والعقليين.

بيد أن هذه النظرية قد تعرضت للعديد من الانتقادات نوجزها في الأتي[1] :

1-عيب على تلك النظرية سقوطها في الخطأ المنهجي. ذلك أن جميع المتغيرات والمفاهيم التي قالت بها يصعب دراستها علمياً والتحقق من فروضها بطريق الملاحظة أو التجربة. فكيف يكمن قياس مفاهيم الأنا والأنا العليا واللاشعور.

2-كما أخذ على تلك النظرية عدم استعانتها بمجموعات ضابطة وعينات كافية ، الأمر الذي أوقعها في خطأ المغالطة الثنائية ، الذي مؤداه افتراض أن الخاضعين للتحليل يمثلون طائفة المجرمين في المجتمع أما غير الخاضعين له فهم من غير المجرمين ، وهو افتراض لا يطابقه أمر من الواقع.

3- وفقاً لمضمون تلك النظرية فإن السلوك الإجرامي يعود إلى اضطراب نفسي ناشئ عن الخلل في بعض العمليات الأولية المبكرة (الخلل في عملية الفطام مثلاً أو عدم الإشباع أثناء الرضاعة) والتي يتم اختزلها منذ الطفولة الأولى وتظل كامنة في منطقة اللاشعور أو العقل الباطن ، وهو أمر صعب على الباحث تقصي تطوره ونموه خلال هذا الزمن الطويل ، الأمر الذي يتعذر معه إثبات الصلة بين السلوك الإجرامي وبين الخلل الذي يعتقد وجوده في منطقة اللاشعور.

4-ويرتبط بالنقد السابق ما قيل عن أن النظرية التحليلية النفسية قد أعلت من قيمة الغريزة الجنسية – سيما ما يتصل بفترات الطفولة الأولى – وأثرها في السلوك الإنساني عامة والإجرامي خاصة.

5-وقيل في نقد تلك النظرية أيضاً إغفالها دور العوامل الاجتماعية والظروف البيئية في الدفع نحو الإجرام. فمهما بلغت قوة الخلل النفسي فإنه من المتعذر التسليم باعتباره وحده المخلق للسلوك الإجرامي.

---

1- لمزيد من التفصيل حول نقد نظرية التحليل النفسي راجع :

G. Vold, Theoretical Criminology, Oxford University Press, 1955, p 126 .

6-كما أخذ على هذه النظرية أنها لا توجد صلة حتمية بين الخلل النفسي الناشئ عن انعدام أو ضعف "الأنا العليا" وبين السلوك الإجرامي. فكثيراً ما يعاني الشخص من مرض نفسي ومع ذلك لا يرتكب سلوكاً إجرامياً. وبالعكس فإن البعض يسقط في هوة الجريمة دونما أن يثبت معاناته من خلل نفسي. هذا فضلا عن أن انعدام أو ضعف "الأنا العليا" (أو الضمير) لا يصلح تفسيراً للجرائم العاطفية والتي يتصف مرتكبيها بقوة الأنا العليا.

7-كما أن بعض نتائج تلك النظرية يتناقض مع مقدماتها. فإذا كانت تلك النظرية ترجع الجريمة لأسباب تتعلق بغياب أو ضعف الأنا العليا أو سطوة الذات الدنيا ، فإن المنطق يفرض القول بأن جميع المجرمين يتميزون بالقوة والعنف وانعدام الأحاسيس ، وهو أمر يكذبه واقع الجريمة الفعلي.

8-كما أن منطق تلك النظرية يفرض اعتبار المجرم مريضاً نفسياً يستوجب العلاج لا العقاب ، وفي هذا تضحية بأغراض العقوبة من ردع عام.

✓ **طرح ألفريد أدلر *Alfred Adler***

تأتي بحوث ألفريد أدلر *Alfred Adler* (1870-1937) في مقدمة البحوث التي استندت إلى منهج التحليل النفسي الذي قال به فرويد. غير أن أدلر قد ركز بصفة خاصة على عقدة النقص *Complexe d'infériorité* من حيث دورها المتعاظم في تفسير السلوك الإجرامي. فلديه أن هذا السلوك إنما يقف وراءه حاجة الشخص إلى جذب اهتمام الآخرين وتعويض ما يشعر به من نقص. وقد ظهر ذلك جلياً بتتبع حالة إحدى الفتيات التي اعتادت السرقة من المحلات التجارية.

✓ **طرح ديفيد أبراهامسن David Abrahamsen**

قامت الدراسات التي أجراها ديفيد أبراهامسن David Abrahamsen ، على الربط بين الجريمة وبين اضطرابات الشخصية التي تتواجد نتاج الخلل في علاقة الطفل بأمه في المراحل الأولى .

كما أشار هذا العالم إلى وجود ميل عام نحو الجريمة في جانب كل شخص ، أو ما يمكن تسميته بالاستعداد الغريزي تجاه الإجرام. غير أن هذا الميل في رأي هذا العالم يستلزم أمرين كي يبدأ في التحرك والظهور في المحيط الخارجي في صورة الجريمة :

*الأول وجود موقف دافع يؤثر في الشخص من واقع الخبرات المكتسبة خلال مراحل حياته المختلفة.

* أما الأمر الثاني فهو وجود نقص أو ضعف في الموانع النفسية أو عناصر المقاومة ، بحيث لا يمكنها أن تقف في مواجهة عوامل الدفع التي تمثلها الميول الغريزية نحو الجريمة.[1]

**النقد :**

لم تسلم هذه النظريات في تجنب الانتقادات التي وجهت لنظرية فرويد في التحليل النفسي ، كما أنها سقطت في خطأ التعميم أو المغالطة الثنائية ، ويعود ذلك أنها عممت النتائج المستخلصة من البحوث التي أجريت على بعض الحالات الفردية ، دون أن تتأكد من تلك النتائج على مجموعات ضابطة كافية. فضلاً عن أن بعض المفترضات التي قيل بها لا يمكن التحقق منها بشكل علمي سليم ، ومثال ذلك فكرة الميل الغريزي نحو الإجرام.

1 - عدنان الدوري: أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي،مرجع سبق ذكره ،ص 229

كما أن تلك الاتجاهات قد ركز كل منها على جانب نفسي معين ، الأمر الذي يصعب معه التوصل من خلالها إلى نظرية عامة لتفسير الظاهرة الإجرامية. بالإضافة إلى إهمال تلك الدراسات لتأثير العوامل الاجتماعية في الدفع نحو الجريمة.

## 3-مجموعة النظريات السوسيولوجية :

تركز النظريات السوسيولوجية في دراسة الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية تخضع لتفاعلات المجتمع ،فعلماء الاجتماع لا ينظرون إلى المجرم بوصفه شخصا معزولا عن بيئته بل ككائن اجتماعي مرتبط بهذه البيئة التي تضم مجموعة من العوامل و المواقف الثقافية و الاجتماعية التي يعتبرونها مسؤولة عن تكوين السلوك الإجرامي .و تعتبر النظريات السوسيولوجية بمثابة رد فعل عن النظريات البيولوجية و النفسية التي ركزت اهتمامها على التفسير الفردي و أغفلت أثر العوامل الاجتماعية و البيئية .

و الجدير بالذكر أنه لا توجد نظرية اجتماعية واحدة شاملة لتفسير الجريمة و إنما هناك العديد من النظريات التي مهما اختلفت من حيث توسيع نطاق العوامل البيئية أو تصنيفها فإنها تتفق في طابعها الاجتماعي سواء في منطلقاتها النظرية أو في التحليل .

### أ- المدرسة الفرنسية

✓ **طرح ايميل دوركايم: Emile Durkheim**

يعتبر ايميل دوركايم أول من فسر و حلل العديد من الظواهر و المؤسسات الاجتماعية كتفسيره و تحليله لمفهوم العقيدة و الدين و الأسرة و ظاهرة الجريمة و علاقتها بغيرها من الظواهر و المؤسسات في المجتمع .و يعتبر دوركايم أن الجريمة ظاهرة طبيعية توجد في أي مجتمع إنساني و تأتي هذه الظاهرة كنتيجة طبيعية للعلاقات الاجتماعية الموجودة في كل مجتمع ، و لا يمكن لهذه الظاهرة أن تزول من المجتمعات و يذكر دوركايم أن الظواهر الاجتماعية المرضية لا تختلف في أعراضها و أسبابها عما يقابلها من ظواهر اجتماعية سوية يطلق عليها اسم "الظاهر العادية " ، وقد جاء هذا المفهوم من خلال كتابات دوركايم المستفيضة عن ظواهر الانحراف السلوكي و خاصة في كتابه "قواعد المنهج الاجتماعي 1895 و كتابه الانتحار 1897 ".

و في نظر دوركايم تصبح الجريمة غير عادية أو لا طبيعية فقط حينما ترتفع عن المتوسط أو المعدل المقرر لها و مع ذلك لم يحدد دوركايم الكيفية التي يتم بها حساب هذا المعدل .[1]

1 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :المرجع السابق ،ص-ص82،80.

و يمكن القول بأن دوركايم كان من أوائل من أشاروا إلى فكرة أن الجريمة تعتبر ذات منشأ اجتماعي بيئي باعتبار أن الفرد ليس خالق مجتمعه و إنما هو الفرد من صنعه ،لذا فان إجرام و انحراف الفرد عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة فردية شخصية و إنما يعتبر ذلك ناشئا عن المجتمع مباشرة و تعتبر دليلا على صحته إذا كانت في حدود المعدل المتوسط .

و قد فسر دوركايم الجريمة من خلال بعض المفاهيم الخاصة بطبيعة الحال بين الفرد و المجتمع و البناء الاجتماعي و تقسيم العمل الاجتماعية و حالة الأنومي * التي يخلقها هذا التقسيم ، و هكذا يرى دوركايم أن العلاقة بين الفرد و المجتمع يحددها نوعان من التضامن هما : التضامن الآلي و التضامن العضوي ، و يسود التضامن الآلي المجتمعات البدائية البسيطة و تقل في هذا المجتمع نسبة الجريمة ، لأن العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع قوية و متينة لأنهم موحدون في الأفكار و الوظائف .أما التضامن العضوي ففيه نوع من الاختلافات بين أعضاء المجتمع من حيث الثقافة و المعتقدات و القيم و المشاعر و الآراء و هذا النوع من الثقافات يسود خاصة المجتمعات المتطورة و المعقدة التركيب .

و تعتبر ظاهرة تقسيم العمل التي أولاها دوركايم اهتماما خاصا أبرز ظاهرة في تطور المجتمع و هي أساسية في نشوء الظواهر الاجتماعية الأخرى و منها الجريمة ، ذلك لأنها ترتبط بالبناء الاجتماعي .

---

*حالة الأنومي :اللاقانون و اللانظام أي ينتاب العلاقات الاجتماعية و القيم الاجتماعية الصراع و التناقض ،بحيث تصبح المتطلبات و الواجبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية متناقضة و باختصار يعني اللامعيارية .

وتتمثل حالة الانومي في 03 تصورات أساسية :

1-موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة

2-غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية .

3-عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للقواعد الاجتماعية أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.

Voir : Emile Durkheim .**siucide**,Trnas by jhon A .spaulding and George simpson.london,1970,pp241,271.

و يربط دوركايم بين نمو المجتمع و تعقده و يترتب عن هذه الظاهرة الافتقار إلى التكامل و من تم زيادة التمايز بين أعضاء المجتمع و عدم قدرتهم على التضامن ،كل ذلك يؤدي إلى وصول المجتمع إلى حالة الانومي و نتيجة لذلك تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالا تتعارض مع النظام العام للمجتمع .

و تخلص نظرية دوركايم حول اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب طردا مع حجم التضامن الموجود في المجتمع ، أي أنه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة على الجريمة أقوى من خلال ما يسمى "بالضمير الجمعي " و بالتالي تقل الجريمة .

**النقد :**

1-يرى البعض أن نظرية دوركايم في اللامعيارية لم تضع تقسيما كاملا للمجتمعات حيث اقتصرت على المجتمع الآلي و المجتمع العضوي و هما يخضعان لخصوصية المجال التي طبقت فيه و بالتالي هذه النظرية تبقى عاجزة عن تفسير الانحراف و الجريمة في الأنماط الاجتماعية الأخرى.[1]

2-لقد أسرف دوركايم في إعلاء قيمة و مكانة العقل الجمعي و طغيانه على سلوك الفرد .

3-إلغاء دور الفرد رغم أهميته ،كما أن هذه النظرية لم تستطع أن تفسر لماذا يرتكب بعض الأفراد الجريمة و لا يرتكبها البعض الآخر.

4-غالت هذه النظرية في تصورها للمجتمعات بأنها تعيش في حالة تفكك دائم و في هذه النظرة كثير من التشاؤم.

1 -نفس المرجع ،ص-ص81-82.

✓ **طرح جبرائيل تاردGabrielle Tarde**

يعتبر القاضي و العالم الاجتماعي الفرنسي و مؤسس نظرية التقليد من أكثر العلماء الذين ركزوا اهتمامهم بأثر العوامل الاجتماعية على عناصر السلوك بشكل عام و على السلوك الإجرامي بوجه خاص .

و قد ناقض تارد في أفكاره و مبادئه طروحات و أفكار المدرسة الوضعية التي نادت بأهمية العوامل البيولوجية و أثرها على الظاهرة الإجرامية حيث أكد تارد أن الإنسان لا يولد مجرما و لا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة ، و إنما يصبح كذلك من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها و من خلال التنشئة الاجتماعية و معتقداته الثقافية و بمحاكاته للآخرين .[1]

و يمكن تلخيص نظرية تارد فيمايلي :

1-ترتكز النظرية السوسيولوجية عموما حول عملية المحاكاة ، و يؤكد على عمليات كبرى ثلاث هي : التكرار Répitition ، التعارض Opposition ، التوافق Adaptation ،و يرى أن التكرار قانون كوني يظهر في صور مختلفة حيث يتمثل في الموجات بالنسبة للعالم الطبيعي و في التوالد بالنسبة لعالم الحياة أما على المستوى النفسي و الاجتماعي فيأخذ صورة المحاكاة .

2-إن جميع أنماط السلوك الإنساني تتأثر بمثال و فعل يندفع الناس إلى تكراره نتيجة لتجمعهم و عيشهم في بيئة واحدة ، بمعنى آخر أن الأشخاص يحاكون و يقلدون بعضهم البعض كلما كانت صلاتهم أكثر و عملية المحاكاة تكون بارزة حيث تكثر حشود الناس كما هو الحال في المدن ، و تضعف المحاكاة داخل العائلات الريفية أين يقل الاتصال .

3-تنتقل المحاكاة من الأعلى إلى الأدنى بمعنى الصغير يحاكي الكبير و الفقير يحاكي الغني ،والمحكوم يحاكي الحاكم و المغلوب يحاكي الغالب على حد تعبير ابن خلدون .

4-من العمليات الاجتماعية كذلك عملية الإدماج ، حيث تتداخل العادات و تتزاحم و تحل محل بعضها .

بناء على هذه القواعد يفسر تارد السلوك الإجرامي ، فهو سلوك يمارسه الفرد محاكيا غيره .[2]

---

1 -نفس المرجع ، ص85 .

2 -عبود السراج:**علم الإجرام و علم العقاب** ، ط2،الكويت ،جامعة الكويت ،1983،ص-ص309،313

و إلى جانب هذا التحليل وظف تارد نظرية المحاكاة في بناء نظرية "النموذج المحترف " من المجرمين و تصنيفهم ، حيث ينظر إلى المجرم على أنه نموذج محترف ، فالقتلة و النشالون و اللصوص و غيرهم من المجرمين هم أفراد تمرنوا على حرفتهم لفترة معينة من الزمن تماما كأصحاب الحرف الأخرى .

فالمجرم لم يولد كذلك و إنما الظروف الاجتماعية المحيطة به هي التي جعلت منه فردا مجرما بوضعه في جو موبوء تترعرع فيه الجريمة .و البيئة الاجتماعية هي التي تدفع بالفرد إلى رفاق السوء الذين ينقلون إليه عدوى السلوك الإجرامي .

يعيش المجرمون المحترفون حسب تارد دائما في بيئة اجتماعية خاصة بهم ، فهم يتكلمون لغة واحدة لا يفهمها غيرهم و لهم أسلوب خاص في قضاء حياتهم اليومية و إقامة علاقاتهم الاجتماعية كما يمارسون تكنيكا معينا في ارتكاب جرائمهم و يخضعون لقانون أخلاقي ينظم حياتهم .

ويصنف تارد النموذج المحترف من المجرمين إلى صنفين :

**1-صنف المجرمين الحضريين Les Criminels Urbains :**

و هم من سكان المدن يغلب على جرائمهم طابع بيئتهم و التشبع بروح الصناعة و التجارة و الحاجات المادية و أعمال الفكر و من جرائمهم السرقة ، الغش ، الاحتيال ،و تعد في أغلبها من الجرائم الواقعة على الأموال .

**2-صنف المجرمين الريفيين Les Criminels Ruraux**

هؤلاء يسكنون القرى و الأرياف و يمارسون الزراعة و تتميز جرائمهم بالعنف كالقتل و الضرب و تعد من الجرائم الواقعة على الأشخاص في أغلبها [1].

1-:نفس المرجع.ص313

**النقد :**

من أوجه النقد التي وجهت لنظرية تارد هي:

*إعطاء عملية التقليد كل الأهمية و التأكيد على أن أنماط السلوك الإنساني تتكون من خلال هذه العملية وحدها.

*إغفاله للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية بالذات ترك ثغرة كبيرة في نظريته .

*كما أن هذه النظرية لم تبين لماذا يظل الأشخاص الذين يقلدون المجرمين قلة في المجتمع ؟و لماذا يرفض الغالبية العظمى من أفراد المجتمع تقليد السلوك الإجرامي ؟[1]

1 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :مرجع سبق ذكره .ص90

**ب-المدرسة الأمريكية :**

✓ **طرح ادوين سذرلاند Satherland**

يعتبر العالم الأمريكي سذرلاند أحد مؤسسي نظرية المخالطة الفارقة التي تندرج ضمن النظرية النفسية الاجتماعية المفسرة لسلوك الإجرامي فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي و الاتجاه الاجتماعي ، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية و العوامل الاجتماعية .

فهذه النظرية تذهب إلى أن الشخص المجرم إنسان عادي و سواء من حيث النمط الجسماني أو العقلي أو نمط الشخصية ، و أن لديه نفس الدوافع التي تؤثر في سلوك الشخص السوي من حيث فكرته عن الصواب و الخطأ ،كما أنه قد يعيش في مجتمع مفكك يميل إلى خلق الانحراف بين أفراده فمناطق الجريمة تسودها القيم التقليدية و القيم الإجرامية معا و بالتالي قد يتعرض الأفراد لكلا النمطين من القيم و هنا لا تصبح الجريمة في رأي سذرلاند مجرد فعل عشوائي و لكنها فعل منظم إلى حد كبير ، يعد نتاجا لعملية منظمة تخضع لمجموعة من القواعد و المعايير .

و لذلك يرفض سذرلاند مفهوم التفكك الاجتماعي عند تفسير الجريمة و يأخذ بمفهوم الجماعة المتباينة التنظيم" Defferential Group Organization "و يرجع رفض سذرلاند لمفهوم التفكك الاجتماعي إلى أن ذلك المفهوم يجعل نمط التفاعل بين حاملي القيم الإجرامية نمطا غامضا غير واضح المعالم .و تتضح نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة من خلال القضايا التالية :

- يعد السلوك الإجرامي سلوكا متعمدا و مكتسبا ، فهو لا يورث فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي تماما مثل أ ي مهنة أو وظيفة تحتاج لتدريب و مران عليها قبل اكتساب خبرتها .
- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال و التفاعل مع أشخاص آخرين يمارسون ذلك النمط من السلوك الإجرامي ، و من خلال ذلك الاتصال يتم اكتساب المهارات و الحركات و الإشارات المتعلقة بذلك السلوك الإجرامي .[1]

1 - عدلي السمري و آخرون :علم اجتماع الجريمة و الانحراف،مرجع سبق ذكره،ص-ص 47،51

- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص تقوم بينهم علاقات وثيقة ،و هذا يعني أن وسائل الاتصال الشخصية كالسينما و الصحف ...الخ تلعب دورا ضئيلا في نشر الجريمة و اكتساب مهارة السلوك الإجرامي .
- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كلا من :

*فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحيانا معقدا و أحيانا سهلا .

*مبررات السلوك الإجرامي و دوافعه .[1]

- يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد القانونية فقد تحيط بالفرد مجموعة تنظر إلى القواعد القانونية .إما على أنها قواعد ينبغي مراعاتها و تم يجب الالتزام بها ، أو على أنها قواعد عقيمة لا ينبغي إتباعها و من تم فهي تشجع على مخالفة تلك القواعد.

تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي –عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية –كل الميكانيزمات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى ،و معنى ذلك أن عملية التعلم في حد ذاتها ليست مجرد عملية تقليد أو محاكاة لنمط معين من السلوك سواء كان ذلك السلوك سويا إجراميا .

يتضح من خلال القضايا السابقة أن السلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يعد سلوكا مكتسبا بالتعلم عن طريق المخالطة و الاتصال بأنماط السلوك الإجرامية مع الابتعاد عن أنماط السلوك السوية ،اذ يعتمد اكتساب الفرد و تعلمه للسلوك الإجرامي على مدى تزايد درجة تعرضه و اتصاله بالأنماط السلوكية الإجرامية و خاصة داخل نطاق الجماعات التي تتميز بدرجة عالية من الاتصال و التفاعل و العلاقات القوية .

و يذهب سذرلاند إلى أن هناك سبع(7) عمليات رئيسية تدفع الطفل إلى ارتكاب السلوك المخالف و الانخراط في بعض الجماعات الإجرامية و هذه العمليات هي :

1–يشاهد الطفل داخل المنزل المواقف و الأنماط السلوكية المنحرفة و بمرور الوقت فانه يكتسب و يتعلم هذه الأنماط و طبقا لنظرية المخالطة الفارقة فانه يصبح منحرفا فمجرما .

2–إذا كان الوالدان يحددان موقع المنزل جغرافيا و بالتالي اجتماعيا ، فان موقع المنزل الجغرافي يحدد بدوره إلى حد كبير أنماط السلوك التي سوف يتفاعل الطفل معها فان كان المسكن يقع في منطقة أو بيئة منحرفة فان احتمال

---

1 -نفس المرجع ،ص51.

تفاعل الطفل مع تلك النماذج المنحرفة سيصبح قويا و العكس صحيح ، على ذلك فان الانتماء إلى طبقة دنيا اجتماعيا و اقتصاديا قد يؤثر بدرجة كبيرة على تفكير الطفل و مدى استعداده لتقبل القيم الموجودة في المجتمع .

3-يحدد المنزل قيم الأشخاص ، كما يعين نوع الأفراد الذين يمكن إقامة علاقات معهم ، فقد يتعلم الفرد تجنب المهاجرين الجدد ،و أفراد الطوائف و رجال الشرطة و غيرهم .

4-قد يطرد الطفل من المنزل لسوء سلوكه و بهذا ينعزل عن جماعاته المرجعية السوية و لا يمارس دوره كعضو فعال في جماعة متكاملة و الأمر الهام هنا أن انعزال الطفل عن الأسرة قد يزيد من ارتباط الطفل بأنماط سلوكية إجرامية و بالتالي تفاعله معها بصورة ايجابية .

5-قد يؤدي فشل التنشئة الاجتماعية إلى إخفاق الطفل في معرفة ما هو السلوك المنحرف الواجب عليه تجنبه و ما هو السلوك السوي الواجب إتباعه .

6-إذا لم يتم تعليم الطفل في المنزل الطاعة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فان ذلك يؤدي إلى استنكار السلطة بصفة عامة .

7-يمارس التوتر النفسي و الاضطرابات العاطفية داخل المنزل دورا كبيرا على الأطفال ، حيث تنعكس تلك الاضطرابات العاطفية على سلوكه و هنا يعد السلوك المنحرف رد فعل لما يسود المنزل من تفكك و صراع[1] .

و قد أرجع سذرلاند حدوث السلوك الإجرامي إلى مدى وجود الفرصة المتاحة للفرد لتحقيق أهدافه بالوسائل الإجرامية ، فالمشكلة الأساسية في أي مجتمع هي كيفية تحقيق الأهداف و المثل العليا التي ينادي بها.فعندما يحاول الأفراد تحقيق أهدافهم من خلال الوسائل المشروعة يجدون أنفسهم عاجزين عن تحقيق ذلك ،حيث تتدخل قوى عديدة لتحدد من الذي سوف ينجح في الوصول إلى أهدافه ،و من سوف يفشل و من هنا ينشأ التناقض بين البناءات التعليمية- التي يتعلم من خلالها الفرد ماهية القيم المطالب بتحقيقها - و بين بناءات الفرصة و هي التي تتيح الوسائل لتحقيق تلك الأهداف .

و يلاحظ بصورة واضحة أن سذرلاند قد اتخذ من قضية تباين الفرص مفهوما أساسيا يعتمد عليه في تفسير السلوك المنحرف ، إلا أنه يمكن القول-ردا على سذرلاند -أنه و بالرغم من أن الفرص تعد أمرا ضروريا لارتكاب السلوك المنحرف فهي ليست بالمبرر الكافي لان هناك بعض الأفراد الذين تتاح لهم فرصة ارتكاب و ممارسة الجريمة و

1 -نفس المرجع ،ص51.

لكنهم لا يرتكبونها و لعل ذلك ما دفع بسذرلاند إلى القول بأن نظرية المخالطة الفاصلة لا تعد تفسيرا متكاملا للجريمة .[1]

1 –عبد اللطيف عبد القوي مصلح :مرجع سبق ذكره .ص–ص89–90 .

**المقاربة النظرية**

وفي مقاربة نظرية لأفكار سندرلا ند مع موضوع البحث يمكن أن نلخص فحو النظرية على صورة تفسير تتبعي للعملية التي تؤدي بشخص معين إلى العود للسلوك الإجرامي , وتنحصر هذه العملية في بعض القضايا نبينها هرمياً بحيث تعتد كل قضية على سابقتها , كأساس تستند إليه.

**جدول رقم (7) يوضح المقاربة النظرية لموضوع التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة.**

| محتوى النظرية | المقاربة للموضوع:التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة [1] |
|---|---|
| السلوك الإجرامي يكتسب بالتعليم | الأسرة المفككة (الطلاق ،الهجر،وفاة احد الوالدين ،الفقر) و المجتمع بكل تنظيماته. |
| عملية تعلم السلوك الإجرامي تتم من خلال الاتصال الاجتماعي | التفاعل الاجتماعي بين الأفراد من خلال تكوين العائدين لجريمة جماعة أشرار |
| تتضمن عملية التعليم السلوك الإجرامي :<br>* فن ارتكاب الجريمة التحضير والتخطيط لها وطرق ارتكابها ووسائل إخفائها.<br>*نظرتهم إلى النصوص القانونية باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة | *كما هو الخال بالنسبة لبعض العائدين للجريمة الذين تورطوا و اتهموا بالسرقة و السطو و إخفاء أشياء مسروقة .<br>* و هدا راجع إلى التنشئة الاجتماعية السوية للفرد و منظومة القيم الأخلاقية التي تحكم هؤلاء العائدين للجريمة لاسيما أنهم ينحدرون من أسر مفككة إما بالطلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين أو الفقر. |
| يرتكب الفرد الجريمة حين ترجح لديه كفة الآراء التي تحبذ مخالفة القانون على كفة الآراء التي تحبذ مراعاة قواعده | هنا ينبغي الإشارة إلى غياب مؤسسات الضبط الاجتماعي على رأسها الأسرة في القيم بالدور المنوط بها اجتماعيا و بالتالي خلق نماذج إجرامية مستعدة لتكرار الفعل الإجرامي عدة مرات . |
| – تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بالأنماط الإجرامية | خاصة عن طريق الاحتكاك بنماذج إجرامية أكثر خطورة من خلال العود الجريمة و كذا العلاقات المكتسبة داخل السجون و خارجها . |
| – يعبر السلوك الإجرامي عن حاجات وقيم عامة | تكرار الفعل الإجرامي هو البحث عن حاجات غير مشبعة اجتماعيا |
| . انعدام العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع . | إذا كان هناك توزيع عادل للثروة إذن كيف نفسر ازدياد ظاهرة الجريمة و البطالة و الفقر و التهميش بين فئات العائدين للجريمة. |

1 -بتصرف الطالبة

**النقــد :**

لقد تعرضت هذه النظرية للنقد نذكر منها :

*إهمال هذه النظرية للفوارق الفردية بين الأشخاص .

*اعتبار هذه النظرية لعنصر الفرص أنه ثابت في حساباتها و هذا يعتبر عيبا من عيوبها .

*إذا كانت هذه النظرية صالحة و مناسبة لتفسير الجرائم العادية التي يلعب فيها الاعتقاد و التفكير دورا أساسيا ، فإنها لا تعتبر كذلك مناسبة لتفسير الجرائم التي يلعب فيها الانفعال و الصدفة و الجرائم اللاإرادية أو المرضية دورا بارزا .[1]

1 -عدلي السمري و آخرون:المرجع السابق ،ص52

✓ **طرح روبرت ميرتون Merton**

إذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك الانحرافي و الجريمة فان روبرت ميرتون جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيما و اتساقا ، فقد وجه ميرتون الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف و القيم الاجتماعية و بين الوسائل أو المعايير الثقافية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف .

و قد أرجع أسباب الجريمة في مقالته التقليدية عن "النسبة الاجتماعية و اللامعيارية التي صاغها عام 1938 إلى ردود فعل الفرد و تكيفه مع الضغوطات التي افرزها ثقافة المجتمع ،و تلك المنبثقة عن البنية و التنظيم الاجتماعي. *

و يقرر ميرتون أن التناقض بين القيم الاجتماعية و الأهداف الثقافية لا يعد سببا كافيا في حد ذاته و مبررا قويا لوجود ظاهرة الأنومي ، و بالتالي لظهور السلوك المنحرف ، إذا لم يحدث في مجتمع تسوده أيديولوجية المساواة و إتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف بصورة متساوية .و بالتالي فان التناقض بين الأيديولوجية المنتشرة –و هي المساواة في إتاحة الفرصة بدرجة متساوية أمام الجميع و بين الحالة الواقعة فعلا– و هي عدم المساواة و إتاحة الفرصة – يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف و يذهب ميرتون إلى أن حالة الأنومي ، و ما تؤدي إليه من استجابات منحرفة لا يمكن دراستها او فهمها بمفردها من خلال الوسائل المتاحة للفرد ، و لكن لابد أن نضع في الاعتبار علاقة تلك الوسائل المتاحة بأهداف الفرد حتى يمكن تفسير الجريمة .و تتضح أهمية ذلك عند دراسة أنماط التكيف ، حيث أنه لا يمكن ببساطة تفسير انحراف أو إجرام فرد ما بسبب فقره ، فمن المحتمل لفردين يعيشان في نفس المستوى الاقتصادي المنخفض أن يسلك أحدهما نفس الاستجابة التوافقية السوية ، بينما يسلك الآخر نمط الاستجابة الابتكارية المنحرفة .

و يهتم ميرتون بصفة أساسية بدراسة الاستجابة المنحرفة من خلال العلاقة بين الأهداف الاجتماعية و الوسائل الثقافية باعتبارهما جزأين منفصلين ، فكلما تزايدت الهوة اتساعا بين الأهداف و بين الوسائل كلما أدى ذلك إلى ظهور الاستجابات الجانحة .

---

*للاطلاع أكثر راجع تماضر زهري حسون :**جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربية** .الرياض ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ،1994.

و بذلك يحدد ميرتون بنائين متميزين هما :

- **البناء الثقافي** : و يحوي مجموعة الأهداف التي يضعها المجتمع و يحث أفراده على تحقيقها .
- **البناء الاجتماعي** :و يتضمن مجموعة المعايير و الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف .[1]

و طبقا ذلك فانه يمكن تحديد نمطين استقطابين ينتجان عن ذلك :

1-وجود اهتمام قوي ببعض الأهداف يصاحبه اهتمام أقل بوسائل تحقيق هذه الأهداف .

2-النظر إلى الأنشطة الأساسية على أنها وسائل يمارسها الفرد ، و تصبح مجرد المشاركة هي القيمة الأساسية .

و يهتم ميرتون بصفة أساسية بالنمط الاستقطابي الأول المتعلق بوجود تأكيدات قوية من قبل المجتمع على أهداف محددة دون أن يصاحب ذلك تأكيدات قوية أيضا على الوسائل المحققة لتلك الأهداف ، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالة من الانفصال بين الأهداف و الوسائل و ينتهي ميرتون إلى أن الانفصال يؤدي إلى أربعة (4) أنماط من الاستجابات المنحرفة :

**1-الاستجابة الابتكارية :**

و تمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة و لكن الوسائل المشروعة لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم ، و بالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع .و قد تكون تلك الاستجابة مقبولة أو مرفوضة .و تصبح الاستجابة الابتكارية أمرا شائعا حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم .

**2- الاستجابة الشعائرية (الطقوسية)** : يتسم نمط الاستجابة الشعائرية بالاستسلام و الرفض لقيم المجتمع السائدة و لكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة ، فأعضاء الاستجابة الشعائرية لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي ، فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها على الرغم من التزامهم بالقيم و المعايير و رفضهم للأهداف و يعد هذا النمط أكثر التصاقا بأفراد الطبقة الوسطى .

**3-الاستجابة الانسحابية** :هذا النمط من الاستجابة يتميز برفضه لقيم المجتمع و معاييره و وسائل تحقيق هذه القيم حتى لو كانت تلك الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة و يعيش الأفراد الانسحابيون منعزلين عن المجتمع ، و يمثل إدمان المخدرات و الكحول إحدى صور الاستجابة الكحولية .

---

1 -عدلي السمري و آخرون : المرجع السابق ،ص-ص47،42.

**4-الاستجابة التمردية :** يعد نمط الاستجابة التمردية رفضا لقيم المجتمع و معاييره مع إيجاد قيم و معاير أخرى بديلة ،و ذلك كمحاولة لتغيير البناء الاجتماعي و البناء الثقافي للمجتمع ، و تمثل الثورات أصدق نموذج لذلك و تعد تلك الاستجابة الثورية من وجهة نظر الوضع السائد انحرافا عن قيم و معايير المجتمع.[1]

**و الجدول التالي يوضح أنماط التكيف المنحرفة :**

| نمط الاستجابة | القيم | المعايير |
|---|---|---|
| **الابتكاري** | + | +<br>– |
| **الشعائري** | – | + |
| **الانسحابي** | – | – |
| **التمردي** | +<br>– | +<br>– |

بمعنـــى:

+ **القبول أو التسليم بالقيم و المعايير**

– **رفض القيم أو المعايير**

+
– **رفض القيم أو المعايير مع إيجاد بديل .**

و يمكن القول بصفة عامة أن ما طرحه ميرتون لا يعد نظرية متعلقة بكيفية تفسير حدوث السلوك المنحرف يقدر ما هو نموذج للسلوك السوي و السلوك المنحرف أو السلوك التوافقي و اللاتوافقي ، وذلك من خلال تحليله للعلاقة

1 –نفس المرجع ،ص47.

بين القيم الاجتماعية و المعايير الثقافية ، هذا فضلا عن تجنبه استخدام تعريف واضح و محدد للأهداف الثقافية في المجتمع ، وذلك من خلال تحليله للعلاقة بين القيم الاجتماعية و المعايير الثقافية .[1]

**النقد**

من أوجه النقد التي وجهت إلى نظرية ميرتون و التي اعترف ميرتون بالبعض منها و هي :

*إهماله لتفسير الجرائم غير الهادفة أو اللانفعية أي التي لا تهدف إلى تحقيق أي منفعة شخصية أو مادية كالمخالفات التي يرتكبها البعض و الخاصة المتعلقة منها بجنوح الأحداث أي الأفعال العبثية و الصبيانية .[2]

1 نفس المرجع، ص47

2 -عبد اللطيف عبد القوي مصلح :المرجع السابق ،ص89

## 4-نظرية التفكك الاجتماعي

تعتمد هذا النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة الجريمة على **التفكك الاجتماعي**;والذي يعرفه" **ميشيل مان** "بأنه مصطلح يشير إلى" : *جملة من ، الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي".*

و التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار التي تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، هذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة كالأعراف (تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل)، ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى، وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها :

1-فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك.

2-.ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، مما يؤدى إلى انتشار الفردية بينهم.

3- .فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.

4-فشل المعايير الاجتماعية في تيسير طرق مشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم.

و يمكن تلخيص فحوى هذه النظرية من خلال النموذج الآتي:

تغير اجتماعي ثوري ←— اضطرابات في البناء الاجتماعي ←— تغير سريع وجذري في القيم الاجتماعية
إخفاق الأفراد في تكوين الذات الاجتماعية ←— اتخاذ موقف سالب تجاه المجتمع ←— التحرر النسبي من
←— الضوابط الاجتماعية ←— إتباع مسالك إجرامية لتحقيق الأهداف والطموحات الفردية.

كما تنهض هذه النظرية على تحديد العلاقة بين أنواع المجتمعات من ناحية ،و بين مراحل حياة الفرد من ناحية أخرى.[1]

---

1 - جلال الدين عبد الخالق:**الجريمة و الانحراف-الحدود و المعالجة**-، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية،1999 ،ص-ص203-204.

و نقطة البداية في هذه النظرية ، كما يعرضها سيلين "Sellin "أن المجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بالرقابة و الانسجام بين أعضائها ، فهم يحيون حياة مشتركة تتضاءل فيها النزعات الفردية و يعمل الكل لخدمة الجماعة ،و من تم كان وقوع الجريمة أمر بعيد الاحتمال.أما في المجتمع الحديث فالأمر حتما مختلف نتيجة لما أصابه من تعقيد و تصارع بين أفراده ، و تفشي الروح الفردية ،كما أصاب هذا التعقيد و التصارع أيضا الإنسان على مختلف مستويات حياته فهو في طفولته يعيش بين أسرته ، و كثيرا ما يجد في تصرفات أحد والديه ، أو كليهما، ما ينادي به عن سبيل الفضيلة خاصة إذا دب الشجار بينهما،و إذا افترضنا أن أبواه صالحين وتلقى منهما الأسوة الحسنة فانه يفاجأ بمجتمع المدرسة بطوائف مختلفة من الزملاء ،فقد يسلك بعضهم صورا من السلوك لم يألفها في بيته ،و نفس الأمر يجده في مجتمع الأصدقاء و مجتمع العمل.و هو يقوم حينئذ بالخيار بين احد الأمرين ، إما أن يبقى على ما ألفه و تلقاه من تعاليم خلقية سامية.و إما أن يستجيب لأي من التصرفات التي تصدر من تلك الجماعات،و التي قد تكون مستهجنة في نظر سواه ،و يلخص" سيلين "بذلك إلى تفسير السلوك الإجرامي بما يفتقر إليه المجتمع من انسجام و رتابة كان يتمتع بهما في الماضي، أي إلى التفكك الاجتماعي الذي يتخذ صور تصارع القيم في الجماعات المختلفة و ذلك حين يستجيب الفرد إلى أنماط سلوكية لا ترقى إلى المستوى المطلوب.[1].

هذا وبالرغم من أن البعض يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك ا لاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهمتها وقصور يعتريها، إلا أن الباحث يرى أن هذه النظرية قد ألقت الضوء على حالة مهمة من الزاوية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي كما أتضح من العرض السابق، ليس متغيرا أحاديا الجانب أو بسيط، فهو ظاهرة اجتماعية تحوى العديد من المتغيرات الفرعية كالتغير في النسق القيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي .

**النقد :**

ولكن هذا قد لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها.

1 - نفس المرجع ،ص 204 .

هذا ويذهب" حيدر البصري "في مقال له على شبكة المعلومات العالمية "الانترنت" لقول بان" **ثورستين سيلين** "لم يراع أن العلاقات بين أغلب أفراد الحواضر هي متفككة مقارنة بما في الأرياف ومع ذلك كله نجد أن المجرمين قلة من أولئك وليسوا جميعا، هذا ويضيف في انتقاده لهذه النظرية قائلا :أن هذا الطرح قد طُور من خلال دراسات على المجتمع الأمريكي، الأمر إلي يجعلنا غير قادرين على تعميم نتائجه على سائر المجتمعات.[1]

1 - معن خليل ، **علم المشكلات الاجتماعية**، ط 1، عمان، دار الشروق للنشر، 1998، ص ص 128-129

## 5-نظرية الثقافة الفرعية :

لقد تنوعت الدراسات التي ارتبطت بفكرة الثقافة الفرعيةSous culture ، و كانت في مجملها تركز على التكوين الثقافي لكل طبقة اجتماعية داخل المجتمع ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي عبر هذا التكوين الثقافي الخاص بالطائفة التي ينتمي إليها المجرم. وأهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ما قام به كوهين Cohen ، وكذا العالمان كلاوارد Cloward وأوهلين *Ohlin.

### أ-نظرية الثقافة الخاصة الجانحة :

✓ **طرح ألبرت كوهين Cohen**

انصب اهتمام العالم الأمريكي ألبرت كوهين Cohen على دراسة المجرمين ممن ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع. وقد أشار في أبحاثه التي نشرها عام 1955 إلى أن هناك صراع ينشأ بين معايير السلوك الاجتماعي لدى الطبقة الدنيا وتلك المتبناة من أفراد الطبقة الوسطى[1]. وأشار إلى أن الغلبة دائماً تكون لمعايير تقدير السلوك التي

---

* ويمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى ما قام به العالمان ماتسا Matza وسكايز Skyes. فقد أشارا إلى أن المجرمين لا ينحرفون تحت تأثير عوامل خاصة بهم تختلف عن تلك السائدة في عالم البالغين. فقد قالا بأن إجرام الأحداث تقف وراءه مبررات ، ليس من بينها لفظ قيم المجتمع. فالجريمة بالنسبة لهم فشل مقترن بالاعتذار Apologetic failure عن عدم احترام قيم المجتمع. وقد أطلق الباحثان على وسائل المجرمين في تبرير جرائمهم وسائل التحييد Techniques of neutralization ومن بين ذلك إنكار المسئولية عن الجريمة أو حدوث ضرر ناشئ عنها أو إنكار وجود مجني عليه في الجريمة...الخ. ويرى ماتسا أن المجرم ينزلق أو ينحرف Drifts نحو الجريمة ، وهو موقف وسط بين حتمية الاتجاه نحو الجريمة الذي قالت به المدرسة الوضعية وبين حرية الاختيار الكاملة الذي قالت به المدرسة الكلاسيكية. وقد سمى ماتسا هذا الموقف الوسط "الحتمية المعتدلة" Soft determinism. وقد عيب على هذه النظرية تركيزها على تفسير إجرام الأحداث فقط. وحتى في هذا النطاق فإن هذه النظرية جاءت غامضة في بعض أفكارها ، لا سيما فيما أسمته وسائل التحييد والحتمية المعتدلة. كما عيب عليها إنكارها خصوصية إجرام الأحداث من زاوية العوامل التي تغاير عوامل الجريمة لدى البالغين.

1 - راجع : أحمد لطفى السيد،المرجع السابق ،ص-ص121-122.

ويتفق العالم ميلر Miller مع ما ذهب إليه كوهين من أن المجرمين المنتمين إلى الطبقات الدنيا يتجاوبون مع ثقافة فرعية خاصة بهم تتميز عن الثقافة الفرعية التي تلاحظ لدى أفراد الطبقة الوسطى. ومن ذلك القيم التي تعلي من دور الزوجة في الأسرة لدى الطبقة الدنيا ، تعادل دور الزوج لدى الطبقات الأخرى. وعلى النقيض مما ذهب إليه كوهين ، يرى ميلر أن الحدث المنتمي إلى الطبقة الدنيا في المجتمع ينشأ لديه رد فعل مضاد للقيم السائدة في الطبقة الوسطى ، وهي قيم صعبة التحقيق في نظره. ومن نتاج هذا تتوالد الجريمة في الطبقات الدنيا. ولا يخفى ما

تعارفت عليها الطبقة الوسطى. بحيث أن الفرد الذي تفرزه الطبقات الدنيا يتم تقدير مكانته في المجتمع على ضوء معايير كونها أفراد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ، الأمر الذي يجبره على تقبل أهداف وقيم الطبقة الوسطى ، خاصة وأن هناك عوامل متعددة تدفعه إلى هذا القبول : كطلب والديه ضرورة الوصول إلى مركز مرموق وأفضل مما هما عليه ، ودعوة وسائل الإعلام المتكررة بضرورة الارتقاء بالقيم وضرورة الوصول لمراتب أفضل في السلم الاجتماعي.

غير أن الفرد يظل غير قادر على التكيف مع أهداف الطبقة الوسطى أو تحقيقها بالوسائل الاجتماعية المقبولة. فالفرد من بين الطبقات الدنيا ينشأ من الناحية الاجتماعية في ظل نظام يجعله يعيش يومه دون التفكير في مستقبله ، ولا يعرف من الطموح عادة إلا قدرا ضئيلا ، ويستسهل الاعتداءات البدنية واللفظية ، وهو ما يجعله يعيش في مركز اجتماعي أدنى من نظيره في الطبقة الوسطى ، ويجد نفسه في إطار نظم يديرها أفراد الطبقة الوسطى ويحكمون عليه وفقا لمعاييرهم ، ويصبح غير مؤهلا اجتماعياً للتوافق مع قيمهم وأهدافهم.

ولما كان طفل الطبقة الدنيا قد تيقن أن ارتفاع شأنه في الحياة الاجتماعية لابد أن يمر من خلال تبني القيم السائدة في الطبقة الوسطى ، كما تيقن من أن ظروفه تحول دون تطبيقها ، فإن احترامه لنفسه يهبط ويصادف مشكلات شائكة في التكيف مع المجتمع. ولمواجهة تلك المشكلات ، فإن الطفل يبدأ في تكوين أفكار خاصة به أو ثقافة فرعية Subculture تتميز بخصائص معينة وحيث يسعى إلى تحقيق مركز له فيها فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجرائم. وبتراكم هذه الجزئيات تتشكل في العادة ما يسمى بعصابات الأحداث الإجرامية.[1]

**النقد :**

---

في هذه النظرية من عيوب ، كشفت عنها البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة والتي أثبتت أن تكوين ثقافة خاصة بالطبقة الدنيا لا يؤدي بالضرورة إلى نمو عصابات مجرمين بين الأفراد المنتمين إلى تلك الطبقة. كما أن منطق نظرية ميلر يؤدي إلى اختلاف نظرة الحدث إلى النماذج التقليدية للسلوك في المجتمع بحسب الطائفة والطبقة التي ينتمي إليها. وقد أثبتت الدراسات أن الغالبية العظمى من الشباب يتفقون على تفضيل السلوك المتطابق مع قيم المجتمع على السلوك الإجرامي ، لا خلاف في ذلك بين أبناء الطبقة الدنيا وبين أبناء الطبقة الوسطى.

1 - أحمد لطفى السيد: ،المرجع السابق ،ص138.

لا شك أن كوهين قد أصاب بعض الحقيقة في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية التي تأخذ النمط الجماعي. غير أن أبحاث كوهين قد انتقدت من أكثر من زاوية :

- فقد قيل أن خصائص الثقافة الفرعية التي يكونها الحدث لنفسه ليست مقصورة على طبقته وحده. والدليل على ذلك أن من ينتمون إلى الطبقة الوسطى قد يرتكبون ذات الجرائم الخاصة بالطبقة الدنيا على الرغم من عدم تكون ثقافة فرعية تخصهم.
- كما عيب على تلك النظرية أنها اعتمدت على منهج تاريخي في البحث ، أي أنها تبحث في السبب الذي من أجله تكونت الثقافة الفرعية ، الأمر الذي يستوجب البحث في الدوافع النفسية التي تقف وراء تشكل تلك الثقافة لدى الأجيال السابقة ، وهي مهمة يصعب – إن لم يكن من المستحيل – إجرائها.

**ب–نظرية الفرص المتباينة:**

✓ **طرح كلاوراد وأوهلين :**

ذهب العالمان كلاوارد Cloward وأوهلين Ohlin إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الثقافات الفرعية Subcultures ، ترتبط جميعها بالتركيب الاجتماعي : الثقافة الفرعية الإجراميةCriminel subculture ، الثقافة الفرعية التنازعيةConflict subculture ، وأخيراً الثقافة الفرعية التراجعيةRetreatist subculture.

أما الثقافة الفرعية الإجرامية فتتواجد على وجه الخصوص في الطبقات الدنيا حيث يبدو المجرمون أكثر استعداداً للاندماج مع الأحداث الذي يعيشون في هذا الوسط. فهؤلاء المجرمون لا يختلطون بالنماذج البشرية التقليدية التي حققت نجاحاً من خلال القنوات الشرعية في المجتمع وإنما يجدون أمامهم نماذج إجرامية ناجحة يتمثلون سلوكها.

بينما تبرز الثقافة الفرعية التنازعية في الأوساط الصغيرة المفككة اجتماعيا ، والتي لا يتضح فيها الفارق بين الوسائل المشروعة والوسائل غير المشروعة. وإزاء هذا الغموض يختار الحدث العنف كوسيلة لإثبات مكانته في المجتمع ليس فقط لأن في ذلك تنفيسا عن الغضب والإحباط ولكن لأن طريق العنف ميسور.

في حين تتعلق الثقافة الفرعية التراجعية بالحدث الذي يخفق في تكوين ثقافة فرعية إجرامية أو تنازعية والذي يميل عندئذ إلى الانسحاب أو التراجع عن المجتمع بإدمان الكحوليات والعقاقير المخدرة.[1]

1 - نفس المرجع ،ص187.

ويرى كلاوارد وأوهلين أن سلوك الفرد يختلف حسب مشروعية أو عدم مشروعية الوسائل التي توجد تحت تصرفه والتي يتيحها له التركيب الاجتماعي والطبقي الذي ينتمي إليه بثقافته. وعلى ذلك ، إذا كان التركيب الاجتماعي يستسهل الاعتداءات البدنية والسرقات المصحوبة بعنف ، ويشجع على استعمال المواد والعقاقير المخدرة ، فإنه سوف يتوالد الحدث الذي تتكون لديه ثقافة فرعية خاصة تتوافق مع قيم هذا التركيب الاجتماعي. أما حينما يحول التركيب الاجتماعي بين الحدث وبين الوسائل غير المشروعة بمختلف أنواعها فإنه لا مجال لأن تتشكل عقلية أو ثقافة فرعية تحبذ الجريمة وتشجع عليها.

**النقد :**

وقد عيب على هذه النظرية عدم إمكان خضوع بعض فروضها للتجربة العملية ، مما يشكك في صدق النتائج التي توصلت إليها. وربما يعود ذلك إلى غموض بعض الاصطلاحات التي استخدمتها كمصطلح الفرص النسبية Differential opportunities ، الفشل المزدوج Double failure ، استبعاد الذنب Elimination of guilt. فضلاً عن أن بعض النتائج التي خلصت إليها هذه النظرية لا تتفق مع الواقع. ومن ذلك أنها ربطت بين كل نوع من أنواع الثقافة الفرعية ونوع آخر يقابله من التركيب الاجتماعي. ومع ذلك فقد أثبت الدراسات التي أجريت في بعض المناطق التي تسود فيها معدلات إجرامية مرتفعة أنه تسود بهذه المناطق أكثر من ثقافة فرعية. كما أثبتت أبحاث أخرى أجريت على الجمهور خارج السجن بطريق الاستبيانات غير المسماة Anonomous questionnaires إلى أن معظم أفراد الجمهور من كافة الطبقات يرتكبون أفعالا تعد جرائم وأن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص لا تؤثر كثيرا على تلك النتيجة.[1]

1 -المرجع السابق ،ص189.

## 6 – النظرية البيئية (الايكولوجية) :

منطق النظرية البيئية أو الأيكولوجية هو الربط بين الظاهرة الإجرامية من ناحية وبين البيئة المحيطة من ناحية أخرى. ففي حيز عمراني معين (مدينة مثلاً) قد تتشكل مناطق جناح Delinquancy areas بفعل الظروف البيئية داخل هذا الحيز. وقد شاع هذا المنطق في العشرينات والثلاثينيات من القرن العشرين على أثر عدة أبحاث أجريت في جامعة شيكاغو.

ومن أهم الدراسات التي أجريت في هذا الشأن تلك التي قام بها كليفارد شو Shaw منذ عام 1930 والتي أثبت خلالها أن معدل الإجرام يرتفع في وسط مدينة شيكاغو ويهبط تدريجياً كلما بعدت المسافة عن ذلك الوسط ، أي في ضواحي المدينة والمناطق الصناعية بها. ولاحظ أيضاً أن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركز العصابات الإجرامية توجد في الأماكن المكتظة بالسكان والمفككة اجتماعياً الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال. فقد لاحظ على تلك المناطق – التي أسماها مناطق الجناح Delinquency areas – معاناتها من عدم كفاءة السكن ، وعدم وجود أماكن لممارسة الأنشطة الرياضية ، وزيادة نسبة تشغيل الأطفال ، وكثرة الهروب من المدارس ، وعدم تجانس العنصر السكاني نتيجة كثرة المهاجرين.

و يشير شو إلى أن معدل الجريمة يرتفع في المناطق التي هجرها سكانها الأصليون تدريجياً وحل محلهم فيها أناس هامشيون يكادون يعيشون على حد الضفاف كالسود والمهاجرين. وتفسير ذلك أن هؤلاء القادمون مختلفين في تكوينهم الثقافي ، الأمر الذي يخلق فيما بينهم صراعات حادة فتتغلب عوامل التفكك على عوامل التماسك الاجتماعي وتنتشر الجريمة.

وهكذا فإن الظروف الاجتماعية غير المواتية – في منطق النظرية الإيكولوجيكية أو البيئية – من انخفاض مستوى المعيشة والجهل والازدحام والسكن غير الصالح لا تفسر بذاتها الظاهرة الإجرامية ، وإنما تبدو كإفراز أو أعراض لنظام اجتماعي متفسخ Degenerative تغيب عنه مقومات وخصائص التنظيم الاجتماعي السليم. الأمر الذي يحتم على الإدارة المحلية أن تولي عنايتها بتلك المناطق إذا ما أريد مكافحة الجريمة فيها.[1]

---

1 -نفس المرجع،ص115.

**النقد :**

في الحقيقة أن النظرية البيئية لم تعد تلقى حالياً الاهتمام الذي نالته في السنوات الأولى من القرن العشرين ، وذلك لتعدد أوجه النقد الذي وجه إليها :

- فقد قيل أنه إذا كان صحيحا أن نسبة كبيرة من الجرائم مصدرها المناطق "الفاسدة" في المدن الكبرى ، فإن هذا لا ينفي أن جرائم كثيرة أيضاً يرتكبها من يعيشون في رغد من العيش.
- كما أن ارتفاع معدل الإجرام في المراكز التجارية بوسط المدن لا يعني بالضرورة أن ذلك المعدل في حقيقته أعلى من نظيره في المناطق الأكثر بعداً عن هذا الوسط. ذلك أن ارتفاع المعدل المذكور قد يرجع سببه إلى تزايد نشاط الشرطة في تلك المناطق إذا ما قورنت بالأحياء الأخرى من المدينة.
- وأخيراً عيب على النظرية البيئية أنها لم تعطي تفسيراً شاملاً لكل صور السلوك الإجرامي وإنما انصب اهتمامها في دائرة جرائم الأموال ، وعلى الأخص التي تقع في نطاق عصابات الأحداث الإجرامية.[1]

---

-نفس المرجع ،ص1.118

## 7-نظرية الوصم الإجرامي أو خلع الأوصاف

✓ **طرح كاي إريكسون Kai Erikson**

تنسب نظرية الوصم الإجرامي أو خلع الأوصاف إلى العالم الأمريكي كاي إريكسون Kai Erikson ، الذي أوضح أن الإجرام ليس صفة ذاتية تلاحظ لدى بعض الأفراد ولا تلاحظ لدى غيرهم فتميز فريقا عن آخر ، ولكنه صفة ألصقها بعض الناس بالبعض الآخر. والبين أن تلك النظرية لا تحفل بالكيفية أو بالميكانيزم الذي يصبح الشخص من خلاله مجرماً ، أو بتفسير لماذا يصبح بعض الأفراد مجرمين دون البعض الأخر. فكل ما تحاول تلك النظرية الإجابة عليه هو لماذا يخلع المجتمع على بعض الأفراد دون البعض الآخر وصف المجرمين؟

فقد لاحظ إريكسون أن كافة النظريات التي قيل بها في إطار التيار الاجتماعي لتفسير الظاهرة الإجرامية قد وقعت جميعها في خطأ المغالطة الثنائية لأنها تفترض أن للجريمة خصائص تميزها عن الفعل الذي لا يعتبر جريمة. والحق أن هذا التحليل غير دقيق ، ذلك أنه من الناحية العلمية الدقيقة فإن نفس الفعل المكون للجريمة – من حيث ماهيته – قد لا يكون مختلفا عن الفعل العادي. وإنما يكون الأول جريمة لسبب بسيط وهو أن المجتمع قد وصفه على هذا النحو ، ويعرف مرتكبه بأنه مجرم أن المجتمع قد خلع عليه هذا الوصف. فالأمر مرجعه تباين رد الفعل الاجتماعي تجاه الفعل الواحد.

وقد دلل إريكسون على صدق نظريته بأكثر من أمر : فالأحداث رغم أن عدد كبير منهم يرتكبون جرائم ، فإن نسبة قليلة من هذا العدد هي التي توصف "بالإجرام". ويرجع ذلك إلى السلطة التقديرية الواسعة التي تمنح للجهات التي تتعامل مع المجرمين. كما يؤكد منطق هذه النظرية حالة من يفرطون في تناول المشروبات الكحولية ، إذ يطلق المجتمع على بعضهم وصف "المدمنين" بينما لا يلتصق نفس الوصف بالآخرين ممن لا يقلون عنهم إفراطا في الشرب. والأمر ذاته بالنسبة لمن يتصرفون بطريقة شاذة فمنهم من يودع في مستشفيات الأمراض العقلية ويطلق عليهم وصف "مرضى العقول" بينما ينجو بعضهم الآخر من نفس الوصف ، في حين أنهم جميعا من نفس الطائفة. ويؤكد ذات الأمر حالة المرأة التي ترتكب جريمة الزنا في المجتمعات الغربية[1] حيث لا تحاكم عنها في

---

1 -علاء سليمان احمد: **التفاعل الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم والمجتمع المحلي** –دراسة ميدانيّة على نمط الوصم ونتائجه في منطقة مكة المكرمة، القاهرة، المكتبة المركزيّة ،1997 ص47.

الغالب ولا توصف بأنها مجرمة ، ولكنها عندما تلد طفلا غير مشروع يكون ثمرة هذه العلاقة ، فعندئذ يطلق عليها المجتمع وصف "المجرمة ".

وكشف أنصار هذه النظرية أن الوصم الإجرامي والمنحرف يتوقف على الكثير من العوامل ، أهمها على الإطلاق المركز الاجتماعي للشخص. فأبناء الطبقات الدنيا ، وكذا من يعتبرون خطرين على السلطة تزداد في مواجهتهم احتمالات الوصم الإجرامي إذا ما قورنوا بغيرهم من أبناء الطبقات العليا وذوي المراكز الوظيفية الهامة الذين يملكون الوسائل المادية والمعنوية للدفاع عن حقوقهم ، ويكونون محل احترام من القائمين على تطبيق القانون حتى وهم مقبوض عليهم.

✓ **طرح ادوارد ليمرت**

ولعل أبرز من كان لهم تأثير ودور كذلك في ظهور نظريّة الوصم **"ادوارد ليمرت"** في كتابة عن الأمراض الاجتماعيّة Social Pathology 1951 حيث يرى من خلال هذا الكتاب أن رد الفعل يعتبر المسئول والمحدد الأول لطبيعة سلوك الفرد، وأوضح أن وصف السلوك الإجرامي أو غير السوي لا يعود أساسًا إلى جوهر السلوك، وإنّما مرجعه إلى ردود الفعل المجتمعيّة الناتجة عن هذا السلوك، وقدّم تحليلًا اجتماعيًا لرد الفعل الاجتماعي من خلال عنصرين، الأول: أعضاء المُجتمع ودورهم في لصق صفة (الوصم (بالفرد المنحرف، أما الثاني: فيتمثل في المنحرف وسلوكه الإجرامي الذي يلعب دورًا مهمًا في إلصاق هذه الصفة به. وبناء على ما سبق فإن "ليمرت" وضع مفهومي الانحراف الأولي Primary Deviance والانحراف الثانوي Secondary Devianceويعني الانحراف الأولي تلك السلوكيات المنحرفة التي نتجت عن ظروف وعوامل متباينة كالعوامل الاجتماعيّة التي تتصل بالمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان وما يحويه هذا المُجتمع من قيم وعادات وتقاليد ونظم واتجاهات اجتماعيّة مختلفة قد تحددت وتم تنظيمها من قبل المُجتمع باعتبارها نماذج سلوكيّة ارتضاها المُجتمع، واتفق على أن تكون أساسًا لحياته وأمنه واستقراره، ومن ثم فمن يخرج عنها ويحاول أن يبتعد عن منهجها فهو من وجهة نظر المُجتمع مخالف وغير سوي ومجرم. وهناك عوامل شخصيّة تتصل بما يحيط بالإنسان المنحرف وغير السوي من ظروف نفسيّة وعلاقات تُؤثر على نفسيته وتدفعه لأن يسلك طريقًا منحرفًا، وعوامل تتصل بالفرد وتعوق حركة التوافق النفسي بينه وبين عوامل التكيف الاجتماعي مما يُؤدي إلى انحرافه[1].

1 -نفس المرجع ،ص38

يظهر الانحراف الأولي في صورة سلوك مرتبط بسبب أو أسباب أخرى مثل انتماء الشخص إلى جماعة أقليّة ذات قيم ومعايير تُخالف القيم والمعايير التي تحبذها وتؤيدها الجماعة المسيطرة. أما الانحراف الثانوي Secondary Devianceفيشير إلى السلوك المنحرف الذي تم ارتكابه نتيجة لمفهوم المرء لذاته، ومن خلال نظرة الآخرين له، والتي تتسم بعدم القبول الاجتماعي بهذا الفرد، ونتيجة لمشاكل التفاعل الاجتماعي التي نتجت وتولدت عن تلك النظرة المجتمعيّة للفرد باعتباره منحرفًا، وما ينتج عن معاملات لهذا الفرد من قبل أفراد المجتمع.

ويرى "ليمرت" أن هذا الانحراف الثانوي يُمكن التوصل إليه من خلال العديد من الخطوات المتسلسلة تبدأ عادة بالانحراف، وتنتهي بقبول المرء لوضعه الانحرافي، وهذه السلسلة المتتابعة تتمثل في:

- الانحراف الأول.
- العقوبات والجزاءات الاجتماعيّة.
- انحراف أولي آخر.
- عقوبات أقوى من سابقتها ومرتبطة بفكرة الرفض لشخصيّة هذا المنحرف.
- لجوء هذا الفرد للانحراف مرة أخرى، ومرتبط هذا الانحراف بأحاسيس الكره والبغض لهؤلاء الذين قاموا بتطبيق الجزاءات الاجتماعيّة والقانونيّة على المجرم.
- ينتج عن كل ذلك رد فعل اجتماعي دائم ومستمر ومتمثل في لصق صفة الوصم بالمجرم.
- ينتج عن هذا الرد إحساس بالكراهيّة من المجرم تجاه المُجتمع وأفراده، متمثلًا في الإحساس بالعزلة التي فرضت عليه، الأمر الذي يدفعه إلى التمسك بالسلوك الإجرامي والتعايش معه كجزء من إطاره الشخصي والسلوكي.
- أيضًا ونتيجة لقرار المُجتمع بتوقيع الجزاءات ضد الفرد ووصفه بتلك الوصمة الدائمة فإنه – أي الفرد – يقبل وضعه الاجتماعي الجديد –صفة الوصم – ويحاول التأقلم مع دوره الجديد المتمثل في كونه مجرمًا (موصومًا) ويتجه إلى تطوير نظرته إلى العالم الانحرافي بما يشمله من معرفة ومهارات ويعمل على بناء تصور ذاتي Selfy Concept يتمثل من خلال الصورة الذهنيّة التي أدركها من خلال أفعال الآخرين نحوه.

**النقد:**

على الرغم من أن تلك النظرية قد حاولت الإجابة على تساؤل قلما طرحته الدراسات الإجرامية ، إلا انها لم تسلم من بعض الانتقادات ،ويمكننا أن نذكر منها :

1-من الواضح أن النظرية محل البحث تتفادى تماماً مشكلة العوامل الدافعة إلى الجريمة. ذلك أننا إذا سلمنا بأن التوصيف هو الذي يدفع إلى التمادي في طريق الجريمة فإننا سنظل في حاجة لمعرفة السبب الذي قاد المجرم إلى ارتكاب جريمته الأولى.

2-ولا شك أن أنصار هذه النظرية يركزون على الدور السلبي للتوصيف المتمثل في التمادي في الإجرام ، مغفلين الدور الايجابي الذي قد تلعبه عملية الوسم الإجرامي المتمثل في الردع وعدم العودة إلى الإجرام.

3-ويتصل بالنقد السابق أن سلبية أثر الوصف أو إيجابيته يختلف من شخص إلى أخر ، ويختلف لدى الشخص الواحد حسب مراحله العمرية. فذات الوصف قد يجعل رجلاً مجرماً يحترف الإجرام ، بينما يردع شخصاً آخر عن التمادي في الجريمة. أي أن التوصيف قد يؤدي دوراً في منع الجريمة لدى المجرم المبتدئ أكثر من نظيره لدى المجرم المحترف. كما أن الفرد يميل إلى ترك السلوك الإجرامي كلما كان وصف المجرم أو المنحرف الذي تم خلعه عليه قابلاً للزوال.

4-كما عيب على تلك النظرية أنها افترضت أن معدلات الوصف الإجرامي والمنحرف يزيد بين أفراد الطبقات الدنيا وأعضاء الأقليات الاجتماعية وسكان المناطق المتخلفة إذا ما قورن بمعدلاته بين أبناء الطبقات العليا وذوي الهيبة الاجتماعية. وأن السلطة الحاكمة تستخدم سلاح الوسم الإجرامي على الطبقات الأخرى في المجتمع. فلدى أنصارها أن معدل الوسم الإجرامي يزيد لدى السود عن مثيله لدى البيض ولدى الرجال عن مثيله لدى النساء. ولا يخفى ما في هذه النتائج من شك ، إذ من الواضح أنها قد استندت إلى أفكار مسبقة فيما يتعلق بالعنصر والسن رغم كونهما عنصران غير حاسمين في تفسير الظاهرة الإجرامية.

5-وأخيراً فإن هذه النظرية تعتبر الفرد مجرد موضوع سلبي يتحدد سلوكه على ضوء أوصاف يخلعها عليه أفراد آخرون ، الأمر الذي يجافي الطبيعة الإنسانية التي تؤكد أن السلوك النهائي للإنسان يتوقف على عدد من العوامل والبواعث والميول الغريزية.[1]

---

1 -المرجع السابق ،ص41

## 8-النظرية الاقتصادية :

لقد شغلت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك عدم المساواة بين الأفراد و الجماعات اهتمام العديد من علماء الاقتصاد و المفكرين الاجتماعيين و نسبوا إليها كثيرا من العلل الاجتماعية و في مقدمتها السلوك الإجرامي .

فقد طور عالم الاجتماع "ركلس Rekless " تفسيرا يربط بين الظروف الاقتصادية و السلوك الاجرامي وقدم نظرية عرفت بنظرية المجازفة الطبقية " التي يرتكز مضمونها على مفهوم الصراع بين الطبقات و نظرا لأن الصراع يتم بين طرفين غير متكافئين : طبقات محرومة اقتصاديا و أخرى تتمتع بوافر العيش و الغنى ، لذا فان الطبقات الفقيرة تفشل في عملية الصراع و تظهر لما يسود المجتمع من غبن مادي و ظلم سياسي و اجتماعي يمارس ضدها .لذلك فان رد فعل هؤلاء يكون متجها نحو السلوك الإجرامي .

إن الفقر و بحسب مؤيدي هذه النظرية الاقتصادية يعتبر أحد أهم العوامل الرئيسية في تشكيل السلوك الإجرامي في المجتمع و خاصة المرتبطة بالمال كالسرقة و السطو المسلح و الاحتيال و الاختلاس و ذلك بسبب الفاقة و العجز المادي و حيث أن الجريمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الاجتماعية و نظامها الاقتصادي، يمكن الإشارة أيضا إلى ما كتبه العالم الألماني "بونجر Bonger " سنة 1916 عن الجريمة و الأوضاع الاقتصادية مما يعتبر امتدادا للفكر الماركسي الاشتراكي. وترتكز أفكار بونجر الأساسية في البحث عن أسباب الجريمة حول مفهوم "الأنانية" الناشئ عن ميل النظام الرأسمالي نحو القلة التي تملك الثروة مقررا أن النظام الرأسمالي يخلق الظروف اللائمة لخلق الجريمة نتيجة لسيادة العلاقات الظالمة التي يخلقها نظام الإنتاج و التوزيع التي تدفع الفرد إلى الأنانية و التفكير الإجرامي تحت ضغط البؤس و الحرمان المفروضين على فئات الطبقات الفقيرة .[1]

و من بين الباحثين الذين ربطوا بين الفقر و الجريمة الباحث الايطالي " فورناساري دي فيرشي Fournasari Diverce الذي أثبت في أبحاثه أن أكثر الطبقات الفقيرة في ايطاليا و أفراده يمثلون 60% من سكانها يساهمون في تكوين 85% من المجرمين .

1 - منير العصرة :**انحراف الأحداث و مشكلة العوامل** .الإسكندرية ،المكتب المصري الحديث ،1974،ص147

في حين أكد العالم "كارل ماركس Karl Marx صاحب النظرية الاشتراكية على ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي إذا أردنا علاج المشكلات الاجتماعية و التي منها بلا شك مشكلة الجريمة .

**النقد :**

ما يمكن أن يؤخذ على هذه النظرية هو أن البيئة الاقتصادية ليست وحدها العامل المباشر لتوليد الانحراف و الجريمة بصفة دائمة ، وإلا فكيف تفسر النظرية وجود أفراد يعيشون في بيئة اقتصادية يغلب عليها طابع الفقر فيجرم بعضهم و يحافظ البعض الآخر على النمط السلوكي السوي. [1]

1 -مدحت محمد أبو النصر :رعاية و تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية و العقابية .مرجع سبق ذكره ،ص141

## 9-التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية

✓ **النظرية التي تبناها الباحث في الدراسة**

نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات و الطروحات السابقة في إرجاع عوامل الجريمة إلى عامل واحد و لقصور و عجز هذه النظريات في تفسير جميع أنواع السلوك الإجرامي برز اتجاه ينادي بتعدد العوامل و هو الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة .

و بناء على ما سبق في الدراسة فإننا نميل في هذه الدراسة إلى تبني وجهة النظر التكاملية في تفسير ظاهرة التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة ، كما أن طبيعة العمل البحثي حول الظاهرة تلزمنا بالانفتاح على رؤية شمولية نستحضر من خلالها مكونات الظاهرة و عوامل ظهورها و كيفية معالجتها و باعتبار أن الأسرة كنسق فرعي داخل النسق الكلي في المجتمع ، حيث يتداخل فيها (البيولوجي بالنفسي بالجتماعي بالاقتصادي .)

كما انه لا يمكن التركيز على عامل واحد مهما كانت أهميته و اعتباره المسؤول الوحيد عن العود للجريمة .

و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإجرامي هو سلوك مركب لا يمكن ان يخضع للتجزئة و لا يوعز لعوامل اجتماعية أو عضوية أو نفسية ، بل هو مزيج مشترك من عدة عوامل و يؤدي الى ارتكاب السلوك الإجرامي .

و يعتبر كل من العالم الانجليزي "سيرت بيرت (C.Burt) صاحب المؤلف الشهير "الحدث الجانح "و الدكتور "وليم هيلي"(W.Healy) صاحب المؤلف المعروف "الفرد الجانح" و بؤرة اهتمام هذا الاتجاه تدور حول التأكيد على أن الجريمة ليست وليدة عامل واحد و إنما هي نتاج مجموعة من العوامل التي تتساند معا لتعزز في النهاية الموقف لارتكاب الجريمة و كذا العود إليها مرة أخرى إذا تكرر الموقف .

بناء على ذلك فان الجريمة وفقا لهذا النظرية هو نتاج لتفاعل جميع العوامل الذاتية و البيئية ،أي نتاج للعوامل الجسمية و النفسية و العقلية من ناحية و العوامل الاجتماعية و الاقتصادية الداخلية و التي تتحدد في الفقر و السكن و العوامل الأسرية (التفكك خاصة) ، و كذلك العوامل الاجتماعية و الاقتصادية الخارجية التي تشمل المدرسة و العوامل الايكولوجية ووسائل الترفيه و الاتصال و الإعلام و الصراع الحضاري و القيم الثقافية للمجتمع [1].

1 -جعفر عبد الأمير الياسين :أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث مرجع سبق ذكره،ص43.

✓ **التعقيب على النظريات التي اعتمدها الباحث لتفسير ظاهرة التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة :**

و يقصد بها كل من النظريات المفسرة للتفكك الأسري ،و النظريات المفسرة للجريمة .

كشف لنا استعراض النظريات السابقة عن تعذر رد الظاهرة الإجرامية إلى عامل واحد سواء اتصل بالتكوين الطبيعي للمجرم (الاتجاه التكويني) أو اتصل بالبيئة المحيطة به (الاتجاه الاجتماعي). وأبان لنا هذا العرض أن قصور التحليلات السابقة يرجع إلى أنها ركزت اهتمامها على عامل وأغفلت عوامل أخرى كثيرة ، أو حاولت أن تقدم تفسيراً جزئياً لنمط إجرامي معين على وجه التحديد. فضلاً عن هيمنة فكرة الحتمية على كافة النظريات السابقة ، بمعنى أن العوامل العضوية أو النفسية أو الاجتماعية واحدة بعد الأخرى تقتضي حتماً ارتكاب السلوك الإجرامي ، على نحو يجعل الأخير يخضع لقوانين أقرب لقوانين الطبيعة والرياضيات.

ولما كان السلوك الإجرامي ظاهرة فردية في حياة الفرد وكذا ظاهرة اجتماعية في حياة المجتمع ، فيجب أن يأتي التفسير جامعاً لكلا الأمرين في ذات الوقت ، وإلا جاء التحليل قاصراً.

فالظاهرة الإجرامية تستعصي بحسب طبيعتها على التفسير الأحادي الذي يردها إلى عامل بعينه. فما يصلح لتفسير إجرام السارق المحترف لا يصلح لتفسير إجرام القاتل المحترف، وما يصلح لتفسير جرائم الآداب لا يصلح لتفسير الجرائم الضريبية والجمركية...وهكذا.

و بالنسبة لموضوع دراستنا نجد أن كل نظرية من النظريات التي تم عرضها سابقا تمس الموضوع من جانب معين فنظرية الصراع اعتبرت أن هذا الأخير هو السبب الرئيسي في انهيار منظومة الزواج و بالتالي احد عوامل التفكك الأسرية ، في حين ركزت النظرية الدورية أن ظهور الأسرة النواة كان عاملا أساسيا في تصدع أركان الحياة الاجتماعية و الذي يتمثل في اختلال الانسجام و التوازن في الزواج و انتشار الجرائم كالزنا ...الخ و سهولة الطلاق و انتشار الأولاد غير الشرعيين ،و هذا كذلك يعتبر جانب مهم في تحليلنا النظري لدراسة العائدين للجريمة

أما النظريات المفسرة للجريمة التي اعتمدها الباحث ساهمت في تفسير الظاهرة محل الدراسة من عدة جوانب (بيولوجية ، نفسية ، اجتماعية ، اقتصادية ، ايكولوجية ) و أن العائد للجريمة هو حصيلة تفاعل كل هذا العوامل مع بعضها لإنتاج فرد قادر على تكرار الفعل الإجرامي .

**خلاصة**

تم على مستوى هذا الفصل عرض مجموعة من النظريات المفسرة لموضوع الدراسة "التفكك الاسري و علاقته بالعود للجريمة " حيث قام الباحث بتصنيف النظريات إلى نظريات مفسرة للتفكك الأسري (نظرية الصراع ، النظرية الدورية ،النظرية التقدمية ) التي ركزت في مجملها على أساسيات بناء النظام الزواجي داخل الاسرة حفاظا على استقرارها و تفاديا لتفككها )

ثم تطرق الباحث إلى الإشارة لأهم النظريات المفسرة للجريمة التي تباينت طروحاتها النظرية في معالجة السلوك الإجرامي و مسبباته بتغليبها لدور عامل محدد دون غيره من العوامل (العامل البيولوجي ،عامل الوراثة ، العامل النفسي ، العامل البيئي ، العامل الاقتصادي ).

لنتبنى في الأخير النظرة التكاملية التي فسرت الجريمة في ضوء تكامل جميع العوامل السابقة الفردية منها و الجماعية .

# الفصل الثالث

# الفصل الثالث: التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة

## تمهيد

## أولا:التفكك الأسري

1- بناء الأسرة

2-تصنيفات الأسرة حسب الانتساب القرابي

3- وظائف الأسرة

4-الخصائص البنيوية للأسرة الجزائرية

5- أشكال الأسرة

1- الطلاق

2-الهجر

3-وفاة احد الوالدين

4-صراع الأبوين أو كلاهما مع الأبناء

5-المأوى الفارغ أو العش الزوجي الفارغ

6- تعدد الزوجات

7- الوضع الاقتصادي للأسرة وعلاقته بالعود

## ثانيا:العود للجريمة

1-العوامل المؤدية لظاهرة العود

أ-العوامل الفردية

ب-العوامل الاجتماعية

## خلاصة

**تمهيد:**

من البديهي أن أي ظاهرة قبل ظهورها لا بد أن يكون لديها عوامل ساهمت بشكل مباشر في أو غير مباشر في ظهورها وتطورها، والتفكك الأسري كظاهرة اجتماعية يتأثر هو الآخر بمجموعة من العوامل التي نعتقد أنها قد ساعدت على انتشاره.

تزداد خطورة المجرم و الجريمة في بلد ما حين تكون هذه الجريمة الثانية أو الثالثة و هو ما يسمى بالعود للجريمة ، و هذا ما يؤكد على ضرورة الاهتمام بدراسة جرائم العود و محاولة تلمس الأسباب الدافعة لعودتهم إلى الجريمة مرة أخرى .

و من هنا تأتي هذه الدراسة بتناولها العود إلى الجريمة في الجزائر و ربطه بمتغير التفكك الأسري ، أو بعبارة أخرى الكشف عن العلاقة التي تربط التفكك الأسري بالعود للجريمة .

## أولا :التفكك الأسري

سيتم دراسة التفكك الأسري ضمن الأطر التالية:

### 1-بناء الأسرة :

يعتبر تعدد أنواع الأسرة أحد ملامح هذه المؤسسة الاجتماعية ،فهي من أكثر التنظيمات الاجتماعية تنوعا و ذلك إذا قمنا بمقارنتها وفقا لثقافات مختلفة و خلال فترات تاريخية متباينة ، و لذلك فمن الخطأ التحدث عن أسرة معينة محددة كطراز أو نوع وحيد خاصة في الوقت الحاضر ، إذ أن الأسرة تختلف من مجتمع لآخر إلى جانب اختلافها بنائيا ووظيفيا بين المجتمعات البدوية و الريفية و الحضرية ، بل أنها تختلف في المجتمع الواحد إلا أن هذا الاختلاف و التنوع لا يمنع من وجود عناصر و خصائص مشتركة بين كل الأسر في مختلف مجتمعات العالم .

" فجورج ميردوك" عند تحليله للأسرة بوصفها مؤسسة عالمية خاصة لاحظ وجود ثلاث أنواع رئيسية للأسرة : هي الأسرة النووية الأكثر عموما و انتشارا بين المجتمعات الإنسانية و الأسرة الممتدة ثم الأسرة المركبة . في حين حدد بعض العلماء الاجتماعيون نوعين أساسيين مختلفين من البناء الأسري هما الأسرة النووية و الأسرة الممتدة ، حيث تعتمد الأسرة النووية على روابط الزواج بنما تعتمد الأسرة الممتدة على روابط الدم و القرابة بين ثلاثة أجيال أو أكثر ن بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأسر .*

#### أ/الأسرة النووية :Nuclear Family

إن الأسرة النووية بتعريف مختصر هي جماعة اجتماعية مكتفية ذاتيا[1] ، تتكون من جيلين فقط يتمثلان في الزوج و الزوجة ، و تتكون حول روابط الزواج ووحدة الزوجية ، فالأسرة النووية وحدة مستقلة بالرغم من أنها قد تكون في بعض الأحيان بنيان أسري أكبر و يعني ذلك أن الاحتياجات اليومية من الرعاية الاقتصادية و العناية بالأطفال و العلاقات الاجتماعية مع المجتمع المحلي تتم كلها داخل النووية و ليس من خلال الدائرة الأكبر من الأقارب ، و من الطبيعي في المجتمعات التي تعتمد على الأسرة النووية أن يعيش الزوج و الزوجة و الأطفال بعيدا عن الأقارب و باستقلال عنهم و من المتوقع أن لا يرى أعضاء الأسرة النووية

*الأنواع الأخرى من الأسر مثل الأسرة المشتركة JointFamily و بناء الأسرة الحديثة Modern Family Structure

1 –الوحيشي احمد بيري:المرجع السابق،ص–ص55،67

آباؤهم و أمهاتهم العجزة في منزلهم بصرف النظر عن النظرة الأخلاقية أو الدينية.و تنتشر الأسرة النووية في المجتمعات التي تتعاظم فيها الانتقالية المكانية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و أستراليا ، فالناس في عصر التصنيع ينتقلون أزواجا إلى حيث يجدون فرص العمل ، وهذا الأمر يختلف عما كان عليه الحال أثناء الحياة الزراعية الذي تسود فيه الأسرة الممتدة أين يعيش الآباء و الأجداد و العمات و الخالات و الأشقاء في وحدة معيشية واحدة تعيش على المزرعة العائلية .

كما نجد الأسرة النووية على النقيض الآخر في المجتمعات الرعوية الفقيرة ذات الموارد الطبيعية المحدودة مثل "مجتمع الانويت Inuit في شمال كندا و قبائل الشوشون * ، حيث تمثل الأسرة النووية الوحدة الأساسية لجمع الطعام و بالرغم من سيادة الأسرة النووية في المجتمعات الغربية إلا أنه قد حدث تحول جديد.**

و هناك عدد من التفسيرات لانحصار الأسرة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا في بدايات القرن الواحد و العشرين منها :

1-أدى اتجاه نسبة عالية من النساء إلى التعليم العالي الجامعي و الدخول في سوق العمل إلى تأجيل زواجهن و إنجابهن للأطفال.[1]

2-ارتفاع تكلفة المعيشة لإقامة وحدة معيشية متوسطة الطبقة الاجتماعية بأزواجها و أطفالها و ثلاث إلى أربعة غرف مما أدى ببعض الأزواج إلى البقاء دون أطفال.

3-ارتفاع معدلات الطلاق بصورة مستمرة مما أدى إلى انتشار الأسر غير النووية في العقود الأخيرة.

***ب الأسرة الممتدة أو ( الأسرة الدموية) Extended Family***

إن الأسرة الممتدة توفر علاقات اجتماعية إنسانية عامة وواسعة تساهم في صحة و رفاهية الأسرة ككل.حيث نجد في المجتمعات التي تبنى على أساس الأسرة الممتدة أن رابطة الدم أقوى و أكثر أهمية من رابطة النسب ، و تتكون الأسرة الممتدة من أسرتين أو أكثر ترتبط برابطة الدم و يحدث هذا بصورة عامة نتيجة لمعيشة أسرة معينة مع واحد أو أكثر من أبنائها المتزوجين في وحدة معيشية واحدة و تحت سلطة رب

---

*قبائل الشوشون:خاصة في ولايتي يوتا و نيفادا

**التحول الجديد: فقد بين التعداد الإحصائي السكاني أن أقل من ثلثي السكان يعيشون في أسر نووية أما 2/3 الآخرون قد تبين أنهم يعيشون في وحدات معيشية تتكون من أزواج دون أولاد.

1 -محمد نبيل جامع:علم الاجتماع الأسري و تحليل التوافق الزواجي و العنف الأسري ،مرجع سبق ذكره ،ص68.

هذه الأسرة و قد تكون الأسرة الممتدة أبوية النسب أو أموية النسب و يمكن أيضا أن تعتمد على رابطة الأخوة بدلا من رابطة الآباء أو الأبناء و عندما يتزوج زوجان في أسرة ممتدة لا يتوقعان أن يكونا أسرة منفصلة مستقلة بذاتها فعادة ما يستمر الزوج في العمل بمزرعة والده في حالة الأسرة ذات النسب الأبوي ، و يستمر الأب بملكية جميع الموارد التي تمتلكها الأسرة و هو الذي يستطيع أن يتحكم فيها .

و لكن لماذا يتواجد هذا العدد الكبير من المجتمعات الإنسانية ذات الأبنية الأسرية الممتدة ؟الإجابة تتمثل في علاقة ذلك بحقيقة معينة و هي ارتباط وجود الأسرة الممتدة بنظم اقتصادية معينة ، فالاقتصاد المعتمد على الرعي و الاقتصاد المعتمد على العمل المأجور و الذي يتسم بالانتقالية الجغرافية العالية يرتبطان بوجود الأسر النووية أكثر من وجود الأسر الممتدة و في الوقت نفسه توجد علاقة ارتباطيه أيضا بين الاقتصاد الزراعي المحدد لطريقة الحياة الزراعية من ناحية ووجود الأسر الممتدة من ناحية أخرى و يرجع هذا الارتباط إلى :

1-توفر الأسر الممتدة عدد كبير من العمال اللازمين لنجاح العمل الزراعي و لتسويق المنتجات الزراعية.

2-تساعد الأسر الممتدة على الحفاظ على كلية الأرض الزراعية و عدم تفكيكها و هو أمر هام لنجاح الزراعة أيضا.[1]

و من أهم مزايا الأسرة الممتدة :

1-تضمن نوعا من الاستمرارية عبر الأجيال و ذلك بربط أسر التنشئة و التوجيه بأسر جديدة هي أسر الميلاد.

2-تعتبر بناء اجتماعيا أكثر فاعلية في حفظ تراث الأسرة و تقاليدها و كذلك نقل ممتلكات الأسرة المادية كاملة من جيل إلى جيل .

3- يتمتع الأطفال في الأسر الممتدة بشبكة واسعة من العلاقات القرابية ، و هؤلاء الأقارب متواجدون دائما لمساعدة الوالدين سواء في عملية التنشئة الاجتماعية أو في غيرها من المهام ، و كذلك يمثلون نماذج للعديد من الأدوار و أنماط السلوك للأطفال .

---

1 -نفس المرجع،ص-ص69،71.

## 2-تصنيفات الأسرة حسب الانتساب القرابي:

### 1- الأسرة الأبوية:

و فيها ينتسب الأبناء للآباء و يرى "وسترمارك" أن النسب الأبوي هو أقدم تاريخيا من النسب الأمي ، و يعتقد أن جميع الشعوب قد مارست هذا النظام أي أن الأسرة الإنسانية بدأت بمرحلة عرفت بمرحلة الأسرة الأبوية حيث كانت السلطة في هذا النمط من الأسر ترتكز في يد الأب.

### 2- الأسرة الأمية أو الأموية :

و خط القرابة فيها يتم من خلال خط الأم و ليس الأب و يرى بعض الباحثين أن هذا النمط قد سبق الأسرة الأبوية.[1]

## 3-وظائف الأسرة

سارت وظائف الأسرة الإنسانية على نفس الطريق الذي سار عليه تطور نطاق الأسرة عبر تاريخها الطويل ، فقد تطورت هذه الوظائف من المجال الواسع إلى المجال الضيق المحدود ،إذ كانت الأسرة تقوم بالعديد من الوظائف الشاملة لمعظم شؤون الحياة الإنسانية و يظهر من خلال استقراء تراث علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا عن النسق الأسري أنه من الصعب التفكير في وظيفة تتصل بالحياة أو العمل ما لم تكن من مسؤولية الأسرة و في نطاق اختصاصها ، و معنى هذا أن الوظائف الأسرية كانت تواجه متطلبات المعيشة و الضبط الاجتماعي[2] في وقت واحد و لعل هذه الخصائص هي التي جعلت الباحثين يصفون الأسرة بأنها وحدة اجتماعية متكيفة بذاتها ، ذلك أنه باستثناء الإنجاب فان الوظائف الأخرى مثل :الإنتاج و الاستهلاك و التنشئة الاجتماعية و منح المكانة و التوجيه...الخ كانت جميعا تميز هذا النمط من الأسرة و أيا كانت درجة انجاز هذه الوظائف فان الأسرة كانت تشارك عن طريقها بفاعلية في حياة الجماعة الكبرى.[3]

و فيما يلي سوف نعرض أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة :

---

1 -الوحيشي أحمد بيري:ص61.

2 -سناء الخولي :الأسرة و الحياة العائلية.مرجع سبق ذكره،ص283.

3 -سناء الخولي :ص238

❖ **الوظيفة البايولوجية :**

تشير هذه الوظيفة إلى دور الأسرة في تغذية و تعزيز العلاقات الاجتماعية المقبولة لأطفالها الذين يعيشون في كنفها و يتربون في بيئتها و يتفاعلون مع محيطها ،في الواقع تعد هذه الوظيفة وسيلة يستخدمها المجتمع للحصول على أعضائه الجدد من خلال الأسرة و لولا هذه الوسيلة لكتب على المجتمع الزوال و الفناء.

❖ **وظيفة التنشئة الاجتماعية :**

تمثل التنشئة الاجتماعية عملية يتم فيها بناء شخصية الطفل و تلقينه المبادئ الاجتماعية و الأخلاقية و الدينية الأولى و من خلالها تبدأ التفاعلات الاجتماعية و الرمزية ، أين يتعلم الفرد المعايير الاجتماعية المقبولة وغير المقبولة و الاتجاهات السائدة و أنماط السلوك المحببة و المكروهة و الفروقات الفردية و التفاضل الجنسي بين الذكر و الأنثى ، و آداب الآكل و الحشمة في الملبس و باقي عناصر الثقافة الاجتماعية السائدة في مجتمعه ، أو بعبارة أخرى فان الأسرة تقوم بربط الطفل الحديث الولادة بشبكة مجتمعه ليستطيع العيش داخله بانسجام و وئام.[1]

هذا و يحظى موضوع التنشئة الاجتماعية باهتمام كثير من العلوم الإنسانية و الاجتماعية و قد أفردت بعض العلوم فصولا عديدة من دراساتها ووجهت أبحاثا تتزايد باستمرار نحو هذا الموضوع الذي يهم الفرد و الجماعة و المجتمع ،و من المعروف في هذا المجال الإسهامات التي قدمها علم النفس و كذا الدراسات النفسية التي تعنى بالعلاج و التحليل .و منذ وقت طويل اهتمت الانثروبولوجيا عندما كانت توجه اغلب اهتماماتها لدراسة الشعوب البدائية إلى أسلوب هذه الجماعات في التنشئة الاجتماعية ابتداء من مرحلة الولادة حتى النضج، و لعل الدراسات التي أجرتها مارجريت ميد M.Mead من خير الدراسات التي تعتبر من المراجع الهامة في التنشئة الاجتماعية .

و يرى المختصون في الشؤون الأسرية أن التنشئة الاجتماعية عرفت العديد من التغيرات السريعة ،حيث أنه منذ ثلاثين سنة تقريبا كان الاتجاه إلى معاملة الأطفال كما يعامل البالغون بالحزم و القسوة و الاقتصاد بقدر الإمكان في مظاهر اللين أو التدليل، في جين يؤكد اليوم علماء التربية و النفس بل و علماء الاجتماع أيضا على أهمية مصادقة الأطفال و منحهم الحب و العطف و الحنان، كذلك لم يعد ينصح بالتفرقة بين

---

1 –معن خليل العمر :**التفكك الاجتماعي** ،الأردن،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع ،2005،ص214.

الأبناء على أساس السن أو الجنس إلا أن هذا لا يعني أن المجتمع بأسره يعتنق هذه الأيديولوجية الجديدة في التربية و التنشئة لأن الاختلافات بين الفئات في المجتمع اقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا ينعكس على مدى الإبقاء على الأساليب القديمة أو الأخذ بالمناهج الجديدة.

لقد كانت التنشئة الاجتماعية تقع مسؤوليتها على عاتق الأسرة الممتدة التقليدية في سن النضج ، لكن التغير الذي أصاب الأسرة بنائيا ووظيفيا نقل جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى بديلة كالمدارس و النوادي و دور الحضانة ...الخ ، كما أن انشغال المرأة وتركها مسؤولية رعاية الطفل لغيرها أدى إلى مفارقات عديدة في هذا الميدان ،وإلى جانب تناقص دور الأب حتى في كثير من الأسر التي تكون فيها الزوجة عاملة فإنها تنقل إلى الأطفال تصوراتها و أذواقها و قيمها و مع ذلك فانه من الواضح ان عملية التنشئة الاجتماعية مازالت تمثل أهم وظائف الأسرة، و يبدو تأثير الأسرة بأجل صورة في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل و هي التي يقضيها عادة في المنزل قبل أن يلتحم بالمجتمع الخارجي عن طريق المدرسة و جماعة اللعب .

و هناك أسباب تقدمها الأسرة لتبرر إتباع الطرق الحديثة في التربية منها :[1]

1-أن الطرق القديمة القائمة على فرض سيطرة الوالدين و الأب بالذات و استعمال وسائل معينة في التربية كالضرب و القسوة أصبح ينظر إليها على أنها غير سليمة ، كما أنها تؤدي إلى إصابة الطفل بأمراض نفسية عديدة و تهدد مستقبله الدراسي و تعرض شخصيته للانحراف بل و إلى الجريمة ،هذا في الوقت الذي تفوقت فيه الطرق الحديثة في التربية على القديمة لأنها تقوم على أسس علمية و تجريبية قام بها علماء متخصصون في هذه المجالات .

2-كثيرا ما يتبع الآباء طريقة وسطية تجمع بين القديم و الحديث ، حيث يصعب التخلص تماما من أثر الطريقة التي تربى عليها الفرد مع محاولة لتطبيق الطريقة الحديثة على أبنائهم.

و قد اجمع الكثيرون على أن معاملة الطفل بطريقة تجمع بين اللين و الشدة تبعا للمواقف المختلفة التي يتعرض لها من أفضل وسائل التربية .[2]

---

1 -سناء الخولي الأسرة و الحياة العائلية ،المرجع السابق ،ص288

2 -نفس المرجع،ص290

❖ **الوظيفة العاطفية :**

تنطوي هذه الوظيفة على تعليم الطفل المحبة و التعاطف و الميل نحو أفراد الأسرة و نحو الآخرين القريبين منه و البعيدين عنه و إكسابه طرقا ووسائل إشباعها و إرضاء ذاته و إشعاره بأنه قريب للقلب و محبوب و مقبول من قبل أفراد أسرته ، هذه الوظيفة مهمة جدا في تماسك الأسرة و تمتين روابطها ،و إذا حصل أي ضعف أو تمزق في هذه الوظيفة فإنها تنعكس على شخصيته عند الكبر و تفرز آثارها السلبية مع الآخرين القريبين منه بشكل واضح ، حيث لا يستطيع العثور على سعادته مع الآخرين القريبين منه و الذي يتفاعل معهم فيصبح تعيسا في حياته الخاصة .هذه الحالة تكون سببا غير مباشر في حدوث طلاقه أو طلاقها من الشريك الذي يشترك معه، كما أن القصور في الإرضاء العاطفي المتأتي من الوظيفة العاطفية للأسرة عند تنشئتها لأبنائها يساعد على حدوث عدم الانسجام العاطفي مع الشريك عند الزواج الذي يؤدي فيما بعد إلى الطلاق التي هو المحطة الأخيرة للتفكك الأسري[1].

❖ **الوظيفة التعليمية و التربوية :**

على الرغم من انتقال التعليم من المنزل إلى المدرسة فمازال للأسرة دورها الفعال في هذا المجال ، حيث أنها تقوم بالإشراف على متابعة أطفالها في الواجبات المنزلية و فهم الدروس ، و يمكن القول أن الوالدين هما اللذين يحددان مدى تقدم أو تأخر الطفل في المدرسة ،و الدليل على أن الآباء اليوم يقضون وقتا أطول في مساعدة أبنائهم في استذكار دروسهم أكثر من ذلك الذي كان يقضيه الآباء مع أبنائهم في الماضي ، و يرجع هذا إلى ارتفاع المستوى الثقافي و التعليمي بين الآباء في الوقت الحالي خاصة في الفئات العليا و المتوسطة أين أتيح للآباء فرصة قضاء سنوات طويلة في تلقي العلم ، على خلاف الفئات العمالية و الريفية نجد أن الآباء في كثير من الأحيان يخرجون أبناءهم من المدرسة إما ليتعلموا حرفة أو ليساعدوهم في الحقل أو قد يكتفون بمرحلة معينة من مراحل التعليم .

و إذا كان التعليم قد انتقل بالفعل من البيت الى المدرسة الا أن الأسرة هي التي تقوم بدفع نفقاته و بالرغم من مجانية التعليم إلى أن الأسر مازالت تنفق الكثير في سبيل تعليم أولادها مثل أجور المواصلات،و الأدوات ،و الملابس المدرسية ...الخ.[2]

---

1 -معن خليل العمر :المرجع السابق،ص215

2 -سناء الخولي :المرجع السابق،ص287

❖ **الوظيفة الدينية :**

إن الأسرة هي التي تضع قواعد الدين و تفصل أحكامه ، و فيها يتعلم الصغار قواعد الدين و شعائره و أحكامه و مناهجه لتنقل هذه الوظيفة فيما بعد إلى مؤسسات رسمية كالمدرسة و المسجد و مختلف دور العبادة.

❖ **وظيفة الحماية :**

إن الأسرة هي التي توفر الحماية لأبنائها سواء كانوا أطفالا أو شبابا أو شيوخا فهي التي تقوم برعاية الطفل الصغير و الشيخ الكبير و المعاقين ...الخ، و توفر لهم العيش الكريم و هي التي تقوم بالفصل في نزاعات و خصومات أفرادها و تعمل على رد الحقوق إلى أهلها و القصاص للمظلوم و عقاب من يعتدي عليه .

❖ **الوظيفة الاقتصادية**

يعتبرها الكثيرون من أهم الوظائف ، حيث كانت الأسرة مكتفية ذاتيا إلى حد كبير فيستهلك الأفراد ما ينتجون فلم تكن هناك حاجة إلى نقود و مصارف و أسواق و مصانع ،إذ كان نادرا أن يجري بين الأسرة و بين غيرها معاملات اقتصادية ذات أهمية و ذلك لأنها كانت تعمل على أن تكفي نفسها بنفسها فتنتج جميع ما تحتاجه و لا تستهلك إلا بقدر إنتاجها فالأسرة إذن كانت تمثل جميع الهيئات الاقتصادية التي تمثل في العصر الحالي المصارف و الشركات .

❖ **الوظيفة الترويحية:**

تقوم الأسرة بوظيفة الترويح ، حيث يقضي أفراد الأسرة أوقات فراغهم في البيت في السمر أو القيام ببعض الألعاب أو الصيد أو الفروسية أو مجرد تبادل الحديث و القصص أما الآن فعملية الترويح تقوم بها جهات متخصصة خلقها المجتمع لهذا الغرض مثل المسارح ،النوادي ، الملاهي ،دور الشباب...الخ.[1]

❖ ***وظيفة الأسرة كرأس مال اجتماعي***

تتميز الأسرة الممتدة أو المركبة بنائيا بإشباع حدودها المكانية و الاجتماعية كما تتميز من حيث اتجاه أعضائها بتوجههم نحو تقدير مصلحة الأسرة و الاهتمام بها و ذلك بالمقارنة مع الاتجاهات الفردية التي يتسم

1 -نفس المرجع :ص70-72

بها أعضاء[1] الأسرة النووية ، كما تتميز الأسرة الممتدة أيضا من الناحية السلوكية بتواجد درجات مختلفة من الترابط و الألفة في العلاقات بين أفراد الأسرة.

تكون هذه العناصر الثلاثة سابقة الذكر ما يسمى "بالحياة العائلية أو الروح العائلية " **Familism** " و هي قوة اجتماعية تندرج تحت مفهوم "رأس مال اجتماعي " و يمكن من خلال الاستعراض المرجعي للدراسات العلمية

و في هذا الشأن تحديد محاور ثلاثة للوظيفة الاجتماعية للأسرة :[2]

**المحور الأول :دعم الانجاز المدرسي للأبناء**

أثبتت دراسة "أنجيلا فالنزويلا و دورنبوش Angela Valenzuela"and Dornbush * أن الروح العائلية بين الأسر المكسيكية الأصل قد كانت مسؤولة على ارتفاع مستوى الأداء المدرسي للمراهقين شرط أن يكون أباؤهم قد تعلموا لمدة 12 سنة على الأقل تعليما رسميا.

وقد حاول تيتشمان Teachman و آخرون** تحديد ما إذا كان رأس المال العائلي يؤثر على التحصيل و الانجاز العلمي أم لا و بالفعل تبين للباحثين أن الأسرة ذات العلاقات الداخلية القوية و كذلك الأسر ذات العلاقات البينية (بين بعضها البعض) قوية يرتفع فيها بشكل ملحوظ الانجاز و النجاح المدرسي لأطفالها .

و هناك دراسات أخرى كبيرة تؤكد على الدور الحيوي الفعال للأسرة كرأسمال اجتماعي بقوة تماسكها و ترابطها و امتدادها و اكتمالها في دفع أطفالها نحو النجاح المدرسي و الانجاز التعليمي المتميز و من هذه الدراسات ما قام به كل من "بونج" و ليكتر" و "أستون " و" ماكلاناهان" و "ميروف ".

**المحور الثاني : محور التشغيل الذاتي Self Employment**

و الذي يعني قدرة الأسرة الممتدة على تشغيل أعضائها في الأعمال المناسبة لهم و هنا يعرف رأس المال الاجتماعي بخاصية الالتزام المتبادل Mutual Obligation و الثقة Trust الموروثتان في الأسرة كمنظمة

---

-محمد نبيل جامع :المرجع السابق،ص 631

2-نفس المرجع ،ص62

* Voir : Angela Valenzuela and Stanford M. Dornbush ,"Familism and social capital in academic achievement of Mexican origin and Anglo adolescents ,"Social Science Quartery,Vol.75,No.1,Marsh 1994,p18-36.

** Voir Jay d. Teachman,Kathleen Paasch & Karen Garver , "Socual capita and dropping out of school early ",Journal of Mariage and the Family , August ,1996,pp.733-783

اجتماعية للإنتاج ، فالأسرة هي التي تسهل التبادل الاجتماعي و التعاون و التمكن من السلع الجماعية في الوقت الذي تحد فيه من التواكل و العيش على كسب و جهد الآخرين.

**المحور الثالث : الرعاية الاجتماعية**

من محاور الوظيفة الاجتماعية للأسرة كرأس مال اجتماعي هو محور الرعاية الاجتماعية حيث أثبتت "ميخائيل Mickael Vatikiotis "أن تيارات التحضر و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية السريعة في تايلاند و دول جنوب شرق آسيا قد أضرت بالعلاقات الأسرية التقليدية نتيجة لهجرة الشباب إلى المدن بحثا عن العمل و المصانع ،

كما أدى تفشي وباء الاستهلاكية و البذخ الاستهلاكي Consumerism إلى إضعاف هذه العلاقات و قد أدى ضعف هذه العلاقات الأسرية إلى تدهور الرعاية الاجتماعية التي توفرها الأسرة لأعضائها ،هذا و لم تتمكن الدولة من القيام بهذا الدور بدلا من الأسرة حتى أن العناية بالأطفال و رعايتهم قد تدهورت بدرجة كبيرة مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض و الجرائم .[1]

و الجدول التالي يبن يلخص لنا الأدوار و المراكز و الحقوق و الواجبات داخل الأسرة .

[1] نفس المرجع ،ص65

**جدول رقم (8) يبين الأدوار و المراكز و الحقوق و الواجبات داخل الأسرة[1]**

| الأفراد | المراكز | الأدوار | الحقوق | الواجبات |
|---|---|---|---|---|
| الرجل | أب – زوج––ولي | عائل – مربي مسؤول –موجه | الطاعة –البر | النفقة –الحماية التوجيه–التربية |
| المرأة | أم – زوجة– ولي | عائلة – مسؤولة موجهة–مربية | الطاعة –البر | الحماية التوجيه–التربية |
| الأبناء | ابن – بنت | مساعد–متربي –طالب | النفقة –الحماية التوجيه–التربية | الطاعة –البر |

1-نفس المرجع ،ص65

## 4-الخصائص البنيوية للأسرة الجزائرية

تعد الإسهامات و النظريات الجديدة من العوامل الأساسية لتطوير دراسة الأسرة عامة و الأسرة الجزائرية خاصة ،التي طرأت عليها عدة تغيرات ،منذ بداية نشأتها إلى الوقت الحالي ،بسبب التحولات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية على الصعيد العربي و الإسلامي من جانب، وعلى الصعيد الاستعماري من جانب آخر، مما جعلها تمتاز بسمات عما كانت عليه في السابق ،من حيث البناء و الوظائف التي كانت تقوم بها على البنية التقليدية ،نتيجة لعامل التأثر بموجة التصنيع وتيار التحضر و التمدن اللذان عكسا طابعا خاصا عليها ،فالمجتمع الجزائري لم يتجاوب مع التحولات بطريقة متجانسة كليا ،كونه لا يخضع بسهولة للتأثر و التغير.

❖ **شكل الأسرة الجزائرية**

تناولت كثير من الدراسات الأسرة الجزائرية باعتبارها نموذجا متميزا في الوطن العربي نظرا لمجموعة من الظروف أهمها التطور التاريخي الذي شهدته تركيبة المجتمع الجزائري ولذلك تظهر في بنيتها التقليدية تجسيدا للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية السائدة من قبل ،ويتجلى ذلك في التشبث العميق بمجموعة من العادات و التقاليد والقيم الاجتماعية التي تعبر عن انتمائها وهويتها المتجذرة من خلال خصائصها التي تميزت بها ،فهي جماعة أولية هامة باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع الجزائري ،فهي على العموم أسرة موسعة حيث يعيش في أحضانها عدة أسر زوجية وتحت سقف واحد "الدار الكبيرة"إذ نجد فيها من عشرين إلى ستين شخصا أو أكثر يعيشون جماعيا ،زيادة إلى بعض الأهل و الأقارب ،والكل يعيش حياة اجتماعية واقتصادية متبادلة على أساس قرابة الدم والنسل التي تحدد فيها بينهم علاقات وواجبات و التزامات مشتركة ،حيث أن الأب و الجد هو القائد الروحي للجماعة الأسرية ينظم فيها أمور تسيير الإرث الجماعي وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على الانضباط والتماسك في الجماعة الأسرية[1] حيث تتجلى السلطة داخل هذه الجماعة في السلطة الأبوية التي تعتمد فيها الحياة الاجتماعية للأسرة على جملة من العلاقات الاجتماعية المنظمة ،و تقوم النساء بمهام المنزل الداخلية بينما يشرف الرجال على المهام الزراعية

1 -مصطفى بوتفدوشنت : **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1984ص 37.

و الإنتاجية والعناية بالأرض وتوفير الغذاء والسكن بشكل عام ،ويتجلى ذلك في التفاهم و التعاون بين المجالين رغم كبر حجم الأسرة ،زيادة إلى تحديد المكانات الاجتماعية لأفرادها فهي تتغير وفق حالتها الاجتماعية في الوسط الذي تعيش فيه ،إذ أن المكانة ،الاسم والميراث تنتقل طبيعيا من الأب إلى الابن بدون تقدم الأم [1]فهي أسرة إكنانية والنسب فيها ذكوري مما يجعل فئة الذكور تحظى بمسؤولية التسلط مقارنة بفئة الإناث ،كما أنها وفق هذا التنظيم الهام تفرض ضغوطا قوية على أفرادها ،مما يجعل تماسكهم الداخلي ووحدتهم حقيقة ملموسة تتجسد في الروابط القرابية، وتحتفظ برواسب النظام القديم كالارتباط الجنسي ،العشائري ،وقواعد تنظيمية تقرها الأسرة.

أما فيما يخص الأسرة الجزائرية في البنية المعاصرة والتي أظهرت الأسرة الجزائرية في شكل مغاير عما كانت عليه في البنية التقليدية ،وهي نتيجة للتغيير و الاستمرار في نفس الوقت لذلك فالأسرة الجزائرية في الوقت الحالي مرتبطة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمع ولا يمكن فصلها عنه ،بالرغم من المقاربة التاريخية للتكوين الاجتماعي الجزائري التي تفرض دقة أكثر في التحليل لمختلف تناقضات المجتمع الجزائري، لذا أصبحت الأسرة الجزائرية تتميز بنطاق ضيق ذات التركيب البسيط بعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها المتكون من الزوج و الزوجة والأولاد[2] وقد اصطلح اجتماعيا على الشكل البسيط من الأسر اسم "الأسرة النووية "،رغم وجود بعض الزيجات التي مازالت تعيش مع العائلة ،إلا أن عددها انخفض من واحد إلى اثنان ،فنادرا ثلاثة،ففي الغالب الزيجات تعيش معا لأن أزمة السكن لا تسمح لها بالحصول على مساكن منفصلة [3]إضافة إلى أن الحياة في المدينة تتطلب أن

يكون عدد الأفراد محدودا عكس ما كانت عليه في الريف ،أما العامل الثاني وهو اختلاف أو تباين البنية الاقتصادية الإنتاجية للأسرة الممتدة والتي كانت تعتمد على الإرث العائلي والمتمثل في الأراضي الزراعية كوحدة إنتاجية واستهلاكية ،ولكن مع فقدان الأراضي الزراعية و انقسامها و انتقال الأفراد إلى المدينة التي

---

1 -Cladine chaulte: **la terre et frère et l'argent. to me** 1,Alger .O P.U;1987 .p208.

2 –محمد سويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990، ص 89.

3- مصطفى بوتقنوشنت ، المرجع السابق ، ص 157.

عرفت وجود مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها[1] للحصول على أجرة شهرية إما بالعمل في مؤسسات حكومية أو في وحدات صناعية خاصة فتحولت الأسرة الجزائرية من **نموذج اقتصادي ذاتي إلى نموذج اقتصادي موجه من طرف الدولة** ،من خلال أفرادها الذين لهم أجرة ،و تكوين الخدمات التي تلجأ إليها إيديولوجية التقدم الوطني التي تتبناها[2] وعلى ضوء ذلك أصبحت هناك استقلالية مادية جديدة في تكوين أسر فرعية من الأسرة الأم وبالتالي تكوين أسر زواجية مستقلة تتلاءم مع المجتمع العصري المتحضر،ومن هنا تبدأ تضعف سلطة الأب ،كون أن أ فراد الأسرة أصبحوا يتمتعون باستقلال مادي عن الأسرة الأم فالسلطة الأبوية لم تعد بنفس التسلط و العنف الذي كانت عليه في الأسرة التقليدية [3] وهذا بعد استقلال الأفراد في تطلعاتهم و طموحاتهم عن الأسرة وتحقيق المصالح الشخصية ،إذ أصبح من السهل على أفراد الأسرة تخليهم عن المبادئ الأسرية التقليدية و العادات المجتمعية التي كانت تعزز تعاونهم وتساندهم لتأمين متطلبات الجماعة الأسرية ،وبالتالي أصبح كفرد يتمتع بالامتيازات التي منحتها له الدولة من اجل الاستقلال الاقتصادي وتعزيز المكانة الاجتماعية له وقد أكد الباحث **مصطفى بوتفنوشت** أن الأسرة الجزائرية قد فقدت شكلها الممتد في الأوساط الاجتماعية الحضرية ،لتأخذ مكانتها الأسرة الزواجية أو النووية ، غير أنه لاحظ أن هذه الأسر الزواجية المنتشرة في الأوساط الحضرية تضم ما بين سبعة وتسعة أفراد،ويشير كذلك أنه رغم الاتجاه في شكل الأسرة الذي يسير نحو الأسرة النووية ، وتماشيا مع النظرية البنائية الوظيفية فإن التأكيد على ارتباط الأسرة بالنسق المهني ،وربما عن التفكك الذي يصيب الأسر إنما هو في الواقع تكيف لمتطلبات الاقتصاد[4].

---

1-محمد سويدي : المرجع السابق ، ص 90

2. Claudine chaulet :méme référence,p132.

3 سناء الخولي:الأسرة والحياة العائلية،المرجع السابق ،ص86

4 رميلي رضا:**الوضعية الاجتماعية للأسرة وآثارها على التحصيل الدراسي للطلبة الجامعيين** ،رسالة ماجيستير قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،2006،ص44.

## 5-أشكال التفكك الأسري:

تختبر الزيجات خلال دورة الحياة ، ولا توجد فترة في الحياة الزوجية خالية من إمكانية حدوث الأزمات (تفكك) فمن الممكن أن نطلق على فترة الاستعداد لاستقبال الطفل الأول للأسرة "أزمة " و كذلك الأمر عندما تكون مستويات الإرضاء الزواجي منخفضة ، أو عندما يحدث صراع الأدوار ...الخ و ويشير كل ذلك إلى حادثة أو عملية تؤدي إلى نشوء ضغط أو صراع أو أزمة أو تفكك في الوحدة الأسرية .

و إذا اتبعنا الرأي العام كما يتمثل في آراء رجال الدين و المدرسين و الفلاسفة و القادة السياسيين و غيرهم فسوف نجد أن غالبيتهم ينتهجون منهجا تشاؤميا اتجاه الأسرة الحالية ، حيث يعتقدون أن سلطة الآباء قد انهارت و أن الأزواج غالبا ما يتمردون و يثورون على بعضهم و هذا يتعارض مع أيام زمان عندما كانت تحترم و تراعى الحرمات و الأزواج أكثر انسجاما ، و من هنا يتبين أن كل جيل يتخذ من تجربته الخاصة معيارا يقيس به على تجارب الآخرين و يحكم على عليها.

و عموما فمن النادر أن تكون حياة الأسر و الأزواج كاملة طوال دورة حياتها ، لأن كثيرا من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة ينبغي أن تؤدي إلى حدوث أزمات "Crisis " أو أنواع من التفكك .

و لهذا سنحاول فيمايلي استعراض أبرز مظاهر و أشكال التفكك الأسري:

## 1-الطـــــلاق:

***أ-الطلاق لغة:***

كلمة الطلاق مشتقة من الفعل "طلق" بمعنى ترك و بعد[1] ،و الطلاق مشتق أيضا من الانطلاق و هو الإرسال و الترك بعد الإمساك و يقال طلقت البلاد أي فارقتها و طلقت القوم بمعنى تركتهم كما يترك الرجل المرأة .[2]

***ب-أما اصطلاحا :***

فهو يشير إلى انتهاء رابطة الزواج أو إصدار إعلان قانوني يبطلان هذه الرابطة ، كذلك قد يستخدم للإشارة إلى انفصال بين زوجين بحيث لا يغير هذا النظام من العلاقات القانونية بينهما التي نجمت عن الزواج .[3]

كما أن الطلاق عبارة عن انحلال أو إزالة أو تفكك الرابطة الزوجية Divorce is the dissolution of marriage و الطلاق يختلف من دين لآخر و من طائفة لأخرى .و في الحالات التي يحكم القانون المدني الطلاق فانه يختلف من مجتمع لآخر ،و الحقيقة أنه ليس مباحا في كل المذاهب الدينية فأرباب الكنيسة الرومانية الكاثوليكية لا يبيحون الطلاق و معظم المذاهب الإنجيلية ترى أن الزواج لا يفك إلا بالموت ، و على الرغم من أن الانفصال الواقعي Separation قد يحدث إلا أن ذلك لا يعطي لأي من طرفي العلاقة حرية الزواج مرة أخرى ، بل عليه أن يبقى وحيدا طوال حياته ، أما موقف الإسلام الحنيف فقد اتسم بالتسامح و المرونة و الواقعية فأجازه و لكن في أضيق الحدود و اعتبره أبغض الحلال عند الله.[4]

أما الطلاق من الناحية السوسيولوجية فهو مظهر من مظاهر التفكك الأسري الكلي و انهيار الوحدة الأسرية و كذا انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها و الذي بموجبه تتصدع الأسرة بشكل نهائي فينفصل الزوجين و يربى[5]الطفل من قبل احد الوالدين أي الطرف المتبقي معه و يحدث هذا نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن إدراكها .

---

-رضا محمد:**معجم متن اللغة** ،بيروت ، مكتبة الحياة،1959،ص1.624

[2] -مصطفى عبد الغني شيبة:**أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية**،ط1،ليبيا،دار الكتب الوطنية،2006،ص15.

[3] -محمد عاطف غيث:قاموس علم الاجتماع.الإسكندرية،مرجع سبق دكره،ص139.

[4] -عبد الرحمن العيسوي :**علم النفس الأسري**، ط1،الأردن ،دار أسامة للنشر و التوزيع،2004،ص149.

[5] -مسعودة كسال :**مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1986،ص25.

## أ-أسباب حدوث الطلاق:

### 1-الأسباب الخاصة

هذه الأسباب تكون متعلقة إما بالزوج أو الزوجة .

**الأسباب المتعلقة بالزوج:**

ترجع أسباب الطلاق من جانب الرجال إلى أمور كثيرة أهمها الكراهية و تعدد الزوجات و سوء معاملة الزوجة ،أو عدم تحمل الزوج لنفقات الأسرة و كذلك الفرق بينه و بين الزوجة في السن بالإضافة إلى المرض الذي يجبره على التخلي عن العمل و عن واجباته الأسرية و انحطاطه الأخلاقي و سوء سيرته.[1]

***الأسباب المتعلقة بالزوجة:***

ترجع أسباب الطلاق من جانب المرأة إلى عدة عوامل أهمها كراهيتها للرجل خاصة إذا كان أهلها قد قاموا بتزويجها من شخص لا ترغب به و هذا قد يؤدي بها إلى التوتر أو سوء أخلاقها أو العقم بالإضافة إلى المرض و إهمالها لشؤون المنزل و كبر سنها و عدم دخولها في طاعة زوجها و خاصة الاستماع إلى أهلها.

### 2-الأسباب العامة

ترجع الأسباب العامة للطلاق و التي تؤدي إلى زيادة معدلاته إلى:

- ***الوضع الاقتصادي و المادي المزري للأسرة***

إذ يعد العامل الاقتصادي من الأسباب العامة التي يستند عليها الطلاق في المجتمعات العربية ، حيث يرى "مصطفى عبد الواحد" أنه حين تضيق سبل المعيشة و يفشل الزوجان في تحقيق حياة سعيدة مؤدية لأغراضها فيخفف الزوج [2]من العبء و لا يبالي بعد ذلك بالنتائج المترتبة خاصة و ما تعرفه الحياة العصرية من ارتفاع في التكاليف و انتشار البطالة و الفقر،كما أصبحت العديد من الأسر الجزائرية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة و قد تزيد هذه الظروف من الشجار بين الزوجين و قد تنتهي في كثير من الأحيان بالطلاق كحل بديل لهذه المشاكل .

---

1 -مصطفى الخشاب:**دراسات في علم الاجتماع العائلي**،القاهرة،دار النهضة العربية،1985،ص243.

2 -مسعودة كسال:المرجع السابق ،ص-ص51-52

❖ ***تطور مركز المرأة من الناحية الاجتماعية و خروجها للعمل :***

يرى الكثير من الباحثين أن عمل المرأة خارج البيت من أهم العوامل المساعدة على حدوث الطلاق ، ذلك أن العمل سيساعدها على الحصول على ميزانية خاصة بها تجعلها أقل اعتمادا على زوجها من الناحية المادية كما أن تطور مركزها الاجتماعي هو الأمر الذي يشعرها بحريتها و شخصيتها في الحياة أكثر و يجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية و شؤون الأسرة سواء مع زوجها أو مع الرجال في مكاتب العمل و المدارس و الشركات و الجامعة و إلى تأسيس سلوكها متأثرة بتلك المناقشات الحادة الناتجة عن عملها ، و يكون عمل المرأة سببا في حدوث الطلاق خاصة بعد إنجاب الأطفال و عدم قدرة المرأة على التوفيق بين عملها و البيت.[1]

❖ ***عدم قيام الزواج على قاعدة و أسس واضحة***

إن الزواج القائم على المنفعة أو المصلحة لا يكتب له الدوام و هذه الأمور تتعارض مع الدعائم التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية .[2]

❖ ***الاختلاف بين الزوج و الزوجة***

و يقصد به الاختلاف في نظرتهما إلى الحياة و إلى المستوى الثقافي و الوضع الاجتماعي و السن و هذه الأمور قد لا تبدو مهمة في المرحلة الأولى من الزواج و لكنها تظهر بطول المعاشرة فتثير كثيرا من حالات التوتر العائلي التي تنتهي عادة بالطلاق.

❖ **ضعف الوازع الديني و الأخلاقي[3]**

و خاصة في المجتمعات المدنية و هذا يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق.

❖ ***الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج***

❖ ***عدم الاستقرار العائلي***

حيث يتعذر الوصول إلى حلول للمشاكل و العوامل التي تؤدي إلى التوتر و التفكك في المحيط الأسري فيكون الطلاق هو الحل الحاسم.

---

1 -مصطفى الخشاب:نفس المرجع ،ص243

2 -محمد عاطف غيث :**تطبيقات في علم الاجتماع**،الاسكندرية ،دار الكتب الجامعية،1970،ص229.

3 -Martine Segalen : **Sociologie de la Famille**,Paris,Arman de colin,2002,p136.

**ب-الطلاق كجزء من نسق الأسرة**

يميل الناس في العادة إلى النظر إلى الطلاق ككارثة أو كمأساة و عندما ترتفع معدلات الطلاق في مجتمع ما فان هذا يكون دليلا على أن نسق الأسرة لا يعمل بصورة صحيحة ، و يعتبر الطلاق حدثا مشؤوما للأشخاص الذين يشملهم ، كما يعتبر مؤشرا واضحا لفشل نسق الأسرة بالإضافة إلى اعتباره دليلا على محنة شخصية ،هذا و ينظر إليه كذلك كطريق للهروب من توترات الزواج* و متاعبه ،و يدعي "وليام جود " أن الطلاق لا يسمح به في معظم مجتمعات العالم.[1]

**ج-الآثار النفسية و الاجتماعية للطلاق**

الحقيقة أنه و بصرف النظر عن التطور التاريخي لفكرة الطلاق و عن الوضع القانوني لها ، فهي و لا شك من الصدمات النفسية و الاجتماعية التي تحدث أزمة نفسية أو انفعالية للزوجين و الأطفال معا فيما يعرف باسم "البيوت المحطمة"و يصف "كولمان" Coleman"تجربة الطلاق كواحدة من نوائب هذا العصر [2]،الذي يصفه بأنه عصر القلق و التوتر و الصراع و الخوف و التنافس و التهديد، و لذا يخطئ من يظن أن تجربة الطلاق تؤثر في الأطفال وحدهم ، إنما الحقيقة أنها تؤثر تأثيرا نفسيا على الزوجين أيضا و على الأسرة كذلك فالطلاق واحد من المواقف الضاغطة في الحياة الحديثة المشحونة بالانفعالات و المشاعر التي تنتج عن انقطاع أواصر الرابطة الزوجية ، فالبيوت التي تصبح بلا أب " fatherless" لا شك أنها تتأثر كثيرا من الناحية النفسية و الاقتصادية .

و إذا كان الطلاق في الحالات النادرة قد يعد خطوة ايجابية تحرر الأسرة من صعوبات حادة و مزمنة لا سبيل لعلاجها إلا بالانفصال ، إلا انه في معظم حالاته يؤدي إلى نتائج سلبية خاصة على الأطفال ، و

---

*بالرغم من أن الزواج لا يتم في المجتمعات الإسلامية إلا بموافقة كل من الطرفين المقبلين على الزواج ،إلا أن الطلاق عندما يحدث فانه يكون من حق الزوج فقط و قد يحدث دون موافقة الزوجة أو حتى دون علمها .و لهذا ظهرت الدعوة في الآونة الأخيرة إلى ضرورة توقيع الطلاق أمام القاضي لتكون هناك فرصة للتروي و الحد من الاندفاع الذي قد ينتهي بتفكيك الأسرة و تشريد الأطفال ،و حتى يمكن إجراء التحكيم القرآني تحت رعاية القاضي الذي يبدأ أولا بمحاولة التوفيق بين الطرفين ثم بدعوة حكم من أهل الزوج و حكم من أهل الزوجة حسب ما جاء في الآية الكريمة ، و عموما فان الطلاق بغير سبب شرعي حرام فما احل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق.

[1] سناء الخولي :الأسرة و الحياة العائلية .ص259

[2] عبد الرحمن العيسوي :المرجع السابق ،ص151

هناك كثير من الدراسات التي تؤكد أن للطلاق انعكاسات سلبية على الصحة العقلية و النفسية للآباء و الأمهات و الأبناء و كذا على صحتهم الجسمية حيث يحتمل ازدياد نسبة الإصابة بالأمراض الجسمية و الأمراض السيكوسوماتية" Psychosomatic Disorder"

**د-مشكلة الحضانة**

من المشاكل الرئيسية المترتبة عن الطلاق و الانفصال ، مشكلة حضانة الطفل الصغير "Custody" فمعظم الدراسات تهتم بالآثار المترتبة عن الطلاق على حياة الطفل ،و لقد كانت الفترة التي تلت الطلاق مباشرة فترة ضغط شديدة بالنسبة للأطفال و ذلك من جراء التجربة في ذاتها أي واقعة الطلاق الحتمية.[1]

**هـ -أثر الطلاق على الأطفال**

في دراسة مبكرة "لوليام جود" 1956 و دراسة أخرى "لايفان ناي في 1957 "ناقشا فيها الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبيا ، وقد استفاد جود من بعض المعلومات الهامة المتاحة من عملية الطلاق في صلتها بالأطفال و الرعاية و ترتيبات الزيارات و هذا إلى جانب كثير من الجوانب التي تكشف عن تصورات

الأمهات للأساليب التي يؤثر وفقها الطلاق على أطفالهن ، و مع أن دراسة "جود" قد أجريت في مجتمع غير المجتمع الجزائري إلا أنها تكشف جانبا على ما قد يحدث نتيجة للطلاق في مجتمعات عديدة فقد وجد مثلا أن غالبية الأمهات اظهرن قلقا واضحا فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن إلا أنهن مع ذلك كن يشعرن بالحاجة للسير في إجراءات الطلاق ، كما كشفت الدراسة الميدانية عن بعض السلوكات لدى بعض الأطفال خاصة بعد الطلاق كالخشونة و التعصب.[2]

---

[1] عبد الرحمن العيسوي :نفس المرجع ،ص 173

[2] سناء الخولي :ص-ص278-279.

## 2-الـــهجـــر

يدل الهجر على ترك أحد الزوجين هذه الحياة بدون اتفاق و بدون أن يبدي وجهة نظره في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها .

و تحدث ظواهر الهجر و الانفصال في مختلف الطبقات إلا أنها أكثر حدوثا ووضوحا في الطبقات العامة و الفقيرة لا سيما عند أرباب الأسر الذين تضطرهم ظروف العمل إلى الهجرة و التنقل في آفاق بعيدة ووجهات مترامية الأطراف فغالبا ما يهجر الزوج زوجته و أولاده لعدم قدرته على إعالتهم و في نيته عدم العودة إلى الحياة الزوجية و في مثل هذه الحالات يعد الهجر دائما و ليس مؤقتا و يعد بمثابة الطلاق . و هناك من يطلق على الهجر مصطلح "طلاق الفقير" لان الطبقات الفقيرة تلجأ عادة إلى هذه الطريقة تهربا من قيود الطلاق و ما يتطلبه من مصاريف ، و تشير الإحصائيات إلى زيادة حالات الهجر في السنوات الأولى من الزواج حيث لا يوجد الأولاد الذين يدعمون حياة الأسرة ، و قد أثبتت الدراسات زيادة حالات الهجر بين النساء عنها بين الرجال نظرا لما تتسم به الحياة الأسرية الحاضرة من الحرية و ظهور شخصية المرأة و نزولها إلى ميدان العمل و حصولها على أسباب الكسب الخاص التي تعينها إلى حد ما عن معيشة الرجل.[1]

و بعبارة أخرى هناك من يعتقد أن الهجر هو الصورة الكاذبة للزواج حيث يعيش الزوجان دون طلاق بالرغم من انفصالهم و لكن بعض حالات الانفصال قد تكون مؤقتة أو دائمة.

و عند هجر أحد الوالدين للمنزل (في الغالب يكون الأب)يحصل تلاعب في الأدوار و اختلال التوازن في المسؤولية ،فأحدهم يتخلى عن الدور المنسوب إليه و يتلقى الطرف الآخر مسؤوليات جديدة قد لا يتحملها إلا إذا تمتع بشخصية أو قدرات عالية تؤهله للقيام بالدورين معا و تعويض الابن (المجرم أو العائد للجريمة)بذلك عن إحساسه بغياب صورة و سلطة معينة التي قد تؤدي إلى فقدانه لقلة الحماية و التوجيه .[2]

---

[1] مصطفى الخشاب :المرجع السابق،ص 233.

[2] محمود حسن :**الأسرة و مشكلاتها**،بيروت،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع،دت، ص197.

## 3-وفـــاة أحـد الوالـــــدين

يعتبر الموت مسألة حتمية يتعرض لها كل إنسان و يؤدي موت أحد الزوجين (الوالدين) إلى تغير الدور الاجتماعي للشريك الباقي على قيد الحياة ، و يطلق على الزوجة التي مات زوجها مصطلح "أرملة "Widow" و الزوج الذي ماتت عنه زوجته مصطلح" أرمل "Widower و الجدير بالذكر أن الطبيعة المتغيرة للأسرة قد أدت إلى نشوء مشاكل جديدة في توافق الزوجة أو الزوج عندما يموت أحدهما ، لان بناء الأسرة و خاصة إذا كان الأمر يتعلق بمكان الإقامة الدائمة لها قد جعل من موت احد الشريكين عاملا من عوامل التفكك الذي ينبغي أن يواجهه الشريك الآخر.

الأدوار الجديدة لكل من الأرمل و الأرملة يبدو أنها تختلف في جوانب عديدة و هذا يرجع في المحل الأول إلى الاختلافات الجنسية ، ذلك انه و لأسباب عديدة يكون الدور الجديد للأرملة أكثر صعوبة في مجال التوافق سيكولوجيا و اجتماعيا ، إذا قورن بدور الأرمل و من بين هذه الأسباب:

1-أن الزواج يكون عادة أكثر أهمية بالنسبة للمرأة من الرجل ، ولهذا يكون انتهاء الزواج يعني انتهاء دور حيوي بالنسبة للزوجة إذا قورن بالدور المماثل للرجل إذا ظل على قيد الحياة.

2-يحدث غالبا أن الأرملة لا تجد تشجيعا اجتماعيا على الزواج مرة ثانية و لهذا تكون أكثر ميلا من الأرمل إلى عدم تكرار الزواج.

3-إضافة إلى أن مشاكل الأرملة المتصلة بتحمل المسؤولية الاقتصادية بنفسها و لأطفالها سوف تجد إمكانية إعادة النظر في مستوى المعيشة الذي سيتعرض بشكل أو بآخر إلى الهبوط.[1]

و هناك حقيقة واضحة لا يمكن تجاهلها ، و هي أن الطلاق و الوفاة متقاربان إلى حد ما إذ يعنيان توقف أحد الزوجين عن أداء أدواره و التزاماته مما يتطلب تكيف على مستوى الأسرة بأكملها و من أوجه التشابه[2] :

*فقدان الإحساس بالأمن و الأمان.

*فقدان المثل الأعلى و النموذج و القدوة للأولاد.

*زيادة الأعباء على الطرف الموجود في مسؤولية رعاية الأبناء.

---

[1] سناء الخولي :المرجع السابق ،ص ص274-275

[2] أحمد يحي عبد الحميد:**الأسرة و البيئة**،الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،1998،ص89.

*زيادة المشكلات المادية .

*إعادة توزيع المهام و المسؤوليات المنزلية .

من خلال هذه العناصر ، نستخلص أنه بحدوث الوفاة تتغير الوظائف بالنسبة لكل من الزوج و الزوجة ، و هذا ما يسبب توترا لدى المجرم العائد للجريمة ، إذ يجد نفسه ضمن مواقف لم يعشها و لم يتعود عليها ،محاطا إما بزوج الأم ،أو زوجة الأب ، و أحيانا عند الأقارب أو ضمن أسرة بديلة ، و تخلف كل هذه الظروف نتائج سلبية و ضارة فالإهمال في التربية و الجو الأسري المشحون بالتوترات و الضغوطات و عدم الأمان كلها تدفع بالمجرم إلى الهروب من بيئته الداخلية بحثا عن بيئة خارجية تكون سببا في عودته للجريمة مرة أخرى.[1]

[1] معن خليل العمر:التفكك الاجتماعي،مرجع سبق ذكره،ص218.

## 4-صراع احد الأبوين أو كلاهما مع الأبناء .

و هو الصراع الذي يتبلور عن تغير أو تبدل مفهوم الدور الناتج عن تأثيرات التغيرات الثقافية التي بدورها تؤثر على علاقة الزوج بزوجته و الزوجين بأبنائهما ، إذ يبحث الشباب في مرحلتهم العمرية عن قيم جديدة و مواقف حديثة من أجل تحقيق أهدافهم الجديدة و المستجدة و المتبدلة ليعبروا عن مشاعرهم و أفكارهم و طموحاتهم آخذين بعين الاعتبار وضعهم الذي يعيشون فيه و سبل عيشهم المستقبلي ، بتعبير أدق يرفضون بإصرار القيم التي يحاول الوالدان غرسها فيهم فلا يخضعون للقواعد و القوانين القديمة الخاصة بسلوك الشباب لأنهم يريدون أن يظهروا بأبهى صورة و أفضل موقع و هذه هي بداية الصراع الذي يقع بينهم و بين والديهم ،و الصراع يقع سواء كان مؤقتا أو مرحليا أو دائما .

غير انه يقومون بتعزيز رباطهم الصداقي بأصدقائهم من نفس الشريحة العمرية أكثر من علاقتهم بوالديهم لأن هذا الرباط الشبابي يقدم لهم دعما لأفكارهم و طموحهم و لأن معايير هذه الشريحة تبتعد إن لم تكن مخالفة لمعاير والديهم ، فضلا عن تأثرهم بوسائل الإعلام المرئية و المسموعة ليصبح الخلاف و الصراع ليس بين شريحتين عمريتين مجردتين من معاييرها و قيمها بل هو صراع جيلين مختلفين في الأهداف و هذا هو جوهر التفكك الأسري.

فعندما يتغير المجتمع ببطء فان وحدة الصراع و نوعه بين الآباء و الأبناء تكون ضعيفة بسبب تباين قيمهما بشكل كبير لكن لا تصل إلى درجة التصادم و التقاطع ، أما إذا تغير المجتمع بشكل سريع فان قيم الأبوين و الأبناء تتباعد أهدافهما و تتشعب تقاطعاتها و تتعاكس خبراتها ، و حتى ضمن المرحلة العمرية الواحدة يحدث اختلافا في خبرات الجيل الواحد . هذا الصراع في الواقع راجع بالدرجة الأولى إلى التغير الاجتماعي ، فالجيل الحالي يتمتع بحرية فردية أكثر من الجيل الذي سبقه كما أن معظم المجتمعات كانت تعيش في الماضي ضمن روابط عائلية[1] متماسكة فضلا عن شبكة العلاقات القرابية الدموية التي تمنح أفراد تلك المجتمعات الدفء و الحنان و الرعاية ، لذا لم يستطع الشباب أنا ذاك الهروب بسبب هيمنة هذه السلطة على تصرفاته و علاقاته خارج أسرته ،و إذا خرج الشباب أو الشابة عن هيمنة الأسرة فان ذلك يعني حدوث كارثة داخل أسرته ، لكن الآن و بحكم التغيرات الاجتماعية الراهنة تغير الوضع إذ هناك فجوة كبيرة بين

1 -نفس المرجع،ص –ص 218-219.

الآباء و الأبناء تتسع مع تسارع التغيرات الاجتماعية لتصل إلى حالات تمرد الابن على والده و عدم طاعته في العديد من القضايا المصيرية كاختيار الشريك ،أو الصديق ،أو ترك المدرسة وصولا إلى مرحلة الانحراف و الجريمة و العود إليها و هذا هو التفكك الأسري.

## 5-المأوى الفارغ أو العش الزوجي الفارغ Empy Shell

عندما تفتقر العلاقة العاطفية بين الزوجين بحيث لا يشعر أحدهما بوجود الآخر أو بأهميته في حياته الوجدانية أو ينظر كل منهما للآخر على أنه غريب ، عندئذ تصبح خلية الأسرة فارغة في مشاعرها وواهية في روابطها العاطفية و تضحى عواطفهم غير مشبعة و تمسي التزاماتهم الأسرية شكلية بينما يبقيان مترابطين اسميا و ظاهريا دون طلاق أو انفصال بينهما ، هذا النوع من الوضع الأسري يشوبه العنف و الشجار المستمر الذي يعمل على إذابة السعادة الزوجية ،ذلك يعني أن تفاعلاتهما لا تحدث إلا عند الضرورة أما نقاشاتهما حول شؤون المنزل و الأسرة و ميزانيتها المالية لا تحدث و إن حدثت فتنتهي بشجار ،أي أن الارتباط بين أفراد الأسرة هو ارتباط آلي ميكانيكي خال من المودة و الألفة بين أركان وحدة الأسرة ، إذ أن كل من (الزوج ، الزوجة ، الأولاد) يتربص بالآخر و يلتقط زلاته و هفواته ليحسبه عليها و على قصوره في مسؤولياته الأسرية ، و هنا يكون احد الزوجين قويا في شخصيته و الآخر مغلوبا على أمره.

إن بقاء الزوجين على هذه الحالة دون طلاق راجع إلى خوفهما من كلام الناس و الجيران و الأقارب و لمواصلة رعايتهما لأبنائهما و لعدم مخالفة التعاليم الدينية التي ترى أن الطلاق شيئا بغيضا ، لذا نجد أن هذا النوع من الأسر يتحرجون من زيارة الأصدقاء و يخجلون من مناقشة مسؤولياتهما الأبوية أمامهم ، بيد أن الجيران يعرفون برودة العلاقة الزوجية داخل هذه الأسرة و عن مشاركتهما السطحية بالأنشطة الأسرية .

و إزاء هذا العراك و الشجار المستمر بين الزوجين فان الأولاد يفكرون في الخلاص من هذا المناخ الحاد و المشحون بالمشاكل اليومية إما عن طريق الزواج بأي طريقة أو الانحراف و الانخراط في عالم الجريمة.[1]

1 -المرجع السابق،ص-ص219-220.

## 6-تعدد الزوجـــات

يعتبر هذا العنصر وجها آخر للتفكك الأسري و بمجرد بروزه تتأثر عملية التربية و التوجيه الخاصة بالأطفال ، فزواج الأب بامرأة أخرى أو زواج الأم من رجل آخر ينتج عنه حرمان الطفل من الرعاية الأسرية المشتركة بين الزوجين ، بالإضافة إلى أن حياة الطفل تضطرب إذ لا يقبل معايشة الشخص الجديد مما يحرمه من اكتساب المقومات الأساسية في بناء شخصية إنسانية مقابل هذا تتضاعف الاضطرابات السلوكية و تظهر النزاعات العدوانية في علاقاته الاجتماعية .

و يتوقع الباحثون أنه مع ازدياد معدلات الطلاق فان إقدام الرجال و النساء على الزواج مرة ثانية أمر محتمل و تدل كثير من الدراسات التي نشرت أن الزواج الثاني أمر شائع في كثير من بلدان العالم .[1]

1 -معن خليل العمر:ص220.

## 7-الوضع الاقتصادي للأسرة و علاقته بالعود للجريمة :

من المعروف أن أفراد المجتمع يختلفون عن بعضهم البعض، فهناك فروق فردية تميزهم فيكون منهم العامل بجد و إخلاص، و العاجز والمتكاسل، والعاطل عن العمل والذي لديه القدرة على كسب المال بالطرق المشروعة، وفئة أخرى لا يخلو المجتمع منها، وهي التي تختار الطرق الملتوية واللامشروعة لإشباع حاجاتها نتيجة الحرمان أو الفقر اللذان يقفان وراء العديد من الجرائم حسب العديد من الباحثين. وحاجة الإنسان الأساسية لم تتغير والصراع الاقتصادي بين طبقات المجتمع قائم، ولعل من بين الدوافع التي تدفع الفرد إلى اللجوء إلى العود للجريمة على وجه الخصوص ما يلي:

- **الـفـقـر:**

إن الفقر داء خبيث إذا تغلغل في مجتمع أدى إلى هلاكه وتدميره، وازدادت معه الخلافات الاقتصادية المترابطة، حيث يعد الفقر عقبة كبرى في وجه التنمية في العالم وسببا مباشر لارتكاب الأفراد الجريمة، فعدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساد والرعاية الاجتماعية الضرورية تؤدي إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه من خلال الإتيان بسلوكات غير مشروعة تتعارض وقوانين الجماعة التي يعيش فيها الفرد، ومن بين هذه الأفعال السرقة ،السطو ،القتل ..الخ .وقد انتهت الدراسات في علم الاجتماع الجنائي إلى وجود علاقة بين الفقر والجريمة، حيث كان الفقر سببا رئيسي في الإجرام، وتشير نتائج كثيرة من البحوث إلى زيادة معدلات الإجرام المنظم بين المجرمين الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة.[1]

- **البطـالـة:**

يعتبر هذا العامل احد ركائز الأسباب الاقتصادية للعود للجريمة، حيث يعتبر العمل من واجبات الفرد ويقع على الدولة أن تعتبره حق لكل فرد راشد، لذلك نجد أن البطالة دفعت بالكثير من الشباب إلى اللجوء إلى السوق السوداء واستغلالها في عمليات التهريب ،هذا وقد أكدت الدراسات الميدانية وجود علاقة قوية بين البطالة والجرائم الاقتصادية في الوطن العربي كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في المجتمعات الرأسمالية، رغم الرخاء الذي يحققه لم يتمكن من القضاء على البطالة.

---

1 -خلف بن سليمان النهري:"**الجرائم الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي**".المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب- الرياض ،العدد 23، 1997،ص 19.

➢ **ارتفاع تكاليف المعيشة:**

إن ارتفاع تكاليف المعيشة في كثير من بلدان العالم، ودون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخول الأفراد يؤدي إلى ارتكاب جرائم مختلفة كالسرقة أو النصب أو الاحتيال ...الخ، وذلك من اجل الحصول على زيادة في الدخل، أو تغطية العجز لعدم القدرة على إشباع الحاجات الضرورية. لذلك يحمل علماء الاقتصاد الأنظمة الاقتصادية الوضعية في المجتمعات على اختلافها مسؤوليته حدوث مثل هذه الجرائم فسياسة الاحتكار في النظام الرأسمالي وكذلك الاستئثار بالسوق، والتحكم في الإنتاج وفرض سلع وخدمات على المستهلكين، والبيع والشراء بأسعار سياسية لا علاقة لها بالأسعار الاقتصادية، كلها عوامل ساهمت في زيادة معدلات الجريمة. [1]

➢ **أزمــة الســكــن:**

لقد اثبتت الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين الإجرام و البيئة السكنية غير ملائمة

إن ارتفاع نسبة السكان والنمو الديموغرافي الذي تشهده الجزائر زاد من حد المشكل، ألا وهو أزمة السكن التي كانت لها أثر كبير على معيشة الفرد و زادت الوضع تأزما، و تحولت المساكن العائلية من أماكن راحة إلى أماكن قلق نتيجة الضغوطات والمشاكل التي يفرزها السكن الضيق، فلم يجد هؤلاء إلا اللجوء إلى الجريمة للحصول على أموال تسمح لهم بتأمين المساكن تضمن استقرارهم، بعد أن ثبت لهم إن الأمل في الحصول على سكن في الجزائر، أصبح أمر صعب بل شبه مستحيل في ظل البيروقراطية التي تشهدها إدارتنا بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة لدعم قطاع السكن بمختلف الصيغ وخاصة السكن الاجتماعي "social".[2]

❖ **<u>فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها:</u>**

يجمع مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية على أن هذه الأخيرة، هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدماج قيم و عادات وتقاليد مجتمعهم، عن طريق الحفظ والمحاكاة لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره وقناعاته ومعتقداته ومعارفه وسلوكه[3].

---

1 -نفس المرجع ،ص20

2 -علي مانع : عوامل جنوح الأحداث في الجزائر ،المرجع السابق ،ص44

3 - مراد زعيمي: **<u>مؤسسات التنشئة الاجتماعية</u>**، الجزائر ،منشورات جامعة عنابة،د ت. ص 16 .

ومن هنا أضحت التنشئة الاجتماعيةSocialisation القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من القيم والمعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، وعندما ينشا الفرد على هذا التماثل المعياري يصبح منضبط ذاتيا واجتماعيا، أي يصبح محصن من كل المؤثرات التي قد **تؤدي** به إلى سلوكات تخالف القيم والمعايير الاجتماعية التي نشا عليها.[1]

ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم بصورة عشوائية تلقائية، بل تؤطرها وتشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام...الخ والتي تعمل في انسجام عام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم ، وتحمل المسؤوليات وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال، وباختصار إنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية، لكن قد يحدث وان يتعلم الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية من خلال هذه المؤسسات قيما ومفاهيم خاطئة تدفع بهم في اغلب الأحيان إلى الانخراط في عالم الإجرام لتحقيق رغباتهم وأهدافهم، بل أن الفرد لا يشعر بالندم على ارتكابه سلوكا عدة مرات يعتبره القانون جريمة وذلك على اعتبار أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية فشلت فشلا ذريعا في عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية السليمة في شخصية الفرد من صور ذلك نجد أن كثير من الأسر في المجتمع الجزائري تغض الطرف على بعض السلوكات الإجرامية لأبنائها، حيث لا تتعامل بحزم مع حالات العود للجريمة التي يقترفها أبناؤها، وتلجأ إلى سياسة اللامبالاة واللاعقاب في التعامل وهو ما يعبر عن النموذج الأبوي السيئ الذي يساهم برجة كبيرة في ولوج الأبناء إلى الجريمة.[2]

---

1 - معني خليل العمر: **التنشئة الاجتماعية** ،ط1 ، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ،2004 ،ص23 .

2 -عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ـ مرجع سبق ذكره، ص 287 .

❖ **ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي:**

يعرف الضبط الاجتماعي على انه من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على الامتثال للقيم السائدة في مجتمعه[1] وقد تناول ابن خلدون مسالة الضبط الاجتماعي، وشدد على أهميته في ضمان سلامة البنيان الاجتماعي والمحافظة على أوضاعه وانظمه وصيانته من الجريمة، وان أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي (القوانين، العادات، أجهزة الأمن.....الخ) في أي مجتمع، تكون له أثار وخيمة على امن وسلامة أفراد المجتمع وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري، حيث لا يستطيع احد منا أن ينكر أن العديد من الجرائم ، أضحت ترتكب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع أفراد المجتمع وأجهزة الأمن على اختلافها، حيث لا يمر يوم ولا يسمع في التلفاز أو يقرأ في الجرائد عن تزايد معدلات الجريمة من قتل ،و اعتداء ، سطو ،تنكيل بالضحايا ،اختطاف ...الخ ،جرائم ارتكبها في الغالب من ذوي السوابق العدلية .

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة، هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أصبحت عاجزة نوعا ما على إيجاد استراتيجيات لرصد السلوك الإجرامي ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع. [2]

---

1 -فايز مراد دندش ، **علم الاجتماع التربوي بين التأليف و التدريس**، الإسكندرية ،دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، 2001. ص87

2 - غريب سيد احمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي**، مصر ،دار المعرفة الجامعية،2000 ،ص60.

## ثانيا:العود للجريمة

### 1-العوامل المؤديّة لظاهرة العود

إن الهدف في السياسة الجزائية هو فرض احترام القانون و تحقيق الضبط من أجل الوصول الى مجتمع مثالي ، و هذا الهدف يكمن تقييم مدى تجسيده واقعيا من خلال التراجع أو الازدياد في حالات العود إلى الجريمة و الوقوف على العوامل الكامنة وراءه.

**أ-العوامل الفرديّة:**

يجب ألا تفهم أهميّة التكوين الفردي على أساس أن العائدين يمثلون فئة "أنثروبولوجيّة" خاصة كما زعم بذلك "لومبروزو"، وحتى إذا سلمنا بوجود علامات مميزة في بعض أفراد المجموعة التي أجري عليها "لومبروزو" دراساته، فإنها لا تُعطي دلالة علميّة؛ لأنه يتعيّن القول بوجود فئة معينة للاتفاق أولًا على سمات الفئة السويّة، وهو أمر بالغ التعقيد، ومن الصعب التوصل إليه، نظرًا لاختلاف الظروف والمستويات المعيشيّة لأفراد المُجتمع الواحد، وفضلًا عن ذلك فإن وجود بعض السمات الخاصة في مجموعة "لومبروزو" لا يدل على أن العائدين يمثلون فئة خاصة، لأن جميع أفراد هذه المجموعة من طبقة اجتماعيّة معينة تكثر فيها هذه السمات سواء كان أفرادها من المجرمين أم لا.

وإذا كان "الإكلينيكيون" من رجال علم الإجرام لا يذهبون اليوم إلى أن العائدين يكونون فئة خاصة، إلا أنهم يتفقون على أن شخصياتهم تعكس شذوذًا واضطرابًا يَحولُ دون قدرتهم على إيجاد علاقات فعالة ومستمرة مع الآخرين، وهذا الاضطراب الناتج من التربيّة المعيبة وانعدام الحب وتخلف الأمثلة الاجتماعيّة السليمة يُولّد لديهم شعور عام بعدم الرضا والظلم والثورة على الغير وعدم الإحساس بأهميّة العلاقات المشتركة، الأمر الذي يُؤدي إلى وجود نوع من العزلة الاجتماعيّة، وهذه العزلة ليست نتيجة إرادة واعيّة بالشر، ولكن نتيجة نظرة عدائيّة للعالم كله[1].

**ب- العوامل الاجتماعيّة:**

لاشك أن المواقف الاجتماعيّة التي تُساهم في خلق السلوك الإجرامي، تُساهم أيضًا في نُشوء ظاهرة العود، فمن المشاهد أن الأشخاص الذين ينشئون في مناطق تنخفض نسبة الإجرام فيها أو ينحدرون من

1 - فريد الزغبي:الموسوعة الجزائية ،مرجع سبق ذكره ،ص283

أسر لا تسود فيها الجريمة أو يعيشون في مستوى طيب، من السهل عليهم ألا يعودوا مرة أخرى للجريمة، حتى دون أن يلقوا أيّة معاملة عقابيّة سليمة، مثلهم في ذلك مثل من يُصابون بأمراض خفيفة، ويشفون أنفسهم بأنفسهم، وعلى العكس من ذلك فإن العائدين كثيرًا ما ينشئون في أسر مُتصدعة، وفي مناطق تَكثُر فيها الجريمة وتشيع فيها الرذيلة، ولذلك فإنَّ نسبة عود الزنوج أكثر ارتفاعًا من نسبة عود البيض، وكذلك نسبة عود الأولاد أكثر ارتفاعًا من عود البنات، والمقيمون في المناطق الحضريّة نسبة عودهم أكبر من نسبة عود المقيمين في المناطق الريفيّة.

ويربط كثيرون بين العود وبين إجرام الأحداث، فالحدث الذي يسقط في جريمة في سن مبكرة ثم يتكرر سقوطه قبل البلوغ، غالبًا يستمر في سلوكه الإجرامي بعد ذلك، علما أن الحدث إذا لقي معاملة ورعايّة بعد ارتكاب جريمته الأولي فإنه لا يعود للجريمة، فقد تبيّن من بحث Frey أن 80% من الأحداث الذين عُوملوا معاملة سليمة بعد الجريمة الأولي لم يعودوا للإجرام.

وفضلًا عما تُؤديه عقوبة السجن من انسلاخ السجين عن المُجتمع ماديًا ومعنويًا، فإنها تُعطيه فرصًا كبيرة للاتصال بغيره من المسجونين الخطرين، حيث تلعب القدوة السيئة دورها في تمجيد الجريمة والمُباهاة بها، بل إنها تفتح عينيّه على ضروب من صنوف الإجرام أكثر خطرًا وأشد جرأة، وقد تبّين من الإحصائيات أن الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبات القصيرة المدة كان له أثره الكبير في تخفيض نسبة العود.

مع العلم أن أهم العوامل الاجتماعيّة للعود في رأينا هي قصور الإمكانيات التي تُبذل للجاني بعد الإفراج عنه خاصة من طرف الأسرة ، إذ هو غالبًا يترك بمفرده يواجه قوى الشر التي تتحالف لجذبه في صفها، فالتفكك الأسري ، و الرفقة السيئة، والقدوة الفاسدة، والعزلة عن الجماعات الخيرة، وسد سبل العيش الشريف أمامه نتيجة لعزوف المُجتمع عنه، وخوفه منه كل ذلك يدفعه مرة ثانيّة للتردي في الجريمة، إن أخطر فترة تُواجه المفرج عنه هي الشهور التاليّة مباشرة بعد الإفراج، ففيها يتحدد مصيره، ولا شك أن في هذه الفترة بالذات يكون لديه استعداد طيب لتقبل المساعدة والتوجيه؛ لأن تجربة السجن لا تزال ماثلة في مخليته، غير أن صحيفة سوابقه كثيرًا ما تقف حجر عثرة في سبيل إلحاقه بعمل يتكسب منه، مما يضطره للجوء لقرناء السوء الذين يُزينون له متابعة السلوك الإجرامي، باعتباره الوسيلة الوحيدة أمامه لكسب عيشه ولإثبات ذاته أمام المُجتمع الذي رفض أن يمدَّ إليه يد الرعاية.

إلا أنه مهما كانت أهميّة العوامل الاجتماعيّة، فإنها لا يمكن أن تدفع الشخص للسقوط في الجريمة إلا إذا كان لديه استعداد شخصي للخضوع لها، فالعوامل الفرديّة والعوامل الاجتماعيّة تتضافر جميعًا في نُشوء ظاهرة العود، الأمر الذي يتعيّن معه النظر للعود باعتباره حالة خاصة بشخص الجاني تستدعي معرفة أسبابها واتخاذ الإجراء المناسب الذي يمكن من مواجهتها.[1]

1 -نفس المرجع ،ص-ص61-62.

**خلاصة**

من خلال هذا الفصل حاول الباحث تحليل أشكال التفكك التي تصيب الأسرة من طلاق و هجر ووفاة احد الوالدين و تعدد الزوجات و الفقر و غياب الضبط الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى الوقوف على المؤشرات الأساسية التي تقوم عليها فرضيات الدراسة والتي من خلالها سيحاول الباحث الإجابة عنها ميدانيا إما بالإثبات أو النفي .

# الفصل الرابع

# الفصل الرابع: تحليل البيانات و تفسيرها

## تمهيد

## تحليل البيانات و تفسيرها

**المحور الأول** :علاقة الطلاق بالعود للجريمة

**المحور الثاني :** العلاقة بين وفاة احد الوالدين و العود للجريمة

**المحور الثالث :** الهجر و علاقته بالعود للجريمة

**المحور الرابع** : الفقر و علاقته بالعود للجريمة

**المحور الخامس** :بيانات حو التنشئة الاجتماعية و الفعل الإجرامي للعائدين للجريمة.

1-بيانات حول التنشئة الاجتماعية

2-بيانات حول الفعل الإجرامي

## خلاصة

**تمهيد**

سنحاول على مستوى هذا الفصل تحويل البيانات النوعية التي جمعناها على شكل استمارة –بعد الإجابة عليها من طرف المبحوثين (العائدين للجريمة) – إلى بيانات كمية مصممة في جداول إحصائية. وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة من البحث جد مهمة، إذ تتوقف عليها نتائج البحث وبالتالي الإجابة على فرضيات و تساؤلات الدراسة .

حيث استخدم الباحث في عملية تفريغ البيانات و تحليلها و تفسيرها مايلي :

1– تم الاعتماد في تفسير النتائج على التراث النظري للبحث من نظريات مختلفة التوجهات و دراسات سابقة .

2–تم استخدام كل من مقياس ليكرت ذو خمس درجات (أوافق ،أوافق بشدة ،محايد ،أعرض ،أعارض بشدة)،حيث تم إعطاء رقم لكل درجة من المقياس من 1 إلى 5 من اجل تسهيل العملية و معالجتها.

3 –تم الاستعانة ببرنامج Excel 2010 في تصميم الجداول و الرسومات البيانية المختلفة .

4–الاعتماد على برنامج Spss في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي للبيانات و اختبار فرضيات الدراسة .

## تحليل البيانات وتفسيرها

## المحور الأول:البيانات الأولية

بالنسبة لمتغير السن ،و الجنس،و الحالة المدنية ، الترتيب في العائلة و حجم الأسرة و المستوى التعليمي كل هذا المتغيرات قامت الباحثة بتحليل أثناء دراستها لخصائص العينة في الفصل الأول الخاص بالإطار المنهجي للبحث .

**جدول رقم (09) يوضح توزع أفراد العينة حسب عدد الأخوة في الأسرة**

| عدد الإخوة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| [ 0 – 3 ] | 24 | 40% |
| [ 3 – 6 ] | 25 | 41.66% |
| [ 6 – 9 ] | 11 | 18.33% |
| المجموع | 60 | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن 25 أي ما نسبته 41.66% من إجمالي العائدين للجريمة ينتمون إلى أسره يتراوح حجمها مابين [3-6 ] خاصة إذا كان غالبية المبحوثين أي ما يعادل (44) أي ما نسبته 73.3% من إجمالي أفراد العينة يقطنون في مساكن عبارة عن شقق صغيرة ،كما أن هذا الحجم يجعل بعض الأسر المفككة نتيجة الطلاق أو الهجر أو وفاة احد الوالدين أو الفقر غالبا ما يصعب عليها السيطرة على أبنائها و تلبية جميع رغباتهم و حاجاتهم سواء كانت العاطفية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، لتصبح الأسرة عاجزة عن تحقيق التكافؤ و التوازن بين جميع أعضائها .

**جدول رقم (10) يبرز توزع أفراد العينة حسب عوامل التوقف عن الدراسة**

| عوامل التوقف عن الدراسة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|
| الطرد من المدرسة | 21 | 35% |
| الفشل الدراسي | 19 | 31.67% |
| مشاكل عائلية | 20 | 33.33% |
| المجموع | 60 | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ إن (21) أي ما يعادل 35% من إجمالي أفراد الدراسة يرجعون عوامل التوقف عن الدراسة إلى الطرد من المدرسة إما لتدني مستواهم التعليمي أو رغبة منهم في عدم مواصلة مشوارهم الدراسي خاصة أو غالبية أفراد العينة انقطعت عن الدراسة في مرحلة الثانوي و البكالوريا ،و هي الفترة الحساسة من عمر العائد أين يكون الولوج فيها إلى عالم الانحراف و الجريمة جد سهل إذا ما توفرت الظروف الملائمة لذلك و التي غالبا ما يلاحظ الغياب التام لدور الأسر المفككة خلال هذه الفترة بل ما يحز في أنفسنا هو الدفع بهذه الفئة إلى العمل لتحصيل المال و إعالة أسرهم ، فهذا التحول و النقلة السريعة من المدرسة إلى ميدان العمل هو تحول خطير في مسار حياته إذ يجد نفسه محاط بمجموعة من المواقف التي تجعل منه رجلا كبيرا حسب ما كشفت عنه أبحاث هيلي [1].
- ✓ كما يعبر الطرد من المدرسة عن جانب من جوانب قصور و عجز المنظومة التربوية في الجزائر عن احتواء المتعلمين الذين تواجههم مشكلات أسرية،و كذا عدم مراعاة الفروق الفردية للتلاميذ عند مباشرة العملية التعليمية التعلمية، فكل هذه الظروف تؤثر على شخصية العائد للجريمة و قد تدفعه إلى ممارسة بعض أشكال العنف و اللامبالاة كالهروب من المدرسة و إبداء ردود أفعال مضادة للمجتمع نتيجة الشعور بالنقص و التهميش.

-منير العصرة :انحراف الأحداث و مشكلة العوامل ،مرجع سبق ذكره ،ص1.196

- ✓ في حين ما نسبته 33.33% من مجموع عينة البحث اعتبرت أن المشاكل الأسرية من عوامل التوقف عن الدراسة ،فكثرة النزاعات و الخصومات الزوجية و غياب قيم التعاون و التآزر الأسري و شيوع الممارسات الخاطئة على مرأى و مسمع من الأبناء تساهم في بناء شخصية غير متوازنة و غير قادرة على التكيف في المجتمع بشكل سوي و بالتالي يؤثر سلبا على تحصيلهم الدراسي.

**جدول رقم (11) يبين توزع أفراد العينة حسب الوضعية العائلية للوالدين**

| هل والداك ؟ | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| متزوجان | 22 | 36.67% |
| مطلقان | 17 | 28.33% |
| الأب متوفي | 06 | 10% |
| الأم متوفية | 06 | 10% |
| الأب متعدد الزوجات | 02 | 3.33% |
| هجر احد الوالدين | 06 | 10% |
| أخرى تذكر (مجهول الهوية ) | 01 | 1.67% |
| المجموع | 60 | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يمكن القول أن عينة الدراسة شملت الفئات التالية :

الأسر المفككة بسبب الطلاق البالغ عددهم (17) بنسبة 28.33%،و الهجر(06) بنسبة 10% ، و ووفاة احد الوالدين (12) و مجهول الهوية (01) و جميع هذه الفئات تدخل في نطاق الأسر المتصدعة (36) مبحوث من إجمالي أفراد العينة البالغ عددهم 60 أما فئة المتزوجين التي تمثل الفئة المتبقية و البالغ عددهم 24(تضاف إليها02 فئة الأب متعدد الزوجات ).

فغالبية أفراد العينة إذن ينحدرون من اسر مفككة ساهمت بشكل أساسي في عودتهم إلى الجريمة و في هذا الصدد نتفق مع الدراسة التي قام بها "جعفر عبد الأمير الياسين " على المجتمع العراقي بعنوان "اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث " أين كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة وطيدة بين التفكك الأسري الجريمة .

- ✓ كما كشفت الدراسة أن (24) من إجمالي عينة الدراسة بالرغم من أنهم يعشون في كنف والدين متزوجين إلا أن العلاقات الأسرية فيما بينهم تتميز بالضعف و عدم الاستقرار و كثرة النزاعات و الخصومات أو بعبارة أخرى فالزواج قائم شكليا ،حيث أكدت العديد من الدراسات العلمية التي قام بها "ألبير بندورا " A.Banadura أن كثرة الشجارات و النزاعات الدائمة داخل الأسرة و كذا غياب الدفء الأسري من عوامل ظاهرة العود للجريمة.

**المحور الثاني : علاقة الطلاق بالعود للجريمة**

**يختبر الفرضية الأولى القائلة عدم الاستقرار العائلي يدفع بالأبناء إلى العود للجريمة .**

و سيتم عرض مجموعة من البيانات الميدانية التي كشفت عنها الدراسة حول هذا المحور:

***جدول رقم (12) يوضح عمر العائد عند طلاق والديه .***

| الفئات العمرية | التكرارات | المجموع |
|---|---|---|
| [ 0 – 5 ] | التكرار | 01% |
| | النسبة | %5.88 |
| [ 5 – 10 ] | التكرار | 03 |
| | النسبة | %5 |
| [ 10 – 15 ] | التكرار | 9 |
| | النسبة | %15 |
| [ 15 – 20 ] | التكرار | 04 |
| | النسبة | 6.7% |
| المجموع | 17 | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن 15% (09) من إجمالي فئة المطلقين كانت أعمارهم عند طلاق والديهم تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة أي أنهم تعرضوا للتشتت العائلي في سن مبكرة و فرضت عليهم الظروف الحرمان من الاستقرار العائلي أو العيش في كنف عائلة بديلة و التي كما يصفها "سيريل بيرث "بأنها بيئة العلاقات الأسرية الناقصة (خاصة من حيث عدم الاستقرار العاطفي ،الفقر)، هذه المرحلة التي يصفها علماء النفس بأنها نهاية مرحلة الطفولة المتأخرة و بداية مرحلة المراهقة المبكرة أين يكون

فيها الأطفال أكثر عرضة من غيرهم للتأثر النفسي و السلوكي ،لان الطفل يكون بحاجة إلى أسرة سليمة و غير مفككة حيث يشعر المراهقون بالخيانة عند حدوث الطلاق و هو ما يدفعهم في كثير من الأحيان إلى التورط في أعمال إجرامية كتعبير عن الغضب و رد فعل عن سلوك الطرف الآخر (الوالدين).

كما أظهرت دراسة أمريكية صدرت سنة2000 "بعنوان تأثير الطلاق بين الزوجين على المراهقين "للباحثة "جوديت واليرشتين"أن النتائج تتحدى الاعتقاد السائد بأن الطلاق عبارة عن أزمة عابرة ،و جمعت الباحثة نتائج دراستها في كتاب بعنوان "الإرث غير المتوقع للطلاق" و هي دراسة رائدة استمرت 25 عاما شملت حوالي 100 طفل من أطفال الطلاق بمنطقة" سان فرانسيسسكو" و خلصت الدراسة إلى أن للطلاق تأثير عميق و مستمر على الحياة العاطفية للأطفال و هذا الأثر يظهر أكثر حدة أثناء علاقاتهم في مرحلة المراهقة و الرشد حيث اتسمت حياة أطفال الطلاق بالمتاعب التي تراوحت بين مخاوف الإحساس بالضياع و الإدمان على الكحوليات و المخدرات خاصة في سن 14.[1]

1 -محمد عبد الله الوريكات :**أصول علمي الإجرام و العقاب،عمان** ،دار وائل للنشر و التوزيع ،دت،ص338

**جدول رقم (13) يبين الأشخاص الذين أقام عنهم العائد بعد طلاق والديه .**

| الأشخاص الذين أقام عندهم بعد الطلاق | التكرار | %النسبة |
|---|---|---|
| الأم | 12 | %70.59 |
| عائلة الأب | 02 | %11.76 |
| عائلة الأم | 03 | %17.65 |
| المجموع | 17 | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

✓ صرح (12) أي ما نسبته 70.59% من إجمالي المبحوثين انه بعد طلاق الوالدين أقاموا مع أمهاتهم في حين كانت الإقامة مع الآباء منعدمة بحكم رغبتهم القوية في الزواج مباشرة بعد الطلاق حسب ما أدلت بع عينة الدراسة .إضافة إلى ذلك فالأم أكثر رحمة بالولد لما جبلها الله تعالى عليه من العطف و الرفق و الرحمة و الحنان ،و لان ولدها مضغة منها خرج من بطنها و رضع لبنها ووجد حنانها ودفئها ،فلا يفهم الولد و طباعه حق الفهم إلا أمه و أشد شيء على الأم أن يحال بينها و بين ولدها ،فحسب النتائج التي أفرزتها الدراسة أن غالبية الأبناء فضلوا الإقامة مع أمهاتهم بعد الطلاق بل و كانوا عونا لهم ماديا بعد تخلي الأب عن مسؤولياته خاصة في دفع النفقة.

**الجداول التالية : تبرز علاقة العائد مع والديه و الأشخاص الذين أقام عندهم**

| رقم الجدول | العبارة بنود الاستمارة | | | المقياس | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 5 جيدة جدا | 4 جيدة | 3 حسنة | 2 مقبولة | 1 سيئة | المجموع |
| 14 | كيف كانت علاقتك مع الأشخاص الذين أقمت معهم بعد طلاق والديك ؟ | | التكرار | 00 | 04 | 04 | 03 | 06 | 17 |
| | | | النسبة | 00 | 23.53% | 23.53 % | 17.65% | 35.29 % | 100% |
| 15 | هل كانت علاقتك مع والديك قبل الطلاق ؟ | | التكرار | 00 | 05 | 05 | 05 | 02 | 17 |
| | | | النسبة | 00% | 29.41% | 29.41 % | 29.41% | 11.76 % | 100% |
| 16 | كيف أصبحت علاقتك مع والديك بعد الطلاق ؟ | | التكرار | 00 | 00 | 04 | 02 | 11 | 17 |
| | | | النسبة | 00% | 00% | 23.53 % | 11.76% | 64.71 % | 100% |
| 17 | هل كانت علاقتك قبل دخولك إلى السجن مع | أبيك | التكرار | 00 | 01 | 08 | 03 | 05 | 17 |
| | | | النسبة | 00% | 5.88% | 47.06 | 17.65% | 29.41 % | 100% |
| | | أمك | التكرار | 14 | 03 | 00 | 00 | 00 | 17 |
| | | | النسبة | 82.35% | 17.65% | 00% | 00% | 00% | 100% |
| | | إخوتك | التكرار | 05 | 08 | 02 | 02 | 00 | 17 |
| | | | النسبة | 29.41% | 47.06 | 11.76 % | 11.76% | 00% | 100% |

- ✓ يتضح من الجدول أعلاه أن علاقة العائد بالأشخاص الذين أقام عندهم سواء كانت عائلة الأب أو الأم هي علاقة سيئة(6) أي بنسبة 35.29% من إجمالي المبحوثين نظرا لعدم شعورهم بالراحة و الأمان اللذان افتقدوهما بعد طلاق الوالدين، ضف إلى ذلك نظرة المجتمع إلى الفئات المطلقة و حالا الضغط الممارس عليها من قبل الأهل.
- ✓ في حين اعتبر 05 أي بنسبة 29.41% من مجموع أفراد العينة أن علاقتهم مع والديهم قبل الطلاق تراوحت بين الجيدة و الحسنة و المقبولة ، فالعيش في كنف الأسرة و بوجود كلا الطرفين يشعر الفرد بالأمن النفسي و المادي كما أشارت إليه الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة (دراسة عبد اللطيف عبد القوي مصلح).
- ✓ لتتدهور العلاقة مع والديهم بعد الطلاق مباشرة و تصبح سيئة بنسبة 64.71% نظرا لانهيار النسق الأسري و تخلي أحد الطرفين عن أداء مسؤولياته اتجاه الأبناء خاصة بعد الطلاق وما يترتب عليه من مشكلة الحضانة و النفقة فمن خلال المناقشات مع المستشارة المكلفة بقضايا الأسرة على مستوى مجلس قضاء عنابة اتضح أن غالبية مشاكل الطلاق راجعة إلى الصراعات القائمة بين الزوجين حول مشكلة الحضانة و النفقة .
- ✓ كما اعتبر 14 أي ما نسبته 82.35%من إجمالي فئة المطلقين أن علاقاتهم مع الأم قبل الدخول إلى الحبس كانت جيدة جدا ،و مع الأب كانت حسنة 47.06% ،و مع الإخوة كانت جيدة (8) بنسبة 47.06%.

**جدول رقم (18) يبين عوامل الطلاق عند العائدين للجريمة**

| العبارات | الاحتمالات (المقاييس) | التكرار | %النسبة |
|---|---|---|---|
| عوامل الطلاق مرتبة من الأول إلى الأخير | استحالة الحياة الزوجية | 10 | 58.83% |
| | العجز عن تحمل المسؤولية | 05 | 29.41% |
| | فارق العمر بين الزوجين | 01 | 5.88% |
| | اختلاف المستوى الثقافي و الاجتماعي و التعليمي | 01 | 5.88% |
| المجموع | | 17 | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

✓ رتبت عينة الدراسة عوامل الطلاق كالتالي :

إن استحالة الحياة الزوجية من أهم عوامل الطلاق بنسبة 58.83% يمكن تفسير استحالة الحياة الزوجية بالصراعات الدائمة بين الزوجين و عدم تقبل كلاهما للآخر وهذا ما نادت به نظرية الصراع باعتباره حتمية في الحياة الزوجية و يتوقف تجاوز هذه الخلافات عندما يدرك كلا الطرفين لأدوارهما و مسئولياتهما اتجاه النسق الأسري .فاستحالة الحياة الزوجية يدخل في نطاقها تدهور العلاقات الأسرية ،تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج و الزوجة و الأبناء و يقصد بها أيضا طبيعة و درجة الاتصال و التفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في بيت واحد ،فغياب التماسك العاطفي بين أعضائها يؤدي إلى انعدام الحوار و التفاهم فتتراكم الضغوط النفسية بسبب اختلافهما في فهم المشاكل و تفسيرها.

وضعت عينة الدراسة عامل العجز عن تحمل المسؤولية في المرتبة الثانية عوامل الطلاق .و هذا ربما ما أشارت إليه سناء الخولي في دراستها لوظائف الأسرة المعاصرة –الأسرة في عالم متغير* – أين وضحت التراجع الكبير للأسرة في القيام بالوظائف المنوطة بها و عجزها في كثير من الأحيان عن تحمل

*انظر سناء الخولي :الأسرة في عالم متغير ،مرجع سبق ذكره .

مسؤولياتها بل أصبح لها وظيفتين فقط انحصرتا في وظيفة الإنجاب و هي الوظيفة البيولوجية ،أما الوظيفة الاجتماعية فهي عملية التنشئة الاجتماعية و الرعاية ،و في اعتقادنا هذه الأخيرة –الوظيفة الاجتماعية– تخلت عنها معظم الأسر الجزائرية نظرا للعديد من الحتميات الاجتماعية كخروج المرأة للعمل ،صراع الأجيال ،التطور التكنولوجي السريع يقابله وضع اجتماعي غير مهيأ للتعامل مع هذا التغير السريع.

**جدول رقم (19)يوضح موقف العائد من طلاق والديه**

| العائد يفضل: | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| العيش في جو عائلي يسوده الصراع بدلا من الطلاق | 11 | 64.71% |
| العيش بسلام و هدوء تحت ظل زوجين مطلقين | 06 | 35.29% |
| المجموع | 17 | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ إن 64.71% من عينة فئة المطلقين تفضل العيش في جو عائلي يسوده الصراع بدلا من الطلاق ،و يمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في القيام بوظيفتها العاطفية التي تنطوي على تعليم الطفل المحبة و التعاطف و إشعاره بأنه قريب للقلب و مقبول من قبل أفراد أسرته فهذه الوظيفة مهمة جدا في تماسك الأسرة و تمتين روابطها و إذا حدث العكس يمكن التنبؤ بتشكيل شخصية غير متوازنة اجتماعيا.

**جدول رقم (20)يبين الطلاق كأحد الدوافع للجريمة**

| هل كان الطلاق أحد الدوافع لعودتك إلى الجريمة ؟ | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| نعم | 16 | 94,1% |
| لا | 1 | 5,9% |
| المجموع | 17 | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ أكدت عينة الدراسة(16) أن الطلاق دافع لعودتهم إلى الجريمة بنسبة 94.1% و لذلك لبعدهم عن حنان الأم إذا كانوا مع الأب و غياب الرعاية و الإشراف من قبل الأب إذا كانوا مع الأم ضف إلى ذلك أن انحلال الزواج يكون وسيلة للكراهية و الخصام بين أفراد المجتمع خاصة من أقارب طرفي النزاع إذا وصل ذلك الى ساحات المحاكم و تشرد الأولاد و عدم الرعاية من قبل الأبوين ،مما يؤدي إلى زعزعة الأمن و الاستقرار العائلي ،فمن بين العبارت التي تكررت حول إجاباتهم عن السؤال الذي مفاده لماذا تعتبر الطلاق دافع للعود للجريمة ؟كانت كالتالي :نظرا لأن تبعات الطلاق كثيرة منها الإهمال،النفقة،غياب الرقابة،تعب الأم بسبب العمل ،الحرمان ،الفقر ،تحمل المسؤولية لوحدي...الخ.

**جدول رقم (21)يوضح موقف الوالدين من العود للجريمة**

| كيف كان موقف والديك من عودتك للجريمة ؟ | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|
| الندم | 1 | 5,9% |
| اللامبالاة | 14 | 82,4% |
| الاهتمام | 2 | 11,8% |
| المجموع | 17 | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ اتسم موقف الوالدين من عودة الأبناء إلى الجريمة باللامبالاة بنسبة 82.4% و هذا ما يفسر الاستقالة التامة للأولياء من مسؤولية حماية أبنائهم بعد الطلاق ، فلقد أفادنا المبحوثين بأنهم غالبا ما يلتقون بآبائهم بعد الطلاق (الأب خاصة ) إما لكثرة انشغاله أو بحجة المرض و لقد أكدت الدراسات التي تناولت قضايا الأسرة عن الإهمال العائلي و علاقته بالجريمة ،فعدم الإشراف من قبل الوالدين و اهتزاز الأسرة و عدم استقرارها أعطى مجالا لعودة أفراد العينة إلى الجريمة لأن صدمة انفصال والديهم بالطلاق تكاد تقتلهم بعدما فقدوا معاني الإحساس بالأمن و الحماية نتيجة عدم اهتمام والديهم بم بعد خروجهم من السجن لأول مرة في خضم المشاكل العائلية بينهما ،بل يكاد بعضهم–أفراد العينة– لا يشاهدون والديهم إلا في مراكز الشرطة(رفعت دعوى ضده) ،أو القضاء ،أو أحد المؤسسات الاجتماعية .

**المحور الثالث : العلاقة بين وفاة أحد الوالدين و العود للجريمة**

**يختبر الفرضية الثانية التي مفادها أن الحرمان العاطفي الناجم عن وفاة أحد الوالدين من دوافع عودة الأبناء إلى الجريمة**

و يمكن تلخيص نتائج هذه الفرضية في الجداول التالي :

**جداول توضح علاقة وفاة احد الوالدين بالعود للجريمة**

| رقم الجدول | العبارات | | التكرار | النسبة% |
|---|---|---|---|---|
| 22 | من تحمل مسؤولية الأسرة بعد وفاة الأب ؟ | الأم | 5 | 83,3% |
| | | أنت شخصيا | 1 | 16,7% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |
| 23 | أثناء وفاة الأب هل كنت في؟ | فترة الطفولة | 1 | 16,7% |
| | | فترة المراهقة | 3 | 50,0% |
| | | فترة الشباب | 2 | 33,3% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |
| 24 | هل وفاة والدك دفعك إلى العودة للجريمة مرة أخرى؟ | لا | 6 | 100,0% |
| | | المجموع | 06 | 100% |
| 25 | كيف صارت وضعية الأسرة بعد وفاة الأم ؟ | متماسكة | 2 | 33,3% |
| | | مفككة | 4 | 66,7% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |
| 26 | هل كانت علاقتك مع أمك ؟ | علاقة تفاهم | 5 | 83,3% |
| | | علاقة نصح | 1 | 16,7% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 27 | هل حاول الأب بعد وفاة الأم احتواء الأسرة؟ | نعم | 2 | 33,3% |
| | | لا | 4 | 66,7% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |
| 28 | هل وفاة الأم احد الأسباب لعودتك مرة أخرى للجريمة ؟ | نعم | 5 | 83,3% |
| | | لا | 1 | 16,7% |
| | | المجموع | 6 | 100,0% |

- ✓ إن فقدان أحد الوالدين أو كليهما لأي سبب كان ،يعني فقدا العلاقات الطبيعية المتوازنة التي يستمد منها الطفل الأمن و الاستقرار النفسي و العاطفي و تلبية احتياجاته ، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى إهماله و تشرده أحيانا نتيجة لبعض الأوضاع الجديدة التي قد تطرأ على الأسرة الناقصة إما بالزواج مرة أخرى أو لانشغال رب الأسرة بتوفير ما يحتاجه الأبناء مما يؤدي إلى التقصير في جوانب أخرى تتعلق بأمور التنشئة الاجتماعية (الانفعالية ،النفسية،..الخ)تدفع في كثير من الأحيان إلى البحث عن التعويض بإتباع أساليب غير سوية كالجريمة حيث أبانت معطيات الدراسة :
- ✓ أن وفاة أحد الوالدين انعكس سلبا على نفسية العائد خاصة خلال المراحل الأولى من عمره أين لم يستطيع تقبل الوضع و التعايش معه كونه حدث مؤلم و مفاجئ و من يتحمل المسؤولية بعده يجد نفسه مجبرا على لعب أدوار جديدة تضاف إلى الأدوار المنوطة به (سواء كان الأب أو الأم) و بالنسبة لعينة الدراسة تحملت الأم مسؤولية الأسرة بعد وفاة الأب بنسبة (83,3%) خاصة عندما يكون الأطفال في فترة المراهقة الأمر الذي لم يؤثر سلبا على العائدين للجريمة بعكس وفاة الأم أين نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة شعروا بالضياع بعد وفاة أمهاتهم لتصبح الأسرة مفكك بنسبة (66.7%) لأنه غاب من يفهمهم (83.3%) و عجز الأب عن احتوائهم (66.7%).ليكون بذلك وفاتها احد العوامل للعود للجريمة .

**المحور الرابع : الهجر و علاقته بالعود للجريمة**

**يختبر الفرضية الثالثة التي تعتبر أن غياب الرقابة الوالدية بسبب الهجر من عوامل العود للجريمة :**

**جداول تبين علاقة الهجر بالعود للجريمة**

| رقم الجدول | العبارات | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 29 | من يعمل في الأسرة ؟ | | |
| | الأب | 03 | 50% |
| | الأم | 02 | 33.33% |
| | كلاهما | 1 | 16,67% |
| | المجموع | 6 | 100,0% |
| 30 | ما طبيعة العمل ؟ | | |
| | داخل الوطن | 2 | 33,3% |
| | خارج الوطن | 4 | 66,7% |
| | المجموع | 6 | 100,0% |
| 31 | هل الغياب عن المنزل بسبب العمل يكون لمدة ؟ | | |
| | متوسطة | 2 | 33,3% |
| | طويلة | 4 | 66,7% |
| | المجموع | 6 | 100,0% |
| 32 | هل حدثت مشاكل بين والديك دفعت بإحداهما إلى الابتعاد عن المنزل لفترة طويلة ؟ | | |
| | نعم | 5 | 83,3% |
| | لا | 1 | 16,7% |
| | المجموع | 6 | 100,0% |
| 33 | هل تكرر هذا الغياب لعدة مرات ؟ | | |
| | نعم | 6 | 100,0% |
| | المجموع | 06 | 100% |

- ✓ إن استمرارية وجود الأب و الأم داخل الأسرة يعني وجود نوع من الاستقرار و التوازن في البناء الاجتماعي و العلائقي داخل نطاق الأسرة نو بالتالي فان عملية الضبط الاجتماعي للأبناء تسير بشكل أقوى لاسيما إذا كانت الأسرة تعي أهمية ذلك من خلال استخدام أساليب تنشئة اجتماعية سوية تدعم السلوكات المقبولة اجتماعيا ، لكن العكس من ذلك قد يؤدي الغياب المستمر للآباء عن الأسرة بسبب العمل حسب إجابات أفراد العينة (66.7%من إجمالي أفراد العينة ) أدى إلى عدم قدرتهم على الإشراف على الأبناء و الإيفاء بجميع احتياجاتهم و متطلباتهم ، فهذا الإهمال خلق لديهم الشعور بالضياع و عدم الاتزان ليكون بذلك الطريق إلى الجريمة و الإجرام معبدا.
- ✓ من خلال قراءة لمعطيات الجدول التي كشفت عنه نتائج الدراسة يتضح أن التغير الاجتماعي السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري و كذا الظروف الاجتماعية القاسية التي تمر بها غالبية الأسر و عجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي فرض على المرأة حتمية الخروج إلى سوق العمل و مساندة الرجل في تحمل مسؤوليات الأسرة لكن هذا التحول بمثابة سلاح ذو حدين :

1-المساهمة في الناتج القومي للبلاد من خلال استغلال قدرات المرأة الكبيرة لاسيما في قطاع التعليم و الصحة .

2-عجز المرأة عن الموازنة بين عملها و وواجباتها العائلية اتجاه أبنائها خاصة الذين هم بحاجة إلى التوجيه و الإرشاد المراقبة المستمرة ، حيث اعتبر غالبية المبحوثين أن غياب احد الوالدين عن المنزل يعني غياب الرقابة الوالدية بالدرجة الأولى خاصة إذا كان الذي يعمل في الأسرة هي الأم بنسبة 33.33% ،و أن غياب احد الوالدين عن المنزل يكون لفترة طويلة (4) من إجمالي أفراد العينة مع تكرره عدة مرات بنسبة 100%، و هذا الغياب يكون أحيانا هروبا من المشاكل الزوجية (83.3%) .

## المحور الخامس :الفقر و علاقته بالعود للجريمة

**يختبر الفرضية الرابعة القائلة بوجود علاقة قوية بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر العائدين للجريمة و حالات العود لدى أبنائهم .**

**جداول تبين علاقة الفقر بالعود للجريمة**

| 13 | العبارت | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 34 | دخل الأسرة الشهري | | |
| | كاف | 10 | 16.67% |
| | متوسط | 14 | 23.33% |
| | غير كاف | 20 | 33.33% |
| | ضعيف | 16 | 26.67% |
| | المجموع | 60 | 100% |
| 35 | هل المنطقة التي تسكن فيها ؟ | | |
| | منطقة حضارية | 54 | 90,0% |
| | منطقة ريفية | 6 | 10,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 36 | هل المسكن ؟ | التكرار | النسبة |
| | ملك للعائلة | 24 | 40,0% |
| | سكن وظيفي | 4 | 6,7% |
| | إيجار | 32 | 53,3% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

| | ما نوعية السكن ؟ | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 37 | فيلا | 7 | 11,7% |
| | شقة | 44 | 73,3% |
| | قصديري | 3 | 5,0% |
| | أخرى تذكر | 6 | 10,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

جداول تبين علاقة الفقر بالعود للجريمة

| | هل تعيش مع ؟ | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 38 | العائلة | 50 | 83,3% |
| | الأقارب | 5 | 8,3% |
| | بمفردك | 5 | 8,3% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

| | هل تسعى لتوفير مورد مالي خاص بك خارج إطار الأسرة ؟ | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 39 | نعم | 52 | 86,7% |
| | لا | 8 | 13,3% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

| | هل يمكن اعتبار الفقر عامل لعودتك للجريمة ؟ | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 40 | نعم | 50 | 83,3% |
| | لا | 10 | 16,7% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

على ضوء مخرجات spss

- ✓ من خلال الجدول أعلاه يعتبر الدخل الشهري لأسر العائدين للجريمة كاف بنسبة 16.67% و متوسط بنسبة % 23.33 .
- ✓ في حين (33.33%)20 من إجمالي أفراد العينة ينتمون إلى اسر ذات دخل غير كاف، فحسب ما أدلت به عينة الدراسة أن مداخيلهم المادية ضعيفة خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة و هذا ربما ما توضحه النظريات الاقتصادية من بينها نظرية المجازفة الطبقية لمؤسسها "ركلس"الذي ربط بين تدني المستوى الاقتصادي للأسرة و بين حالات الانحراف و للجريمة ،فكلما كانت الوضعية الاقتصادية للأسرة هشة و متدنية كلما ساهم ذلك في خلق البيئة المناسبة للجريمة و التي غالبا ما تكون السرقة و السطو المسلح في مقدمة هذه الجرائم
- ✓ يسكن العائدين للجريمة(54) في منطقة حضارية بنسبة % 90 تتوافر فيها الكثير من الفضاءات التي يمكن أن بقضي فيها أوقانا كثيرة بعيدا عن تلك الرقابة الأسرية في مقدمتها الشارع و ما يحتويه من نظم ،وكذا فضاءات الانترانت ...الخ . ففي الحقيقة لا يمكن تجاهل طبيعة الحياة في المدينة كعامل من عوامل العود للجريمة ، نظرا لأن طبيعة الحياة فيها تيسر على الخارجين عن القانون سبل التهرب من السلطات الأمنية ، كما يجد الشباب مجالا أوسع للطموح و التطلع نحو حياة أفضل في المدينة ، بينما يقل ذلك في الريف حسب ما نادت به النظرية الايكولوجية.
- ✓ إن تواجد العائدين للجريمة في شقق (44) من إجمالي أفراد العينة ليست ملكهم بل هي في إطار الإيجار(53.3%) جعل حياتهم يسودها التوتر المستمر في كيفية دفع مستحقات الإيجار في الآجال المحددة الأمر الذي يدفع بغالبيته إلى البحث عن مورد مالي خارج نطاق الأسرة بنسبة 86.7% .و الذي يكون في نهاية المطاف هذا المورد هو انتهاج طريق الجريمة لتجاوز أزمة الفقر ، بل و العود إليها مرة أخرى إذا تطلب الأمر .
- ✓ إن (50) أي ما نسبته 83.3% من مجموع عينة الدراسة تعتبر أن الفقر دافع أساسي لعودتهم الى الجريمة ، فحسب ما أفرزته نتائج الدراسة يجمع غالبية المبحوثين عن تدهور مستواهم المعيشي و سوء الخدمات الصحية بل وصلوا إلى درجة القيام بعدة محاولات من اجل الهجرة غير الشرعية إلا أن مشروعهم باء بالفشل (تم إيقافهم من قبل حراس خفر السواحل ) لتجبرهم الظروف إلى العودة لعالم الإجرام مرة أخرى للتخلص من الأزمات الاقتصادية التي تواجههم يوميا خاصة في ظل قلة

فرص العمل في نظرهم و من أهم الجرائم الذين تورطوا فيها هي السرقة خاصة الدرجات النارية ،الاعتداء و السطو المسلح...الخ ، لذلك تعتبر الأبحاث المندرجة في إطار الاتجاه الاقتصادي أن العلاقة بين الفقر و الجريمة هي علاقة سببية مباشرة ، إذ أن واقع الفقر الذي يعيشه الفرد يدفعه إلى البحث عن تلبية حاجاته الأساسية بصفة غير قانونية ،و يكون سلوكه إجراميا ، و يسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى إيجاد علاقة موضوعية و مباشرة بين مؤشرات الفقر (كالدخل ،طبيعة المسكن...الخ) و الانسياق في عالم الجريمة .

**المحور السادس :بيانات حول التنشئة الاجتماعية و الفعل الإجرامي للعائدين للجريمة**

| رقم الجدول | العبارة بنود الاستمارة | | المقياس | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 5 أوافق | 4 أوافق بشدة | 3 محايد | 2 أعارض | 1 أعارض بشدة | |
| 41 | سلوك التهديد و الحرمان من قبل الوالدين له اثر في العود للجريمة | التكرار | 14 | 21 | 18 | 06 | 01 | 60 |
| | | النسبة | 21,7 % | 35% | 30% | 10% | 1.67% | 100% |
| 42 | الحماية الزائدة من قبل الوالدين تدفع إلى عدم تحمل المسؤولية | التكرار | 4 | 7 | 31 | 15 | 03 | 60 |
| | | النسبة | 6.67 % | 11.67% | 51.67% | 25% | 5% | 100% |
| 43 | الإهمال من قبل الوالدين يفقد الإحساس بالأمن النفسي و المادي | التكرار | 18 | 27 | 7 | 4 | 04 | 60 |
| | | النسبة | 30% | 45% | 11.67% | 6.67% | 6.67% | 100% |
| 44 | التسامح و التساهل المفرط يؤدي إلى السلوك العدواني | التكرار | 5 | 4 | 35 | 12 | 04 | 60 |
| | | النسبة | 8.33 % | 6.67% | 58.33% | 20% | 6.67% | 100% |
| | غياب الحوار الأسري دافع للعود للجريمة | التكرار | 22 | 36 | 02 | 00 | 00 | 60 |
| | | النسبة | 36.67 | 60% | 3.33% | 00% | 00% | 100% |
| 45 | استخدام أسلوب القسوة من دوافع إكساب السلوك الإجرامي | التكرار | 21 | 19 | 15 | 03 | 02 | 60 |
| | | النسبة | 35% | 31.67% | 25% | 5% | 3.33% | 100% |
| 46 | العقاب النفسي أشد قسوة من العقاب البدني | التكرار | 32 | 17 | 10 | 00 | 1 | 60 |
| | | النسبة | 53.33 | 28.33% | 16.67% | 00% | 1.67% | 100% |
| 47 | الاختلاف في طريقة التربية أحد المشاكل للعود للجريمة | التكرار | 20 | 34 | 05 | 01 | 0 | 60 |
| | | النسبة | 33.33 | 56.67% | 8.33% | 1.67% | 00% | 100% |

## 1-بيانات حول التنشئة الاجتماعية :

- ✓ توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه اتجاهات العائدين للجريمة حول أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة من قبل الوالدين اتجاههم ، و ما يجدر الإشارة له أن هذه البيانات التي أدلى بها المبحوثون تعتبر في غاية الأهمية حيث استطعنا من خلالها معرفة الأخطاء المرتكبة من قبل الوالدين في توجيه سلوك أبنائهم ،حيث أن ما نسبته 35 %من إجمالي أفراد العينة توافق بشدة على أن سلوك التهديد و الحرمان الممارس من قبل الوالدين من عوامل العود للجريمة و يمكن ربط هذا التصرف المنتهج بجهل الأسرة لأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة القائمة على عدم وجود تماسك اجتماعي و عاطفي داخل نطاق الأسرة ،أي بما توفره للعائد من حب و شعور بالأمن و الطمأنينة التي تتيح له الانتقال إلى المرحلة الأخرى بنضج و اتزان أكثر ، ففي الدراسة التي أجراها

"الأنصاري عبد الرحمان بعنوان[1] "التفكك الأسري و علاقته باضطرابات العلاقات العاطفية لدى الأبناء (الرباط)على عينة من المفككين اسريا تبين أن العلاقات السيئة بين الأبناء و آبائهم في كثير من الأحيان احد أسباب انحراف سلوكاتهم .

- ✓ في حين 31 أي ما نسبته 51.67% من إجمالي عينة الدراسة كانت محايدة في إجابتها عن السؤال المتعلق بالحماية الزائدة من قبل الوالدين تدفع إلى عدم تحمل المسؤولية .
- ✓ يوافق بشدة (27) أ ي ما نسبته 45% من إجمالي المبحوثين ،أن الإهمال من قبل الوالدين يفقد بالإحساس بالأمن النفسي و المادي ، فالأسرة هي الجماعة الأولية التي توفر لأفرادها و خاصة الطفل أكبر قدر من العطف و الحنان . ،و لذلك يتوقف قدر التكامل الانفعالي لأفرادها على ما توفره لهم من إشباع لرغباتهم المتعددة ،فلقد أدت التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري اليوم إلى زيادة الحاجة لأن تباشر الأسرة هذه الوظيفة التي تضمن أو تكفل بناء سوي لأفراد المجتمع ، فكل الأفراد مهما كان سنهم فهم بحاجة إلى الشعور بالأمان العاطفي بمعنى أن يشعر الفرد و خاصة الطفل بأنه محبوب و مرغوب فيه لذاته و أنه موضع حب و اعتزاز من طرف الآخرين ،
- ✓ و لا يوجد غير الآباء بإمكانهما تحقيق و إشباع هذه الحاجة لأنها تعتبر شرط أساسي لانتظام حياة

[1] - عبد اللطيف عبد القوي مصلح :ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع .المرجع السابق ، ص -ص483-484.

- ✓ الطفل النفسية و استقراره مشاعره ، لتأتي بعدها مسؤولية الأسرة في تحقيق الإشباع المادي من ملبس و مأكل و مشرب و رعاية صحية و ترفيه.[1]
- ✓ غياب الحوار الأسري دافع للعود إلى الجريمة عند 60% من إجمالي عينة الدراسة و يمكن تفسير ذلك بـ:

1-سيادة تمثلات و قيم سلبية اتجاه الأبناء من طرف الآباء كضرورة انصياع الأبناء لرغبات و قرارات الوالدين دون مناقشتهما في ذلك (نموذج الابن المرضي) و بالتالي فهم غير مؤهلين عقليا لكي يتم التحاور معهم.

2- ضغوطات العمل و المتطلبات الأسرية المرهقة للوالدين قد تجعلهما يهملان تتبع و تربية الأبناء و بالتالي ينعدم التواصل مع الأبناء في القضايا و المشاكل التربوية و النفسية و الاجتماعية التي تهم الأسرة ككل أو تلك التي تهم الأبناء ،و يكون نتاج ذلك لجوء الأبناء لتعويض التواصل الأسري المفقود مع زملائهم في المدرسة أو الشارع أو في فضاءات الانترنيت (مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك ،تويتر،...الخ)، فيصبح لهم التأثير المباشر في تشكيل تصوراتهم و أخلاقهم على نحو قد يتعارض مع التنشئة السوية ليصبحوا بذلك عرضة للانحرافات و الجرائم بل و من العائدين كذلك.

- ✓ يوافق ما نسبته 35% من إجمالي عينة الدراسة على أن استخدام أسلوب القسوة من دوافع السلوك الإجرامي خاصة في ظل أسر مفككة بطلاق أو هجر أو وفاة ، و هو راجع إلى جهل الوالدين أحدهما أكلاهما بأصول التربية الصحيحة و ذلك إما بالإفراط في اللين أو الإفراط في القسوة و هو ما يثير النفور بين الآباء و الأبناء ،و من آثار القسوة كراهية الأبناء لمنازلهم و أسرهم و عد الرغبة في البقاء فيها فيفرون إلى الشارع و الطرقات و الجماعات المختلفة أين يجدون حرية أوسع و أكبر لممارسة مختلف ألوان السلوكات المضادة للمجتمع ويعد الإجرام أبرزها .

1 - -محمد عاطف غيث :المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي ،مرجع سبق ذكره،ص 160.

✓ وافقت 32 من عينة الدراسة بنسبة 53.33% أن العقاب النفسي أشد وطأة على شخصية الفرد من العقاب البدني ، خاصة و أنه يعمل على إضعاف الذات و الإقلال من الإحساس بقدرات الذات من خلال عبارات ناقدة و السخرية و الاهانة و اللغة المهينة فكلها سلوكات تعمل على تدمير الشعور بالكرامة.

توافق بشدة (34) من مجموع عينة الدراسة أن الاختلاف في طريقة التربية أحد المشاكل المساهمة في العود للجريمة خاصة في جو اسري مفكك ماديا و معنويا ، فتقلب الوالدين في معاملة الطفل بين اللين و الشدة و بين القبول و الرفض يؤدي إلى إنتاج فرد قلق بصفة مستمرة و هذا لا يعينه على تكوين فكرة ثابتة عن سلوكه ،فعدم استقرار الأب و الأم من حيث استخدام أساليب الثواب و العقاب ينعكس سلبا على شخصية الابن .فقد يكون نفس السلوك يثاب عليه الطفل مرة و يعاقب عليه مرة أخرى من قبل الآباء مما يفقده تحديد مواقف الصواب و الخطأ في تعامله مع الآخرين ، و يترتب عن هذا النمط تكوين شخصية متقلبة غير سوية و يعتبر هذا من أشد الأنماط خطورة على الأبناء و على صحتهم النفسية ،و هذا إن دل على شيء إنما يدل على جهل الأولياء بأساليب التنشئة الاجتماعية السوية.

## 2-بيانات حول الفعل الإجرامي:

| رقم الجدول | هل دخلت السجن لأول مرة بسبب؟ : | التكرار | النسبة |
|---|---|---|---|
| 48 | جنحة | 51 | %85,0 |
| | جناية | 9 | 15,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 49 | ما نوع الجريمة التي ارتكبتها في المرة الأولى ؟ | التكرار | النسبة |
| | السرقة | 22 | 36,7% |
| | الاعتداء | 16 | 26,7% |
| | تعاطي المخدرات | 19 | 31,7% |
| | أخرى | 3 | 5,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 50 | ألفئات العمرية عند الدخول السجن | التكرار | النسبة |
| | من 15- 20 سنة | 30 | 50,0% |
| | 20 25 سنة | 30 | 50,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 51 | هل هي نفس الجريمة المرتكبة في المرة الأولى ؟ | التكرار | النسبة |
| | نعم | 27 | 45,0% |
| | لا | 33 | 55,0 |
| | المجموع | 60 | 100,0% |

| 2-بيانات حول الفعل الإجرامي للعائد للجريمة | | | |
|---|---|---|---|
| 52 | هل هناك من بين أفراد الأسرة من له سوابق في العدالة؟ | التكرار | النسبة |
| | نعم | 15 | 25,0 % |
| | لا | 45 | 75,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 53 | هل كنت ممن مورس عليهم العنف داخل الأسرة ؟ | التكرار | النسبة |
| | نعم | 33 | 55,0% |
| | لا | 27 | 45,0% |
| | المجموع | 60 | 100,0% |
| 54 | في حالة الإجابة بنعم من قبل من كانت هذه الممارسة ؟ | التكرار | النسبة |
| | الأب | 30 | 90,9% |
| | الأخ | 1 | 3,0% |
| | الأخت | 1 | 3,0% |
| | أخرى | 1 | 3,0% |
| | المجموع | 33 | 100,0% |

- ✓ تعددت مظاهر الجريمة التي ارتكبها العائدين و تكون أكثر وضوحا تلك التي لها علاقة بالبعد القانوني و على هذا الأساس يبدو واضحا من الجدول أعلاه أن **51 أي** ما نسبته 85%من إجمالي عينة الدراسة دخلت الحبس لأول مرة بسبب جنحة ، في حين 15% دخلت السجن بداعي جنائي على اعتبار أن العقوبات الأصلية في مادة الجنح حسب قانون العقوبات الجزائري هي الحبس لمدة تتراوح من شهرين الى 5 سنوات ما عدا الحالات التي

يقرر فيها القانون حدود أخرى بالإضافة إلى غرامة مالية 20000 أما العقوبات الأصلية في مادة الجنايات هي الإعدام و السجن المؤبد و السجن المؤقت لمدة تتراوح بين 5 سنوات و 20سنة .

- ✓ اما فيما يتعلق بأنواع الجرائم المرتكبة من قبل عينة الدراسة نلاحظ أن السرقة تتصدر مقدمة الجرائم التي ارتكبها العائدون في المرة الأولى بنسبة 36.7% و من بين هذه المسروقات الدرجات النارية ،السيارات،السطو على المنازل لزمه إلحاق الأذى بالأشخاص ماديا و معنويا .فالفقر و الحرمان من المصروف و العمل في سن مبكرة في ظل وضع اسري مفكك ضف إلى ذلك الإغراءات المتزايدة لمجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى ، كلها عوامل تدفع العائدين إلى ممارسة السرقة فحسب الإحصائيات المقدمة من قبل مكتب الإحصائيات بمجلس قضاء عنابة لوحظ ارتفاع محسوس لظاهرة السرقة بالولاية إلى 66.7% خلال السداسي الأول من سنة2019 .
- ✓ في حين بلغ عدد العائدين للجريمة بتهمة تعاطي المخدرات الاعتداء 19 أي بنسبة 31.7% و في الكثير من الأحيان كانت المخدرات السبب المباشر لكثير من الاعتداءات على الأشخاص باستخدام السلاح الأبيض بنسبة 26.7% .
- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة تورط العينة في جرائم أخرى كتكوين جماعة أشرار،السياقة في حالة سكر أدت إلى حادث مريع ،إخفاء أشياء مسروقة بنسبة 5%
- ✓ أن هذه الجرائم المرتكبة هي لفئات عمرية تتراوح أعمارها ما بين 15-20سنة و 20-25 سنة و هي مرحلة جد حساسة في حياة الفرد تجمع بين المراهقة و ريعان الشباب ن مرحلة النمو و النضج النفسي و الانفعالي و الاجتماعي و الجسمي ،يعتبر علماء النفس بان تحقيق التوازن بين هذه المراحل هو أساس بناء الشخصية السوية ،و للأسف هو ما انعدم لدى عينة الدراسة بنسبة 100%
- ✓ صرح أفراد العينة 33 أي ما نسبته 55% أن الجرائم المرتكبة في المرحلة الثانية تختلف عن سابقتها في المرة الأولى بل و اشد خطورة و صلت إلى حد القتل فهناك من لم يستنفذ عقوبته بعد ، فبالنسبة لهم ذلك راجع إلى مخالطة رفقاء السوء و المشاكل الأسرية التي

يصادفها العائد عند خروجه من السجن في المرة الأولى في مقدمتها تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة

- ✓ إن 15 فقط أي ما نسبته 25% من مجموع عينة البحث ينتمون إلى أسر لديها سوابق في العدالة ، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على إمكانية اكتساب السلوك الإجرامي من المحيط الأسري (النموذج الأبوي السيء ) عن طريق التعلم حسب ما نادت به نظرية المخالطة الفاصلة و على رأسهم سذرلاند.
- ✓ يتضح من خلال معطيات الجدول أن 55% من إجمالي عينة الدراسة مورس ضدهم العنف خاصة من قبل الأب بنسبة 90.9% ممن أجابوا بنعم .

**خـلاصــة:**

عالجنا على مستوى هذا الفصل البيانات المتحصل عليها ميدانيا بعد تفريغ أسئلة الاستمارة على عينة البحث و ذلك من خلال تحليلها و تفسيرها في ضوء المقاربات النظرية و كذا البحوث و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع في جزئيات مختلفة و مدى إمكانية تطابق أو اختلاف النتائج المتحصل عليها مع هذه الدراسات .

و من خلال عملية التحليل نجد المنطلقات الفكرية التي تؤمن بها بعض النظريات المفسر للتفكك الأسري كاعتبار الصراع مثلا حتمية داخل الأسرة ، و كذا التغير في الأدوار الجنسية التي أصاب الأسر لتتولد عنها سيطرة الأسرة النووية على منظومة الأنساق الأسرية الأخرى من بين التفسيرات التي توصل إليها الباحث ميدانيا مع عينة العائدين للجريمة، كما أن دراسة السلوك الإجرامي من قبل المداخل السابقة برده إلى عوامل مختلفة (بيولوجية ،نفسية ،اجتماعية ،اقتصادية ....)ساهم في إحاطة الدراسة من جوانب مختلفة أثناء عملية التفسير .

# الفصل الخامس

# المحور الخامس :نتائج الدراسة الميدانية

## تمهيد

**أولا:** نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة .

**ثانيا:** نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة .

**ثالثا:** نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية .

**رابعا:**النتائج العامة للدراسة

**تمهيد:**

يختم الباحث في هذا الفصل دراسته بالإجابة عن إشكالية الدراسة المعنونة بالتفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة ، و التي صاغها من خلال مجموعة من التساؤلات انبثقت عنها أربعة فرضيات توقع الباحث أنها صالحة للاختبار الميداني من خلال مقاربتها نظريا بجملة من النظريات العلمية و امبريقيا في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الميدانية السابقة من نتائج والتي تناولت الموضوع من قريب أو بعيد كما تم توظيف بعض الوسائل و الطرائق المنهجية .

و من أجل الوقوف على صدق فرضياته من عدمها وظف الباحث بعض الأساليب الإحصائية من مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي و مقاييس التشتت كالانحراف المعياري و كذا اختبارات الدلالة الإحصائية كااختباركا[2] .

لذا سنحاول على مستوى هذا الفصل عرض :

**أولا: نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة .**

**ثانيا: نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة .**

**ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية .**

**رابعا:النتائج العامة للدراسة .**

**أولا : نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة .**

**نتائج اختبارا لفرضيات**

اعتمدت الباحثة في اختبار الفرضيات على طريق ربط الأسئلة ببعضها البعض من اجل استنباط العلاقات الكامنة وراء كل فرضية من فرضيات الدراسة مستعينة ببعض الأساليب الإحصائية ذات الصلة من بينها اختبار الدلالة كاي مربع.

**الفرضية الأولى :**

**نص الفرضية :عدم الاستقرار العائلي نتيجة الطلاق يدفع بالأبناء إلى العود للجريمة.**

لقد أفرزت نتائج البحث المتعلقة بهذه الفرضية مجموعة من المؤشرات التي ساعدت في بلورة النتائج العامة لهذه الفرضية:

**الجدول المتقاطع رقم ( 55 )يوضح العلاقة بين عمر العائد عند طلاق والدية و عمره عند دخوله السجن لأول مرة**

| المشاهدات | | | الفئات المتوقع دخولها إلى السجن لأول مرة | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | [15– 20 ] | [ 20 - 25 ] | |
| عمر العائد عند طلاق والديه | [0 - 5 ] | التكرار | 0 | 1 | 1 |
| | | النسبة | 0,0% | 100% | 100,0% |
| | [5 - 10 ] | التكرار | 2 | 1 | 3 |
| | | النسبة | 66,67% | 33,33% | 100,0% |
| | [10 - 15] | التكرار | 9 | 00 | 9 |
| | | النسبة | 100% | 00% | 100,0% |
| | [15 - 20 ] | التكرار | 1 | 3 | 04 |
| | | النسبة | 25% | 75% | 100,0% |
| المجموع | | التكرار | 12 | 05 | 17 |
| | | النسبة | 70.59% | 29.41% | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

✓ أثبتت نتائج الدراسة أن :

*الفئة العمرية الواقعة مابين [10-15] و التي تمثل عمر العائد عند طلاق والديه دخلت إلى السجن لأول مرة عندما أصبحت أعمارهم تتراوح مابين [20-15] أي (09) من إجمالي أفراد العينة ما نسبته 100%.

- ✓ إن (12) من العائدين للجريمة أي ما نسبته 70.59% من إجمالي فئة المطلقين و عددهم (17) دخلوا إلى السجن لأول مرة و أعمارهم مابين 15الى 20 سنة .
- ✓ صرح أفراد العينة أن طلاق الوالدين في هذه الفترة كان له أثرا بالغا في دخولهم إلى السجن و بالتالي يمكن القول أن حدوث الطلاق في المراحل العمرية الأولى من عمر العائد خاصة خلال فترة المراهقة التي و إن اختلف الباحثون و علماء النفس في تحديد بدايتها إلا أنهم يشتركون في فكرة واحدة مفادها أنها مرحلة حساسة تتميز فيها سلوكات الفرد بالعواطف و الانفعالات الحادة و التوترات العنيفة و الشديدة ، حيث يصفونها بأنها مرحلة البحث عن الذات و تحقيقها و بداية تكامل الشخصية و نضجها بل هي الميلاد النفسي و الحقيقي للفرد . فعلماء النفس ينظرون إلى مرحلة المراهقة على أنها فترة ثورة و تمرد و عدم الرضا عن كل ما يصدر من الكبار سواء من توجيهات أو نصائح و أن هذه المرحلة لا يمكن كبحها إلا بإقامة جسر تواصل بينها و بين المراحل السابقة و اللاحقة لأنها الخط الفاصل بين الطفولة و الرشد ،[1]و فكرة طلاق الوالدين في هذه المرحلة بالذات بمثابة صدمة نفسية للعائد للجريمة أين يكون الفرد بحاجة ماسة إلى الرعاية و الاهتمام و التوجيه الأبوي و كذا التشبع بالقيم التربوية الكفيلة بصيانته من الانسياق في عالم الجريمة و هذا ما تؤكد عليه نظريات الضبط الاجتماعي .

1-حامد عبد السلام زهران :**علم النفس النمو** ،ط5، ،القاهرة ،عالم الكتب للنشر،1995،ص326

**الجدول المتقاطع رقم ( 56) يبين العلاقة بين أسباب الطلاق * عوامل العود للجريمة مرة ثانية**

| أسباب الطلاق | | عوامل العود للجريمة مرة ثانية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المشاكل الأسرية | التدهور الاقتصادي للأسرة | عدم القدرة على التكيف مع المجتمع من جديد | التعود على حياة السجن | أخرى تذكر | المجموع |
| استحالة الحياة الزوجية | التكرار | 06 | 03 | 01 | 00 | 00 | 10 |
| | النسبة | 60% | 30% | 10% | 00% | 00% | 100% |
| العجز عن تحمل المسؤولية | التكرار | 00 | 04 | 00 | 01 | 00 | 05 |
| | النسبة | 00% | 80% | 00% | 20% | 00% | 100% |
| فارق العمر بين الزوجين | التكرار | 01 | 00 | 00 | 00 | 00 | 01 |
| | النسبة | 100% | 00% | 00% | 00% | 00% | 100% |
| اختلاف المستوى الثقافي و الاجتماعي و التعليمي | التكرار | 00 | 000 | 00 | 00 | 01 | 01 |
| | النسبة | 00% | 00% | 00% | 00% | 100% | 100% |
| المجموع | التكرار | 07 | 07 | 01 | 01 | 01 | 17 |
| | النسبة | 41.18% | 41.18% | 5.88% | 5.88% | 5.88% | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ كشفت الدراسة أن أهم عوامل الطلاق بالنسبة لعينة البحث هي استحالة الحياة الزوجين بين الآباء(10) بنسبة 58.82 % من إجمالي فئة المطلقين في المرتبة الأولى ،هذا الانهيار الأسري راجع إلى تضافر جملة من العوامل منها حالة الصراع المتكرر التي تسود العلاقة بين الزوجين و الذي يعبر عن عملية تفاعل اجتماعي سلبي بالنظر إلى طبيعة العلاقات المتبادلة بين الطرفين حسب نظرية الصراع ، كما أن هذا الأخير إذا تجاوز الحدود المقبولة على حد

تعبير الدكتور" محمود حسن" في دراسته حول الأسرة و مشكلاتها يمكن أن يتحول إلى نوع من التفكك الأسري و يمكن تقدير آثار المشاجرات بين الوالدين العديدة على الأبناء إذ يبدو الموقف غامضا و مضطربا أمام الطفل و لا يستطيع أن يتقبل المنازعات العائلية كأسلوب ملائم للحياة ، إلا انه قد يكون معيارا للواقع و يتقبل المشاجرات كنمط عادي للتفاعل و قد يمارسه في حياته المستقبلية كما قد يفقد احترامه لوالديه المتشاجرين دائما، و هذا ما يفسر عودة بعض أفراد عينتنا إلى الجريمة بسبب المشاكل الأسرية بنسبة 41.18% أي ما يعادل 07 مبحوثين من إجمالي 17 مبحوث .

**الجدول رقم ( 57)يبرز العلاقة بين إعادة الوالدين الزواج بعد الطلاق و اختلاف طريقة التربية بين الوالدين كأحد أسباب العود للجريمة**

| إعادة الوالدين الزواج مرة أخرى بعد الطلاق | | اختلاف طريقة التربية و عدم الاتفاق بين والديك أحد المشاكل لعودتك إلى الجريمة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | أوافق بشدة | المجموع | المشاهدات | | | اختبار كاي مربع (كا$^2$) | | |
| | | | | | الفعلية | المفقودة | المجموع | قيمة الاختبار | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
| نعم | التكرار | 4 | 12 | 16 | 17 | 43 | 60 | 2.550 | 1 | 0.110 |
| | النسبة | 2.50% | 75% | 100% | | | | | | |
| لا | التكرار | 1 | 0 | 1 | | | | | | |
| | النسبة | 100% | 00% | 100% | 28.3% | 71.7% | 100% | | | |
| المجموع | التكرار | 5 | 12 | 17 | | | | | | |
| | النسبة | 29.4% | 70.6% | 100% | | | | | | |

**على ضوء مخرجات spss**

**التحليل الإحصائي لهذا الجدول المركب:**

- ✓ يتضح من خلال الجدول المقابل أن إعادة الوالدين الزواج مرة أخرى بعد الطلاق أثر سلبا على علاقاتهم بالأبناء خاصة من ناحية طريقة التربية الأمر الذي دفع غالبية فئة المطلقين (16) أي بنسبة % 100 إلى الموافقة بشدة على أن اختلاف طريقة التربية و عدم الاتفاق بين الوالدين كان من أسباب العود للجريمة مرة ثانية بنسبة .% 70.6 أي ما يعادل (12) مبحوث .
- ✓ يبين الجدول الخاص بالمشاهدات الفعلية و المشاهدات المفقودة أن أفراد العينة (المشاهدات الفعلية) المقدر عددهم ب17أي بنسبة 28.3% أجابوا جميعا عن الأسئلة التي هم معنيون بها(تعني فئة المطلقين فقط) في حين 43 من إجمالي أفراد العينة تعتبر غير معنية بالإجابة على السؤال كما هو مبين في المشاهدات المفقودة (تشمل فئة المفككين بسبب الوفاة ،الهجر ،الفقر ).
- ✓ **الاستدلال على هذه العلاقة من خلال التحليل الإحصائي باستخدام كا$^2$:**

يستخدم كا$^2$ في الكثير من التطبيقات من بينها اختبار كا$^2$ للاستقلالية (chisquare test of independence) الذي تم اعتماده في هذه الدراسة لمعرفة أراء العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (أوافق ،أوافق بشدة ،محايد ،أعارض ،أعارض بشدة )حول إذا كان لزواج الوالدين مرة أخرى بعد الطلاق و الاختلاف في طريقة التربية من أهم المشاكل التي ساهمت في عودة الأبناء إلى الجريمة مرة ثانية.و لمعرفة ذلك تم اعتماد القانون التالي :

$$\text{كا}^2 = \frac{\text{مج} \quad (\text{هـ} - \text{ق})^2}{\text{ق}}$$

حيث تعني :

هـ : التكرارات المشاهدة الموجودة في كل خلية من خلايا الجدول .

ق : التكرارات المتوقعة التي نتوقع أن توجد في كل خلية من خلايا الجدول .

**و يتم حساب ق كالتالي :**

$$\text{ق} = \frac{\text{مجموع تكرارات الصف} * \text{مجموع تكرارات العمود}}{\text{عدد العينة}}$$

**و يتم تطبيق هذا القانون مع كل خلية من خلايا الجدول**

**1-المقارنة بين قيمة كا$^2$ المحسوبة و قيمة كا$^2$الجدولية :**

يتضح من الجدول أعلاه:

أن قيمة كا$^2$المحسوبة هي 2.550 .

**2-درجة الحرية**: (عدد الأعمدة -1 ) * (عدد الصفوف - 1)

و بالتعويض

(2 - 1) * (2 - 1) = 1 إذن df =1

قيمة كا$^2$ الجدولية بالرجوع إلى الجداول الإحصائية (جدول مربع كاي) عند درجة حرية 1 و بمستوى الدلالة 0.05 نجدها 3.841 .

**3-تحديد مدى دلالة كا: $^2$**

بالمقارنة بين قيمة كا2 المحسوبة ومن قيمة كا2 الجدولية نجد أن قيمة كا2 المحسوبة 2.550 اصغر من قيمة كا2الجدولية 3.841 و بالتالي نرفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة بين إعادة الزواج مرة أخرى كن قبل الوالدين بعد الطلاق و اختلاف طريقة التربية كأحد المشاكل للعود للجريمة و نقبل الفرض الصفري القائل بعدم و جود علاقة بين المتغيرين.

لذا فان كا $^2$ لهذين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. و أن العلاقة بين زواج الوالدين مرة أخرى بعد الطلاق و اختلاف طريقة التربية وعدم الاتفاق بين الآباء احد العوامل للعود للجريمة ،مع العلم أنه من الناحية اليدوية و المنطقية و الميدانية تبين للباحث وجود علاقة بين المتغيرين لكن نظرا لصغر حجم العينة فانه يتعذر على البرنامج في بعض الحالات (spss) استقراء البيانات بشكل واضح .

**نتائج اختبار الفرضية الثانية :**

**نص الفرضية :الحرمان العاطفي الناجم عن وفاة أحد الوالدين من دوافع عودة الأبناء إلى الجريمة.**

**الجدول المتقاطع رقم ( 58 )يبرز العلاقة وفاة الأب و نوع الجريمة المرتكبة في المرة الأولى**

| أثناء وفاة الأب كنت في ؟ | | نوع الجريمة المرتكبة في المرة الأولى | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السرقة | الاعتداء | تعاطي المخدرات | أخرى تذكر | المجموع | المشاهدات | | | |
| | | | | | | | الفعلية | المفقودة | المجموع | |
| فترة الطفولة | التكرار | 0 | 1 | 0 | 0 | 1 | 06 | 54 | 60 | |
| | النسبة | 0% | 100% | 0% | 0% | 100% | | | | |
| فترة المراهقة | التكرار | 1 | 2 | 0 | 0 | 3 | | | | |
| | النسبة | 33.3% | 66.7% | 0% | 0% | 100% | 10% | 90% | 100% | |
| فترة الشباب | التكرار | 0 | 0 | 1 | 1 | 2 | | | | |
| | النسبة | 0% | 0% | 50 % | 50% | 100% | | | | |
| المجموع | التكرار | 1 | 3 | 1 | 1 | 6 | | | | |
| | النسبة | 29.4% | 70.6% | 16.7% | 16.7 % | 100% | | | | |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ أوضحت نتائج الدراسة انتشار جرائم الاعتداء(3) بنسبة 50 % من إجمالي أفراد.العينة بين أوساط العائدين للجريمة (فئة الأسر المفككة بسبب وفاة احد الوالدين ) خاصة في مرحلة المراهقة ، فالانتماء إلى هذا البيوت المتصدعة بسبب وفاة أحد الوالدين يخلق لدى الأفراد الشعور بالوهن و الضعف في ظل غياب أحد ركائز الأسرة (الأب) فيحدث تغيير في الأدوار الاجتماعية ، فخسارة الأب في وقت مبكر جدًا، تاركاً وراءه أبناء في سن المراهقة، له انعكاسات سلبية على الأبناء فقد يشعرون بالذعر والخوف، وتنتابهم مشاعر تتراوح بين الإحساس بالفراغ العاطفي والوحدة والذنب والغضب .أما المشاعر وردود الفعل الأكثر شيوعًا فهي: الارتباك والقلق الشديد والندم والخوف والإحباط والحنين والكآبة.و لقد

أظهرت الأبحاث السيكولوجية أن خسارة أحد الوالدين في سن الطفولة أو المراهقة، له أثر عميق في حياة الإنسان، فهي تؤثر في تطور شخصيته والشعور بالأمان وعلاقته بوالدته أو والده . و في هذه الحالة عندما يعجز المراهق ( العائد) عن تحمل هذا الوضع الجديد و لا يجد من يساعد على تخطى أزماته يميل إلى السلوك الإجرامي كوسيلة لمواجه المواقف (آلية من آليات الدفاع عن النفس )و عادة ما يتم اللجوء إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من الواقع المعاش حسب بعض الدراسات كدراسة كوبرا و كوبرا IC « chopra and R.N chopra » [1]

على عينة من المتعاطين للحشيش ، حيث وجد أن هذا المخدر يتركز عند فئة المراهقين بنسبة كبيرة و الأسباب المؤدية إلى ذلك هي الإهمال العائلي المناجم عن حالات التفكك الأسري .

- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة أن 06 من أفراد العينة و بنسبة10.% أجابوا جميعا عن الأسئلة التي هم معنيون بها في حين 54 (تشمل فئة المطلقين ،الهجر،الفقر)من إجمالي أفراد العينة تعتبر غير معنية بالإجابة على السؤال كما هو مبين في المشاهدات الفعلية و المفقودة .

-السعد صالح :**الوقاية من المخدرات**،ط1 ،عمان ،دار وفاء للنشر و التوزيع،دت،ص 168[1]

**الجدول المتقاطع رقم ( 59 ) يبرز أثر وفاة الأب على الأبناء**

| الاحتمالات | فقدان الأب خلق لديك الشعور بـــــــــــــ: | | | المشاهدات الفعلية | | المشاهدات المفقودة | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة | النسبة من المشاهدات الفعلية | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | |
| فقدان الإحساس بالأمن و الأمان | 3 | 21.4% | 50% | 06 | 10% | 54 | 90% | 60 |
| فقدان المثل الأعلى و القدوة الحسنة | 3 | 21.4% | 50% | | | | | |
| زيادة المشكلات و الاعباء المالية | 4 | 28.6% | 66.7% | | | | | |
| صعوبة تحمل المسؤولية في سن مبكر | 4 | 28.6% | 66.7% | | | | | |
| المجموع | 14 | 100% | 233.4% | | | | | |

**على ضوء مخرجات spss**

أفرزت الدراسة أن وفاة الأب لدى عينة الدراسة خلق لديهم الشعور بـ:

1-صعوبة تحمل مسؤولية الأسرة في سن مبكر عند (04) أي بنسبة 28.6% من إجمالي المبحوثين البالغ عددهم 6 .

2-زيادة المشكلات و الأعباء المالية عند (04) أي بنسبة 28.6% من إجمالي المبحوثين البالغ عددهم 14.

3-فقدان المثل الأعلى و و القدوة الحسنة لدى (03) من العائدين للجريمة بنسبة 21.4 % من إجمالي أفراد العينة البالغ عدده 6.

4-فقدان الإحساس بالأمن و الأمان لدى (03) من العائدين للجريمة بنسبة 21.4 % من إجمالي أفراد العينة البالغ عدده 6.[1]

و التحليل الإحصائي يبين ذلك :

[1] - توضيح في كيفية الحصول على النسبة 21.4 % : تم الحصول عليها من خلال قسمة العدد 3 على مجموع الإجابات المقدرة بـــ 14 إجابة.أما.50 % المقابلة لها فقد تم الحصول عليها من خلال قسمة العدد 3 على العدد 6 ( الإجابات الفعلية في الجدول المقابل)

- ✓ بالنسبة للمبحوثين( المشاهدات): 50 % من الأشخاص اختاروا فقدان الإحساس بالأمن و الأمان 50 % من الأشخاص اختاروا فقدان المثل الأعلى و و القدوة الحسنة. 66.7% من الأشخاص اختاروا زيادة المشكلات و الأعباء المادية و 66.7% من الأشخاص اختاروا صعوبة تحمل مسؤولية الأسرة في سن مبكر.

**الجدول المتقاطع رقم ( 60 )يبرز العلاقة وفاة احد الأم العود للجريمة**

| وفاة الأم احد الأسباب للعود للجريمة | | تكرار نفس الجريمة في المرة الثانية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نعم | لا | المجموع | المشاهدات | | |
| | | | | | الفعلية | المفقودة | المجموع |
| نعم | التكرار | 3 | 2 | 5 | 06 | 54 | 60 |
| | النسبة | 60% | 40% | 100% | | | |
| لا | التكرار | 1 | 0 | 1 | | | |
| | النسبة | 100% | 0 % | 100% | 10% | 90% | 100% |
| المجموع | التكرار | 4 | 2 | 6 | | | |
| | النسبة | 66.7% | 33.3% | 100% | | | |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يتبين من خلال نتائج البحث أن وفاة الأم أثر سلبا على حياة أغلبية العائدين للجريمة البالغ عددهم (05) من بين (06) مبحوثين أي بنسبة. % 100 مما دفع بهم إلى تكرار نفس الجريمة في المرة الثانية بنسبة 66.7% فالأم هي الشخص الذي يبث الدفء في الأسرة وهي من تتولى أبناءها بالرعاية، وتغرس في نفوسهم الأخلاق والقيم، وتملؤهم بالحنان والأمان الذي يحتاجون، فهي كريمة في عطائه على حساب صحتها وراحتها، و يمكن القول أن الأم هي قلب البيت ولا غنى عنها في تدبير شؤون الحياة، وعلى الرغم من أهمية وجود الأب في البيت إلا أنّ أهمية وجود الأم أضعاف ذلك .ففقدان الأم بسبب الوفاة

بالنسبة لعينة الدراسة كان فاجعة وكارثة في البيت نتجت عنها مشاكل كثيرة وخطيرة في مقدمتها لجوئهم إلى عالم الجريمة و الانحراف .

- ✓ كما أوضحت نتائج الدراسة أن 06 من أفراد العينة و بنسبة10.% أجابوا جميعا عن الأسئلة التي هم معنيون بها في حين 54 (تشمل فئة المطلقين ،الهجر،الفقر)من إجمالي أفراد العينة تعتبر غير معنية بالإجابة على السؤال كما هو مبين في المشاهدات الفعلية و المفقودة .

**الجدول المتقاطع رقم ( 61 )يبرز العلاقة بين وضع الأسرة بعد وفاة الأم و أسباب العود للجريمة**

| وضع الأسرة بعد وفاة الأم | | أسباب العود للجريمة | | |
|---|---|---|---|---|
| | | المشاكل الأسرية | التعود على حياة السجن (الحبس) | المجموع |
| متماسكة | التكرار | 00 | 02 | 02 |
| | النسبة | 00% | 100% | 100% |
| مفككة | التكرار | 3 | 1 | 04 |
| | النسبة | 75,0% | 25,0% | 100% |
| المجوع | التكرار | 3 | 3 | 06 |
| | النسبة | 50% | 50% | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة تعتبر أن وفاة الأم كان احد الأسباب في تفكك الأسرة فهي الأم و ما أدراك ما الأم منبع الحنان و العطاء و النصح و الإرشاد بالنسبة للأبناء و غيابها غالبا ما يحدث شرخا في نفسية الأبناء.فوفاتها حسب ما أدلت به عينة الدراسة ساهم في زيادة المشاكل الأسرية بنسبة 50% و التي دفع بهم إلى العودة للجريمة في حين اعتبرت (3) أي ما نسبته 50% من إجمالي المبحوثين أن الظروف الأسرية المزرية التي آلت إليها الأسرة بعد وفاة أمهاتهم خاصة بعد إعادة الأب الزواج مرة أخرى و الشعور بالضياع و الحرمان العاطفي دفع بهم إلى التعود على حياة السجن هروبا من الواقع المعاش بنسبة 50 %

**الجدول المتقاطع رقم ( 62 )يبرز العلاقة بين زواج الأب مرة أخرى بعد وفاة الأم و فقدان الإحساس بالأمن النفسي و المادي**

| زواج الأب مرة أخرى بعد وفاة الأم | | فقدان الإحساس بالأمن النفسي و المادي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | أوافق بشدة | محايد | المجموع | اختبار كاي مربع (كا²) | | |
| | | | | | | قيمة الاختبار | درجة الحرية | الدلالة الاحصائية |
| نعم | التكرار | 0 | 04 | 0 | 04 | 6.000 | 2 | 0.050 |
| | النسبة | 00% | 100% | %00 | 100% | | | |
| لا | التكرار | 1 | 0 | 1 | 02 | | | |
| | النسبة | 50% | %00 | %50 | 100% | | | |
| المجموع | التكرار | 01 | 04 | 01 | 06 | | | |
| | النسبة | 16.66% | 66.66% | 16.66% | %100 | | | |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ توافق عينة الدراسة بشدة (4) أي بنسبة 66.66% من إجمالي المبحوثين على أنهم فقدوا الإحساس بالأمن النفسي و المادي عند زواج الأب مرة أخرى بعد وفاة الأم الأمر الذي دفع بهم إلى العود للجريمة مرة أخرى ، و يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء الدراسات السوسيولوجية التي تناولت قضايا الأسرة بين الوظائف و المشكلات حيث ذهبت" **سناء الخولي**" في دراستها لموضوع الأسرة و الحياة العائلية إلى اعتبار أن الوظيفة العاطفية (النفسية ) و الوظيفة الاقتصادية من أهم الوظائف الأساسية للأسرة ، و التي تعني التفاعل العميق بين الآباء و الأبناء في منزل مستقل يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المنبع الأول للإشباع المادي و النفسي لجميع أعضاء الأسرة .و بمجرد انحلال الأسرة نتيجة وفاة احد الوالدين بسبب الموت يعتبر ذلك صدمة قاسية و بالغة الأثر في نفسية العائدين سواء كان

ذلك في وفاة الأم أو الأب فلكل منهما مكانة خاصة في حياته (حسب ما أدلت بع عينة الدراسة ) ، فإذا فقد أحدهما أو كلاهما ولم يجد من يعوضهما فإن حياته سوف تضطرب.[1]

و إذا كان غياب الأم بسبب الوفاة يؤدي ذلك بالأب للزواج مرة أخرى و نحن نعلم( على سبيل الحصر لا التعميم)ما يترتب من تبعات هذا الزواج، من زوجة أب التي في أغلب الأحيان(حسب تصريحات أفراد العينة ) ينعكس وجودها سلبا على حياة العائد خاصة في سن المراهقة ،هذه المرحلة الحرجة التي تزيد من تعقيد الأمور[2] ، فمن الطبيعي بعد وفاة الأم أن تحل محلها زوجة أخرى تختلف معاملتها للطفل الربيب اختلافا أساسيا بل تسعى جاهدة أن تجذب انتباه زوجها إلى أطفالها وقد تستعمل الكثير من الطرق لدفع العائد إلى الخروج من المنزل باعتباره عنصر خطير على حياتها وأولادها، من هنا تبدأ الحلقة المفرغة بان يهمل الأب أولاده من الزوجة الأولى ،أو الثانية ...الخ*، و قد يشمل الإهمال بنوعيه المادي والمعنوي فيجعل الفرد يهرب من هذا الجو الأسري بحثا عن الحنان والعطف والرعاية في أماكن منحرفة .[3] في هذه الحالة يتوجب على الأب أن يتمتع بقدر كبير من الحكمة والعقل للفصل في المنازعات التي يمكن أن تحدث بين زوجة الأب والأولاد , خاصة في بداية الزواج , فالطفل لا يقبل بسهولة أن تحتل امرأة مكان أمه , وكلما كان الطفل صغيرا كلما تسارعت عملية الانسجام مع الحالة الجديدة وزوجة الأب شيئا فشيئا ,وفي كل الأحوال فما لا يدرك كله لا يترك جله , فإن لم تكن زوجة الأب مكان الأم , فلا أقل من المودة والمحبة والانجذاب إليها بما يحقق استقرار البيت وسكينته ،أما المشكلة الأكبر فتكمن فيما إذا كان الأولاد قد بلغوا سن المراهقة أو تجاوزوها ففي هذه المرحلة الخطيرة من العمر , يصعب على الأب إقناع الأولاد بمسألة الزواج لعدة أسباب وعوامل أهمها:

---

[1]-عبد الرحمان العيسوي :**سيكولوجية الإجرام** ،ط1،بيروت ،لبنان ،دار النهضة ،2004،ص 25

[2]-نفس المرجع ،ص 25

*-اشتملت العينة على (2) من فئة متعددي الزوجات بنسبة 33.3% من إجمالي 60 مفردة

[3]-عدنان الدوري :أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي ،مرجع سبق ذكره ،ص 123

1- العامل النفسي الذي يلعب دورا كبيرا في رفض الأولاد لوجود امرأة أخرى تحل مكان أمهم في البيت , على اعتبار أنهم المدافعين عن حقوق أمهم بعد موتها , بحكم أنهم لم يعودوا صغارا ولا يمكن الضحك عليهم ببعض الكلمات كالأولاد الصغار , فقد بلغوا من السن ما يكفي للتصدي لأي محاولة من هذا النوع من قبل الأب.

2- العامل الفكري المتمثل في الصورة النفسية والاجتماعية القاتمة لزوجة الأب التي رسمت في أذهان الأولاد بشكل عام , وذلك من خلال وصفها دائما بالقسوة و الأنانية والاستحواذ على الأب وحرمان الأبناء منه وقد قامت جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بطبع هذه الصورة في أذهان الناس , حتى غدت كأنها كتاب منزل أو عقيدة مقدسة لا يمكن أن تتغير أو تتبدل .

✓ **التحليل الإحصائي باستخدام كاي مربع**

**1-المقارنة بين قيمة كا$^2$ المحسوبة و قيمة كا$^2$الجدولية :**

يتضح من الجدول أعلاه:

أن قيمة كا$^2$المحسوبة هي 6.000

**2-درجة الحرية:** (عدد الأعمدة -1 ) * (عدد الصفوف - 1)

و بالتعويض

(2 - 1) * (3 - 1) = 2 إذن df =2

قيمة كا$^2$ الجدولية بالرجوع إلى الجداول الإحصائية (جدول مربع كاي) عند درجة حرية2 و بمستوى الدلالة 0.05 نجدها 5.991 .

**3-تحديد مدى دلالة كا: $^2$**

بالمقارنة بين قيمة كا2 المحسوبة ومن قيمة كا2 الجدولية نجد أن قيمة كا2 المحسوبة 6.000 أكبر من قيمة كا2الجدولية 5.991 و بالتالي نقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة بين إعادة الزواج مرة أخرى من قبل الوالدين بعد الطلاق و فقدان الإحساس بالأمن النفسي و المادي و نرفض الفرض الصفري القائل بعدم و جود علاقة بين المتغيرين.

لذا فان كا$^2$ لهذين المتغيرين دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05. و أن هناك علاقة بين زواج الوالدين مرة أخرى بعد الطلاق و فقدان الإحساس بالأمن النفسي و المادي .

**نتائج اختبار الفرضية الثالثة:**

**نص الفرضية :غياب الرقابة الوالدية بسبب الهجر من عوامل العود للجريمة.**

**جدول رقم (63 )العلاقة بين الهجر و العود للجريمة**

| العبارات | | | غياب الحوار داخل أسرتك حول مشكلاتك احد الدوافع لعودتك للجريمة . | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | أوافق | أوافق بشدة | |
| هل الغياب عن المنزل بسبب العمل يكون لمدة ؟ | متوسطة | التكرار | 0 | 2 | 2 |
| | | النسبة | 0,0% | 100,0% | 100,0% |
| | طويلة | التكرار | 1 | 3 | 4 |
| | | النسبة | 25,0% | 75,0% | 100,0% |
| المجموع | | التكرار | 1 | 5 | 6 |
| | | النسبة | 16,7% | 83,3% | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ إن غياب الآباء عن المنزل لفترة طويلة يعني غياب التوجيه و الإرشاد و الرقابة الوالدية و بالتالي غياب الحوار حول المشكلات اليومية التي يعاني منها الأبناء . و هو ما لمسناه من خلال البحث في إمكانية وجود علاقة بين غياب الآباء عن المنزل لفترات طويلة بسبب العمل و غياب الحوار حول المشكلات من بين دوافع عودة الأبناء إلى الجريمة كانت إجابات المبحوثين الموافقة بشدة بنسبة 83.3% من إجمالي أفراد العينة.

**جدول رقم (64 )العلاقة بين الهجر والإهمال النفسي و المادي**

| العبارات | | | إهمالك من قبل والديك أفقدك الإحساس بالأمن النفسي والمادي. | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أوافق | أافق بشدة | محايد | |
| ما طبيعة العمل ؟ | داخل الوطن | التكرار | 0 | 2 | 0 | 2 |
| | | النسبة | 0,0% | 100,0% | 0,0% | 100,0% |
| | خارج الوطن | التكرار | 1 | 2 | 1 | 4 |
| | | النسبة | 25,0% | 50,0% | 25,0% | 100,0% |
| المجموع | | التكرار | 1 | 4 | 1 | 6 |
| | | النسبة | 16,7% | 66,7% | 16,7% | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ إن غياب الوالدين بسبب العمل لفترات طويلة و الانقطاع عن الأجواء الأسرية خلقت لدى العائد الشعور بالإهمال و فقدان الإحساس بالأمن المادي و النفسي حيث تبين أن 50%من إجمالي عينة الدراسة توافق بشدة على أن عمل الوالدين خارج الوطن يخلق لديهم نوع من التسيب و الانفلات الأخلاقي لعدم وجود رقيب أو حسيب و حسب تصريحات أفراد العينة أن الأم لوحدها غير قادرة أحيانا على التحكم في سلوكات أبنائها ذكورا كانوا أو إناثا و ذلك أن مسؤولية التربية السليمة تقع على عاتق كلا الطرفين .

**نتائج اختبار الفرضية الرابعة :**

**نص الفرضية :وجود علاقة قوية بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر العائدين للجريمة و حالات العود لدى أبنائهم .**

**جدول رقم ( 65)العلاقة بين الدخل الأسري و الجريمة**

| | | | ما نوع الجريمة التي ارتكبتها في المرة الأولى ؟ | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | السرقة | الاعتداء | تعاطي المخدرات | أخرى | المجموع |
| كيف هو دخل الأسرة الشهري ؟ | كافي | التكرار | 00 | 00 | 10 | 00 | 10 |
| | | النسبة | %00 | %00 | 100,0% | %00 | 100,0% |
| | متوسط | التكرار | 7 | 4 | 02 | 01 | 14 |
| | | النسبة | 50% | 28.57% | 14.28% | 7.14% | 100,0% |
| | غير كافي | التكرار | 10 | 6 | 03 | 01 | 20 |
| | | النسبة | 50% | 30% | 15% | 5% | 100,0% |
| | ضعيف | التكرار | 05 | 06 | 04 | 01 | 16 |
| | | النسبة | 31.25% | 37.5% | 25% | 6.25% | 100,0% |
| المجموع | | التكرار | 22 | 16 | 19 | 03 | 60 |
| | | النسبة | 36,7% | 26,7% | 31,7% | 5,0% | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

من بين النتائج التي تختبر هذه الفرضية :

- ✓ أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن (20) من عينة الدراسة دخلهم الشهري غير كافي أي بنسبة 33.33 %من إجمالي (60)مفردة ، الأمر الذي دفع بغالبيتهم إلى اللجوء لجريمة السرقة بنسبة 50% .
- ✓ في حين اعتبر(16) من عينة الدراسة أن دخلهم الشهري ضعيف خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية أي أنهم ينتمون إلى فئات اجتماعية هشة و تفتقر إلى ادني ضروريات الحياة ليكون الاعتداء على الآخرين شكل من أشكال السخط و الغضب من المجتمع ،و على حد تعبير رائد الاتجاه الاقتصادي في الجريمة "وليام بونجر" w.Bonger أن الفقر هو عدو الجريمة الأول . و توصل إلى هذه النتيجة من خلال الدراسات التي أجراها في على المجتمعات الأوروبية و التي أظهرت أن الفقر هو السبب الأساسي في الجريمة وربما

تكون الدراسات التي قام بها من أهم الدراسات الحديثة التي تتبنى هذا الاتجاه ،حيث حاول أن يثبت – عن طريق البحث والدراسة – أن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية والى التفكك الطبقي من ناحية أخرى.

- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة أن (10) من إجمالي المبحوثين كان دخلهم الشهري كاف ، إلا أنهم تورطوا في أعمال إجرامية في مقدمتها تعاطي المخدرات ، فحسب ما أدلت به هذه العينة أن مرافقة أصدقاء السوء من نفس الطبقة الاجتماعية (الثراء) احد العوامل الرئيسية التي دفعت بهم إلى عالم الجريمة .

**جول رقم (66)العلاقة بين البطالة و عوامل العود للجريمة**

| صعوبة الحصول على عمل | | عوامل العود للجريمة | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المشاكل الأسرية | التدهور الاقتصادي للأسرة | صعوبة التكيف مع المجتمع | التعود على حياة السجن | التباهي بنفسك كمجرم | أخرى | |
| المستوى التعليمي | التكرار | 04 | 05 | 00 | 00 | 00 | 00 | 09 |
| | النسبة | 44.45 % | 55.56% | 00% | 00% | 00% | 00% | 100% |
| البيروقراطية | التكرار | 00 | 20 | 02 | 02 | 02 | 09 | 35 |
| | النسبة | 00% | 57.14% | 5.71% | 5.71% | 5.71 % | 25.71 % | 100% |
| عدم وجود فرص عمل | التكرار | 01 | 00 | 00 | 00 | 00 | 02 | 03 |
| | النسبة | 33.33 % | 00% | 00% | 00% | 00% | 66.67 % | 100% |
| المجموع | التكرار | 05 | 25 | 02 | 02 | 02 | 11 | 47 |
| | النسبة | 10.64 % | 53.19% | 2.26% | 2.26% | 2.26 % | 23.40 % | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ أجاب 47 من إجمالي أفراد العينة" بنعم " أنهم وجدوا صعوبات في الحصول على عمل ، في حين أجابت بقية أفراد العينة "بلا" .
- ✓ تعتبر البيروقراطية من أهم الصعوبات التي واجهت عينة الدراسة في الحصول على عمل بنسبة 74.49%* أي ما يعادل (35) مفردة ، ليجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل في ظل تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة(25) بنسبة 57.14% و بالتالي كلها مؤشرات محفزة على العود للجريمة و يمكن تفسير ذلك في ضوء النظريات الاقتصادية التي ربطت بين البطالة و الجريمة على رأسهم كتيليه الذي افترض أن هناك ارتباطاً بين السلوك الإجرامي والظروف الاقتصادية المختلفة من ضمنها البطالة ، وفي نفس الإطار الاقتصادي للجريمة يأتي "ودسون" ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة والبطالة خاصة وبين الجريمة، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة

*** 74.49 تحصلنا عليها (35*60/100)**

مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفاً. ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة، وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة.

وفي هذا الصدد نجد أن سذرلاند قد أشار إلى مقولة عدم الالتزام بالقيم والمعايير حين تأكيده فيما عرف بنظرية الاختلاط التفاضلي (Differential Association Theory) على أن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب، وهو هنا أن يجد الشخص نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته عليه ورغبته فيه، مما يحفز على الاختلاط بغيره من العاطلين (الناقمين)، فيكون اتجاههم للانتقام والتعويض، من المجتمع والناس، بالسلوك الإجرامي .

- ✓ في حين أجاب(9) من إجمالي أفراد العاطلين عن العمل بسبب البيروقراطية أي ما نسبته 25.71% أن عجزهم عن الحصول على وظيفة أدى إلى العجز عن تحمل الفقر مخالطة رفقاء السوء و بالتالي فان التلازم بين الفقر، وانخفاض جودة الحياة ومستويات المعيشة، والبطالة أمر تظهره الشواهد اليومية، ويؤيده المنطق، و تؤكده مجموعة كبيرة من المفكرين على اعتبار أن الفقر ينتج عنه الحرمان وعدم توفير المتطلبات الضرورية للفرد وللأسرة، وكذلك صعوبة الحصول على الخدمات بأنواعها (الصحية والتعليمية والترويحية)، فيشب هؤلاء محرومين جهلاء لا يقدرون على التمييز بين النافع والضار والخير والشر، ويكونون لقمة سائغة لتيار الجريمة و العود للجريمة .

**جدول رقم ( 67 )العلاقة بين السكن و نوع الجريمة**

| ما نوعية السكن ؟ | | ما نوع الجريمة التي ارتكبتها في المرة الأولى ؟ | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السرقة | الاعتداء | تعاطي المخدرات | أخرى | |
| فيلا | التكرار | 1 | 2 | 4 | 0 | 7 |
| | النسبة | 14,3% | 28,6% | 57,1% | 0,0% | 100,0% |
| شقة | التكرار | 17 | 11 | 14 | 2 | 44 |
| | النسبة | 38,6% | 25,0% | 31,8% | 4,5% | 100,0% |
| قصديري | التكرار | 1 | 2 | 0 | 0 | 3 |
| | النسبة | 33,3% | 66,7% | 0,0% | 0,0% | 100,0% |
| آخر | التكرار | 3 | 1 | 1 | 1 | 6 |
| | النسبة | 50,0% | 16,7% | 16,7% | 16,7% | 100,0% |
| المجموع | التكرار | 22 | 16 | 19 | 3 | 60 |
| | النسبة | 36,7% | 26,7% | 31,7% | 5,0% | 100,0% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يعتبر السكن وحدة اجتماعية متجانسة ذات فاعلية قوية في العلاقات الأسرية التي تتشكل في إطاره ، و على هذا الأساس يتضح لنا من خلال الجدول المقابل الذي يبين العلاقة بين السكن و نوع الجريمة المرتكبة أن العائدين للجريمة يسكنون في منازل من نوع شقق (44) أي بنسبة 73.3% (44*60/100 ) وفي إطار الإيجار بنسبته 53.3% من إجمالي المبحوثين.و من بين الجرائم المرتكبة السرقة (17) أي ما نسبته 38.6% تليها المخدرات(14) بنسبة 31.8% ، و تجدر الإشارة إلى أن غالية هذه الفئة كانوا يقطنون بسكنات الهشة و عشوائية و في إطار الترحيل الإجباري الذي عمدت إليه الولاية تم تحويلهم إلى سكنات اجتماعية داخل عمارات أصبحت على حد تعبيرهم وكرا للجريمة لتتصدر جرائم السرقة و الاعتداء و تعاطي المخدرات مجموعة الجرائم .بل عمدوا إلى تكوين عصابة أشرار مهمتها السرقة ،السطو المسلح و الاعتداء مع إطلاق تسميات مختلفة على هذه العصابات كعصابة "طيور الجنة " ،و في هذا الإطار يرى "جس تايلر" أن الجريمة المنظمة و العصابات يكون مصدرها الأحياء المختلفة ،و

فضلا عن توافر العوامل المساعدة لنشوء مثل هذه المنظمات الإجرامية ، فان المنتمون إليها يعتقدون أن المجتمع ساهم بشكل أو بأخر في جعل أحيائهم متخلفة و في كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم خارج أو داخل مناطق سكناهم .[1]

[1] الحسن إحسان محمد:**الفراغ و مشكلات استثماره –دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ-**، بيروت ،دار الطليعة للطباعة و النشر ،1976،ص14 .

**جدول رقم ( 68)العلاقة بين المرافق السكنية ووضعية العائد داخل السجن**

| المرافق | | كيف تصف حياتك الاجتماعية داخل السجن ؟ | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | جيدة جدا | جيدة | حسسنة | مقبولة | سيئة | |
| غاز طبيعي | التكرار | 1 | 4 | 26 | 20 | 2 | 53 |
| | النسبة | 1,9% | 7,5% | 49,1% | 37,7% | 3,8% | 100% |
| كهرباء | التكرار | 1 | 4 | 26 | 25 | 3 | 59 |
| | النسبة | 1,7% | 6,8% | 44,1% | 42,4% | 5,1% | 100% |
| ماء | التكرار | 1 | 3 | 26 | 22 | 2 | 54 |
| | النسبة | 1,9% | 5,6% | 48,1% | 40,7% | 3,7% | 100% |
| مدفئة | التكرار | 1 | 2 | 20 | 19 | 1 | 43 |
| | النسبة | 2,3% | 4,7% | 46,5% | 44,2% | 2,3% | 100% |
| تلفزة | التكرار | 1 | 4 | 26 | 25 | 2 | 58 |
| | النسبة | 1,7% | 6,9% | 44,8% | 43,1% | 3,4% | 100% |
| المجموع | التكرار | 1 | 4 | 26 | 26 | 3 | 60 |
| | | 16.67% | 6.67% | 43.33% | 43.33% | 5% | 100% |

**على ضوء مخرجات spss**

- ✓ يصف(52) أي ما نسبته 86.67 % من إجمالي أفراد العينة أن الحياة داخل السجن حسنة و مقبولة أما بالنسبة للمرافق التي تحتوي عليها مساكن العائدين هو عدم توفر التدفئة(43) بنسبة 71.66% .

**نتائج أفرزتها الدراسة :**

تعتبر بيانات المحور الخاص بالتنشئة الاجتماعية من النتائج الهامة التي أفرزتها الدراسة الميدانية لتعطي صورة واضحة عن الاتجاهات الوالدية في عملية التنشئة الاجتماعية للأسرة الجزائرية نحو العائدين للجريمة.

| الرقم | العبـــارات | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 69 | سلوك التهديد والحرمان من قبل والديك له اثر في عودتك إلى الجريمة | 60 | 2,33 | 0,986 | 140 |
| 70 | الحماية الزائدة من قبل والديك دفعت بك إلى عدم القدرة على تحمل المسؤولية | 60 | 3,10 | 0,915 | 186 |
| 71 | إهمالك من قبل والديك أفقدك الإحساس بالأمن النفسي والمادي. | 60 | 2,15 | 1,132 | 129 |
| 72 | روح التسامح والتساهل المفرط جعلك تميل إلى السلوك العدواني | 60 | 3,10 | 0,933 | 186 |
| 73 | غياب الحوار داخل أسرتك حول مشكلاتك احد الدوافع لعودتك للجريمة . | 60 | 1,67 | 0,542 | 100 |
| 74 | استخدام أسلوب القسوة من دوافع اكتساب السلوك الإجرامي لديك . | 60 | 2,10 | 1,053 | 126 |
| 75 | العقاب النفسي أشد قسوة من العقاب البدني . | 60 | 1,68 | 0,873 | 101 |
| 76 | اختلاف طريقة التربية وعدم الاتفاق بين والديك أحد المشاكل لعودتك إلى الجريمة | 60 | 1,78 | 0,666 | 107 |

**على ضوء مخرجات spss**

**العبارة01: سلوك التهديد والحرمان من قبل والديك له اثر في عودتك إلى الجريمة**

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لأثر سلوك التهديد و الحرمان من قبل والدي العائد على عودته للجريمة بلغ 2.33و بانحراف معياري 0.986 و هو يقترب من الصفر (0) مما يعني تركز إجابات أفراد العينة حول المتوسط و عدم تشتتها .كما أن المتوسط الحسابي هو ضمن مجال مرتفع أي من (2—2.33) و بالتالي فان نسبة العود إلى الجريمة هي مرتفعة و هذا راجع إلى سلوك التهديد و الحرمان الممارس من قبل الأولياء

**العبارة02: الحماية الزائدة من قبل والديك دفعت بك إلى عدم القدرة على تحمل المسؤولية**

بالنسبة لهذه العبارة فان المتوسط الحسابي لأثر الحماية الزائدة من قبل الوالدين على العائد في الدفع به إلى عدم القدرة على تحمل المسؤولية بلغ 3.10 و بانحراف معياري 0.915 و هو يقترب من الصفر (0) مما يعني تركز إجابات أفراد العينة حول المتوسط و عدم تشتتها .كما أن المتوسط الحسابي هو ضمن مجال منخفض أي من (1—2.33) و بالتالي فان نسبة العود إلى الجريمة هي منخفضة و هذا راجع إلى أن الحماية الزائدة لم يكن لها دافع في عدم تحمل العائد للمسؤولية .

**العبارة05: غياب الحوار داخل أسرتك حول مشكلاتك احد الدوافع لعودتك للجريمة .**

بينما المتوسط الحسابي لأثر غياب الحوار داخل الأسرة كأحد الدوافع للعود للجريمة .بلغ 1.67و بانحراف معياري 0.542و هو يقترب من الصفر (0) مما يعني تركز إجابات أفراد العينة حول المتوسط و عدم تشتتها كما أن المتوسط الحسابي هو ضمن مجال مرتفع أي من (1—2.33) و بالتالي فان نسبة العود إلى الجريمة هي مرتفعة و هذا راجع إلى غياب الحوار داخل الأسرة .

**العبارة08: اختلاف طريقة التربية وعدم الاتفاق بين والديك أحد المشاكل لعودتك إلى الجريمة**

يتضح لنا أن المتوسط الحسابي لأثر اختلاف طريقة التربية على العود للجريمة .بلغ 1.78و بانحراف معياري 0.666و هو يقترب من الصفر (0) مما يعني تركز إجابات أفراد العينة حول المتوسط و عدم تشتتها كما أن المتوسط الحسابي هو ضمن مجال مرتفع أي من (1—2.33) و بالتالي فان نسبة العود إلى الجريمة هي مرتفعة و هذا راجع إلى الاختلاف في طريقة التربية بين الوالدين .

**ثانيا:نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة :**

و بعد ما تطرقنا إلى ظاهرة التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة من الناحيتين النظرية و الامبريقية ،و الذي كشف لنا كل جانب منهما العوامل الكامنة التي تدفع بالأفراد إلى العود للجريمة خاصة في ظل أسر مفككة ماديا و معنويا ، كما لا يمكن الإنكار أن الدراسات السابقة لعبت دورا و دعما كبيرين في إحاطة موضوع الدراسة من عدة جوانب بناء على ما توصلت إليه من بيانات عامة لأوساط مختلفة و عينات بحث متباينة بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية المتبعة_لذلك سنحاول على مستوى هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

- ✓ عند مقارنة النتائج التي توصل إليها الباحث بشقيها النظري و الميداني ، مع أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون في الدراسات السابقة، تبين أنه ما توصلت إليه دراسة "هيوز "حول عوامل العودة للجريمة من نتيجة مفادها أن غالبية العائدين للجريمة كانوا يعاملون معاملة سيئة من أسرهم بعد ارتكاب جريمتهم الأولى و أن إحساسهم بالعزلة الأسرية كان له أثر في معاودتهم للسلوك الإجرامي يتفق نوعا ما مع توصلت إليه الدراسة الحالية ، حيث ما 33 أي ما نسبته 55% من إجمالي أفراد العينة تعرضوا للعنف الأسري و المعاملة السيئة من قبل الأهل خاصة الأب بنسبة .99.9 %
- ✓ كما أن ما توصلت إليه دراسة "عزة صالح الألفي (1980) بعنوان شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية " من نتائج خاصة تلك المتعلقة بوجود علاقة بين الفقر و العود يتفق تماما مع ما توصلنا إليه حيث أفرزت النتائج الحالية عن وجود علاقة بين الفقر و العود للجريمة بنسبة 83.33%من إجمالي عينة البحث ، أما بالنسبة لوجود علاقة بين

القسوة المستخدمة في أسلوب التربية و العود فانه يختلف مع ما توصلنا إليه فأسلوب التناقض( الجمع بين اللين و القسوة في نفس الموقف ) في التربية بين الوالدين احد المشاكل التي دفعت بعينة الدراسة إلى العود للجريمة56.67% من إجمالي المبحوثين.

- ✓ كما أن دراسة" عبد اللطيف عبد القوي مصلح "و ما كشفت عنه من نتائج ربطت بوجود علاقة بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر الأحداث المنحرفين بالمقارنة مع أسر الأحداث الأسوياء ، يتفق مع ما توصلت إليه دراستنا من نتائج حول وجود علاقة بين تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة و ارتفاع معدلات العود للجريمة اختلاف في المتغيرات فالدراسة السابقة ربطت بين التفكك الأسري و انحراف الأحداث بينما ربطنا في دراستنا بين متغيرين هما التفكك الأسري و حالات العود للجريمة .

و فيما بخص ما توصلت إليه الدراسة السابقة حول كما وجود حالات الوهن و الضعف تصيب التماسك العاطفي لدى أسر الأحداث المنحرفين ، كشفت كذلك الدراسة الحالية أن الحرمان العاطفي الناجم عن وفاة أحد الوالدين يؤدي إلى عودة الأبناء إلى الجريمة.

**ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء النظريات :**

تعددت الاتجاهات النظرية التي تم استخدامها و التطرق إليها في هذه الدراسة ، حيث أن كل منها اهتم بتفسير موضوع التفكك الأسري و العود للجريمة من الزاوية التي يراها مناسبة لذلك .

فبعضها ركزت على الجوانب البيولوجية و الشخصية و العقلية للمجرم ، فيحين ركزت بعض النظريات على العوامل النفسية ، أما النظريات السوسيولوجية فقد أعطت للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الايكولوجية أهمية كبرى في تفسير السلوك الإجرامي ،و منها من حاول الجمع بين جميع هذه العوامل كما هو الشأن بالنسبة للاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة ،و و على مستوى هذه الدراسة حاولنا تناول الظاهرة محل الدراسة من زاوية أكثر شمولية ، شملت جميع الجوانب السابقة الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و البيولوجية و العقلية لتأثيرها الكبير في تكوين السلوك الإجرامي لدى العائد للجريمة.

**1-نظرية الصراع :**

وضعت نظرية الصراع مجموعة من المشاكل التي تعترض الأسرة في حالة الإخلال بأحد الوظائف الأساسية التي تقوم عليها منها :

* ينشأ الصراع الأسري عندما يبحث أعضاء الأسرة أو بعضهم عن مصالحه و رغباته الخاصة على حساب الآخرين .

*يحدث صراع الأدوار في الأسرة عندما يتعدى أحد أعضاء الأسرة حدود الدور المحدد له ثقافيا أو يتخذ دورا آخر ، كما يحدث ما يسمى بالصراع الداخلي للدور" Intrarol conflict " عندما يستقبل عضو الأسرة أفكارا أو توجيهات مختلفة من أشخاص متعددين داخل نفس الدور مثل عندما تشجع الأم ابنتها على عدم طاعة شقيقها بصورة مطلقة في حين يأمرها الأب بالطاعة العمياء لشقيقها ،

*عندما يقوم عضو الأسرة بالقيام بدورين أو أكثر في نفس الوقت مثل القيام بدور الأم و الزوجة العاملة في نفس الوقت .

- يتضح لنا أن السياق الفكري الذي تقوم عليه نظرية الصراع تتجلى ملامحه من خلا ما تم التوصل اليه نتائج على مستوى هذه الدراسة، حيث أن 94.1% من إجمالي فئة المطلقين تعتبر أن انفصال الوالدين بسبب الطلاق من أسباب العود للجريمة ،ذلك أن كلا الطرفين اتخذا القرارات دون الأخذ بعين الاعتبار لمستقبل و مصير الأبناء بعدها .أي أن كلاهما فكرا في مصالحه على حساب الأبناء، و مما ضاعف من مشاكل العائدين بعد الطلاق هو التهرب من المسؤولية (مشكلة النفقة ،الرعاية بجميع أنواعها ...الخ) من قبل الوالدين فالشعور بالضياع و التشتت فرض على عينة البحث العودة إلى الجريمة مرة أخرى .
- كما صرح (34) أي ما نسبته 56.67% من مجموع المبحوثين أن الاختلاف و التناقض في أسلوب التربية المتبع من قبل الوالدين و عدم إتباع أسلوب موحد في تحديد الأدوار داخل الأسرة من مشاكل العود للجريمة.

**2-النظرية الدورية:**

إن زيمرمان خلال تقسيمه للأسرة إلى 03 نماذج أسرية :نموذج أسرة الوصاية ،و نموذج الأسرة العائلية ،نموذج الأسرة النواة ، هذه الأخيرة التي يعتبر مذهب النفعية أو اللذة هو ما يميزها عن غيرها من الأسر ليصبح الزواج عقدا مدنيا ليست له القدسية التي كانت له في الماضي مما جعل الطلاق أمرا شائعا ، وهذا إلى جانب أدلة أخرى على تفشي الفردية كمشاكل الشباب و كثير من الاضطرابات التي ترتبط بمشاكل الأسرة عامة.

- فعينة الدراسة تنتمي إلى نموذج الأسرة النواة التي تتميز بالاستقلالية الفردية خاصة في ظل التغيرات السريعة التي شهدها النظام الأسري في الجزائر و اختلال منظومة القيم الأخلاقية التي كانت تقوم عليها أسرة الوصاية و إلا كيف نفسر ارتفاع معدلات الطلاق بل و سهولته- حسب بعض المحامين على مستوى مجلس قضاء عنابة- ، و الفقر ،و الجريمة في الجزائر أو بعبارة أخرى أن ظهور الأسرة النواة كان عاملا مصاحبا لتصدع أركان الأسرة و الحياة الاجتماعية ككل.

**3-النظرية التقدمية:**

عندما نتكلم عن فقدان الأسرة لوظائفها يتبادر إلى الدهن مباشرة وليم أجبرن و اهتمامه بعمليات التغير الاجتماعي و كتاباته المبكرة عن التكنولوجيا و أثرها في انتقال الأنشطة الاقتصادية و التربوية و الترفيهية و الدينية و الحماية إلى هيئات أخرى لذلك، تراجعت الأسرة عن أداء وظائفها الأساسية مما أدى إلى حدوث تدهور و تفككا أسريا .

- لذلك تتفق الدراسة الحالية مع منظر هذه النظرية كون أن عينة الدراسة تعاني من الحرمان و التهميش داخل الأسرة الناتجين عن تصدع الأسر بسبب بطلاق أو هجر أو وفاة أو الفقر، حيث كشفت نتائج الدراسة الحالية أن :

* الأسر المفككة بسبب الفقر ما نسبته 83.33% ،و بالتالي قصور في أداء الوظيفة الاقتصادية و وظيفة الحماية و العجز عن تأمين مستقبل الأبناء مما دفع بغالبية الأسر إلى الزج بالأبناء في سوق العمل مبكرا و تحمل المسؤولية ،حيث أظهرت النتائج أن(52) أي ما نسبته 86.7%من إجمالي عينة الدراسة تسعى إلى توفير مورد مالي خارج إطار الأسرة لتلبية الحاجيات الأساسية .

**4-النظريات البيولوجية :**

و لعل أهم ما نادت به النظريات البيولوجية يمكن تلخيصه فيما يلي:

*كرس لمبروزو مفهوم الحتمية البيولوجية للبرهان على نظريته بدلا من مفهوم الاختيار الحر للسلوك ،و ذلك من خلال دراسته لبعض المجرمين الذين يتميزون بتركيب جسمي شاذ

*الاعتقاد بأهمية العوامل البيولوجية في تشكيل شخصية الفرد و تحدد سلوكاته.

*المجرمون يتميزون بوجود علامات ارتدادية و انحطاط جسماني موروث و نقص و دونية اجتماعية .

*السلوك الإجرامي كامن في شخص المجرم و لا يخرج إلى النور إلا بسبب وجود خلل عضوي و نفسي يضعف من قدرة الشخص على التحكم في نزعاته و ميوله الفطرية.

- في حين أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة العائدين للجريمة فيما يخص وجود علامات ارتدادية أو تشوهات في المظهر الفيزيولوجي كما وصفه لمبروزو على انه مجرم بالميلاد ، فلم نسجل أية حالة من الحالات السابقة فعند مقابلتنا لمعظم العائدين للجريمة كانوا يتمتعون بقدرات صحية و بدنية عادية فقط غالبيتهم من الذكور كانت تضع الوشم و حادة الطباع ، و يمكن القول أن عينة الدراسة تنتمي إلى فئة المجرمين بالعادة الذين تأثروا بظروف اجتماعية غرست فيهم النزعة إلى ارتكاب الجريمة .

**5-النظريات النفسية :**

من أهم الأفكار التي نادت بها النظريات النفسية هي:

*أن تفسير السلوك الإجرامي مرده سبب نفسي وطب عقلي Psychiatrique.

*الجريمة سببها خلل عقلي أو نفسي يعدم الإرادة ومن ثم يعدم الاختيار ، و بالتالي يستوجب معاملة المجرم معاملة طبية وليست معاملة عقابية.

*التركيز على أهمية اللاشعور أو العقل الباطن في تفسير السلوك الإنساني. ذلك أن ملكات اللاشعور أو العقل الباطن أقوى وأشد تأثيراً في النفس من ملكات الشعور أو العقل الظاهر. فالعقل الباطن يحوي ذكريات الطفولة والخواطر المكبوتة ، فضلا عن الدوافع والميول الفطرية والنزعات الغريزية والموروثة ، بما يجعله مؤثراً على الأفكار والمشاعر والوجدان والسلوك الشعوري. وهذا كله

من شأنه أن يجعل للعقل الباطن أثرا واضحاً في اكتساب الشخصية طابعاً خاصاً. وعلى هذا يمكننا أن نتكشف ما يقف وراء السلوك الإنساني من خلال البحث بطريق التحليل النفسي Psychanalyse في مكنون العقل الباطن من خبرات ونزعات ورغبات وميول اختزلت في اللاشعور عبر سنوات الحياة.

*وجود ميل عام نحو الجريمة في جانب كل شخص ، أو ما يمكن تسميته بالاستعداد الغريزي تجاه الإجرام .

- إن طبيعة العلاقات الاجتماعية الأسرية التي عاشها العائد للجريمة خلال مرحلة الطفولة لها تأثير مباشر على نموه الانفعالي و الاجتماعي و الجسمي و الذي يتوقف عليه و بدرجة كبيرة فيما بعد تشكيل الشخصية ، فإذا تميزت مرحلة الطفولة بالهدوء و الاستقرار العائلي و العطف و الحنان و الحب و الاهتمام و الرعاية و في حالة تصدع أسري مفاجئ كالموت أو الطلاق أو الهجر ...الخ. و عرفت الأسرة كيف تحتوي الوضع و تجد الميكانزمات و الآليات الدفاعية المناسبة لحماية أعضاء الأسرة من الانحراف و الجريمة شب الطفل بشخصية سوية متزنة قادرة على التكيف مع مختلف المواقف الاجتماعية ، و لكن على العكس فعلى مستوى عينة البحث عجزت أسر العائدين إلى الجريمة عن تحقيق الأمان النفسي لأبنائها فالعيش في وسط أسري يسوده الصراع و النزاع المستمرين ،و حرمان عاطفي ناجم عن وفاة أحد الوالدين بنسبة 41.67% ، و كذا غياب الرقابة الوالدية بداعي الهجر بنسبة 66.67%كانت جميعها عوامل دافعة إلى العود للجريمة و كان الجناة أبناء (عينة الدراسة) ارتكبوا جرائمهم خلال مرحلتي المراهقة والشباب بنسبة 100 % .و هذا ما يفسر ارتباط كل مرحلة عمرية بسابقتها و أن أي خلل على مستوى أي مرحلة ينعكس سلبا على المراحل اللاحقة حسب مدرسة التحليل النفسي.

**6-النظريات السوسيولوجية :**

إن السلوك الإجرامي من وجهة نظر المدارس السوسيولوجية يقوم على :

- ✓ تصبح الجريمة في نظر دوركايم غير عادية أو لا طبيعية فقط حينما ترتفع عن المتوسط أو المعدل المقرر لها و مع ذلك لم يحدد دوركايم الكيفية التي يتم بها حساب هذا المعدل.
- ✓ فسر دوركايم الجريمة من خلال بعض المفاهيم الخاصة بطبيعة الحال بين الفرد و المجتمع و البناء الاجتماعي و تقسيم العمل الاجتماعية و حالة الأنومي.
- ✓ إذا لم تكن الأهداف الثقافية و الوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادلة ،فان ذلك يؤدي إلى خلق موقف يتسم بالأنومية .
- ✓ في المجتمع المفكك و المضطرب توجد درجات متباينة من حيث مدى توفر هذه الأهداف و الوسائل .
- ✓ إذا رفض الفرد كل من الأهداف و الوسائل و تم استبدالها بوسائل و أهداف أخرى فالسلوك الواقع هو التمردي و بالتالي "وقوع الجريمة" .

- و هذا هو حال عينة الدراسة التي عجزت عن فهم و الامتثال للقواعد السلوكية التي يتم بواسطتها إشباع الأفراد لرغباتهم و أهدافهم بالطرق المشروعة و عندما حدث تمزق و انفصام في وسائل الضبط الاجتماعي برزت فئة العائدين للجريمة على السطح (60 مفردة هي من فئة العائدين لجريمة أي بنسبة 100% )لتكشف عن نموذج اللامعيارية و إلا كيف نفسر تنامي ظاهرة العود في الجزائر سنة بعد سنة .*

- ✓ **تعتبر نظرية التفكك الاجتماعي** أن الجريمة ناتجة عن فشل المجتمع في تعديل أو تجديد القيم و المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع.

- بالفعل و إلا كيف نفسر إجابات المبحوثين عندما تم طرح السؤال التالي عليهم:هل هناك أشياء تريد إضافتها لم نتعرض إليها من خلال أسئلتنا ؟ كانت الإجابات كالتالي :

1-**المجتمع لم يرحمنا(20)** أي بنسبة33.33%.

2- عدم تقبل المجتمع لنا كعائدين للجريمة فنحن نسعى لتغيير أنفسنا لكننا نعجز أمام قلة الإمكانيات و الوسائل لذا نطلب منكم **البحث في مواضيع حول كيفية تقبل المجتمع لنا**(40 )

*مكتب الإحصاءات على مستوى مجلس قضاء عنابة :ارتفاع معدلات العود في الجزائر منذ سنة 2013.

أي بنسبة . 66.67 % و هذا يتطابق تماما مع ما نادى به "روبرت ميرتون" في نظريته حينما اعتبر أن الهوة و الفجوة الموجودة عند الأشخاص بين القيم التي يبحثون عنها و بين الوسائل المشروعة التي يتوفرون عليها ليست باستطاعة الجميع .

- ✓ **و قد ناقض تارد** في أفكاره و مبادئه طروحات و أفكار المدرسة الوضعية التي نادت بأهمية العوامل البيولوجية و أثرها على الظاهرة الإجرامية حيث أكد أن الإنسان لا يولد مجرما و لا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة ، و إنما يصبح كذلك من خلال البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها و من خلال التنشئة الاجتماعية و معتقداته الثقافية و بمحاكاته للآخرين.

- و عند مقاربة هذه الأفكار بالنتائج الميدانية التي تم التوصل إليها نلاحظ أن البيئة الاجتماعية المتصدعة المحيطة بعينة الدراسة من اسر مفككة بطلاق بنسبة 26.67% وبوفاة بنسبة 8.33% و بهجر بنسبة 6.67 % و بتدهور للأوضاع الاقتصادية بنسبة 83.33% و في ظل غياب تنشئة اجتماعية سوية و مخالطة رفقاء السوء بنسبة 23.40% كانت من العوامل الكامنة وراء عودتهم للجريمة مرة أخرى.

- ✓ **تنظر نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة** إلى السلوك الإجرامي باعتباره سلوكا متعمدا و مكتسبا فهو لا يورث ،فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي تماما مثل أ ي مهنة أو وظيفة تحتاج لتدريب و مران عليها قبل اكتساب خبرتها .

- و من خلال المعطيات الواردة من نتائج الدراسة الميدانية يتضح أن (55) أي ما نسبته 91.67% من إجمالي عينة الدراسة كونت صداقات داخل السجن و هذا ما يمكن اعتباره مؤشر على احتراف الجريمة من قبل عينة الدراسة على يد مجرمين آخرين متباينين من ناحية العمر ،المستوى الثقافي الإجرامي ،مدة الحكم عليهم ،سنوات السجن ،طبيعة الجرائم المرتكبة ،و نفوذهم الاجتماعي خارج السجن ...الخ.

- ✓ **أما نظرية الثقافة الفرعية** :فان أهم النقاط الأساسية التي تقوم عليها هي :

*يشترك أفراد المجتمع في نسق عام من القيم ،و تؤكد معظم هذه القيم على أهداف يتحقق من خلالها الحصول على المكانة و بالتالي تصبح المكانة هدفا مرغوبا و مشروعا في حد ذاته.

*يؤدي الفشل في تحقيق المكانة من خلال استخدام الفرص التقليدية المتاحة إلى تمرد و ثورة شباب الطبقة الدنيا ضد قيم الطبقة الوسطى .و مع مرور الوقت يخلق شباب الطبقة العاملة و- بصورة جمعية- نسقا جديدا من القيم يواجهون و يتحدون بها نسق قيم الطبقة الوسطى و في الغالب فان معايير هذا النسق الجديد من القيم تكون غير متوافقة و لكنها تطرح فرصا بديلة للشباب لتحقيق المكانة ، و مع انتقال هذا الحل الجانح و الإجرامي من شباب لآخر و من جيل لجيل مما يؤدي في النهاية إلى ظهور ثقافة خاصة تتسم باللانفعية و الحقد و السلبية و المتعة الوقتية .

- يمكن أن نلمس تجليات نظرية الثقافة الفرعية من خلال جماعة الرفاق والأصدقاء -رفقاء السوء-باعتبارها من أهم الجماعات المرجعية التي يتعلم منها العائد للجريمة إشباع حاجاته النفسية و الاجتماعية و المادية بطرق ملتوية تمجد العنف و تتحدى قوانين المجتمع ، و تبرز خطورة ذلك عندما نجد أن(22) أي ما نسبتة **36,7%**من إجمالي عينة الدراسة دخلت السجن بتهمة السرقة و أن (19 ) **31,7%** من المبحوثين كانوا من فئة متعاطي المخدرات و ذلك بالمشاركة المباشرة بالفعل أو عن طريق التخطيط و التشجيع لإتيان السلوك الإجرامي من قبل جماعة الرفاق .

✓ **<u>في حين كان منظور النظرية البيئية (الايكولوجية) :</u>**

* هو أن أعلى معدلات الجريمة ومناطق تركز العصابات الإجرامية توجد في الأماكن المكتظة بالسكان والمفككة اجتماعياً الواقعة بالقرب من مراكز الأعمال .

- لم تكن بحوزتنا أدلة و معطيات كافية لمعرفة الأماكن التي تنحدر منها عينة الدراسة ،فكل م يمكن قوله هو أن غالبيتهم ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الهشة التي تحصلت على سكنات اجتماعية في إطار القضاء على السكن الهش و الفوضوي و العشوائي الذي عمدت إليه الدولة ضمن المخطط الخماسي الهادف إلى تطوير قطاع السكن في الجزائر منذ سنة 2010.

✓ كشفت **<u>نظرية الوصم الإجرامي أو خلع الأوصاف</u>**:على النقاط التالية

*تكون عملية ردة الفعل و الوصم أكثر احتمالا عندما يكون الموصوم من فئات المجتمع التي لا تملك قوة اجتماعية مؤثرة ،و بالتالي فا العود للجريمة يصبح أكثر شيوعا بين الأفراد الأقل قوة في المجتمع.

*ينظر المشاهدون إلى الفرد–بمجرد وصمه– باعتباره يتصرف في ضوء ما وصف به فالشخص الموصوم على انه مجرم ينظر إليه بالدرجة الأولى على أنه مجرم مع تجاهل السمات الأخرى التي يتسم بها.

- حيث أظهرت النتائج الميدانية تأثر عينة الدراسة بنظرة المجتمع لها بعد الخروج من السجن لأول مرة ،ويتضح ذلك من خلال إجابات المبحوثين فعندما سئل العائدون إلى الجريمة كيف كان استقبال أسرتك لك بعد الخروج من السجن لأول مرة ؟ كانت معظم الإجابات هي صعوبة التكيف مع أوضاع المجتمع الجديدة بنسبة 16.67% من إجمالي عينة البحث ،و كذا نعته بصفات سيئة (40) أي بنسبة 66.67%.

✓ **أما النظرية الاقتصادية:** فكانت رؤيتها كالتالي :

*إن الفقر و بحسب مؤيدي النظرية الاقتصادية يعتبر أحد أهم العوامل الرئيسية في تشكيل السلوك الإجرامي في المجتمع و خاصة المرتبطة بالمال كالسرقة و السطو المسلح و الاحتيال و الاختلاس و ذلك بسبب الفاقة و العجز المادي و حيث أن الجريمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الاجتماعية و نظامها الاقتصادي.

*انخفاض مستوى المعيشة و الحرمان يؤدي إلى صعوبة العيش ،مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة لإشباع حاجاتهم .

- و هذا ما توصلت إليه أيضا نتائج الدراسة الحالية أي كان الوضع الاقتصادي للأسرة عامل حاسم في دفع الأبناء نحو ارتكابا الجنح و الجنايات ، حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين عادوا إلى الجريمة بدافع الفقر 50مفردة أي بنسبة 83.33 حيت سجلت الدراسة عدم كفاية الدخل الشهري في تلبية حاجيات الأسرة بنسبة 33.33% .

أما نحن على مستوى هذه الدراسة فنتبنى الموقف التكاملي في تفسير الظاهرة الإجرامية القائل بان الجريمة هي نتاج لتظافر جملة من العوامل الداخلية المتعلقة بذات الشخص (بيولوجية ، عقلية انفعالية،نفسية ) و خارجية (بيئية ، اجتماعية ، اقتصادية، ثقافية )هذه العوامل التي تتساند معا لتعزز في النهاية الموقف لارتكاب الجريمة و كذا العود إليها مرة أخرى إذا تكرر نفس الموقف فكل من الفقر و الطلاق و الهجر و الوفاة و كذا التنشئة الاجتماعية غير السوية كانت كلها أسباب دافعة لعودة المجرم إلى الجريمة مرة أخرى و لكن بنسب متفاوتة حسب ما توصلت إليه نتائج الدراسة الامبريقية.

**رابعا :النتائج العامة :**

**أ- النتائج الضمنية في ضوء تعدد الفئات**

بعد دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة و في شقيه النظري و التطبيقي و بعد تقسيم عينة الدراسة إلى أربع فئات مفككة أسريا بسبب الطلاق و الهجر و الوفاة و الفقر أفرزت الدراسة على النتائج الخاصة التالية :

1- الأسر المفككة بسبب الفقر( تشمل جميع الفئات السابقة تضاف إليها فئة متعددي الزوجات (02)، فئة المتزوجين (22) ، فئة مجهولي الهوية (1) ) بلغ عددهم 60 ، لكن 50 مفردة فقط تعتبر أن هناك علاقة بين الفقر و العود للجريمة أي ما نسبته 83.33% .

2-الأسر المفككة بسبب الطلاق بلغ عددهم 17 ، حيث 16 مفردة فقط تعتبر أن الطلاق من عوامل العود للجريمة أي ما نسبته 94.12%.

3-الأسر المفككة بسبب الهجر البالغ عددهم 06 هناك(04) فقط من عينة هذه الفئة أكدت على وجود علاقة بين الهجر و العود إلى الجريمة أي ما يعادل 66.67%.

4-الأسر المفككة بسبب الوفاة بلغ عددهم 12 ، حيث **06 ينتمون إلى اسر مفككة بسبب وفاة الأب** + **06 ينتمون إلى اسر مفككة بسبب وفاة الأم** ، لكن 05 من إجمالي هذه العينة فقط تعتبر أن وفاة الأم من عوامل العود إلى الجريمة أي ما نسبته 41.67% .

## ب –النتائج النهائية في ضوء العينة الإجمالية (البالغ عددها 60)

يتم عرض النتائج النهائية للدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل المركزي و التساؤلات الفرعية و كذا الفرضيات على النحو التالي :

### أولا :الإجابة عن التساؤل المركزي للإشكالية

بعد اختبار الفرضيات و التأكد من وجود علاقة متفاوتة الدرجة مع متغيرات و مؤشرات الدراسة التي صاغها الباحث منذ البداية نأتي إلى مرحلة الإجابة عن التساؤل المركزي.

**هناك علاقة بين التفكك الأسري و العود للجريمة.**

### ثانيا:الإجابة عن التساؤلات الفرعية:

سيتم الإجابة عن التساؤلات انطلاقا من أقوى متغير مؤثر في العود للجريمة إلى اضعف متغير .

1– هناك علاقة بين الفقر والعود للجريمة.فحسب نتائج الدراسة جميع أفراد العينة البالغ عددهم 83.3% هم من العائدين للجريمة بسبب الفقر.

2– هناك علاقة بين الطلاق و العود للجريمة . حيث تمثل فئة المطلقين نسبة 26.67 %من إجمالي عينة الدراسة.

3– توجد علاقة بين وفاة أحد الوالدين و العود للجريمة.حيث بلغ عدد الأسر المفككة بسبب الوفاة ما نسبته 8.33 % من إجمالي أفراد العينة .

4– هجر أحد الوالدين له علاقة بالعود للجريمة. فما نسبته 6.67%من إجمالي المبحوثين هم فئة الأسر المفككة نتيجة لهجر أحد الوالدين .

**ثالثا: الإجابة عن الفرضية الأولى :**

عدم الاستقرار العائلي نتيجة الطلاق يدفع بالأبناء إلى العود للجريمة.

**1-الإجابة عن الفرضية الثانية :**

الحرمان العاطفي الناجم عن وفاة أحد الوالدين من دوافع عودة الأبناء إلى الجريمة.

**1-الإجابة عن الفرضية الثالثة :**

غياب الرقابة الوالدية بسبب الهجر من عوامل العود للجريمة.

**1-الإجابة عن الفرضية الرابعة :**

وجود علاقة قوية بين تدني المستوى الاقتصادي لأسر العائدين للجريمة و حالات العود لدى أبنائهم .

**أهم التوصيات و المقترحات التي توصلت إليها الباحثة:**

1–تشهد الأسرة الجزائرية جملة من التحولات في بنائها الاجتماعي و الاقتصادي و تدخل في علاقة جدلية مع باقي مؤسسات المجتمع ، و نظرا لأهمية الأسرة و ديناميتها ينبغي إجراء العديد من الدراسات و البحوث العلمية لاستشراف آفاقها و التعرف على الثابت و المتحول في بنائها الاجتماعي و البحث في المعوقات الاجتماعية و الاقتصادية التي تحد من نمائها و تطورها أو تهدد من تماسكها

2– إعادة النظر في التشريعات التي تنظم العلاقات الأسرية في مجال الزواج و الطلاق و حضانة الأطفال .

3– القيام بمخططات و برامج تدعو إلى كيفية بناء أسرة و إنجاب أطفال وكيفية تحمل المسؤولية بعد الزواج خاصة بعد ارتفاع معدلات الطلاق الناتجة فشل الزيجات المبكرة دون إدراك تبعاته و مخاطره بين أوساط الشباب في ظل التغيرات الاجتماعية الحاصلة.

4–من الواجب الاهتمام بمشاكل الأسر المتصدعة و مساعدتها لمواجهة تلك المشاكل التي قد تترك آثارا سلبية على التنشئة الاجتماعية للأبناء و استقرارهم المعيشي.

5–ينبغي على الآباء العمل على إشاعة الجو العاطفي في نطاق الأسرة و الحفاظ على تماسكها و إتباع أساليب ديمقراطية تشجع ثقافة الحوار و تعمل على نبذ العنف و التسلط و الهيمنة في تسيير شؤون الأسرة و اتخاذ القرارات المتعلقة بها من خلال إشراك الأبناء و خاصة الشباب و المراهقين ، و في هذا الإطار يجب التنويه إلى أن إتباع الأساليب التقليدية في التربية لم يعد يجدي نفعا في إطار المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الإعلامية و السياسية ،و إذا لم يضع الآباء ضمن اعتباراتهم تلك

المتغيرات أتناء عملية التنشئة الاجتماعية ، فإنهم سوف يعملون على تعميق الهوة و زيادة المسافة الفاصلة فيما بينهم و يؤدي ذلك إلى الصراع بين الأجيال. .

6-من مهام الأسرة أن تسعى جاهدة لإشباع حاجات العائد للجريمة البيولوجية و النفسية و الجسمية و العاطفية و الاجتماعية ،و شعاره بمكانته داخل الأسرة و إشراكه في الحياة الأسرية .

7-يتعين على الأسرة الحالية الاهتمام كثيرا ، كثيرا ،كثيرا بالجانب القيمي و الأخلاقي و الديني للأبناء و تعزيز القيم و العادات و التقاليد الحميدة ، و نبذ كل الممارسات و العادات السيئة التي تتناقض و مجتمعنا الإسلامي .

8-وضع تدابير خاصة من شأنها أن تخفض معدلات التسرب المدرسي و الطرد من المدرسة في سن مبكر بين التلاميذ.

9-ينبغي إدخال مناهج مناسبة للتربية الأسرية في المدارس ، يتاح من خلالها للطلبة التعرف على نماذج العلاقات الأسرية الصحية و المتوازنة و كذلك التعرف على الحقوق و الواجبات و الأدوار المناطة بأفراد الأسرة ، و ضرورة التنبيه الى مخاطر التفكك الأسري و كل ما يتعلق بالتوجيه الأسري.

10-العمل على إصلاح هياكل و المناهج التعليمية حتى يصبح التعليم أكثر تجاوبا مع الاحياجات الإنمائية للمجتمع.

11-يجب تقوية العلاقة بين الأسرة و المدرسة من خلال التنسيق و الإشراف المستمر على الأبناء و متابعة مستوياتهم الدراسية و حل مشاكلهم.

12-تسليط الضوء على الأسر التي تعاني من تدني في المستوى المعيشي بمحاولة الرفع من مداخليها.

13-أكدت معطيات الدراسة الحالية أن الفقر الشديد يلعب دورا رئيسيا في تفكك البناء الاجتماعي و العلائقي للأسرة ، كما يهدد تماسكها و يساهم في دفع الأبناء نحو العود للجريمة ، لذلك نقترح في هذا

الصدد أن تقوم الجهات المعنية بإجراء دراسات أو مسوحات مستعجلة لتحديد الأسر الأكثر احتياجا و تقديم الدعم و المعونات العاجلة لها .

14–نقترح إجراء المزيد من التنسيق بين مختلف الجهات الرسمية لمكافحة ظاهرة العود للجريمة و التقليل من انتشارها بتفعيل برامج الوقاية و الرعاية اللاحقة ، كما ينبغي ضرورة التنسيق للخروج بإحصاءات دقيقة و موحدة حول حجم الظاهرة ، لكي يتمكن الباحثون و المختصون من إيجاد الحلول الملائمة في ضوء تلك الإحصائيات.

15–إعادة النظر في المنظومة العقابية في الجزائر لسيما تلك المتعلقة بحالات العود للجريمة .

16– توصي الطالبة بسرعة إنشاء مركز للدراسات و البحوث الأمنية و الجنائية على مستوى كل ولاية أو ناحية (شمال ،جنوب، وسط ، شرق ، غرب) لما له من أهمية قصوى في دراسة الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية التي يشهدها المجتمع الجزائري.

# خاتمة

## خـــاتمـــة

إن الاهتمام بالفرد يعني الاهتمام بإعادة إنتاج ذلك الرصيد البشري ،الذي يتوقف عليه استمرارية الحياة و تطور المجتمع و نمائه ،و مشكلة العود للجريمة تعد معول هدم للرأسمالي البشري ، و لعلني لم أبالغ إذا زعمت بأن ظاهرة العود من أخطر الظواهر التي يعاني منها المجتمع الجزائري الذي يعيش مرحلة انتقالية على كافة الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية ، و لا أظن بأنني جانبت الصواب عندما ربطت هذه الظاهرة بتفكك الأسر بشكل أساسي مع عدم إغفال دور العوامل الأخرى،تلك المتغيرات التي جاءت انعكاسا للعديد من التحولات في المجال الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و التي أفرزت في النهاية جملة من المشاكل ساهمت بشكل أساسي في معاناة الأسرة المعاصرة ، فما لبث أن تحول ذلك إلى واقع متأزم أصاب الأسرة في شكلها ووظيفتها و طريقة أدائها اتجاه الأبناء ، فعلى مستوى الدراسة الحالية لوحظ بأن التحولات في الأسرة أدى إلى ما هو أعمق في الأسرة نفسها فلم تعد هذه الأخيرة واثقة من دورها لا تعرف متى تشتد أو تلين في سلوكها ، ولا تعرف إذا كان عليها التمسك بالقيم التقليدية أو الثقافية الأصيلة ، أم أنها تتسامح في هذا ، و لا تدرك من ناحية التربية و التوجيه للمستقبل أي مستقبل تضمنه للأبناء ، فكلها عوامل دفعت بالأسرة إلى فقدان توازنها .

و مع أن دور الأسرة يعتبر أساسيا و محوريا للوقاية من الجريمة إلا أن إرجاع مسببات هذه الظاهرة إلى عامل واحد مهما كانت أهميته قد يجعلنا غير موضوعيين ، لأن هذه الظاهرة متعددة الأسباب و متشابكة العوامل خاصة إذا افترضنا أن المجتمع الجزائري يشهد تغيرات على مستوى بنائه الاجتماعي و قيمه التقليدية ، كما أن هناك تراجعا لأداء مؤسسات الضبط الاجتماعي ، و هذا ناتج عن سوء التنسيق أو انعدامه بين تلك المؤسسات ، الأمر الذي قلل من أدائها بالشكل المطلوب.

كما أن المجتمع الجزائري يتغير من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التربوية ،و هذه التغيرات عكست نفسها بجلاء على مستوى القيم و الأنماط السلوكية و العادات و الأعراف و التقاليد و التربية الأخلاقية للأفراد .

ما يمكن قوله في خاتمة هذه الدراسة أن المراحل العديدة التي مر بها موضوع البحث الموسوم" بالتفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة "منذ أن كان في البداية مجرد تصور و افتراض إلى إمكانية مقاربته نظريا ثم إلى مرحلة وصفه من خلال منهج مناسب بأدوات مختلفة (ملاحظة فمقابلة فاستمارة ) لجمع اكبر عدد ممكن من البيانات من عينة بلغ حجمها (60) مفردة من إجمالي العائدين للجريمة من اجل تحليلها و تفسيرها، وصولا إلى أهم خطوة في البحث و هي النتائج المترتبة عن هذه الدراسة من أجل اختبار صحة الفرضيات التي انطلق منها الباحث في البداية ، لتكشف الدراسة عن وجود علاقة بين الأسر المفككة بفعل الطلاق ، أو الهجر ، أو وفاة أحد الوالدين أو الفقر بنسب مختلفة و بين العود للجريمة لدى الأبناء .

و الملاحظ من خلال هذه الدراسة قلة البحوث الجزائرية الميدانية التي تناولت قضايا الأسرة و علاقتها بالعود للجريمة في الجزائر لاسيما التفكك الأسري نظرا للصعوبات التي يواجهها الباحثون في التعامل مع العائدين للجريمة أثناء فترة العقوبة بالسجون أو حتى بعد انقضاء فترة الحكم ،و هذا ما صادفته الباحثة أثناء جمع البيانات حيث كان هناك عزوف كبير من قبل العائدات للجريمة خاصة للإجابة عن بيانات الاستمارة لولا تدخل احد الأطراف الخارجية• أحيانا ضف إلى ذلك صعوبة الولوج إلى مؤسسات إعادة التربية من أجل الوصول إلى دراسة معمقة عن العائدين للجريمة .

و أظهرت النتائج النهائية المتحصل عليها وجود علاقة :

1-**بين الفقر والعود للجريمة:** فحسب نتائج الدراسة جميع أفراد العينة البالغ عددهم 83.3% هم من العائدين للجريمة بسبب الفقر.

•الأطراف الخارجية :احد العاملين بمؤسسة اعادة التربية ، الاتصال بأشخاص تتق بهم العائدات للجريمة

2-**بين الطلاق و العود للجريمة :** حيث تمثل فئة المطلقين نسبة 26.67 %من إجمالي عينة الدراسة.

3- **وفاة أحد الوالدين و العود للجريمة:**حيث بلغ عدد الأسر المفككة بسبب الوفاة ما نسبته 8.33 % من إجمالي أفراد العينة .

4- **هجر أحد الوالدين والعود للجريمة:** فما نسبته 6.67%من إجمالي المبحوثين هم فئة الأسر المفككة نتيجة لهجر أحد الوالدين .

لكن تبقى هذه النتائج نسبية لأنها كشفت لنا جانب معين من جوانب الأسرة المفككة و لا يمكن تعميمها على المجتمع الجزائري ككل لأنها طبقت على عينة من العائدين للجريمة في ولاية واحدة فقط من ولايات الشرق الجزائري (ولاية عنابة ) ، مع العلم انه مازال العديد من الجوانب الغامضة في قضايا الأسر المفككة تحتاج منا إلى البحث و الدراسة.

# الملاحق

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : خاص باستمارة البحث .

الملحق رقم 02 :الأسلوب المعتمد في تحليل البيانات

الملحق رقم 03 : تحكيم الاستمارة

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : خاص باستمارة البحث .

الملحق رقم 02 :الأسلوب المعتمد في تحليل البيانات

الملحق رقم 03 : تحكيم الاستمارة

# الملحق رقم 01

# استمارة البحث

جامعة باجي مختار عنابة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا :دكتوراه علم اجتماع الانحراف و الجريمة

الاستمارة من إعداد :طالبة دكتوراه

الهيئة :جامعة باجي مختار –عنابة –

مدرسة الدكتوراه تخصص :علم اجتماع الانحراف و الجريمة

الموضوع: التفكك لأسري و علاقته بالعود للجريمة

مقدمة :

أنا طالبة في الجامعة أقوم بدراسة حول التفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة و أؤكد أن المعلومات التي تخبرونني بها تبقى في غاية السرية لا يطلع عليها أحد و سوف أجمع إجاباتكم مع إجابات زملائكم الآخرين لأحاول معرفة بعض البيانات حول الموضوع و اعلموا أنني لا أمثل أي هيئة حكومية أو دولية و ليست لي أي علاقة مع سلطات حكومية ...الخ .انا مجرد طالبة أحضر لنيل شهادة جامعية (دكتوراه) و تعاونكم معي يساعدني للتقدم في هذه الدراسة .

أتمنى أن تجيبوا عن أسئلتي بكل صراحة لأنها لا تستخدم إلا لأغراض علمية .

وشكرا

إعداد الطالبة :

حدا بري ريمة

تحت إشراف

أ.د بوطوطن محمد الصالح

ملاحظة :المعلومات التي تتضمنها هذه الاستمارة تعتبر في غاية السرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية فقط .

الموسم الجامعي 2018/2017

# قائمة الملاحق

المحـــــــاور

المحور الأول :بيانات أولية

1-السن: .....

2-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3-الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4-عدد الإخوة في الأسرة :.....

5-الترتيب في العائلة :

الأول ☐ مابين الأول و الأخير ☐ الأخير ☐ طفل وحيد ☐

6-حجم الأسرة : اقل من 5أفراد ☐ من 6الى 10 أفراد ☐ أكثر من 11أفراد ☐

7-المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ثانوي ☐ بكالوريا ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

8-في حالة التوقف عن الدراسة ما هي العوامل؟ الطرد من المدرسة ☐ الفشل الدراسي ☐ مشاكل أسرية ☐

9- هل والداك ؟ متزوجان ☐مطلقان ☐ الأب متوفي ☐الأم متوفية ☐ الأب متعدد الزوجات ☐

هجر أحد الوالدين ☐ أخرى تذكر ☐

المحور الثاني : علاقة الطلاق بالعود للجريمة

10-كم كان عمرك عند طلاق والديك ؟.....سنة

11-من هم الأشخاص الذين أقمت عندهم بعد طلاق والديك ؟الأب ☐ الأم ☐ عائلة الأب ☐ عائلة الأم ☐

| الرقم | العبارة<br>بنود الاستمارة | | المقياس | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| | | | جيدة جدا | جيدة | حسنة | مقبولة | سيئة |
| 12 | كيف كانت علاقتك مع الأشخاص الذين أقمت معهم بعد طلاق والديك ؟ | | | | | | |
| 13 | هل كانت علاقتك مع والديك قبل الطلاق ؟ | | | | | | |
| 14 | كيف أصبحت علاقتك مع والديك بعد الطلاق ؟ | | | | | | |
| 15 | هل كانت علاقتك قبل دخولك إلى السجن مع | أبيك | | | | | |
| | | أمك | | | | | |
| | | إخوتك | | | | | |

16-رتب عوامل الطلاق أولا بأول ؟ استحالة الحياة الزوجية ☐ عجز إحدى الطرفين عن القيام بمسؤولياتهما ☐

فارق العمر بين الزوجين ☐ اختلاف المستوى الثقافي و الاجتماعي و التعليمي ☐

17-هل أعاد والديك الزواج مرة أخرى بعد الطلاق؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هي؟ : الأم ☐ الأب ☐ كلاهما ☐

18-هل كان الطلاق أحد الدوافع لعودتك إلى الجريمة ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك ؟ .....

19-كيف كان موقف والديك من عودتك للجريمة ؟ الندم ☐ اللامبالاة ☐ الاهتمام ☐

20-هل كنت تفضل ؟ العيش في جو عائلي يسوده الصراع بدلا من الطلاق ☐ العيش بسلام وهدوء تحت ظل زوجين مطلقين ☐

المحور الثالث :العلاقة بين وفاة أحد الوالدين و العود للجريمة

21:في حالة وفاة الأب ما هو سبب الوفاة ؟ موت طبيعي ☐ مرض ☐ حادث ☐

22- هل الأب ؟ موظف ☐ متقاعد ☐ بطال ☐ أعمال حرة ☐

23-من تحمل مسؤولية الأسرة بعد وفاة الأب ؟ الأم ☐ الأقارب ☐ أنت شخصيا ☐

24-أثناء وفاة الأب هل كنت في؟ فترة الطفولة ☐ فترة المراهقة ☐ فترة الشباب ☐

25-هل وفاة والدك خلق لديك الشعور ؟ فقدان الإحساس بالأمن و الأمان ☐ فقدان المثل الأعلى و و القدوة الحسنة ☐

زيادة المشكلات و الأعباء المادية ☐ صعوبة تحمل مسؤولية الأسرة في سن مبكر ☐

26-هل وفاة والدك دفعك إلى العودة للجريمة مرة أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم اذكر لماذا ؟.....

27- في حالة وفاة الأم ما هو سبب الوفاة ؟ موت طبيعي ☐ مرض ☐ حادث ☐

28-هل أعاد أبوك الزواج مرة أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتي الحالتين اذكر لماذا ؟ .....

29-هل شاركت في تحمل مسؤولية الأسرة بعد وفاة الأم ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فيما تمثلت هذه المسؤولية ؟.....

30-كيف صارت وضعية الأسرة بعد وفاة الأم ؟ متماسكة ☐ مفككة ☐

31-هل كانت علاقتك مع أمك ؟ علاقة تفاهم ☐ علاقة نصح ☐ علاقة قسوة ☐ توفير الحاجات المادية ☐

لا وجود لأي علاقة بك ☐

32-ها حاول الأب بعد وفاة الأم احتواء الأسرة نعم ☐ لا ☐

33-هل وفاة الأم احد الأسباب لعودتك مرة أخرى للجريمة ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع :الهجر و علاقته بالعود للجريمة :

34-من يعمل في الأسرة ؟ الأب ☐ الأم ☐ كلاهما ☐

35-ما طبيعة العمل ؟ داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐

36-هل الغياب عن المنزل بسبب العمل يكون لمدة ؟ قصيرة ☐ متوسطة ☐ طويلة ☐

37-هل حدثت مشاكل بين والديك دفعت بإحداهما إلى الابتعاد عن المنزل لفترة طويلة ؟ نعم ☐ لا ☐

38-هل تكرر هذا الغياب لعدة مرات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هذا الغياب راجع إلى؟ الابتعاد عن المشاكل الزوجية ☐ العجز عن تحمل أعباء الأسرة المادية ☐

الرغبة في الطلاق مع عدم التصريح به ☐

39-خلال فترة غياب أحد الوالدين عن المنزل من كان يهتم بشؤونك ؟.....

40-هل تعتقد بأن غياب أحد الوالدين عن المنزل يعني ؟ غياب الرقابة الوالدية ☐ غياب التوجيه و الإرشاد ☐

للتمرد على قرارات الأهل ☐ للعودة لعالم الجريمة و الانحراف ☐

المحور الخامس :الفقر وعلاقته العود للجريمة

41--كيف هو دخل الأسرة الشهري ؟ كاف ☐ متوسط ☐ غير كاف ☐ ضعيف ☐

42-هل تساهم في الإنفاق على الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐

43-هل كنت تعمل ؟ نعم ☐ لا ☐

44- هل وجدت صعوبة في الحصول على عمل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل هذه الصعوبات ؟ المستوى التعليمي ☐ البيروقراطية ☐ عدم وجود فرص عمل ☐

45-هل المنطقة التي تسكن فيها ؟ منطقة حضارية ☐ منطقة ريفية ☐

46-هل الحي الذي تسكن فيه؟ حي يتوافر على جميع المرافق الضرورية ☐ حي مكتظ بالسكان ☐ حي ترتفع فيه نسبة الإجرام ☐

47-هل المسكن ؟ ملك للعائلة ☐ سكن وظيفي ☐ في إطار الإيجار ☐

48-ما نوعية السكن ؟ فيلا ☐ شقة ☐ بيت قصديري ☐ أخرى تذكر ☐

49-ما هو عدد الغرف ؟ .....

50 -ما هو عدد الأفراد المتواجدين معكم بالمسكن ؟.....

51-هل المسكن يتوفر على المرافق التالية غاز طبيعي ☐ كهرباء ☐ ماء ☐ مدفئة ☐ تلفزة ☐

52-هل تعيش مع ؟ العائلة ☐ الأقارب ☐ الأصدقاء ☐ بمفردك ☐

53-هل توفر لك الأسرة حاجياتك ؟ بسهولة ☐ بصعوبة ☐

إذا كان توفير الحاجات بصعوبة هل تضطر للتدين ؟ نعم ☐ لا ☐

54-هل كنت تتلقى مصروفا خاصا من طرف أسرتك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل تتلقاه؟ يوميا ☐ أسبوعيا ☐ شهريا ☐

55-هل يكفيك هذا المصروف ؟ نعم ☐ لا ☐

56-هل تسعى لتوفير مورد مالي خاص بك خارج إطار الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐

57-هل يمكن اعتبار الفقر عامل لعودتك للجريمة ؟ نعم ☐ لا ☐

## المحور السادس : بيانات حول التنشئة الاجتماعية والفعل الإجرامي للعائدين للجريمة

### 1- بيانات حول التنشئة الاجتماعية

| الرقم | العبـارة (بنود الاستمارة) | المقياس | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق | أوفق بشدة | محايد | أعارض | أعارض بشدة |
| 58 | سلوك التهديد والحرمان من قبل والديك له اثر في عودتك إلى الجريمة | | | | | |
| 59 | الحماية الزائدة من قبل والديك دفعت بك إلى عدم القدرة على تحمل المسؤولية | | | | | |
| 60 | إهمالك من قبل والديك أفقدك الإحساس بالأمن النفسي والمادي. | | | | | |
| 61 | روح التسامح والتساهل المفرط جعلك تميل إلى السلوك العدواني | | | | | |
| 62 | غياب الحوار داخل أسرتك حول مشكلاتك احد الدوافع لعودتك للجريمة . | | | | | |
| 63 | استخدام أسلوب القسوة من دوافع اكتساب السلوك الإجرامي لديك . | | | | | |
| 64 | العقاب النفسي أشد قسوة من العقاب البدني . | | | | | |
| 65 | اختلاف طريقة التربية وعدم الاتفاق بين والديك أحد المشاكل لعودتك إلى الجريمة | | | | | |

### 2-بيانات حول الفعل الاجرامي

66- هل دخلت السجن لأول مرة بسبب؟ : جنحة ☐ جناية ☐

# قائمة الملاحق

67- ما نوع الجريمة التي ارتكبتها في المرة الأولى ؟ السرقة ☐ الاعتداء ☐ تناول المخدرات ☐ حمل السلاح ☐ أخرى تذكر ☐

68- كم كان عمرك عند دخولك السجن للمرة الأولى ؟.....سنة

69-ما هي المدة التي قضيتها في السجن ؟.....سنة

70-ما هو الدافع وراء ارتكابك لهذه الجريمة ؟ البطالة ☐ الفقر ☐ المشاكل أسرية ☐ المخالطة رفاق السوء ☐ الانتقام ☐ أخرى تذكر ☐

71-كيف تصف حياتك الاجتماعية داخل السجن ؟ جيدة جدا ☐ جيدة ☐ حسنة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

72- هل شعرت بالندم ؟ نعم ☐ لا ☐

73-هل كونت صداقات داخل السجن ؟ نعم ☐ لا ☐

74- هل حدث بينك و بين أحد النزلاء شجار ؟ نعم ☐ لا ☐

75-كيف كان استقبال أسرتك لك بعد خروجك من السجن لأول مرة ؟ هناك تقبل أسري ☐ صعوبة في التكيف مع الأوضاع الجديدة ☐ زيادة الصراع داخل الأسرة ☐ نعتك بصفات سيئة ☐

76- هل عاودت الرجوع إلى الجريمة في المرة الثانية بسبب؟ المشاكل الأسرية ☐ التدهور الاقتصادي للأسرة ☐ عدم قدرتك على التكيف من جديد داخل المجتمع ☐ التعود على حياة السجن ☐ التباهي بنفسك كمجرم ☐ أخرى تذكر ☐

77- ما نوع الجريمة التي ارتكبتها في المرة الثانية؟.....

78-هل هي نفس الجريمة المرتكبة في المرة الأولى ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم أذكر لماذا؟.....

79-هل هناك من بين أفراد الأسرة من له سوابق في العدالة (انحرافية ،إجرامية ) نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم املأ الجدول التالي:

| من من أسرتك ؟ | كم من مرة ؟ | طبيعة الجريمة | صدر في حقه حكم | طبيعة العقوبة |
|---|---|---|---|---|
| الأب | | | | |
| الأم | | | | |
| الأخ | | | | |
| الأخت | | | | |

80-رتب في الجدول الموالي الأفعال الإجرامية وسن ارتكابك لها

| الأفعال المرتكبة | الترتيب | السن |
|---|---|---|
| السرقة | | |
| تناول المخدرات | | |
| حمل السلاح و الاعتداء به | | |
| القتل | | |
| أخرى تذكر | | |

81- هل كنت ممن مورس عليهم العنف داخل الأسرة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم من قبل من كانت هذه الممارسة ؟ الأب ☐ الأم ☐ الأخ ☐ الأخت ☐ أخرى تذكر ☐

82-هل هناك أشياء تريد إضافتها و لم نتعرض إليها في أسئلتنا ؟

في حالة الإجابة بنعم ما هي ؟.....

أخير :شكرا لك على تزويدي بكل هذه المعلومات التي ستساهم في إثراء البحث العلمي

# الملحق رقم 02

# الأسلوب المعتمد في تحليل البيانات

**الأسلوب المعتمد في تحليل البيانات**

**كما اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على عدة أساليب من أجل تحليل البيانات الامبريقية المستقاة من الميدان و من إضفاء أكثر مصداقية على نتائج البحث تم الاعتماد على :**

- **الأسلوب الإحصائي:**

**و هو النوع من أساليب تحليل البيانات التي تمكن الباحث من ترجمة بياناته الكيفية في صورة كمية تجعل من النتائج المتحصل عليها تقترب من الدقة العلمية.فالباحثين في ميدان العلوم الإنسانية و الاجتماعية عادة ما يلجؤون إلى استخدام بعض الأنظمة و التطبيقات الإحصائية الهامة في مقدمتها نجد الباحث من أن يضع بياناته في صورة كمية، مما يجعل نتائجه أقرب إلى الدقة العلمية و بعيدة عن مرونة الألفاظ و التعبيرات اللغوية، و عن الغموض و الإبهام، و تستدعي الضرورة في بعض الدراسات العلمية استخدام بعض الأساليب الإحصائية لإيجاد حلول و إجابات علمية دقيقة عن الأسئلة المطروحة، وفي سبيل الوصول لإجابات موضوعية و دقيقة تم استخدام أحد أنظمة التطبيقات الإحصائية الجاهزة و المعتمدة في بحوث العلوم الاجتماعية، وهي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( Statistical Package for Social Science(Spss)**

**و التي يوظفها الباحث في دراسته من أجل إدخال و تبويب و معالجة البيانات الميدانية، و هو من أكثر البرامج الإحصائية استخداما و شيوعا من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية، حيث يوفر هذا النظام مجالا واسعا للتحليلات الإحصائية المتنوعة.و لقد ساعدنا هذا النظام في معالجة و إدخال و تفريغ البيانات بطريقة آلية –**

- **المبادئ الأولية في الإحصاء**

**من خلال الاستعانة ببعض المعاملات الإحصائية منها :**

**1–التكرارات و النسب المئوية لوصف خصائص العينة ، و معرفة إجاباتهم اتجاه عبارات المحاور الأساسية ، كما يتم بهذه النسب معرفة نسبة المبحوثين الذين فضلوا الإجابة عن اختيار دون غيره من الخيارت المتاحة .**

**2- اختبار كا $^2$:**

**و هو من أفضل الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في حساب دلالة الفروق بيت التكرارات و النسب المؤوية ، و كذا لحساب دلالة فروق البيانات العددية التي يمكن تحويلها إلى تكرار أو نسب مئوية ، و تقوم فكرتها الأساسية على قياس مدى اختلاف التكرارات المتوقعة أو المحتملة الحدوث .**

**و لقد عمدت الباحثة إلى استخدام هذا الاختبار للوقوف على مدى وجود فروقات بين التكرارات**

**الطريقة العامة لحساب كا $^2$**

$$\text{كا}^2 = \text{مج} \frac{(\text{ت}_\text{و} - \text{ت}_\text{م})^2}{\text{ت}_\text{و}}$$

**حيث:**

**ت$_\text{و}$ : هو التكرار الواقعى الذي يحدث بالفعل والموجود بالجدول.**

**ت$_\text{م}$ : هو التكرار المتوقع حدوثه ويختلف حسابه باختلاف نوع الجدول المطلوب حساب كا $^2$منه.**

# الملحق رقم 03

# تحكيم الاستمارة

عنابة في 29/10/2018

الدكتور : فريدة مصمودي

أستاذ:

قسم : علم الاجتماع

كلية : الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة: باجي مختار - عنابة.

**الموضوع :إشـــــــــهاد**

أنا الممضي أسفله الأستاذ .....فريدة مصمودي.....

أشهد أنني قمت بتحكيم استمارة بحث موسوم" بالتفكك الأسري و علاقته بالعود للجريمة" المقدم من قبل الطالبة حدا بري ريمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص انحراف و جريمة

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : .....

عنابة في ..... / ..... / .....

الأردن في 06/11/2016

تقرير التربص القصير المدى. (*)

الاسم واللقب : ربيعة خدابردي

الشهادة المحضرة : دكتوراه في علم الاجتماع الانحراف والجريمة

تاريخ أول تسجيل : 2014

الغاية من التكوين : التكوين والتدريب وتحسين المستوى

- الاستفادة من خبرات بعض الدكاترة في هذا التخصص

- الاطلاع على بعض المراجع ذات الصلة بموضوع البحث

النتائج :

من خلال الجلسات المطولة مع الدكتور محمد الدقس تم مايلي :

- عرض خطة بحث مبدئية تعتمد على الحداثة والتجديد

- بناء فصول نظرية لموضوع الدراسة المعنون بـ : التفكك الأسري وعلاقته بالعود للجريمة"

- اقتراح بعض المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة وادراجها كمصادر هامة

- التأكيد على اعتماد طرق احصائية جديدة في الدراسة من أجل اضفاء المصداقية على الموضوع

- الاطلاع على بعض المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة

- تقديم الاستشارة

تاريخ وإمضاء المستفيد

الأستاذ الدكتور محمد الدقس

2016/11/6

ملاحظة : يعاد التقرير إلى مكتب التربص بالدراسات العليا فور العودة من تكوين التربص (*) تقطب العبارة الزائدة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي — عنابة في 08/11/2016

جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : علم الاجتماع

تقرير التربص القصير المدى. (*)

الإسم واللقب : ريمة خدابري

الشهادة المحضرة : دكتوراه في علم اجتماع الانحراف والجريمة

تاريخ أول تسجيل : 2014

الغاية من التكوين : التكوين والتدريب وتحسين المستوى
الاستفادة من خبرات الأساتذة في هذا التخصص
الاطلاع على البحوث والدراسات الميدانية ذات الصلة
بموضوع الدراسة

النتائج :

إجراء المقابلة العديدة من المقابلات مع الدكتور عائشة وريكات
رئيس قسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية حيث انبثق عن هذه المقابلة
ما يلي : تحكيم الاستمارة
- اتباع القضاء الأردني تقريبا نفس الإجراءات فيما يخص
الأحكام الصادرة ضد العائدين للجريمة
- قلة الدراسات الميدانية حول العود للجريمة ولندرة الدراسات
المنظورية بحكم حساسية الموضوع عندما يتعلق الأمر بالأسرة

تأشيرة الجهة المستقبلة — تاريخ وإمضاء المستفيد

الأستاذ (ة) :

التاريخ : الدكتور عائشة وريكات رئيس قسم علم الاجتماع

الإمضاء : ومختص في الجريمة والانحراف

ملاحظة : يعاد التقرير إلى مكتب العميد لشؤون الطلبة فور العودة من تكوين التربص. (*) تشطب العبارة الزائدة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي — عنابة في... 08/11/2016

جامعة باجي مختار-عنابة

كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

## تقرير التربص القصير المدى. (*)

الإسم واللقب: ريمة جدايني

الشهادة المحضرة: دكتوراه في علم اجتماع الانحراف والجريمة

تاريخ أول تسجيل: 2014

الغاية من التكوين: التكوين والتدريب وتحسين المستوى

- الاطلاع على البحوث والدراسات الأكاديمية والمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- تقديم الاستشارة

النتائج:

- الاطلاع على بعض الرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة من بينها: عودة الأحداث للانحراف الأنماط والأسباب، العود للجريمة دراسة ميدانية بالجامعة الأردنية وكذا على بعض المراجع ذات الصلة.
- التكوين الميداني: محكمة الدقنة
- حضور منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية
- مقابلة مع عضو هيئة التدريس الدكتورة روحة عودة السوالقة والاستفادة من خبرتها في مجال علم اجتماع الجريمة من خلال إجراء العديد من المقابلات والجلسات المكثفة على مستوى الجامعة الأردنية

تأشيرة الجهة المستقبلة — تاريخ وإمضاء المستفيد

الأستاذ(ة): روحة عودة السوالقة

التاريخ: 2016/11/8

الإمضاء:

ملاحظة: يعاد التقرير إلى نائب العميد لدراسات الطلبة فور العودة من تكوين التربص (*) تشطب العبارة الزائدة

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## أولا :المراجع باللغة العربية:

### 1-القران الكريم:

سورة الروم، الآية رقم 27.

سورة المجادلة ،الآية رقم 3

سورة الأعراف ، الآية رقم 29.

سورة الروم ،الآية رقم 27.

سورة المائدة ، الآية رقم 95.

### 2-الكتـــب


1-محمد زكي أبو عامر : **دراسة في علم الإجرام والعقاب** ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر الجامعية ،1996 .

2-مدحت محمد أبو النصر :**رعاية و تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية و العقابية** ، ط1،القاهرة ،مجموعة النيل العربية ،2007.

3علاء سليمان احمد: **التفاعل الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم والمجتمع المحلي –دراسة ميدانيّة على نمط الوصم ونتائجه في منطقة مكة** ، المكرمة القاهرة، المكتبة المركزيّة ،1997 .

4-الوحيشي أحمد بيري :**الأسرة و الزواج –مقدمة في علم الاجتماع العائلي** ، طرابلس ،منشورات الجامعة المفتوحة ،1998.

5-محمد الجوهري وآخرون: **ميادين علم الاجتماع،** القاهرة ،دار المعارف، 1984.

6-عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي** ، ط 3 ،الكويت، منشورات ذات السلاسل،1984.

7-سعد المغربي، السيد أحمد الليثي: **المجرمون**، القاهرة ، دار الزهراء للنشر و التوزيع ،2010 .

8-جعفر عبد الأمير الياسين :**أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث** ، ط1،.بيروت ، عالم المعرفة ،1981.

9-أحمد لطفي السيد، **المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب، الجزء الأول، الظاهرية الإجرامية (الإشكالية البحثية – النظريات التفسيرية – العوامل الإجرامية)**، مصر ،عامر للطباعة والنشر، 2004.

10-أحمد لطفى السيد: **المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق فى العقاب**، الإسكندرية ، عامر للطباعة والنشر ،2010 .

11-أحمد حبيب السماك:**ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية و الفقه الجنائي الوضعي** ، الكويت ، مكتبة ذات السلاسل ،1985.

12-مصطفى العوجي : **دروس في العلم الجنائي**، بيروت ، مؤسسة نوفل ،1980.

13-عدلي محمود السمري :**علم الاجتماع الجنائي**،ط2 ، الأردن، دار المسيرة للنشر و التوزيع،2011.

14-عدلي السمري ،و آخرون :**علم اجتماع الجريمة و الانحراف** ، ط1،عمان ،دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،2010.

15-جعفر عبد الأمير الياسين :**أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث** ، ط1،بيروت ،عالم المعرفة ،1981.

16-فهد الناصر :**علم الاجتماع العائلي** ،ط1،الكويت ،جامعة الكويت ،1997.

17-عبود السراج:**علم الإجرام و علم العقاب** ، ط2،الكويت ،جامعة الكويت ،1983.

18-عبد الرحمن العيسوي :**علم النفس الأسري**، ط1،الأردن ،دار أسامة للنشر و التوزيع،2004.

19-عبد الرحمن العيسوي:**سيكولوجية الانحراف و الجنوح و الجريمة**، بيروت،دار الراتب الجامعية ،2001.

20-أحمد عبد العزيز القوصي: **العودة إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام** ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة، 1965 .

21-أحمد حسين الرفاعي: **مناهج البحث العلمي . تطبيقات إدارية واقتصادية** ، عمان ،دار وائل للنشر ، 2003 .

22-أ سماء بنت عبد الله التويجري : **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة** ، ط1 ،الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.2011 .

23-سناء الخولي :**الأسرة في عالم متغير** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2004 .

24-سناء الخولي :**الأسرة و الحياة العائلية** ، بيروت ،دار النهضة العربية ،2009.

25-مصطفى الخشاب : **دراسات في الاجتماع العائلي** ، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.

26-معني خليل العمر: **التنشئة الاجتماعية** . ط1 ، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ،2004 .

27-معن خليل العمر :**التفكك الاجتماعي ،** ط1،الأردن، ،دار الشروق للنشر و التوزيع ،2005.

28-منير العصر :**انحراف الأحداث و مشكلة العوامل ،** مصر ،المكتب المصري الحديث،1974.

29-إبراهيم الشيامي :**الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري** ،القسم العام ،بيروت ،دار الكتاب اللبناني، 1981.

30-مصطفى الخشاب:**دراسات في علم الاجتماع العائلي**، القاهرة،دار النهضة العربية،1985.

31-مصطفى بوتفدوشنت : **العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1984.

32-عبد الرزاق بني هاني :**مبادئ الإحصاء**، ط1،الأردن،دار وائل للنشر و التوزيع ،2016.

33-سعد جلال: **أسس علم النفس الجنائي**، الإسكندرية ، دار المطبوعات الحديثة ،.دت.

34-فايز مراد دندش: **علم الاجتماع التربوي بين التأليف و التدريس ،** الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2001.

35-محمد نبيل جامع :**علم الاجتماع الأسري و تحليل التوافق الزواجي و العنف الأسري** ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،2010.

36-سوني هانت ،جينيفر هيلتز: **نمو شخصية الفرد والخبرة الاجتماعية**،ترجمة الدكتور قيس النوري، بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة، 1988.

37-مراد زعيمي: "مؤسسات التنشئة الاجتماعية، الجزائر ،منشورات جامعة عنابة، د ت.

38-رشيد زرواتي :**منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ،الجزائر ،دار الكتاب الحديث ،2004

39-عبد الوهاب حمود :الوجيز في شرح القانون الجزائي الكويتي ،ط3،الكويت ،1983.

40محمود حسن :**الأسرة و مشكلاتها**، بيروت،دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، دت.

41مصطفى حجازي :**جناح الأحداث**،مصر ،مكتبة الانجلومصرية،1970.

42إسحاق ابراهيم منصور :الموجز في علم الإجرام ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1989.

43-عبد اللطيف عبد القوي **مصلح :ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع علاقتها بمتغيرات الوسط الأسري** ،الجزائر ،دار الكتاب الحديث ،2010.

44-مأمون محمد سلامة :**علم الإجرام و العقاب** ،القاهرة ،المكتبة الحديثة ،1989.

45-عبد الباسط محمد حسن :**علم الاجتماع**، ط1،القاهرة ،مكتبة غريب ،1982.

46-عبد الباسط محمد حسن :**أصول البحث الاجتماعي** ، ط5،القاهرة ،مطبعة وهبة ،1976.

47-علي مانع :**عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1996.

48-الطيب نوار :**جريمة القتل في المجتمع الجزائري –ذات المجرم وواقع الاجتماعي**، وهران (الجزائر)،دار الغرب للنشر و التوزيع ،2004.

49-آدوين، هـ. سذرلاند: **مبادئ علم الإجرام ، ترجمة** محمد عباس، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية ،1968 .

50-محمد سويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990.

51-غريب سيد احمد: **تاريخ الفكر الاجتماعي** ، مصر، دار المعرفة الجامعية.2000 .

52-أحمد يحيي عبد الحميد :**الأسرة و البيئة** ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث ،1998.

53-عبد القادر عبدو :**مبادئ قانون العقوبات الجزائري –نظرية الجريمة شرط الجزاء الجنائي** ، ط2،الجزائر ،دار هومة ،2013.

54-أحمد عياد :**مدخل لمنهجية البحث العلمي** ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.

55-جلال الدين عبد الخالق:**الجريمة و الانحراف–الحدود و المعالجة** ، الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية،.1999

56-جودت عزت عطوي :**أساليب البحث العلمي**،عمان ،الدار الدولية للنشر و التوزيع .دت .

57-محمد عبد القادر قواسمية :جنوح الأحداث في الجزائر ،الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1992.ص49

58-السيد رمضان: **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 1985.

59-مصطفى عبد الغني شيبة:**أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية**، ط1،ليبيا،دار الكتب الوطنية،2006.

60صلاح الدين شروخ :**منهجية البحث العلمي** ،الجزائر ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،2003.

61-جلال ثروت :**الظاهرة الإجرامية** .الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،1979.

62-معن خليل ، **علم المشكلات الاجتماعية**، ط1 ، عمان، دار الشروق للنشر، ،1998

63-محمد عاطف غيث :**تطبيقات في علم الاجتماع**،الإسكندرية ،دار الكتب الجامعية،1970.

64-إحسان محمد الحسن :الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ،بيروت ،دار الطليعة ،1992،ص45.

65-عبد الغني عماد :منهجية البحث في علم الاجتماع (الاشكاليات ،التقنيات ،المقاربات)،بيروت،دار الطليعة ،2007.

66-موريس أنجرس :منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات علمية )،ترجمة بوزيد محمد صحراوي و آخرون ،الجزائر،2004.

67 -السعد صالح :الوقاية من المخدرات ،ط1،عمان ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ،دت.

68-عبد الفتاح مراد:موسوعة البحث العلمي و إعداد الرسائل و الأبحاث ،الإسكندرية ،أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجي ،1998.

69-فريد الزغبي :الموسوعة الجزائية ،ط3، بيروت ،دار صادر ،1995 .

70-أحسن بوسقيعة :الوجيز في القانون الجزائي العام ،ط4،الجزائر ،دار هومة للطباعة و النشر ،2006.

71-عبد القادر عبدو :مبادئ قانون العقوبات الجزائري -نظرية الجريمة شرط الجزاء الجنائي - ، ط2،الجزائر ،دار هومة ،2013..

72 -محمد عبد الله الوريكات :أصول علمي الإجرام و العقاب،عمان ،دار وائل للنشر و التوزيع ،دت.

**3-الرسائل الجامعية :**

1-الطيب نوار :**جريمة القتل في المجتمع الجزائري -دراسة العوامل و الآثار و طرائق العلاج** -،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع ،عنابة .1996-1997

2-رميلي رضا:**الوضعية الاجتماعية للأسرة وآثارها على التحصيل الدراسي للطلبة الجامعيين** ،رسالة ماجيستير قسم علم الاجتماع ،جامعة الجزائر ،2006،

**4-المجلات :**

1-خلف بن سليمان النهري:"**الجرائم الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي**"،المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ،العدد 23،الرياض ،2003

2-ناهد صالح :**العود إلى الإجرام مفهومه و أنماطه** ،العدد1 ،مجلة العلوم القانونية ،1979

3-المجلة القضائية :العدد الثاني ،1997،عن قسم الوثائق بالمحكمة العليا ، الديوان الوطني للأشغال التربوية .

**5-القرارات و اللوائح القانونية :**

1-موجز قانون العقوبات القسم العام :المادة 57: (حسب آخر تعديل: قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006).

2-قانون الأسرة الجزائري :المادة 02 ،الأمررقم82.

3-الأمر رقم 69-74 المؤرخ في 5 رجب 1389 الموافق ل 16ديسمبر 1969.

4-الأمر رقم 75-47المؤرخ في 7جمادى الثانية 1389الموافق ل17 جويلية1975.

5-الأمر رقم 82-04المؤرخ في 19ربيع الثاني الموافق ل13-فيفري 1982.

6-الأمر رقم 66-156 من قانون 06-23 المؤرخ في20 ديسمبر 2006 .

**8-القواميس و المعاجم :**

**1**- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي :**مختار الصحاح**، بيروت ، دائرة المعاجم مكتبة لبنان ،1989.

2-ابن منظور :**لسان العرب** ،ج2،بيروت ،دار صادر للطباعة ،1990.

3-عبد العزيز محمود :**القاموس الشامل العربي** ،بيروت ،دار التراث الجامعية ،دون سنة نشر .

4-مصلح الصالح :**قاموس الشامل (انجليزي عربي )** ،ط1،المملكة العربية السعودية ،دار عالم الكتب ،1999.

-5محمد عاطف غيث :**قاموس علم الاجتماع** ،الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية ،2005. -

6-عدنان أبو مصلح :**معجم علم الاجتماع** ،الأردن ،دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي ،2010.

7- أحمد زكي بدوي :**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ،بيروت ،مكتبة لبنان ،1977 .

8-أنيس، إبراهيم:**المعجم الوسيط** ،ط2 ،بيروت ،أمواج الطباعة ،1987.

9-محمد أبو زيد :**المعجم في علم الإجرام و الاجتماع القانوني و العقاب** ، القاهرة ،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ،2003.

10-رضا محمد:**معجم متن اللغة** ،بيروت ، مكتبة الحياة،1959.

**البحوث**

# قائمة المراجع


1-أحمد عبد العزيز القوصي: **العودة إلى الجريمة والاعتياد على الإجرام**، المركز القومي للبحوث الاجتماعيّة والجنائيّة. القاهرة ،جامعة القاهرة.

2-المركز العربي للدراسات الأمنيّة ، **المسئوليّة الجزائيّة المترتبة على الأفراد السجناء**، الرياض، 1413هـ.

**ثانيا، المراجع باللغة الأجنبية:**

1-A.Z badwi: **Adictionary of social sciences (matiére dislocation**).beirut،librairie de libon ، 1978

2--Boudon Reymond : **L'analyse Mathématique des faits sociale**, libre a cour, paris .1950.

3-Mourice Angers :**initiation pratiué à la méthodologie des science humains** .éd casbah-alger /cec,qubes ,1996,

4-B. Di Tullio, **Manuel d'anthropologie criminelle**, Edition française

5-G. Vold, **Theoretical Criminolog**y, Oxford University Press, 1955.

Emile Durkheim .**siucide**,Trnas by jhon A .spaulding and George simpson.london,1970,pp241-271

6- Lwis Morgan :**Ancient society** ,N.Y ,Henry helt and company ,1877

7 − Ropert Fishman :**Criminal ،Recidivism in New York City New York** ،Praeger U.S.A ،1977.

8-Angela Valenzuela and Stanford M. Dornbush ,"**Familism and social capital in academic achievement of Mexican origin and Anglo adolescents ,"Social Science** Quartery,Vol.75,No.1,Marsh 1994.

**9-** Jay d. Teachman,Kathleen Paasch & Karen Garver , "**Socual capita and dropping out of school early** ",Journal of Mariage and the Family , August ,1996,

10-Cladine chaulte: **la terre et frère et l'argent.** to me 1 .Alger .O P.U;1987 .

11-Martine Segalen **: Sociologie de la Famill**e .Paris,Arman de colin,2002.

**المواقع الالكترونية**

www.**djazaires**s.com2017 − 02 − 23

http://www.**alhewar**.org/debat/show.art.asp
http://www.**cnes**.dz/arab/statistique
http://www.**pdf**.org
http//www.**shell**.com
http://www.**wbcsd**.org

**مصادر أخرى**

- وكالة الأنباء الجزائرية أكتوبر 2016.

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique
Université Badji Mokhtar - Annaba -
Faculté des lettres et sciences humaines et sociales
Département de Sociologie

Ecole doctorale de sociologie des institutions sociétales et de développement humain

Thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de Doctorat en sciences

# La désintégration de la famille et son lien avec le retour au crime

**Spécialité**: Déviation et crime

Présenté par: HEDABRI RIMA

Sous la direction de: Pr. BOUTOUTANE MOHAMED SALAH
Professeur de l'enseignement supérieur - Université d'Annaba

**Devant le jury:**

| Nom et prénom | Grade | Qualité | Etablissement |
|---|---|---|---|
| Dr. Remmache Sabrina | Maitre Conférence -A- | Président | Université Badji Mokhtar - Annaba - |
| Pr. Boutoutane Mohamed Salah | Professeur | Rapporteur | Université Badji Mokhtar – Annaba - |
| Pr. Boubaiou Hakima | Professeur | Membre | Université 20 août1955 - Skikda - |
| Dr. Hmidcha Nabil | Maitre Conférence -A- | Membre | Université 20 août1955 - Skikda - |
| Dr. Tricki Hacene | Maitre Conférence -A- | Membre | Université Chadli Bendjedid - El Tarf - |

Année universitaire: 2019 - 2020